دورية دولية محكمة

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والمسكرية

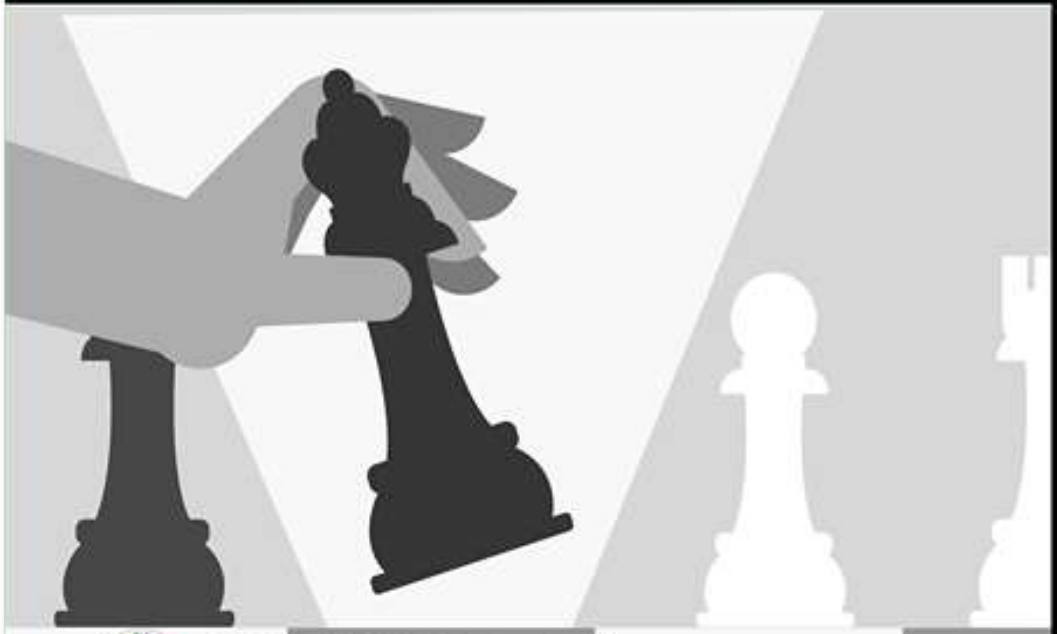

رقم التسجيل: VR.3373.6325.B

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic and military studies

International scientific periodical journal

مجلة دورية علمية دولية محكمة .. تصدر عن المركز الديمقراطي العربي .. للدراسات الإستراتيجية والعسكرية

JSMS

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal

Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-**093X**

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة ثلاثية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال الدراسات والبحوث والأوراق البحثية في مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية الوطنية، الإقليمية والدولية.

تصدر المجلة بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

ضبط وتدقيق: د. يوسف بليط ود. محمد الحسني

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. جمال ابراهيم

الطبعة الأولى

ديسمبر/ كانون الأول 2021 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

- أ.د. جمال ابراهيم، عميد القبول والتسجيل والامتحانات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب
- دة. مليكة الزخنيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. يوسف كريم مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية، الكلية المتعددة التخصصات تازة- جامعة فاس. المغرب
- د. فؤاد الربع، باحث في القانون والعلاقات الدولية، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالكي، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عزي هرو، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. بلباي إكرام، أستاذ محاضر قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د.عبد الهادي أحمد عبد الكريم محاضر، كلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. مصطفى أعفير، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد، العراق

- د. الرواص بدر الدين: دكتوراه في الجغرافيا الاستراتيجية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعه الكاظم، العراق
- د محمد عصام لعروسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز تريندز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الأنجليزي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب
- دة. امال بن صويلح أستاذة محاضرة تخصص حقوق جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- د. منير إبراهيم، باحث في القانون، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.

المحتويات

المقال	الصفحة
د. فتحى فتحى جادالله الحوشي اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان أسبابه، آليات تنفيذه، ونتائجه	9
د. عبدالله المخلوق نظرية العقد الاجتماعي ونشأة الدولة في العصر الحديث " توماس هوبز،جون لوك وجان جاك روسو"	34
د. كريم معروف، د ة. سعاد بن حليمة الإجراء المستحدث في البحث والتحقيق للكشف عن الجرائم التي ترتكب في الفضاء الإلكتروني-دراسة تحليلية وصفية وفق ما جاء به المشرع الجزائري	48
د ة. حبيبة التركاوي البنى السوسيو-ثقافية وهجرة اليهود المغاربة نحو الخارج -فرنسا نموذجا-	59
د. الرواص بدرالدين التحول الرقمي وأثره على قطاع الصناعة المتأثر بالأزمة بالقطب الجهوي طنجة شمال المغرب	70
د. يوسف الوردي تنظيم المجال بدادس عبر التاريخ	81
د ة. نجاة التزروتي استراتيجيات التنمية المستدامة في مناطق زراعة القنب الهندي بشمال المغرب -التقنين نموذجا-	97
د. فؤاد الربع أثر التغيرات المناخية على دينامية الهجرة	108

Sommaire

Article	Page
Galal Zanaty **Herd immunity and Theories of explaining the disease in middle Ages, Lessons of Societal Resilience to Covid-19**	**7**
Zerouali Adnane; Zerouali Sanae **Représentation cartographique et analyse des potentialités touristiques de l'oriental marocai**	**25**
Said CHAMKHI; Khadija BOUTKHILI **Les défis des Opérations de Maintien de la Paix en Afrique : La MINUSMA face à la crise politico-sécuritaire au Mali**	**37**
Hassani, Boutaïna ; Belboukhari, Abdelfattah **Le sujet, le trajet et le projet : Projet pédagogique pour une pédagogie du projet**	**53**

اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان
أسبابه، آليات تنفيذه ، ونتائجه

إعداد

دكتور/ فتحى فتحى جادالله الحوشي

دكتوراه في القانون الدولي العام

كليةٌ الحقوق جامعة المنصورة

والباحث فى النزاعات الدوليةٌ

الملخص

منذ بداية هذا القرن بدأت إسرائيل مساعي ترسيم حدودها الاقتصادية البحرية والبحث عن حقول غاز متوقعة في منطقتها البحرية الاقتصادية المفترضة. فقد أثارت الجهود الإسرائيلية اهتمام دول شرق المتوسط الأخرى بما في ذلك تركيا وقبرص، واليونان، ومصر، وسوريا، ولبنان. وفي2003تم توقيع اتفاقيات ثنائية من أجل ترسيم الحدود الاقتصادية بين مصروقبرص وفي 2005 وُقِّعت اتفاقية مشابهة بين مصر وإسرائيل. وقد تلا هاتين الاتفاقيتين، توقيع اتفاقية ترسيم بين قبرص ولبنان في2007، وبين قبرص وإسرائيل في2010. وفي2009، اكتشفت إسرائيل حقلًا ضخمًا للغاز في منطقتها الاقتصادية، وأصبح الصراع، من ثم، على ثروات شرق المتوسط أكثر حدة وإلحاحًا. ومنذ أن وقَّعت تركيا، ورئيس حكومة الوفاق الليبية في27 نوفمبر/تشرين الثاني2019، اتفاقية التفاهم التي تتعلق بترسيم الحدود البحرية الاقتصادية شرق المتوسط ، فقد أثارت الاتفاقية ردود فعل متباينة من دول الجوار البحري للدولتين، بما في ذلك اليونان ومصر وإسرائيل. أما اليونان، على وجه الخصوص، فقد اعتبرت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الاقتصادية اعتداءً صريحًا على حقوقها البحرية وعلى حقوق دولة قبرص. وقد سعت أثينا خلال الأسابيع التالية لتوقيع الاتفاقية لحشد الدعم الإقليمي والأوروبي والدولي لموقفها. وكانت مصر قد رفضت ترسيم الحدود البحرية مع اليونان منذ عهد مبارك نتيجة الوضع المعقد في شرق المتوسط، ولذلك لم ترسم مصر حدودها البحرية إلا مع قبرص في عام 2003.. فرغم كل ذلك لم تستطع أثينا إقناع القاهرة بتوقيع اتفاقية ترسيم حدود بحرية ثنائية تعارض الاتفاقية التركية- الليبية وتمهد لإثارة شكوك قانونية حولها بالرغم من توتر العلاقات التركية-المصرية أدركت أجهزة الدولة المصرية أن الاتفاقية التركية-الليبية تصب لصالح القاهرة وأن ليس من مصلحة مصر الذهاب بعيدًا مع الحسابات اليونانية.

الا أنه بتاريخ 6 أغسطس2020م وقعت مصر واليونان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وتعيين المناطق الاقتصادية الخالصة بين مصر. فما هي أسباب اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وموقف تركيا منه، وماهي آليات تنفيذ اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، والآثار والنتائج المترتبة على الاتفاق بالنسبة لجميع أطراف النزاع.

كلمات مفتاحية: ترسيم _ الحدود_ شرق المتوسط_ تركيا_ البحرية_ اتفاقية_ الغاز_ الثروات _ مصر_ اليونان .

Abstract

Since the beginning of this century, Israel began efforts to demarcate its economic maritime borders and search for gas fields expected in its supposed economic maritime zone. The Israeli efforts have aroused the interest of other eastern Mediterranean countries, including Turkey, Cyprus, Greece, Egypt, Syria, and Lebanon. In 2003, bilateral agreements were signed to demarcate the economic borders between Egypt and Cyprus, and in 2005 a similar agreement was signed between Egypt and Israel. These two agreements were followed by the signing of a demarcation agreement between Cyprus and Lebanon in 2007, and between Cyprus and Israel in 2010. In 2009, Israel discovered a huge gas field in its economic zone, and the conflict, accordingly, over the wealth of the eastern Mediterranean became more intense and urgent. Since Turkey and the head of the Libyan Government of National Accord signed on November 27, 2019, the agreement of understanding related to the demarcation of the economic maritime borders in the eastern Mediterranean, the agreement has provoked mixed reactions from the two countries' maritime neighbors, including Greece, Egypt and Israel. As for Greece, in particular,

the agreement on demarcating the economic maritime boundaries considered an explicit violation of its maritime rights and the rights of the state of Cyprus. During the following weeks, Athens sought to sign the agreement to garner regional, European and international support for its position. Egypt had refused to demarcate the maritime borders with Greece since the Mubarak era due to the complex situation in the eastern Mediterranean, and that is why Egypt did not demarcate its maritime borders except with Cyprus in 2003 .. Despite all of this, Athens could not convince Cairo to sign a bilateral maritime border demarcation agreement opposed to the Turkish agreement. - The Libyan government is preparing to raise legal doubts about it, despite the tense Turkish-Egyptian relations, the Egyptian state agencies have realized that the Turkish-Libyan agreement is in favor of Cairo and that it is not in Egypt's interest to go far with the Greek accounts.

However, on August 6, 2020 AD, Egypt and Greece signed an agreement to demarcate the maritime borders between the two countries and define the exclusive economic zones between Egypt. What are the reasons for the maritime border demarcation agreement between Egypt and Greece and Turkey's position on it, what are the mechanisms for implementing the maritime border demarcation agreement between Egypt and Greece, and the implications and consequences of the agreement for all parties to the conflict.

Keywords: Demarcation -the borders -the eastern Mediterranean- Turkey -the sea - the gas agreement -the wealth -Egypt – Greece-

مقدمة

يعود الاهتمام بثروات شرق المتوسط إلى السنوات الأولى من هذا القرن عندما بدأت إسرائيل مساعي ترسيم حدودها الاقتصادية البحرية والبحث عن حقول غاز متوقعة في منطقتها البحرية الاقتصادية المفترضة. فقد أثارت الجهود الإسرائيلية اهتمام دول شرق المتوسط الأخرى، بما في ذلك تركيا وقبرص، واليونان، ومصر، وسوريا، ولبنان. وفي2003، تم توقيع اتفاقيات ثنائية من أجل ترسيم الحدود الاقتصادية بين مصر وقبرص؛ وفي 2005 وُقِّعت اتفاقية مشابهة بين مصر وإسرائيل. وقد تلا هاتين الاتفاقيتين، توقيع اتفاقية ترسيم بين قبرص ولبنان في2007، وبين قبرص وإسرائيل في 2010. وفي2009، اكتشفت إسرائيل حقلًا ضخمًا للغاز في منطقتها الاقتصادية، وأصبح الصراع، من ثم، على ثروات شرق المتوسط أكثر حدة وإلحاحًا. وكانت أنقرة قد اقتربت بالفعل من مصر وليبيا عام 2008 لترسيم الحدود البحرية الاقتصادية، ولكن هذه الخطوات لم تصل إلى نتيجة لاندلاع الثورات العربية في2011.

مشكلة البحث:

إلا أنه ومنذ أن وقَّعت تركيا، ورئيس حكومة الوفاق الليبية، فايز السراج، في27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، اتفاقيتي التفاهم الأولى: تتعلق بترسيم الحدود البحرية الاقتصادية شرق المتوسط والثانية: تخص التعاون العسكري والأمني بين البلدين. وليس ثمة شك في أن الاتفاقيتين حتى إن أُخذت كل واحدة منهما على حدة، تمثلان انقلابًا جوهريًّا في التدافع الاقتصادي على ثروات شرق المتوسط، من جهة، وفي توازنات الصراع على مستقبل ليبيا، من جهة أخرى. ولذا، وكما كان متوقعًا، أثارت الاتفاقيتان ردود فعل متباينة من دول الجوار البحري للدولتين، بما في ذلك اليونان ومصر وإسرائيل، ومن الدول ذات الاهتمام الخاص بالشأن الليبي الداخلي، سواء تلك المجاورة لليبيا، مثل مصر، أو البعيدة عنها، مثل فرنسا والإمارات العربية والسعودية. أما اليونان، على وجه الخصوص، فقد اعتبرت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الاقتصادية اعتداءً صريحًا على حقوقها البحرية وعلى حقوق دولة قبرص، المنقسمة منذ منتصف

سبعينات القرن الماضي بين قبرص اليونانية، المعترف بها دوليًا، وقبرص التركية، المعترف بها من أنقرة فقط . وقد سعت أثينا خلال الأسابيع التالية لتوقيع الاتفاقية لحشد الدعم الإقليمي والأوروبي والدولي لموقفها. أما الاتفاقية الثانية الخاصة بالتعاون العسكري والأمني بين أنقرة وحكومة الوفاق في طرابلس فقد اعتبرتها دول مثل مصر والإمارات والسعودية وفرنسا، التي تؤيد الجنرال حفتر وتدعمه، تدخلًا تركيًا في الشأن الليبي الداخلي. وكانت مصر قد رفضت ترسيم الحدود البحرية مع اليونان في عهد مبارك. نتيجة الوضع المعقد في شرق المتوسط ، ولذلك لم ترسم مصر حدودها البحرية إلا مع قبرص في عام 2003.. فرغم كل ذلك لم تستطع أثينا إقناع القاهرة بتوقيع اتفاقية ترسيم حدود بحرية ثنائية، تعارض الاتفاقية التركية-الليبية وتمهد لإثارة شكوك قانونية حولها. فبالرغم من توتر العلاقات التركية-المصرية أدركت أجهزة الدولة المصرية أن الاتفاقية التركية-الليبية تصب لصالح القاهرة وأن ليس من مصلحة مصر الذهاب بعيدًا مع الحسابات اليونانية. ففي 8 ديسمبر/كانون الأول، قال وزير الخارجية المصري: إن الاتفاقية التركية-الليبية لا تمس مصالح مصر. وفي29 من الشهر نفسه، قال الناطق باسم الرئاسة التركية إن لديه معلومات رسمية وغير رسمية بأن القاهرة سعيدة بالاتفاقية.

الا أنه بتاريخ 6 أغسطس 2020م جرى خلال توقيع الاتفاقية تعيين المناطق الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان في خطوة مشابهة لما قامت به أثينا مع روما في وقت سابق.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز الفارق بين الاتفاقات المُبرمة بين تركيا وليبيا من ناحية، واليونان ومصر من ناحية أخري، وأيا من الاتفاقات سيتم تنفيذه على أرض الواقع .

منهج البحث: المنهج الوصفي الاستقرائي

والذي من خلاله سيتم نتناول الاتفاق اليوناني المصري من عدة أوجه:_ نبدأها بمبحث تمهيدي نتناول فيه بعض المفاهيم المتعلقة بالبحث، ثم نقوم ببيان أسباب اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وموقف تركيا منه ثم نبحث إلى أي مدي هناك آليات لتنفيذ اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، وأخيراً نبحث عن الآثار والنتائج المترتبة على ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان بالنسبة لجميع أطراف النزاع .

خطة البحث:

مبحث تمهيدي : مفهوم الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية.

المبحث الأول: أسباب اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وموقف تركيا منه.

المبحث الثاني: آليات تنفيذ اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان.

المبحث الثالث: النتائج المترتبة على ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان.

الخاتمة_ التوصيات _ مراجع البحث .

مبحث تمهيدي: مفهوم الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية.

الجرف القاري : يعنى أن تحصل كل دولة على200 ميل بحري، لكن الأمر لا يمكن تطبيقه في المتوسط، خاصة أن عرض المتوسط أقل من400 كلم.

تعريف المنطقة الاقتصادية

نصت المادة(55) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أنها" المنطقة الواقعة وراء البحر الإقليمي للدولة وملاصقة له ويحكمها النظام القانوني المميز والمقرر في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والذي تخضع بموجبه حقوق الدولة الساحلية وولايتها، وحقوق الدول الأخرى وحرياتها، للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية([1]) ويعد هذا التعريف الذي أوردته المادة(55) بمثابة تحديد واضح وصريح لما للدولة الساحلية من حقوق على المنطقة الاقتصادية وفقاً للوضع القانوني الخاص الذي أضفته عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارلعام1982، وبالتالي فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة ذات طابع قانوني خاص فهي ليست مياهًا إقليمية، ولا هي مياه من أعالي البحار([2]) أوهي بمثابة منطقة انتقالية بين البحار الإقليمية التي تتمتع عليها الدول الساحلية بسيادة كاملة لا يحدها سوى "المرور البريء" وبين أعالي البحار التي لا ولاية لأحد عليها، حيث الحريات المطلقة لكافة الدول، وتُعتبر المنطقة الاقتصادية الخالصة على هذا النحو بمثابة نقطة التقاء بين اتجاه الدول الساحلية نحو بسط ولايتها الإقليمية على أجزاء كبيرة من أعالي البحار والانفراد بثرواتها وحماية بيئتها البحرية، والحفاظ على أمنها وبين اتجاه الدول البحرية الكبرى في مواجهة هذا الاتجاه ومحاولة قصره على أقل امتداد ممكن وأقل قدر من السلطات والاختصاصات في تلك المنطقة([3]).

وحددت المادة(56) من الاتفاقية حقوق وواجبات الدول في المنطقة الاقتصادية الخالصة من خلال النص على أنه "يكون للدولة الساحلية حقوق سيادية بغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية منها وغير الحية للمياه التي تعلو قاع البحر، ولقاع البحر، وباطن أرضه، وحفظ هذه الموارد وإدارتها، وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح([4]).

إن الغاية من إقامة المنطقة الاقتصادية الخالصة هي ضمان سيطرة الدولة الساحلية على كامل الثروات التي تحتويها البحار الملاصقة لشواطئها. وتعني الثروات الحية في المنطقة الموارد الطبيعية بكافة أنواعها، سواء أكانت نباتية أو حيوانية وسواء وجدت على سطح الماء، أو داخل عموده أو على القاع، أو أسفل قاع المنطقة. ولقد منحت الاتفاقية للدولة الساحلية الحق في استكشاف واستغلال الثروات الحية، سواءً أكانت أسماكًا بكافة أنواعها، أو غيرها من الثروات الحيوانية والنباتية. فللدولة الساحلية حق مطلق وخالص في صيد وإدارة هذه الموارد، والحق في إقامة المزارع السمكية. كما أن لها الحق في المحافظة عليها من خلال تحديد كميات الصيد المسموح بها من جهة والتدابير اللازمة لحفظ وإدارة هذه الموارد لتفادي تعريضها للاستغلال المفرط. أما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية غير الحية فتباشر الدولة حقوقها في شأنها من خلال الاستكشاف والاستغلال وإقامة المنشآت والتركيبات والجزر الصناعية اللازمة لذلك، وفقاً للمادة(56ب)

([1]) راجع / المادة 55 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1989، الجزء الخامس المنطقة الاقتصادية الخالصة، ص40، على هذا الرابط / https://cutt.us/JSExV

([2]) د. صلاح الدين عامر: (2009)"القانون الدولي للبحار: دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام1982"، القاهرة دار النهضة العربية،، ص ص13– 25_258.

([3]) د. إبراهيم محمد الدغمة : (1987) أحكام القانون الدولي لقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية، القاهرة دار النهضة العربية ، ص116– 119.

([4]) المادة 56 من الاتفاقية مرجع سابق.

وهوما ساعد عليه إلى حد بعيد التطور العلمي والتكنولوجي الكبير في هذا المجال([1]). ولقد جاءت المادة (57) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بتحديد لنطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة، فنصت على أن "لا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي".

أما المادة (58) فتتحدث عن حقوق الدول الأخرى وواجباتها بالمنطقة الاقتصادية الخالصة([2]). وفى حالة وجود نزاع بين الدولة الساحلية وأية دولة أخرى بشأن الحقوق والولاية، فقد نصت المادة (59)على أن يتم حل النزاعات التي تثور في هذا الصدد على أساس الإنصاف، وفي ضوء كافة الظروف ذات الصلة، مع مراعاة أهمية المصالح موضوع النزاع بالنسبة لكافة الأطراف وإلى المجتمع الدولي ككل([3]).

ونصت المادة(60) فقرة (2) بالمحافظة على الثروات الطبيعية الحية وإدارتها إدارة رشيدة. حيث تلزم الدولة الساحلية باتخاذ أنسب الوسائل والتدابير لحفظ وإدارة الموارد الطبيعية الحية في المنطقة وذلك لحظر الاستغلال المفرط . كما تلزمها بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة لتحقيق هذا الهدف.. لتحقيق أعلى نسبة استفادة منها، مما يعود بالنفع على جميع الدول.....وتنص الفقرة (7) من المادة (60)على أنه "لا يجوز إقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ومناطق السلامة حولها إذا ترتب على ذلك إعاقة استخدام الممرات البحرية المعترف بأنها جوهرية للملاحة الدولية"([4]).

_حماية البيئة البحرية: حيث تتحمل الدولة الساحلية مسئولية اصدار القوانين وإقرار الأنظمة اللازمة لمنع تلوث البيئة البحرية من البر بما في ذلك الأنهار ومصابها وخطوط الأنابيب ومخارج التصريف، وخفض ذلك التلوث والسيطرة عليه المادة(207) من الاتفاقية...([5]).

المبحث الأول: أسباب ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وموقف تركيا منه

يُعد أحد الأسباب الرئيسية للاتفاقية وحسب الخبراء في الجانب المصري فإن الاتفاقية تقطع الطريق على الاتفاقية الموقعة في وقت سابق بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، في خطوة جديدة لمواجهة الممارسات التركية المتصاعدة في منطقة شرق البحر المتوسط، وقد قعت مصر واليونان تلك الاتفاقية كخطوة من شأنها أن تزيد العراقيل القانونية أمام الاتفاق الذي عقدته تركيا والحكومة الحليفة له في طرابلس بليبيا، لترسيم الحدود البحرية بينهما في نوفمبر2019. وفي هذا السياق وخلال مؤتمر صحفي في القاهرة، بتاريخ الخميس6 أغسطس2020م،عقده وزير الخارجية المصري سامح شكري ونظيره اليوناني نيكوس دندياس، قال الوزير اليوناني إن "الاتفاق مع مصر يأتي في إطار القانون الدولي ويحترم كل مبادئ القانون الدولي للبحار وعلاقات الجوار الطيبة ويساهم في أمن واستقرار المنطقة". مشيراً إلى أن الاتفاق الذي عقدته تركيا وحكومة الوفاق الوطني في ليبيا "باطل" ولا أساس له من الناحية

([1]) د. رفعت محمد عبد المجيد: (1982)المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحار، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الحقوق،، ص 249–255؛ وأيضاً د. عبد المنعم محمد داود: (1999)القانون الدولي للبحار، الإسكندرية، منشأة المعارف،، ص ص81–85.

([2]) المادة 57 و58 من الاتفاقية ، م. س، ص41_42.

([3]) المادة 59 من الاتفاقية مرجع سابق ص42.

([4]) راجع المادة 60 فقرة 2و7 من الاتفاقية مرجع سابق الاشارة اليه .

([5]) د. جابر إبراهيم الراوي: (1989)الوضع القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة، في د. صلاح الدين عامر وآخرون، قانون البحار الجديد والمصالح العربية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،،ص ص137–140.

القانونية". وتابع بلهجة التحدي لتصريح تركيا بشأن اتفاقيتها مع حكومة الوفاق "مكانها سلة المهملات" وأضاف الوزير اليوناني إن الاتفاق قانوني على عكس أي شيء مخالف وغير شرعي مثل ما تم توقيعه بين تركيا وطرابلس، وهي اتفاقية ليس لها وجود ([1]).

أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان يمثل خطوة مهمة على الصعيد الاقتصادي لمصر إذ يتيح المزيد من اكتشافات الغاز في البحر المتوسط. وخلال المؤتمر الصحافي، قال شكري إن "الاتفاق يتيح لكلا البلدين المضي قدماً في تعظيم الاستفادة من الثروات المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة، خاصة احتياطات النفط والغاز الواعدة" ويفتح آفاقا جديدة لمزيد من التعاون الإقليمي بمجال الطاقة في ظل عضوية البلدين في منتدى غاز شرق المتوسط.

وفي حديثه لـ"اندبندنت عربية" قال سمير غطاس، رئيس منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والأمن القومي، إن "محادثات قديمة تعود لعام2003 جمعت مصر واليونان قبل توقيع الاتفاق، حيث كان هناك بالفعل مذكرة تفاهم بين البلدين بشأن ترسيم الحدود البحرية".

أنه بموجب الاتفاقية ستجني مصر مكاسب اقتصادية واسعة، إذ سيكون من حقها التنقيب غرب حقل ظهر والحقول الصغيرة التي بجواره والتي تم الكشف عنها مؤخراً.

إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية للاتفاق، يقول غطاس إنه "على صعيد الأمن القومي فإنه يقطع الطريق على الأطماع الاقتصادية لتركيا في غاز المتوسط ويحرمها من ادعاءاتها بامتلاك حقوق في المنطقة، فبموجب هذه المزاعم كانت أنقرة تريد السيطرة حتى على عملية تصدير الغاز من دول منتدى غاز المتوسط إلى أوروبا"([2]).

من ناحيته قال اللواء إيهاب البنان مستشار رئيس هيئة قناة السويس السابق إن الاتفاقية التي وقعت مع اليونان كان من المفترض أن توقع العام الماضي وأضاف في حديثه أن تركيا غير موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأن مصر أرجأت تعيين الحدود مع اليونان العام الماضي بسبب الأزمات التي كانت بينها وبين اليونان. وأوضح أن مصر وقعت الاتفاقية مع اليونان خاصة أن هناك تقابل بين الحدود المصرية اليونانية وجزيرة كريت اليونانية، مشيرا إلى أن الاتفاقيات البحرية توقع مع الدول الجارة أو الدول المواجهة، في حين أن المقابل للساحل الليبي هي الجزر اليونانية، ما يعني أنه لا حدود متقابلة بين تركيا وليبيا الأمر الذي يبطل اتفاقية تركيا والوفاق. ومضى بقوله أن المياه الاقتصادية حدها الأقصى230 ميلا، إلا انها لا تنطبق على المتوسط لمحدودية عرضه، وأن المسافة بين مصر واليونان هي مياه اقتصادية خالصة لمصر واليونان. وشدد على أن ترسيم الحدود بين مصر واليونان يقطع بعدم جدوى اتفاقية تركيا والوفاق، من الناحية القانونية أو الجغرافية.

ويقول أستاذ تسوية النزاعات الدولية في الجامعة الأردنية، حسن المومني في مقابلة مع "سكاي نيوز عربية"، إن الاتفاق بين مصر واليونان يأتي على خلفية تفاهمات بين البلدين في ضوء التنسيق المستمر. وأضاف أن هناك سعي

([1]) انجي مجدى:(7 أغسطس2020م) اندبندنت عربية"، تقارير » لماذا غضبت تركيا من اتفاق مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية؟ بتاريخ على الرابط التالي: https://cutt.us/MB7d9

([2]) مرجع سابق.

تركي للتمدد وهذا الاتفاق يضع حدا لهذه المنازعات، مشيرا إلى ترسيم الحدود بين مصر واليونان يعد ضربة كبيرة لتركيا، ويمنعها من التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط.

وقال أستاذ الدراسات الأمنية والاستراتيجية، كليانثيث كيرياكيديس، لـ"سكاي نيوز عربية" إن ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان يلغي اتفاق تركيا وحكومة السراج كونه يغطي بعض المناطق التي شملتها الاتفاقية.

وأضاف أن اليونان تحترم القانون الدولي، عكس تركيا التي تتصرف بعدائية مع مصر واليونان، مضيفا أن الاتفاقية تتوافق مع قانون البحار.

من جانبه، أكد عضو لجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس النواب المصري محمود محيي الدين، أن الجانب التركي يحاول استخدام الورقة الليبية من أجل الصراع على الغاز في شرق المتوسط.

وأضاف أن على الجانب التركي أن يقوم بترسيم الحدود البحرية مع اليونان، مشيرا إلى أنه لا يوجد حدود بحرية مشتركة مع مصر، إلا إذا قامت أنقرة بابتلاع جزيرة قبرص وهو ما يقوم الاتحاد الأوروبي بمواجهته ومعارضته.

وبموجب الاتفاقية، ستتمكن مصر بموجب هذا الترسيم من التنقيب عن النفط والغاز في المناطق الاقتصادية الغربية الواقعة على الحدود البحرية مع تلك الخاصة باليونان. ووفقاً ل "سكاي نيوز" بأن أهمية الاتفاق تعطي الحق لمصر واليونان في البحث والتنقيب في شرق المتوسط، كما أنها تعزز العلاقة الثنائية بين القاهرة وأثينا في مجالات عدة. كما أنه بموجب الاتفاقية ستتصدى مصر واليونان للتحركات التركية غير المشروعة في مياه البحر المتوسط وتفتح الطريق أمام مرحلة جديدة في التعاون الثنائي والإقليمي للاستفادة من ثروات شرق المتوسط من جانب ومواجهة الإرهاب من جانب آخر[1]

أسباب التوجه نحو المتوسط

في العام2010 أعلنت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، أن حوض شرق البحر المتوسط، يحتوي على122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و1.7 مليار برميل احتياطي من النفط، وبعد استمرار الاكتشافات يبلغ الأن احتياطي الغاز الطبيعي فيها إلى200 تريليون قدم مكعب من الغاز.

وبحسب الخبير فإن "الاتفاق يعني من الناحية القانونية أن مصر واليونان التزمتا بالاتفاقيات والأحكام الحاكمة لتعيين الحدود البحرية المشتركة وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، والتي أوجبت على الدول عدم القيام بأي أعمال كالبحث عن الثروات وغيرها من أنشطة إلا بعد التوافق وفق قواعد العدل والإنصاف مع الدول المتقابلة معها أو المتلاصقة معها في الحدود البحرية". من ناحيته قال محمد معزب عضو المجلس الأعلى للدولة إن الاتفاق المصري اليوناني كان متوقعا حدوثه للوصول إلى حل.

وأضاف في حديثه لـ"سبوتنيك":" بالتأكيد ستكون مسيرة طويلة ومعقدة، لكن من الناحية السياسية، تفقد مصر كثير من وزنها لدى النخب الليبية، لأن هذا الاتفاق يعني فقدان ليبيا لجزء من مجالها البحري، الذي استرده بفضل الاتفاقية البحرية مع تركيا، كما أن مصر ستفقد جزء من مجالها البحري لصالح اليونان، بحسب قوله.

([1]) راجع / اسكاى نيوز العربية (بتاريخ 7 أغسطس 2020) ماذا يعنى ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان ، على الرابط التالي : https://cutt.us/Z1oqK

في ذات الإطار قالت وزارة الخارجية في حكومة الوفاق الليبية، إنها تابعت "باهتمام شديد" إعلان مصر واليونان بشأن البحر المتوسط مجددة دعوتها إلى جعله منطقة "سلام".

وجاء في بيان للوزارة نشرته عبر صفحتها على "فيسبوك: " أنه في حين تؤكد أن ليبيا دعت ولا زالت تدعو إلى أن يكون المتوسط بحيرة سلام، وأن تسلك الدول المتشاطئة سلوكا يسمح بتحديد الحدود البحرية بينها على أساس قائم على التوافق وعلى مبادئ القانون الدولي المعتبرة، فإن الوزارة تؤكد :عدم السماح لأي جهة كانت، الاعتداء على حقوقنا البحرية وتكرر تأكيدها على تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع تركيا بشأن تحديد المناطق البحرية والتي لا تتعارض مع القانون الدولي للبحار والاتفاقيات والمواثيق الدولية بالخصوص.

قانون البحار: حدد قانون البحار المناطق البحرية للدولة انطلاقا مما سمى "خط الأساس"، وقسمها إلى مياه داخلية وتشمل كل أشكال المياه من بحيرات وممرات مائية داخل خط أساس الدولة، والمياه الإقليمية التي تطبق فيها الدولة قوانينها وتضع فيها قواعد المرور البريء ومداها 12 ميلا أو 22 كيلومترا. أما المنطقة المتلاصقة فهي تشكل 22 كيلومترا إضافية، ولا توجد سيادة مطلقة للدولة عليها لكنها تتعلق بأربعة موضوعات هي" الجمارك والضرائب والهجرة والتلوث"، والمنطقة الاقتصادية وتبلغ 230 ميلا أو370 كيلومترا من خط الأساس، حيث يكون للدولة الحق الخالص في استغلال الموارد الطبيعية([1]).

ثانيا: موقف تركيا من الاتفاق اليوناني المصري

وصف الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الاتفاق المبرم بين مصر واليونان حول ترسيم الحدود البحرية، بأنه "لا قيمة له". وقال أردوغان إن الاتفاق المبرم بين مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية بينهما لا قيمة له مؤكدا أن بلاده استأنفت أعمال التنقيب في شرق البحر المتوسط مجددا بعد عدم إيفاء اليونان بوعودها. وأضاف: "لسنا بحاجة للتباحث مع من ليس لديهم أي حقوق في مناطق الصلاحية البحرية" وقال إن" المنطقة المحددة ضمن الاتفاق المصري اليوناني، تقع ضمن الجرف القاري التركي". وأضاف أن "تركيا تعتبر الاتفاق لاغياً وباطلاً، مضيفاً أنه ينتهك أيضا الحقوق البحرية الليبية"([2]). وعلقت الخارجية المصرية على التصريحات التي صدرت عن الخارجية التركية والتي قالت فيها إن اتفاقية ما يسمى بـ"ترسيم الحدود البحرية" الموقعة بين مصر واليونان، باطلة بالنسبة لأنقرة. وردا على التصريحات التركية قال المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية على حسابه الرسمي بـ"تويتر"، "بالنسبة لما صدر من الخارجية التركية بشأن الاتفاق الذي تم توقيعه اليوم لتعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان... فإنه لمن المستغَرب أن تصدر مثل تلك التصريحات والادعاءات عن طرف لم يطَّلع أصلاً على الاتفاق وتفاصيله"([3]).

أساس المشكلة بين اليونان وتركيا

ما هي مشكلة التنقيب في الجرف القاري التركي؟

تقع العديد من الجزر اليونانية في بحر إيجة وشرق المتوسط على مرمى البصر من الساحل التركي، وبالتالي فإن قضايا المياه الإقليمية معقدة، كما أن البلدين كانا على شفا حرب في الماضي. وإذا ما تم السماح لليونان بمد حدود

([1]) راجع / موقع سبوتنيك عربي (12 أغسطس 2020) على الرابط التالي : https://cutt.us/BOGaN

([2]) مرجع سابق على الرابط التالي: https://cutt.us/UtQaB

([3]) مرجع سابق https://cutt.us/vfFrc

مياهها الإقليمية من 6 أميال إلى 12 ميلا وهو الحد الأقصى المسموح به دوليا، فإن تركيا تقول إن خطوط ملاحتها البحرية ستتضرر بشدة.

وبخلاف المياه الإقليمية، توجد المناطق الاقتصادية الخالصة، كتلك المتفق عليها بين تركيا وليبيا، وكذلك الاتفاقات الموقعة بين قبرص ولبنان ومصر وإسرائيل. ويمكن لهذه المناطق أن تمتد لمسافة 200 ميل بحري.

ولعل أبرز الجزر اليونانية المنتشرة بشرق المتوسط والتي كانت وما زالت محلاً لنزاع تركي يوناني جزيرة " كاستيلوريزو".

إذن ما فماهو وضع جزيرة كاستيلوريزو الواقعة على بعد كيلومترين من الساحل التركي؟

جزيرة " كاستيلوريزو" اليونانية هي أصغر الجزر اليونانية الموجودة بمقاطعة "دوديكانيسيا"، ببحر إيجه غربي اليونان، وهي أقرب جزر اليونان لتركيا ويطلق عليها الأتراك اسم "ميس" وهي تقع على مسافة 1300 متر فقط من الأراضي التركية، وتأتي على قمة المشكلات محل النزاع بين تركيا واليونان وقال الكاتب الصحفي اليوناني، ستافروس ليجيروس، الخبير في الدراسات الاستراتيجية والجيوسياسية، إن عملية ترسيم المنطقة الاقتصادية التي كانت حلما "دخلت حيز التنفيذ"، تفتح الطريق لعقد اتفاقيات غير نهائية لترسيم الحدود البحرية، وكذلك ستضمن اليونان حقوقها البحرية حول جزيرة " كاستيلوريزو" محل النزاع مع تركيا، حيث ستحدد نقطة التقاء الحدود البحرية بين الدول الثلاث. وسيضمن التعاون الثلاثي بين اليونان وقبرص ومصر الفرصة لليونان لاستغلال حوض "هيرودوت" الموجود بمياه المتوسط، والتي تحوي احتياطات استراتيجية هائلة من المواد الهيدروكربونية.

وعلى صعيد آخر قال المحلل الاستراتيجي، فاسيليس ياناكوبولوس، إن مطالبات اليونان بإعلان المنطقة الاقتصادية الخاصة، للبدء باستخراج كميات المخزونات الطبيعية مثل الغاز والنفط، للخروج من واقعها الاقتصادي البائس ينم عن جهل وسوء تخطيط، إذ سيعرضها للخلافات خاصة مع تركيا([1]).

وفي الوقت الذي تتمسك فيه اليونان بأحقيتها في الجرف القاري للجزيرة، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إن "الجزر البعيدة عن البر والقريبة من تركيا ليس لها جرف قاري".

كما قال نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي إن أنقرة ستمزق الخرائط التي "رسمت لسجننا داخل البر"، مشددا على أن أنقرة تتصرف بموجب قانون الأمم المتحدة للبحار.

إلى أي مدى وصل التوتر في شرق المتوسط؟

في يوليو/ تموز 2020م، وضعت اليونان قواتها البحرية في حالة تأهب بعد إعلان تركيا عن إرسالها سفينة لإجراء عمليات مسح زلزالي قرب جزيرة كاستيلوريزو اليونانية قبالة سواحل تركيا الجنوبية.

وتحدثت تقارير عن أن سفنا حربية من كلا البلدين تستعد لتسيير دوريات في المنطقة. وقال الاتحاد الأوروبي إن الإخطار التركي" غير مفيد ويبعث برسالة خاطئة"، بينما قالت تركيا إن سفينة التنقيب تعمل داخل جرفها القاري.

وشمل الإخطار التركي منطقة تقع بين قبرص وجزيرة كريت. وأفادت تقارير يونانية غير مؤكدة بأن سفنا حربية تركية ويونانية كانت في طريقها إلى منطقة قرب جزيرة كاستيلوريزو الواقعة على مسافة قريبة من الأراضي التركية.

([1]) جزيرة "كاستيلوريزو" اليونانية والموقف التركي- (30يناير 2015) مصر دوت ، على الرابط التالي: https://cutt.us/06SGr

ولكن في أواخر يوليو2020م، قال إبراهيم كالين، المتحدث باسم الرئاسة التركية إن بلاده قد توقف عمليات التنقيب عن الطاقة في شرق البحر المتوسط وأضاف كالين في مقابلة مع قناة (سي إن إن ترك) التلفزيونية إن الرئيس رجب طيب أردوغان طلب تعليق عمليات التنقيب كنهجٍ بناء تجاه المفاوضات. غير أنه بعد الاتفاق المصري اليوناني، قال أردوغان: "إن المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل طلبت منا مؤخرا وقف أعمال التنقيب وأبلغتنا بأن ذلك سيسهل عملها، وأنا قلت لها إن كنت تثقين باليونان أو بالآخرين سنوقف أنشطة التنقيب لمدة تتراوح بين3 و4 أسابيع". وتابع قائلا: "بعد نكث الوعد ما الذي سيحصل؟ باشرنا بأعمال التنقيب مباشرة وأرسلنا سفينة بربروس خيرالدين باشا إلى المنطقة لمباشرة مهمتها قبالة سواحل جمهورية شمال قبرص التركية"([1]).

والواقع، انه ورغم صغر جزيرة كاستيلوريزو الا انها ستولد مشاكل كبيرة؟

تقع جزيرة كاستيلوريزو، أصغر جزر الدوديكانيز اليونانية ، على بعد كيلومترين فقط من الساحل التركي وتضم فقط 500 نسمة، على الرغم من أن الاسم الرسمي لجزيرة كاستيلوريزو اليونانية ، Megisti ، يعني "الأكبر" إلا أن مساحتها تبلغ 11.98 كيلومتر مربع ، وهي أصغر جزر الدوديكانيز في اليونان. اكتسبت هذه الجزيرة شهرة كبيرة، لأنها هي النقطة المحورية في قلب نزاع بحري متعدد الجنسيات، لا يبدو أن أحداً قد وجد طريقة لحله بين تركيا والاتحاد الأوروبي+ الولايات المتحدة + إسرائيل + مصر حول هذه الجزيرة.

وقد تم منح كاستيلوريزو لإيطاليا في معاهدة لوزان وفي عام1947 منحها الإيطاليون لليونان في معاهدة باريس. ويتعلق الخلاف حول ما إذا كان يحق لكاستيلوريزو الحصول على منطقة اقتصادية خالصة وجرف قاري.

وتصاعدت التوترات التركية اليونانية بشكل أكبر في ديسمبر2019م عندما وقعت أنقرة اتفاقية حدود بحرية مع (حكومة الوفاق الوطني) على أمل أن تؤدي هذه الخطوة إلى عرقلة الطموح الإسرائيلي– القبرصي– اليوناني إلى نقل الغاز الطبيعي لشرق المتوسط إلى أوروبا. في يناير / كانون الثاني ، زاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من حدة التوترات بإعلانه أنه سيتم نشر سفن الأبحاث التركية في المياه القبرصية المتنازع عليها للبحث عن الهيدروكربونات. في ديسمبر / كانون الأول ، قال رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس: "محاولة تركيا لإلغاء الحدود البحرية لجزر مثل كريت ورودس وكارباثوس وكاستيلوريزو بالحيل ، مثل إبطال مذكرات التفاهم الثنائية ، لن تسفر عن نتائج قانونية دولية.

في يوليو ، أصدرت تركيا تلكسًا ملاحيًا يحجز منطقة كبيرة جنوب كاستيلوريزو، داخل الجرف القاري لليونان ، لإجراء مناورات عسكرية. احتفظت السفينة Navtex التركية بمنطقة تمتد من جنوب كاستيلوريزو غربًا نحو رودس لتدريبات باستخدام الذخيرة الحية. كان هذا إعلانًا خفيًا عن وجود المزيد من التوترات. حسب المنطقة الاقتصادية الخالصة في اليونان ، فإن الخط البحري الممتد عبر جزيرة كريت رودس كاستيلوريزو هو الأساس لترسيم مياهها الإقليمية. مع ذلك وتحديد حدود المناطق الاقتصادية الخالصة اليونانية مع مصر وقبرص ، فإن الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التركية يقتصران تلقائيًا فقط على نقطة مفتوحة في البحر الأبيض المتوسط في خليج أنطاليا مما يجعل كاستيلوريزو نقطة محورية تحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية. تجادل أنقرة بأن الخط

([1]) غاز البحر المتوسط: (8أغسطس 2020)لماذا وصف أردوغان الاتفاقية المصرية اليونانية بأنها "لا قيمة لها"؟ بي بي سي على الرابط التالي : https://cutt.us/MPkl6

الممتد من رودس إلى كاستيلوريزو يغلق قبالة الساحل التركي والخط الفاصل بين كاستيلوريزو ومصر (مع مطابقة المناطق الاقتصادية الخالصة اليونانية والقبرصية الآن) سيحد من المنطقة البحرية التركية، وتقول تركيا أيضًا إن قرب مدينة كاستيلوريزو يمنع أنقرة من ممارسة حقوقها في منطقتها البحرية. ويبدو أن تركيا تشعر أنها سجينة الجغرافيا. ولكن ماذا تفعل؟ وفقًا لدومينيك شيلكوت سفير بريطانيا في أنقرة ، ينبغي معالجة النزاعات البحرية في البحر المتوسط عن طريق التحكيم الدولي إذا تعذر حلها من خلال المفاوضات[1].

[2].

والحقيقة، أنه وان كان من الممكن تفهم الموقف اليوناني من سرعة ابرام اتفاق ترسيم حدوده البحرية مع مصر لمواجهة الاتفاق التركي الليبي لأنه يحرمها من مساحات بحرية شاسعة تعود لكل من ليبيا ومصر وتركيا ، فإنه من الصعب جدا تفهم الموقف المصري المتسرع والمخالف لكل التوقعات خاصة وان هذا الاتفاق يحرمها من مساحة بحرية هائلة غنية بالثروات الطبيعية تقدر ب 15000 كم مربع رغم المناشدات من كافة الجهات ذات الصلة بالتريث وعدم التسرع في توقيع أي اتفاقات مع اليونان حتى يتم ايجاد حل شامل للمشاكل المتعلقة بالترسيم البحري التركي اليوناني خاصة وشرق المتوسط على العموم.

والحقيقة، التي يجب الاشارة اليها أن المفاوضات بين اليونان ومصر حول تقسيم المناطق الاقتصادية في البحر المتوسط استمرت حوالي 15 عاما والآن سارت الأمور بسرعة، إذ قام وزيرا الخارجية في الدولتين بتوقيع اتفاقية بينهما في القاهرة في 6 أغسطس 2020م. فلماذا هذا الاستعجال؟

شتيفان رول: الاتفاقية المبرمة الآن لها علاقة مباشرة مع اتفاقية المناطق الاقتصادية التي وقعتها تركيا وحكومة الوفاق الليبية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019. فاليونان ومصر رأتا في تلك الاتفاقية تهديدا واضحا لمصالحهما. لا أعرف إلى أي مدى تم التفاوض بين أثينا والقاهرة حول الاتفاقية الجديدة، لكن الأمر يتعلق في نهاية المطاف بسد الأبواب أمام تركيا. بالفعل الاتفاقية اليونانية المصرية ليست إلا اتفاقية مؤقتة. فالتوزيع الحالي للمناطق الاقتصادية لا يولي الاعتبار للمناطق البحرية شرقي الجزر اليونانية رودوس إلى جزيرة كاسالوريزو. وهذه المفاوضات ماتزال مستمرة. ما هو السبب في ذلك؟ الأمر يتعلق بالأساس بإرسال إشارة سريعة جدا في اتجاه أنقرة بأنه لا يمكن قبول أن ترسم تركيا من

([1]) راجع/ بوراك بكديل :(2020/3/11) جزيرة صغيرة ، نزاع ضخم مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية ، ،على الرابط التالي: https://cutt.us/6Sysa

([2]) الخريطة (بتاريخ 12 اغسطس 2020) على موقع العرب نيوز على الرابط التالي: https://cutt.us/cTkep

جديد الحدود البحرية. وهذا قد يفسر أيضا لماذا تم التوقيع الآن على الاتفاقية وسيستمر التفاوض على التفاصيل. ليس فقط بين اليونان وتركيا بل أيضا بين مصر وتركيا توجد توترات. فحول ماذا يدور النزاع هل حول موارد الغاز؟

بالطبع يتعلق الأمر أولا بموارد الغاز. بالنسبة إلى مصر يكون من المهم احتواؤها. فاستراتيجية الطاقة المصرية تهدف للقيام بصادرات غاز بحجم كبير. لكن في النهاية النزاع المصري مع تركيا أكبر من ذلك بكثير، إنه يعود إلى ما حدث في 2013 في مصر، الذي كان موجها ضد حكم الإخوان المسلمين حينها. فالقاهرة تتهم تركيا بدعم الإخوان المسلمين، وهو صحيح إلى حد كبير. فالكثير من كوادر الإخوان المسلمين يعيشون في المنفى في تركيا. والقيادة المصرية تشعر بالتهديد من طرف تركيا وتتهمها بالتخطيط للانقلاب المضاد. من جهة أخرى أخذ النزاع المصري التركي القائم دينامية جديدة من خلال الاتفاقية التركية الليبية حول المناطق الاقتصادية وكذلك التدخل التركي في ليبيا. وبالنسبة إلى القاهرة خلق هذا الأمر وضعا جديدا وهو أن تكون تركيا نشطة في ليبيا حيث أرسلت مرتزقة يقاتلون إلى جانب حكومة الوفاق في طرابلس ضد الجنرال حفتر الذي تدعمه مصر. فالتدخل التركي في الحديقة الخلفية لمصر، أي ليبيا، يعتبر تهديدا مباشرا في نظر القاهرة([1]).

ويثور تساؤل هام ماذا بعد قيام مصر واليونان بترسيم الحدود البحرية بينهما بالمتوسط وهل تملك اليونان آلية تنفيذ هذا الاتفاق من الناحية العسكرية والاقتصادية أم أن تركيا ستمنع تنفيذ هذا الاتفاق لأنه يضر بمصالحها ضررا بالغا؟ وهذا هو موضوع المبحث الثاني.

المبحث الثاني: آليات تنفيذ اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان

أثارت الاتفاقية المصرية اليونانية رد فعل تركي غاضب، فسرعان ما أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً أعلنت فيه رفضها للاتفاقية بين القاهرة وأثينا وقالت إنها "باطلة بالنسبة لأنقرة"، وإن تركيا لا تعترف بوجود حدود بحرية بين البلدين. وزعم بيان الخارجية التركية أن الاتفاقية مخالفة للحقوق البحرية الليبية وتخص منطقة تعتبرها تركيا جزءاً من جرفها القاري([2]). والواقع ، أن أهمية ترسيم الحدود البحرية زادت حدة بعد أن عقدت تركيا الاتفاقية المعروفة بينها وبين حكومة الوفاق في ليبيا، ومنحت لنفسها حقوقاً ليس فقط للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط ، بل للقول بأن كل من يريد التنقيب عن الغاز والنفط في هذه المنطقة عليه أن يحصل أولاً على إذن مسبق من تركيا([3]) ويبدو من تلك التصريحات أن الاتراك لن يسمحوا بتفعيل الاتفاق اليوناني المصري، كما تزعم أنقرة أن لها الحق في الاستكشاف في المياه القبرصية اليونانية والوصول إلى احتياطات الغاز الطبيعي بالقرب من قبرص، التي تحتل تركيا شطرها الشمالي وتطلق عليه اسم جمهورية شمال قبرص التركية. وللدفاع عن موقفها نشرت تركيا سفن التنقيب والحفر في المياه القبرصية اليونانية وأرسلت السفن البحرية لمضايقة عمليات الشركات الدولية.

من هذا المنطلق وازاء التصرفات التركية لمواجهة الاتفاق المصري اليوناني نود أن ننوه أن الخلاف هو بين اليونان وتركيا ولم تكن مصر طرفا فيه أبداً فهل تملك اليونان الآلية العسكرية والاقتصادية لتنفيذ اتفاقها مع مصر، أم ان

([1]) شتيفان رول : (11 أغسطس 2020) المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن (SWP) في برلين خبير ألماني لDW: النزاع بشرق المتوسط أكبر من موارد الغاز بكثير، أجرت دويتشه فيله (DW)، على الرابط التالي: https://cutt.us/8B6SB

([2]) انجي مجدى: (7 أغسطس2020م) اندبندنت عربية"، تقارير » لماذا غضبت تركيا من اتفاق مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية؟ على الرابط التالي: https://cutt.us/MB7d9

([3]) مرجع سابق .

هذا الاتفاق سيكون حبراً على ورق؟ نحاول الاطلاع على الوضع الاقتصادي لليونان أولاً وثانياً وضعها العسكري ونقارنه بالوضع التركي لنقرر ذلك ونبحث عن دور الاتحاد الأوروبي وأمريكا في حل النزاع؟.

الوضع الاقتصادي لليونان

توقّع صندوق النقد الدولي أن تعاني اليونان، هذا العام2020م، أسوأ كساد اقتصادي مرتبط بفيروس "كورونا" المستجد "كوفيد-19" بين الاقتصادات الأوروبية، مرجّحة انكماش الاقتصاد اليوناني بنسبة 10 %.

وفي تقريره الصادر فى14ابريل 2020م حول آفاق الاقتصاد العالمي، توقع الصندوق انكماش الاقتصاد اليوناني العام الحالي بنسبة10%، وارتفاع نسبة البطالة -الأعلى بالفعل على مستوى الاتحاد الأوروبي- إلى 3ر22 بالمئة لكنه تنبأ بعودة الاقتصاد اليوناني للنمو، العام المقبل، بنسبة 5 بالمئة وانخفاض نسبة البطالة إلى19 %، حسب النسخة الأوروبية لمجلة "بوليتيكو".

كما توقع خبراء صندوق النقد انخفاضا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا وإسبانيا - الدولتان الأكثر تضررا من تفشي الفيروس- مقدرة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا بنسبة 1ر9 بالمئة، ولإسبانيا بنسبة 8 %([1]). تتوقع الحكومة اليونانية وفقا للسيناريو الأساسي للتطورات الاقتصادية الراهنة انكماش الاقتصاد بمعدل 4.7% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام الحالي، في حين يمكن أن يصل معدل الانكماش إلى 7.9% وفقا للسيناريو الأسوأ.

ووفقا لبرنامج الاستقرار الاقتصادي2020 الذي كشفته الحكومة، فإنها تتوقع نمو الاقتصاد في العام المقبل بنسبة 5.1%.

وأشارت وكالة بلومبرج للأنباء إلى أن الحكومة اليونانية تستهدف وفقا للسيناريو الأساسي تسجيل عجز في الميزانية بمعدل 1.9% من إجمالي الناتج المحلي أو 2.8% وفقا للسيناريو الأسوأ.

كما تشير التوقعات إلى ارتفاع إجمالي الدين العام لليونان خلال العام الحالي إلى 337 مليار يورو بما يعادل 188.8 من إجمالي الناتج المحلي العام الحالي، مقابل 333.1 مليار يورو بما يعادل 176.6% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام الماضي، على أن يتراجع في العام المقبل إلى 334 مليار يورو بما يعادل 176.8% من إجمالي الناتج المحلي.

كان وزير المالية اليوناني كريستوس ستايكوراس قد قال في تصريحات إعلامية أواخر الشهر الماضي إنه يتوقع انكماش اقتصاد اليونان خلال العام الحالي بما يتراوح بين 5 و10% في ظل الوضح الحالي لجائحة كورونا.

وقال الوزير اليوناني -في لقاء مع محطة "أوبن" التلفزيونية اليونانية إن ذلك يعتمد على فترة استمرار الجائحة ومعدل إعادة فتح الاقتصاد.

وأوضح الوزير في اللقاء أن خفض التوقعات الخاصة بالاقتصاد اليوناني من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية خلال الأيام الماضية، يعكس تداعيات تفشي الوباء في البلاد.

وأكد الوزير أن سياسة بلاده تركز على الانخراط بشكل منتظم ومطرد في الأسواق المالية بأفضل سعر ممكن([2]).

([1]) صندوق النقد الدولي: (14ابريل 2020) اليونان ستعانى الأثر الاقتصادي الأسوأ بسبب كورونا ، اليوم السابع على الرابط التالي: https://cutt.us/ttlAs

([2]) جريدة البيان الاقتصادي :(13 أغسطس 2020 المصدر د ب أ بتاريخ 4مايو 2020م) توقعات بانكماش الاقتصاد اليوناني بمعدل 4.7% خلال 2020م على الرابط التالي " https://cutt.us/9NOyT

وكان وزير المالية اليوناني كريستوس ستايكوراس قد صرح إن بلاده تتوقع أن ينكمش اقتصادها بنسبة 1% إلى 3% هذا العام بسبب تداعيات فيروس كورونا، لكنه توقع تعافياً حاداً في 2021([1]).

وقد أشارت مجموعة اليورو ببروكسل أن الاقتصاد اليوناني سيكون الأكثر تضررا بسبب أزمة كورونا عام2020م ولكنه ربما يتعافى خلال2021([2]).

مما سبق ومن المجمل العام للاقتصاد اليوناني انه اقتصاد ضعيف يحتاج لمدة طويلة للتعافي حيث أن إجمالي الدين العام لليونان خلال العام الحالي إلى337 مليار يورو بما يعادل188.8من إجمالي الناتج المحلي العام الحالي مقابل333.1 مليار يورو بما يعادل176.6%من إجمالي الناتج المحلي خلال العام الماضي، أي انه يسوء لارتفاع الدين العام الحالي عن العام السابق بقيمة أربعة مليار يورو تقريباً، مما ينذر بتوقعات سيئة للاقتصاد اليوناني.

الوضع الاقتصادي التركي

تحتل تركيا الترتيب التاسع عشر حسب ترتيب صندوق النقد الدولي لعام 2019م بإجمالي ناتج محلى 743,708 مليار دولار([3]) .

توقع تقرير اقتصادي جديد أن يحتل الاقتصاد التركي المرتبة الخامسة على مستوى العام من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بحلول عام2030 بحجم من المتوقع أن يبلغ 9.1 تريليونات دولار.

وأظهر التقرير، الذي أصدرته مؤسسة ستاندرد تشارتر، تغييراً كبيراً في ترتيب الاقتصاديات العالمية، حيث ستحتل الاقتصاديات الناشئة 7 من أصل 10 أكبر اقتصاديات في العام المذكور.

وتوقعت المؤسسة أن يتفوق الاقتصاد الصيني على نظيره الأمريكي، ليحتل المرتبة الأولى في 2030 فيما ستتراجع الولايات المتحدة إلى المرتبة الثالثة.

وفي المجمل، جاءت الهند في المرتبة الثانية، وإندونيسيا في المرتبة الرابعة والبرازيل في السادسة، ومصر السابعة، وروسيا الثامنة، واليابان التاسعة وألمانيا العاشرة ، وقال الخبراء في مؤسسة ستاندرد تشارتر إن توقعاتهم للنمو الاقتصادي على المدى البعيد ترتكز على مبدأ رئيسي، وهو أن حصة الدول من نمو الاقتصاد العالمي ينبغي أن تكون متقاربة مع حصصها من سكان العالم([4]) أي أنه وبحسب "ستاندرد تشارترد"، فإن أكبر10 اقتصادات حول العالم بحلول عام 2030 سيكون على الترتيب هو، الصين والهند والولايات المتحدة وإندونيسيا وتركيا والبرازيل ومصر وروسيا واليابان وألمانيا كما هو مبين بالإنفوجرافيك: المنشور بروسيا اليوم([5]).

([1]) توقعات بانكماش اقتصاد اليونان إلى 3% في 2020م الاسواق العربية،(27مارس 2020) رويترز أثينا، على الرابط التالي : https://cutt.us/AtsOg

([2]) مجموعة اليورو ،(2020/6/12) الاقتصاد اليوناني سيكون ضمن الأكثر تضررا من كورونا، وكالة الانباء الكويتية كونا على الرابط التالي: https://cutt.us/gn0uR

([3]) موقع ويكيبيديا (15 أغسطس 2020) على الرابط التالي: https://cutt.us/OMisi

([4]) أكبر الاقتصادات بحلول 2030.. ما ترتيب تركيا بينها؟ (10 يناير 2020) على الرابط التالي : https://cutt.us/PVM96

([5]) إنفوجرافيك: (2019/9/16) أضخم اقتصادات العالم بحلول عام 2030.. بينها دولة عربية على الرابط التالي: https://cutt.us/xPzdv

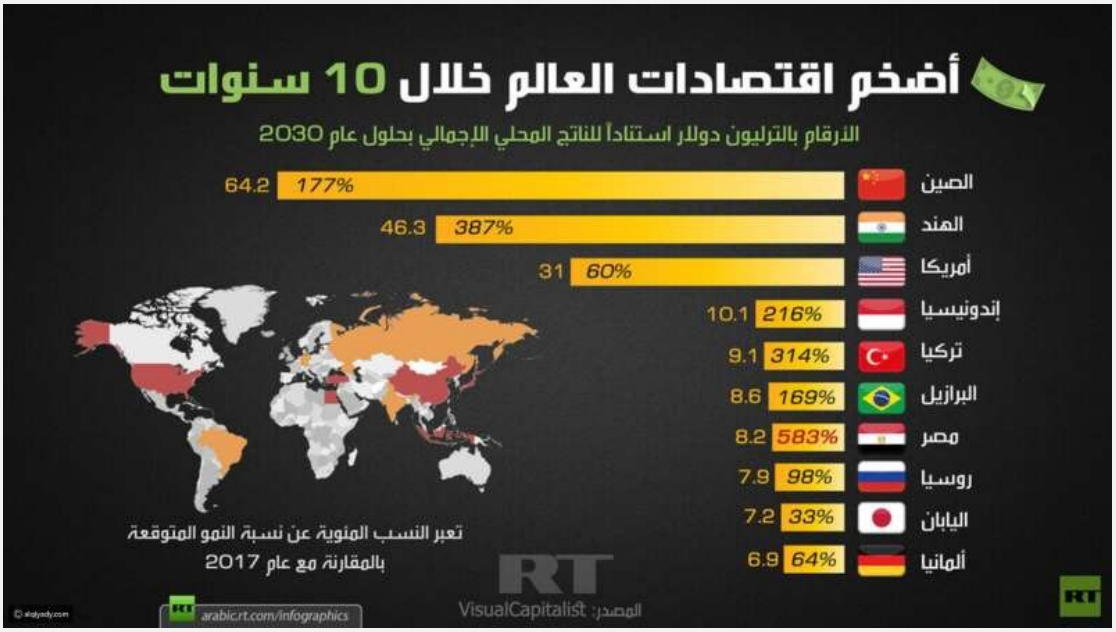

وخلال أزمة كورونا أفاد تقرير نشرته منظمة دولية لمؤشرات النمو الاقتصادي العالمي بتصدر الاقتصاد التركي في الربع الأول من العام الجاري.

وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية في تقريرها، وفق متابعة تركيا الان أن الاقتصاد التركي نما بنسبة بلغت4.5 بالمئة خلال الربع الاول. واضاف التقرير الصادر في منتصف مايو المنصرم أن نمو الاقتصاد التركي سجل نسبة قياسية مقارنة بباقي الدول حول العالم رغم انتشار فيروس كورونا.

وأوضح التقرير أن تركيا حققت نموا اقتصاديا بنسبة 4.5%، يأتي بعدها ليتوانيا بنسبة 2.5%، ومن ثم الولايات المتحدة الامريكية والدنمارك بنسبة 0.3%". وأشارت المنظمة الدولية الى ان غالبية الدول عانت من انكماش اقتصادي كبير، فقد انكمش الاقتصاد الكندي بنسبة 1.6-%، وبلغت نسبة الانكماش في ألمانيا 2.3-%، و5.4-% في فرنسا". من جانب آخر تصدر الاقتصاد التركي قائمة اقتصاديات العالم من ناحية النمو الإيجابي الذي حققه في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري 2020. فقد تصدر قائمة اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية، ومنظمة دول مجموعة العشرين G-20، ودول الاتحاد الأوروبي"([1]).

فعلى العموم يعد الوضع الاقتصادي التركي أفضل بكثير من الوضع اليوناني وبالتالي لديها القدرة على تنفيذ أي مشروعات تنموية تتعلق باي اتفاقات تبرمها في هذا الاطار.

مقارنة بين الوضع العسكري البحري التركي واليوناني

أورد موقع "غلوبال فير بور" الأمريكي مقارنة بين الجيشين التركي واليوناني، اللذان يحتلان المرتبة رقم 8 والمرتبة رقم 28 على التوالي، بين أقوى 133 جيشا حول العالم. يتجاوز عدد سكان تركيا 80 مليون نسمة، مقابل نحو 11 مليون نسمة تعداد السكان في اليونان.

([1]) الاقتصاد التركي الأول عالميا في ظل ازمة كورونا (1يوليو 2020) موقع تركيا الان عين على تركيا بتاريخ على الرابط التالي: https://cutt.us/19EsR

يصل عدد القوة البشرية المتاحة للعمل في تركيا إلى 41 مليون نسمة، أما عدد القوة البشرية المتاحة للعمل في اليونان فهو 5 ملايين نسمة. ويصلح للخدمة العسكرية في تركيا 35 مليون نسمة، مقابل 4 ملايين في اليونان بينما يصل إلى سن الخدمة العسكرية في تركيا 1.3 مليون شخص، مقابل 105 ألف شخص في اليونان.

ويصل تعداد القوات العاملة في الجيش التركي إلى 382 ألف جندي، إضافة إلى 360 ألف في قوات الاحتياط، مقارنة بـ161 ألف جندي، قوات عاملة في الجيش اليوناني، إضافة إلى 252 ألف جندي في قوات الاحتياط.

وتصل ميزانية الدفاع التركية إلى 8.2 مليار دولار، مقارنة بـ6.5 مليار دولار في اليونان. ويصل إجمالي الطائرات الحربية في الجيش التركي إلى 1018 طائرة حربية، مقارنة بـ600 طائرة في الجيش اليوناني

ويمتلك الجيش التركي 455 مروحية عسكرية، مقابل 223 مروحية في الجيش اليوناني.

ويوجد في تركيا 98 مطارا حربيا، مقابل 77 مطارا يونانيا.

اصطدمت سفينة تركية بسفينة تابعة لخفر السواحل اليوناني، في بحر إيجه، وتقدمت اليونان، اليوم الثلاثاء 13 فبراير/ شباط، بشكوى رسمية إلى تركيا على خلفية الحادث.

وكادت أن تنشب حرب بين البلدين عام 1996 بسبب خلاف بشأن السيادة على الجزر الصغيرة لكن التوترات هدأت منذ ذلك الحين.

ويمتلك الجيش التركي أكثر من 2400 دبابة، مقابل 1300 دبابة يونانية، ويتجاوز عدد مدرعات الجيش التركي 7500 مدرعة، مقابل 4200 مدرعة في الجيش اليوناني.

ويمتلك الجيش التركي أكثر من 1000 مدفع ذاتي الحركة، و697 مدفعا ميدانيا، و811 راجمة صواريخ، مقابل 547 مدفعا ذاتي الحركة، و463 مدفعا ميدانيا، و152 راجمة صواريخ في الجيش اليوناني.

ويتكون الأسطول التركي من 12 غواصة، 16 فرقاطة، و9 كورفيتات، و34 زورق دورية، و11 كاسحة ألغام، بينما يتكون الأسطول اليوناني من 11 غواصة، و13 فرقاطة، و25 زورق دورية، إضافة إلى 4 كاسحات ألغام([1]).

وبذلك يتضح من المقارنة الفارق الشاسع بين (تركيا) واليونان و رغم أن البحرية اليونانية تعتبر كبيرة و بها الكثير من أوجه الشبه مع البحرية التركية و لكن الأزمة الاقتصادية أثرت علي برامج التطوير بشدة هناك و باستثناء صفقة التايب-214 (المهددة بعدم الاكتمال) لا تكاد توجد صفقات أخري أو حتي تطوير للقطع البحرية الكبرى و خاصة فرقاطات الإيلي القديمة بعض الشئ و التي تمثل العمود الفقري للقوات البحرية اليونانية ... بل إن جاهزية القطع البحرية الموجودة مشكوك بها

كما انه أنه بعد اكتمال البرامج المحلية التركية (الميلجيم و حاملة الطائرات المجهزة بمقاتلات الإف-35 بي و فرقاطات الدفاع الجوي الثقيلة تي إف-2000) ستتفوق البحرية التركية على اليونان بسهولة ويسر. وبالتالي يتضح أن آلية تنفيذ أي اتفاق يتعلق بشرق المتوسط لابد ان يتم فيه الحوار بين اليونان وتركيا لإمكانية تنفيذه وبدون ذلك لا نعتقد انه سينفذ مالم تتدخل أطراف دولية فاعلة على الصعيد الدولي كالاتحاد الأوروبي وأمريكا.

([1]) بعد حادث بحر ايجه... (2018/2/13) مقارنة بين الجيشين التركي واليوناني ،موقع سبوتنيك، على الرابط التالي" https://cutt.us/Rg17i

موقف الاتحاد الأوروبي من النزاع التركي اليوناني شرق المتوسط

يحاول الاتحاد الاوروبي حل النزاع بين الدولتين خاصة وانهما عضوان في حلف الناتو، ويبدو ايضا أنه يميل شيئا ما لمصلحة اليونان بحكم انها دولة أوروبية مسيحية ، ولذلك تعرضت تركيا لانتقاد جديد من الاتحاد الأوروبي بعد إعلانها تمديد أعمال التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط قبالة سواحل قبرص حتى منتصف سبتمبر/أيلول. ومرافقة سفينة التنقيب "يافوز" ثلاث سفن تركية أخرى، بحسب نشرة بحرية حثت "جميع السفن على عدم دخول المنطقة في أي وقت". وزادت حدة التوتر مؤخراً بين تركيا واليونان، العضو في الاتحاد الأوروبي، بشأن حقوق التنقيب عن النفط والغاز في البحر المتوسط. وقال جوزيب بوريل، منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، إنّ خطة التنقيب التركية المتجددة تغطي منطقة حددتها قبرص ومصر وتثير توترات، ودعا إلى وقف فوري لأنشطة تركيا وبدء الحوار. وقال في بيان: "هذا العمل يتعارض ويقوض جهود استئناف الحوار والمفاوضات والسعي لوقف التصعيد الفوري لكن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال إن "لغة العقوبات والتهديدات" لن تردع أنقرة. وعبرت تركيا عن رغبتها في تسوية النزاع مع اليونان بالحوار([1]). أي أن اتجاه تركيا والاتحاد الأوروبي يميل الى الحوار والمفاوضات لمنع حدوث التوترات بأوروبا ونزع فتيل الأزمة لأنها ستؤثر عليه بشده، وقد عبرت تركيا عن رغبتها في تسوية النزاع مع اليونان بشأن التنقيب عن البترول والغاز في منطقة شرق البحر المتوسط بالحوار. وقال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار إن بلاده تريد تسوية النزاع عن طريق الحوار، غير أن وكالة رويترز نقلت عن الوزير قوله إن تركيا "سوف تدافع عن حقوقها ومصالحها في المنطقة". ولكن أكار عبر عن أمله في أن يسود التعقل، قائلا: "نحن نقف مع القانون الدولي، وحسن الجوار، والحوار. ونسعى إلى التوصل إلى حل سياسي عبر وسائل سلمية تتماشى مع القانون الدولي([2]).

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي غير مؤهل حالياً للتوسط، لأنه لا يملك موقفا موحدا تجاه تركيا. ففرنسا مثلا أخذت موقفا واضحا ضد تركيا. فهل بإمكان ألمانيا اتخاذ موقف الوسيط؟ وهل هذا مقبول لجميع الفرقاء؟ مقبول نعم، لأن الألمان ليس لهم مصالح خاصة هناك. السؤال هو هل تملك ألمانيا ما يكفي من النفوذ لتحصيل نتائج في هذه المنطقة؟. هنا لدي شكوك. فلو أخذنا عملية برلين التي أطلقتها ألمانيا لحل النزاع في ليبيا، فماذا حدث في النهاية؟ ما حصل هو أن ألمانيا لم تكن قادرة على التأثير على أطراف النزاع حتى تلتزم بالاتفاقية. ألمانيا ليس لها القوة المطلوبة، وهي قادرة الآن فقط لوقت وجيز على تقديم المساعدة، مثل المكالمة الهاتفية للمستشارة ميركل مع الرئيس التركي قبل أسابيع قليلة، تلك المكالمة التي ساهمت في تفادي حصول مواجهة مسلحة بين سفن حربية تركية ويونانية في بحر ايجه([3]).

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من النزاع التركي اليوناني شرق المتوسط

الولايات المتحدة الأمريكية لم تقرر بعد إلى أي جانب ستقف بخصوص النزاعات في شرق البحر المتوسط: في نزاع ليبيا إلى جانب تركيا وضد مصر وروسيا أو العكس؟ علاوة على ذلك هناك تطور جديد. فعلاقة الولايات المتحدة

([1]) التنقيب عن النفط والغاز: (16 أغسطس2020) الاتحاد الأوروبي ينتقد خطط تركيا في شرق المتوسط ، بي بي سي العربية على الرابط التالي: https://cutt.us/PtzJ2

([2]) تركيا واليونان: (12 أغسطس 2020) أنقرة "تريد تسوية النزاع بشأن التنقيب شرقي البحر المتوسط بالحوار" لكن مع "الدفاع عن المصالح"، بي بي سي العربية على الرابط التالي: https://cutt.us/1ObwW

([3]) شتيفان رول، (11 أغسطس2020) المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن (SWP) في برلين خبير ألماني لDW: النزاع بشرق المتوسط أكبر من موارد الغاز بكثير، أجرت دويتشه فيله (DW)، على الرابط التالي:https://cutt.us/8B6SB

مع مصر لم تعد كما كانت عليه في السابق، إذ حصلت فيه مؤخرا بعض الشروخ. فمصر لها سلوك في الكثير من المستويات يشبه سلوك تركيا. فالقاهرة مثل أنقرة اشترت ضد إرادة الولايات المتحدة أنظمة صواريخ دفاعية روسية. فكل واحد يلعب لعبته ولا يتقيد ببنى التحالف التقليدية([1]).

المبحث الثالث: النتائج المترتبة على ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان

هناك العديد من النتائج المترتبة على ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر بالنسبة لليونان ومصر وتركيا وليبيا وهي كالتالي :

أولا: بالنسبة لليونان ومصر

أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان يمثل خطوة مهمة على الصعيد الاقتصادي لمصر إذ يتيح المزيد من اكتشافات الغاز في البحر المتوسط. كما إن "الاتفاق يتيح لكلا البلدين المضي قدماً في تعظيم الاستفادة من الثروات المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة، خاصة احتياطات النفط والغاز الواعدة".

بموجب الاتفاقية ستجني مصر مكاسب اقتصادية واسعة، إذ سيكون من حقها التنقيب غرب حقل ظهر والحقول الصغيرة التي بجواره والتي تم الكشف عن إحداها مؤخراً .

أن مصر وقعت الاتفاقية مع اليونان لان هناك تقابل بين الحدود المصرية اليونانية وجزيرة كريت اليونانية، وأن الاتفاقيات البحرية توقع مع الدول الجارة أو الدول المواجهة، في حين أن المقابل للساحل الليبي هي الجزر اليونانية، ما يعني أنه لا حدود متقابلة بين تركيا وليبيا الأمر الذي يبطل اتفاقية تركيا والوفاق، وأن المسافة بين مصر واليونان هي مياه اقتصادية خالصة لمصر واليونان.

أن ترسيم الحدود بين مصر واليونان يقطع بعدم جدوى اتفاقية تركيا والوفاق، من الناحية القانونية أو الجغرافية.

إن هذا الاتفاق يتيح لكل من مصر واليونان المضي قدمًا في تعظيم الاستفادة من الثروات المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما، خاصة احتياطات النفط والغاز الواعدة ويفتح آفاقا جديدة لمزيد من التعاون الإقليمي بمجال الطاقة في ظل عضوية البلدين في منتدى غاز شرق المتوسط.

إن ترسيم الحدود بين مصر واليونان يعد ضربة كبيرة لتركيا، ويمنعها من التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط.

ووفقاً لأستاذ الدراسات الأمنية والاستراتيجية، كليانثيث كيرياكيديس، لـ"سكاي نيوز عربية" إن ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان يلغي اتفاق تركيا وحكومة السراج كونه يغطي بعض المناطق التي شملتها الاتفاقية.

على الجانب التركي أن يقوم بترسيم الحدود البحرية مع اليونان، لأنه لا توجد حدود بحرية مشتركة مع مصر، إلا إذا قامت أنقرة بابتلاع جزيرة قبرص.

([1]) مرجع سابق.

وبموجب الاتفاقية، ستتمكن مصر بموجب هذا الترسيم من التنقيب عن النفط والغاز في المناطق الاقتصادية الغربية الواقعة على الحدود البحرية مع تلك الخاصة باليونان. كما أن الاتفاقية تعطي الحق لمصر واليونان في البحث والتنقيب في شرق المتوسط([1]) ، كما أنها تعزز العلاقة الثنائية بين القاهرة وأثينا في مجالات عدة.

كما أنه بموجب الاتفاقية ستتصدى مصر واليونان للتحركات التركية غير المشروعة في مياه البحر المتوسط، وتفتح الطريق أمام مرحلة جديدة في التعاون الثنائي والإقليمي للاستفادة من ثروات شرق المتوسط من جانب ومواجهة الإرهاب من جانب آخر، وتلك هي النتائج المعروضة للاتفاقية كمميزات لها، ورغم أن الكثيرين أحصي مميزات تلك الاتفاقية وتغافل عن جانب هام جدا فيها، فالاتفاقية لها جانب سلبي كبير جدا ، حيث انه ووفقا للخرائط المنشورة فقد اضاع ترسيم الحدود البحرية مع اليونان مساحة15000 الف كم2 وفقا لهذه الخريطة وهي مساحة كبيرة نسبيا وغنية بالثروات كانت مصر وشعبها أولى بها خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها مصر والمصريين([2]) .

ثالثا: بالنسبة لليبيا

يتم اقتطاع مساحة 16700كم مربع من المياه الاقتصادية الليبية لمصلحة اليونان حيث أن الترسيم التركي الليبي للحدود البحرية وفقا لاتفاقية الوفاق مع تركيا هكذا

([1]) أشرف عبد الحميد: العربية بالتفاصيل.. لماذا أثار اتفاق مصر واليونان حفيظة تركيا؟ القاهرة ، 8 أغسطس2020م على الرابط التالي: https://cutt.us/ihM5

([2])اتفاقية _ترسيم_ الحدود_ البحرية_ التركية_ الليبية نظر في https://0i.is/HBK12019.12.10 .

هل يعيد الاتفاق التركي الليبي رسم خريطة النفوذ في شرق المتوسط(12/13/ 2019) ،مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الرصد والتحليل بيروت، لبنان، على هذا الرابط: https://0i.is/PoEM

وأعطي ليبيا تلك المساحة التي كانت اليونان ستأخذها وفقا للترسيم اليوناني الليبي وقد كسبت ليبيا من اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع تركيا مساحة16,700كم مربع، كما هو موضح بالخريطة([1]).

([2]).

وبالتالي فان الاتفاق اليوناني المصري يسلب ليبيا تلك المساحات لو تم تنفيذه.

([1]) هل يعيد الاتفاق التركي الليبي رسم خريطة النفوذ في شرق المتوسط (12/13/ 2019) ،مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الرصد والتحليل بيروت لبنان، على هذا الرابط: https://0i.is/PoEM

([2]) https://0i.is/HBK1 اتفاقية _ترسيم_ الحدود_ البحرية_ التركية_ الليبية نظر في2019.12.10.

رابعاً: بالنسبة لتركيا

اعتبرت الخارجية التركية أن المنطقة التي شملها الاتفاق بين اليونان ومصر تقع في نطاق الجرف القاري التركي. كما اعتبرت هذا الاتفاق المصري اليوناني لاغياً وباطلاً لانتهاكه الحقوق البحرية الليبية.

تتبع دول البحر الأبيض المتوسط في نزاعاتها لقانون المناطق الاقتصادية الخالصة وقواعد قانون البحار لعام1982، وهو الأساس القانوني الذي تستند إليه الدول في الشؤون المتعلقة بالحدود البحرية والاستغلال الاقتصادي لها. تمنح المنطقة الاقتصادية الخالصة الدولة الساحلية الحقّ في الاستفادة من الثروات البحرية في منطقة لا تمتد لأكثر من200ميل بحري(370كم) من سواحلها، وبالتالي رسمت تركيا حدودها البحرية مع ليبيا في ضوء ذلك.

ولكن الاتفاق اليوناني المصري والذي تتمسك فيه اليونان بأحقيتها في الجرف القاري للجزير الصغيرة والقريبة من سواحل تركيا كجزيرة "كاستيلوريزو اليونانية" والتي تبعد عن الساحل التركي اقل من كيلومترين فقط ، وجزيرة كريت ، وحسب المنطقة الاقتصادية الخالصة في اليونان ، فإن الخط البحري الممتد عبر جزيرة كريت رودس كاستيلوريزو هو الأساس لترسيم مياهها الإقليمية. وبناء على ذلك فإن تحديد حدود المناطق الاقتصادية الخالصة اليونانية مع مصر وقبرص ، فإن الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التركية يقتصران تلقائيًا فقط على نقطة مفتوحة في البحر الأبيض المتوسط في خليج أنطاليا ، مما يجعل كاستيلوريزو نقطة محورية تحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية.

ولعل الخريطة التالية تبين حجم التعارض بين ترسيم الحدود البحرية بين اليونان وقبرص من ناحية ، وتركيا من ناحية أخري.

تجادل أنقرة بأن الخط الممتد من رودس إلى كاستيلوريزو يغلق قبالة الساحل التركي والخط الفاصل بين كاستيلوريزو ومصر (مع مطابقة المناطق الاقتصادية الخالصة اليونانية والقبرصية الآن) سيحد من المنطقة البحرية التركية. وتقول تركيا أيضًا إن قرب مدينة كاستيلوريزو يمنع أنقرة من ممارسة حقوقها في منطقتها البحرية.

_ من جانبه، قال السفير محمد حجازي، مساعد وزير الخارجية الأسبق، لـ العربية. نت" إنه بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وبعد اتفاق ترسيم الحدود بين اليونان وإيطاليا، لم يعد لتركيا أي مدخل باتجاه ليبيا يمكن أن يتوافق مع قواعد القانون الدولي، مضيفا أن سكرتير عام الأمم المتحدة رفض إيداع الاتفاق البحري الذي أبرمته تركيا مع حكومة السراج في ليبيا ولم يعتمده البرلمان الشرعي الليبي.

كما كشف أن تركيا وإسرائيل لم توقعا على الاتفاقية الدولية لقانون البحار وبالتالي لا يمكنهما استغلال أي ثروات طبيعية في المناطق الاقتصادية بالبحر المتوسط التي تخص دولاً أخرى، وسيعد أي تدخل منهما بمثابة اعتداء على القانون الدولي، وافتئاتا على الاتفاقيات القانونية الموقعة بين الدول المتشاطئة على البحر المتوسط سواء كانت بين مصر وقبرص أو قبرص واليونان أو اليونان وإيطاليا، والآن بين مصر واليونان. وأكد أنه ليس لتركيا أي حق في مزاعمها بوجود حدود بحرية لها مع ليبيا بناء على كل الاتفاقيات[1].

بعد أن استعرضنا أسباب ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر وآليات تنفيذه والنتائج المترتبة على الاتفاق نحاول أن نختم بحثنا ببعض النتائج التي توصلنا اليها ، قبل بيان التوصيات .

([1]) أشرف عبد الحميد: العربية بالتفاصيل.. ،(8 أغسطس 2020) لماذا أثار اتفاق مصر واليونان حفيظة تركيا؟ القاهرة على الرابط التالي: https://cutt.us/ihM5f

الخاتمة

مما سبق يتبين لنا أن هناك سرعة في قيام مصر بإبرام اتفاق ترسيم حدوده البحرية بين اليونان لمواجهة الاتفاق التركي الليبي رغم أنه يحرمها من مساحات بحرية شاسعة غنية بالثروات الطبيعية تقدر ب 15000 كم مربع رغم المناشدات من كافة الجهات ذات الصلة بالتريث وعدم التسرع في توقيع أي اتفاقات مع اليونان حتى يتم ايجاد حل شامل للمشاكل المتعلقة بالترسيم البحري التركي اليوناني خاصة وشرق المتوسط على العموم.، خاصة وأن المفاوضات بين اليونان ومصر حول تقسيم المناطق الاقتصادية في البحر المتوسط استمرت حوالي 15 عاما والآن سارت الأمور بسرعة، إذ قام وزيرا الخارجية في الدولتين بتوقيع اتفاقية بينهما في القاهرة في 6 أغسطس 2020م. فلماذا هذا الاستعجال؟

الاتفاقية المبرمة الآن لها علاقة مباشرة مع اتفاقية المناطق الاقتصادية التي وقعتها تركيا وحكومة الوفاق الليبية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019. فاليونان ومصر رأتا في تلك الاتفاقية تهديدا واضحا لمصالحهما. لكن الأمر يتعلق في نهاية المطاف بسد الأبواب أمام تركيا ، فالأمر يتعلق بالأساس بإرسال إشارة سريعة جدا في اتجاه أنقرة بأنه لا يمكن قبول أن ترسم تركيا من جديد الحدود البحرية. وهذا قد يفسر أيضا لماذا تم التوقيع الآن على الاتفاقية وسيستمر التفاوض على التفاصيل. ليس فقط بين اليونان وتركيا بل أيضا بين مصر وتركيا توجد توترات.

النزاع يتعلق بالغاز وأمور أخري ، فيتعلق الأمر أولا بموارد الغاز. بالنسبة إلى مصر يكون من المهم احتواؤها. فاستراتيجية الطاقة المصرية تهدف للقيام بصادرات غاز بحجم كبير. لكن في النهاية النزاع المصري مع تركيا أكبر من ذلك بكثير، إنه يعود إلى ما حدث في 2013 في مصر، الذي كان موجها ضد حكم الإخوان المسلمين حينها. فالقاهرة تتهم تركيا بدعم الإخوان المسلمين، وهو صحيح إلى حد كبير. فالكثير من كوادر الإخوان المسلمين يعيشون في المنفى في تركيا. والقيادة المصرية تشعر بالتهديد من طرف تركيا وتتهمها بالتخطيط للانقلاب المضاد. من جهة أخرى أخذ النزاع المصري التركي القائم دينامية جديدة من خلال الاتفاقية التركية الليبية حول المناطق الاقتصادية وكذلك التدخل التركي في ليبيا. وبالنسبة إلى القاهرة خلق هذا الأمر وضعا جديدا وهو أن تكون تركيا نشطة في ليبيا حيث أرسلت مرتزقة يقاتلون إلى جانب حكومة الوفاق في طرابلس ضد الجنرال حفتر الذي تدعمه مصر. فالتدخل التركي في الحديقة الخلفية لمصر، أي ليبيا، يعتبر تهديدا مباشرا في نظر القاهرة.

أن الاتحاد الأوروبي غير مؤهل حالياً للتوسط، لأنه لا يملك موقفا موحدا تجاه تركيا. ففرنسا مثلا أخذت موقفا واضحا ضد تركيا. وربما تستطيع ألمانيا لأن الألمان ليس لهم مصالح خاصة هناك. وإن كانت ألمانيا ليس لها القوة المطلوبة، وهي قادرة الآن فقط لوقت وجيز على تقديم المساعدة، مثل المكالمة الهاتفية للمستشارة ميركل مع الرئيس التركي، والتي ساهمت في تفادي حصول مواجهة مسلحة بين سفن حربية تركية ويونانية في بحر ايجه.

الولايات المتحدة الأمريكية لم تقرر بعد إلى أي جانب ستقف بخصوص النزاعات في شرق البحر المتوسط: في نزاع ليبيا إلى جانب تركيا وضد مصر وروسيا أو العكس؟ علاوة على ذلك هناك تطور جديد. فعلاقة الولايات المتحدة مع مصر لم تعد كما كانت عليه في السابق، إذ حصلت فيه مؤخرا بعض الشروخ. فمصر لها سلوك في الكثير من المستويات يشبه سلوك تركيا. فالقاهرة مثل أنقرة اشترت ضد إرادة الولايات المتحدة أنظمة صواريخ دفاعية روسية. فكل واحد يلعب لعبته ولا يتقيد ببنى التحالف التقليدية.

لا سبيل لحل كل تلك النزاعات الا بالمفاوضات الشاملة بين دول شرق المتوسط خاصة وان الجميع سيتفيد من السلام بتلك المنطقة ، حيث تعتبر منطقة شرق المتوسط ذات أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي حيث إنها ستوفر أكثر من 10٪ من احتياجات الغاز الطبيعي في أوروبا. إنه أحد مشاريع الاتحاد الأوروبي ذات الاهتمام المشترك ، كما تدعمها الولايات المتحدة بقوة باعتبارها موازنة لصادرات الطاقة الروسية إلى أوروبا. إن الوصول إلى مصادر الهيدروكربون وإمدادها دون عوائق لهما أهمية بالغة للاتحاد الأوروبي الذي لا يميل إلى السماح للأطراف الثالثة بإملاء إرادتهم على المستهلكين الأوروبيين ، ويرغب فى تجنب المنطقة أية توترات .

أن اتجاه تركيا والاتحاد الأوروبي يميل الى الحوار والمفاوضات لمنع حدوث التوترات بأوروبا ونزع فتيل الأزمة لأنها ستؤثر عليه بشده، وقد عبرت تركيا عن رغبتها في تسوية النزاع مع اليونان بشأن التنقيب عن البترول والغاز في منطقة شرق البحر المتوسط بالحوار.

التوصيات

_ نوصي جميع دول شرق المتوسط بالعمل على الحوار واللجوء الى المفاوضات أو اى وسيلة سلمية لحل كافة الأمور المتعلقة بنزاعات ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط.

_ يجب على المسؤولين بدول شرق المتوسط أن يدركوا أن "نقطة الأزمة" كديباجة لـ "حدث مسلح" أصغر أو أكبر ستكلف الجميع تكاليف باهظة أكثر بكثير من الفوائد التي يبحثون عنها بالمقابل .

_ ان تكاليف الحرب والنزاع وتعطيل استخراج تلك الثروات من شرق المتوسط أكبر بكثير من حجم المتنازع عليه لو تم الاتفاق والتنسيق بين تلك الدول للوصول الى حل منصف وعادل يرضي جميع الأطراف ويحقق الى حد ما طموحاتها.

_ على جميع تلك الدول ان تحقق المرونة فى التفاوض فما لا يدرك كله لا يترك كله فلابد للجميع أن يقدم بعض التنازلات ليستفيد الجميع من تلك الثروات خاصة وان تكلفة وفاتورة الحرب عالية جدا وغير معلومة الأثر للجميع .

_ ان الاتفاقات الدولية ذات الصلة مرجع أساسي للدول المتنازعة للفصل في كل الأمور المتنازع عليها خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م.

مراجع البحث

_ د. إبراهيم محمد الدغمة (1987) أحكام القانون الدولي لقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية، القاهرة دار النهضة العربية،.

_ أشرف عبد الحميد: العربية(8 أغسطس 2020م) بالتفاصيل.. لماذا أثار اتفاق مصر واليونان حفيظة تركيا؟ القاهرة ، على الرابط التالي: https://cutt.us/ihM5f

_انجي مجدى: (7أغسطس2020م)اندبندنت عربية"، تقارير » لماذا غضبت تركيا من اتفاق مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية؟ على الرابط التالي: https://cutt.us/MB7d9

_ اسكاي نيوز العربية (7 أغسطس 2020) ماذا يعنى ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان ، على الرابط التالي: https://cutt.us/Z1oqK

_ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار(1989)، الجزء الخامس المنطقة الاقتصادية الخالصة، على هذا الرابط / https://cutt.us/JSExV

_ اتفاقية _ترسيم_ الحدود_ البحرية_ التركية_ الليبية نظر فى2019.12.10. على الرابط التالي: https://0i.is/HBK1

_ أكبر الاقتصادات بحلول 2030.. ما ترتيب تركيا بينها؟ (10 يناير 2020م) على الرابط التالي: https://cutt.us/PVM96

_ إنفوجرافيك: أضخم اقتصادات العالم بحلول عام 2030.. بينها دولة عربية (2019/9/16م) على الرابط التالي: https://cutt.us/xPzdv

_التنقيب عن النفط والغاز: (16 أغسطس2020) الاتحاد الأوروبي ينتقد خطط تركيا في شرق المتوسط بي بي سي العربية بتاريخ على الرابط التالي: https://cutt.us/PtzJ2

_ الاقتصاد التركي الأول عالميا في ظل ازمة كورونا (1يوليو 2020م) موقع تركيا الان عين على تركيا بتاريخ على الرابط التالي: https://cutt.us/19EsR

_ بعد حادث بحر ايجه...(2018/2/13) مقارنة بين الجيشين التركي واليوناني موقع سبوتنيك م على الرابط التالي" https://cutt.us/Rg17i

_ بوراك بكديل :(/2020/3)جزيرة صغيرة ، نزاع ضخم مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية ، 11،على الرابط التالي: https://cutt.us/6Sysa

_تركيا واليونان: (12 أغسطس 2020م)أنقرة "تريد تسوية النزاع بشأن التنقيب شرقي البحر المتوسط بالحوار" لكن مع "الدفاع عن المصالح"، بي بي سي العربية على الرابط التالي: https://cutt.us/1ObwW

_ توقعات بانكماش اقتصاد اليونان إلى 3% في2020م الاسواق العربية، (27مارس 2020) رويترز أثينا، على الرابط التالي : https://cutt.us/AtsOg

_د. جابر إبراهيم الراوي(1989) الوضع القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة، في د. صلاح الدين عامر وآخرون، قانون البحار الجديد والمصالح العربية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

_ جريدة البيان الاقتصادي (13 أغسطس 2020 ، المصدر د ب أ بتاريخ 4مايو 2020) توقعات بانكماش الاقتصاد اليوناني بمعدل 4.7% خلال 2020م على الرابط التالي" https://cutt.us/9NOyT

_ جزيرة "كاستيلوريزو" اليونانية والموقف التركي- مصر دوت ، (30يناير 2015)على الرابط التالي: https://cutt.us/06SGr

_ د. رفعت محمد عبد المجيد: (1982) المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحار، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الحقوق،.

_ شتيفان رول: (11 أغسطس 2020م)المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن (SWP) في برلين خبير ألماني لـDW: النزاع بشرق المتوسط أكبر من موارد الغاز بكثير، أجرت دويتشه فيله (DW)، على الرابط التالي: https://cutt.us/8B6SB

_ د. صلاح الدين عامر: (2009)"القانون الدولي للبحار: دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام1982"، القاهرة دار النهضة العربية،.

_ صندوق النقد الدولي: (14ابريل 2020)اليونان ستعاني الأثر الاقتصادي الأسوأ بسبب كورونا ، اليوم السابع م على الرابط التالي: https://cutt.us/ttIAs

_د. عبد المنعم محمد داود (1999) القانون الدولي للبحار، الإسكندرية، منشأة المعارف،.

_غاز البحر المتوسط: (8أغسطس 2020)لماذا وصف أردوغان الاتفاقية المصرية اليونانية بأنها "لا قيمة لها"؟ بي بي سي على الرابط التالي: https://cutt.us/MPkl6

_مجموعة اليورو الاقتصاد اليوناني سيكون ضمن الأكثر تضررا من كورونا، (2020/6/12) وكالة الانباء الكويتية كونا، على الرابط التالي: https://cutt.us/gn0uR

_هل يعيد الاتفاق التركي الليبي رسم خريطة النفوذ في شرق المتوسط ،(12/13/ 2019) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الرصد والتحليل بيروت لبنان ،على هذا الرابط: https://0i.is/PoEM

مواقع تم زيارتها على شبكة الانترنت

_موقع العرب نيوز بتاريخ12 اغسطس 2020على الرابط التالي: https://cutt.us/cTkep

_ موقع ويكيبيديا بتاريخ 15 أغسطس 2020م على الرابط التالي: https://cutt.us/OMisi

_ موقع سبوتنيك عربي بتاريخ 12 أغسطس 2020م على الرابط التالي : https://cutt.us/BOGaN

_https://cutt.us/UtQaB

_https://cutt.us/vfFrc

نظرية العقد الاجتماعي ونشأة الدولة في العصر الحديث

" توماس هوبز،جون لوك وجان جاك روسو"

The theory of the social contract and the emergence of the state in the modern era, "Thomas Hobbes, John Locke and Jean-Jacques Rousseau"

عبد الله المخلوق،

باحث في سلك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،أكدال-الرباط-المغرب

Abdellah1985elmakhouk@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ماهية العقد الاجتماعي،وحالة الطبيعة بشكل مختصر،أي التطرق إلى مفهوم حالة الطبيعة عند كل من توماس هوبز،وجون لوك وجان جاك روسو،ومعالجة فكرة العقد الاجتماعي عند هؤلاء الفلاسفة الثلاثة،من أجل الخروج بأهم النتائج التي توصلنا إليها عند مقارنة حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي عندهم،وكانت أهم نتيجة متوصل إليها هي أن الفكر السياسي يؤثرعليه واضعه وموضوعه والمناهج المستعملة في ذلك،الشيء الذي أدى إلى نتائج مختلفة بين هؤلاء الفلاسفة،رغم اتفاقهم على وجود حالة الطبيعة والتحول منها إلى إبرام عقد اجتماعي،وبالتالي تشكل السلطة السياسية وتكون الدولة.

كلمات مفتاحية للبحث: حالة الطبيعة، العقد الاجتماعي،أشكال الحكم،السلطة السياسية ،الدولة.

Abstract:

This study aims to clarify the nature of the social contract and the state of nature in a very brief way, that is, to address the concept of the state of nature for Thomas Hobbes, John Locke and Jean-Jacques Rousseau, and to address the idea of the social contract among these three philosophers, in order to come up with the most important results that we have reached. When comparing the state of nature and their social contract, and the most important conclusion reached is that political thought is influenced by its author, its subject and the methods used in that, which led to different results among these philosophers, despite their agreement on the existence of a state of nature and the transformation from it, to the conclusion of a social contract, And thus constitute the political power and the state.

مقدمة:

أولا:الإطار العام للموضوع:

تعتبر نظرية العقد الاجتماعي من أهم النظريات السياسية في العصر الحديث،وذلك نظرا لما جاءت به من أفكار سياسية محضة،تتمحور حول الشكل المثالي للحكم في الدول بعد تكوين هذه الأخيرة،وذلك لتفادي الحروب وخاصة الأهلية منها وبالتالي يسود الأمن،ولكي يتحقق مصطلحين بارزين في علم السياسة،الأمر يتعلق بالشرعية والتي تعني حسب "سيمور لبست" بأنها:"اعتقاد المحكومين بأن مؤسسات النظام السياسي القائم في مجتمعهم أفضل ما يمكن تكوينه"[1]،أي رضى الناس بالنظام القائم ومؤسساته،والآخر يتعلق بالمشروعية،والتي تعني أنه إذا كانت الشرعية هي التطابق مع العواطف والأفكار العامة المنتشرة في جماعة ما،فإن المشروعية هي التطابق مع القانون،هذا المفهوم –المشروعية-ارتبط بنهاية الحكم الشخصاني وصعود الديمقراطية،بحيث أصبح القانون هو المعبر عن الإرادة العامة[2].وقد تكون الشرعنة أي شرعنة الحكم،وهي حالة الشاذة عن الشرعية والمشروعية.هذه الأفكار التي تحولت إلى نظريات ثم إلى مذاهب سياسية،لم تأتي بمحض الصدفة،أي ناتجة عن تأمل فكري من طرف فلاسفة العقد الاجتماعي{توماس هوبس،جون لوك وجان جاك روسو} بدرجة أكبر،وإنما جاءت كنيجة لعدة تطورات عرفته أوروبا بعد عصر الظلمات والإقطاع التي شهدتها هذه القارة،حيث برزت هذه الأفكار بشكل واضح في العصر الحديث،الذي يمكن تأريخ بداية هذه الأفكار السياسية التي تحولت إلى نظريات ثم إلى مذاهب سياسية،بالرغم من اختلافها – الأفكار السياسية –من فيلسوف لآخر،إلا أنهما أجمعوا على وجوب تكون سلطة حاكمة وبالتالي تشكل الدولة،وبالتالي تكريس بعض الحقوق التي كانت مهضومة في العصور الوسطى وما قبلها،وخاصة مع المفكرين جون لوك وجان جاك روسو بشكل واضح وتوماس هوبس بشكل أقل من ذلك،اللهم وجود سلطة رغم استبدادها فإنها تدافع عن الأفراد من الأخطار الخارجية،حيث أن هذا الأخير –توماس هوبز- وبالرغم من أنه يدعو إلى تشكل الدولة عن طريق مشاركة الأفراد فيها،إلا أنه يشترط أن يتنازل الأفراد عن كل حقوقهم للحاكم بمجرد وصوله إلى سدة الحكم،حيث ليس لهم الحق للقيام بثورة وإزاحته،من الحكم لأن له سلطة مطلقة تعلو عن الأفراد،الذين اختاروه،بينما كل من جون لوك وجان جاك روسو عكس ذلك،حيث أقروا مجموعة من الحقوق،كالحق في الحياة والحرية والملكية،وبالتالي يخالفون توماس هوبس في هذه الحقوق،وهذا ما يؤكد أن الفكر السياسي يؤثر عليه واضعه وموضوعه والمناهج التي استعملت،فالبيئة التي عاش فيها توماس هوبز ليست هي نفسها التي عاش فيها كل من جون لوك وجان جاك روسو،مما نتج عن تباين في أفكار الفلاسفة الثلاثة رغم اتفاقهم على نظرية العقد الاجتماعي،والتحول من حالة الطبيعة إلى حالة الدولة والسلطة الحاكم،وذلك من أجل القضاء على الفوضى التي كانت تنخر أوروبا آنذاك.

وبرجوعنا إلى فكرة النظرية حول الطبيعة العقدية للدولة"نظرية العقد الاجتماعي" نجدها تناولتها عدة اجتهادات وأراء في الرؤية الغربية منذ عهد اليونان القديم،حيث تناولوا قضايا مهمة تتعلق بعالم السياسة ونواحيها،كالعدالة والحق الطبيعي والقانون الطبيعي،وكذلك كيفية التي تنشأ بها الدول،وما الشكل الأفضل لنظام

[1] سعيد خمري،قضايا علم السياسة،2018،ص52

[2] سعيد خمري،المرجع السابق،2018،ص53

الحكم فيها... وأهم ما في هذه الاجتهادات أن الأفراد يظلمون بعضهم بعضا... ومن ثَم لا بد من قوانين تؤطرهم وتضمن لهم عدم اعتداء على أنفسهم وعلى غيرهم،الشيء الذي يحتم ضرورة التحول من الحالة الطبيعية،التي تعتبر حالة افتراضية غير ملموسة وليست واقعية إلى حالة المجتمع.والجدير بالذكر أن الطبيعة التعاقدية للدولة هي فكرة قديمة طرحت منذ العصر القديم،مرورا بالعصور الوسطى حتى وصلت إلى قمتها في عصر الإصلاح الديني والقرن الثامن عشر.على سبيل المثال فالدولة عند أرسطو تشير إلى طبيعة عضوية،فهي كيان يفوق في أهميته أهمية الأجزاء المكونة لها"الأفراد"،ولا قيمة لهذا الجزء خارج الكل[1].كما أكدت الفلسفة الأبيقورية على أن المنفعة والمصلحة الذاتية هما عصب الحياة،والدولة بدورها تقوم على عقد منفعة بين الأفراد،وهذا العقد يؤدي إلى تبادل المنافع بينهم،ومن دونه لا تنشئ الدولة[2].ومن جهة أخرى أكدت الفلسفة الرواقية على ضرورة مشاركة الأفراد في إدارة شؤون الدولة،والدولة حسب هذه الفلسفة تقوم على أسس أخلاقية متمثلة في العدالة،والعدالة تتمثل في القانون الطبيعي،والدولة يجب أن تكون مملوكة ملكية مشتركة بين جميع الأفراد.

بعد ذلك انتقلت الفكرة إلى الرومان تحت عنوان "التعاقد الحكومي"رغم أن الرومان كانوا لا يؤمنوا بفكرة شيشرون عن الحرية،فإنهم كانوا مثله في إرجاع السلطة السياسية إلى الشعب،وهذا ما يدل على أن الرومان لم يجيئوا بنظرية واضحة عن العقد،ولكن قانونهم يعتبر القبول أهم أركان العقد،والقبول ركن أساسي في فكرة العقد،ثم جاءت بعد ذلك،قبائل ألمانية بأفكار سياسية من أهمها أن الشعب يجب أن يوافق على تعيين الملك،أي أن هذا الأخير يجب عليه أن يتعاقد مع الشعب حين يتولى الحكم.

ولكن نظرية العقد الاجتماعي كما تطرقنا لها،تبلورت بشكل واضح مع كل من توماس هوبز(1588-1679)،وجون لوك (1632-1704) الإنجليزيان،وجان جاك روسو الفرنسي (1712-1778)،ابتداء من القرن السابع عشر،والذين عاشوا في القرنين السابع عشر والثامن عشر،ويؤكدون بأن المجتمع السياسي "الدولة" نشأ من خلال عقد أبرمه الناس فيما بينهم،الأمر يتعلق بالعقد الاجتماعي،حيث يعتبر منهجهم،المنهج الفلسفي بمقدمات عقلية وتنطلق أفكارهم من فرضيتين هما:

حالة الطبيعة،وتعني أن الناس قد عاشوا في حالة من الطبيعة لا تعرف السلطة ولا المجتمع ولا السياسة قبل قيام المجتمع "الدولة".ثم العقد الاجتماعي،ويعني أن الناس قد انتقلوا من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع،من خلال عقد ابرموه فيما بينهم.حيث اتفق الفلاسفة الثلاثة على هاتين الفرضيتين غير أنهم اختلفوا في مضامينهما،رغم تقارب جون لوك وجان جاك روسو شيئا ما،لكي ينتهي كل منهم إلى صورة مختلفة عن الآخرين بصدد أمثل أشكال الحكومات،ومدى خضوع الشخص الذين تنازلوا له عن حقهم للعقد المبرم بينهم.

ثانيا:أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتناول حالة الطبيعة ونظرية العقد الاجتماعي،لأهم المفكرين في العصر الحديث.

---

[1] احمد فؤاد عبدالجواد عبدالمجيد،البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث،دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،ص222

[2] احمد فؤاد عبد الجواد عبدالمجيد،المرجع السابق،ص226

ثالثا:إشكالية البحث وتساؤلاته

أما فيما يخص إشكالية البحث فتتمحور حول **ما المقصود بحالة الطبيعة والعقد الاجتماعي الذي ساهم في تكون السلطة السياسية وبالتالي تشكل أهم فاعل في حقل العلاقات الدولية الأمر يتعلق بالدولة،عند توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو؟**

هذه الإشكالية الرئيسية قد لا تكتمل ماهيتها دون طرح بعض الأسئلة التفصيلية المنبثقة منها،التي سنجيب عليها،والتي تشكل أهداف هذا البحث كما يلي:

- ✓ ما حالة الطبيعة عند الفلاسفة الثلاثة؟
- ✓ لماذا يتم التحول من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظم؟وكيف ذلك حسب الفلاسفة الثلاثة؟
- ✓ ما طبيعة العقد الاجتماعي وأطرافه عند الفلاسفة الثلاثة؟
- ✓ ما أهم النتائج المترتبة فيما يتعلق بالتزامات أطراف العقد وشكل الحكم؟

رابعا:فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أنه ربما وجود توافق بين الفلاسفة الثلاثة،فيما يخص حالة الطبيعة والانتقال منها إلى حالة المجتمع المنظم،ولكن وجود اختلاف بينهم في جوهر العقد الاجتماعي.

خامسا:منهج البحث

أما فيما يتعلق بالمقاربة المنهجية،حيث تشكل مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية،أحد العناصر الأساسية من أجل الحصول على نتائج مؤسسة على حقائق علمية محضة بالنسبة للظواهر الاجتماعية،ذات التأثير السياسي والاجتماعي التي يوجد الموضوع ضمنها،لذلك فعلى الباحث أن يتخذ لنفسه منهجاً يسير عليه،من أجل الإحاطة بالإشكالية التي يثيرها الموضوع،ولهذا اقتضت طبيعة الموضوع المتناول للدراسة والتحليل،الاعتماد على المقاربة التحليلية.

سادسا:خطة البحث

ومن أجل تحليل الموضوع والإحاطة به من عدة جوانب فقد تم تقسيمه إلى مطلبين كما يلي:

- ♦ المطلب الأول:حالة الطبيعة عند فلاسفة العقد الاجتماعي
- ♦ الفقرة الأولى: نبذة عن حياة توماس هوبز ونظرته إلى حالة الطبيعة
- ♦ أولا:نبذة عن حياة توماس هوبز
- ♦ ثانيا:حالة الطبيعة عند توماس هوبز
- ♦ الفقرة الثانية: نبذة عن حياة جون لوك وجان جاك روسو ونظرتهم إلى حياة الطبيعة
- ♦ أولا: نبذة عن حياة جون لوك وجان جاك روسو
- ♦ ثانيا:حالة الطبيعة عند جون لوك وجان جاك روسو
- ♦ الفقرة الثالثة:مبررات التحول من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظم
- ♦ المطلب الثاني:طبيعة العقد الاجتماعي وأطرافه
- ♦ الفقرة الأولى:طبيعة العقد الاجتماعي وأطرافه عند توماس هوبز
- ♦ الفقرة الثانية:طبيعة العقد الاجتماعي وأطرافه عند جون لوك وجان جاك روسو

- ♦ الفقرة الثالثة:أهم النتائج المترتبة فيما يتعلق بالتزامات أطراف العقد وشكل الحكم
- ♦ خاتمة:أهم ما تم التوصل إليه في البحث

المطلب الأول:حالة الطبيعة عند فلاسفة العقد الاجتماعي

سوف نتناول حالة الطبيعة عند كل من توماس هوبز(الفقرة الأولى)،وجون لوك وجان جاك روسو (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: نبذة عن حياة توماس هوبز ونظرته إلى حالة الطبيعة

في هذه الفقرة سوف نعرج عن نبذة مختصرة عن حياة توماس هوبز (أولا)،وبعدها نظرته إلى حالة الطبيعة (ثانيا).

أولا: نبذة مختصرة عن حياة توماس هوبز(1588-1679)

يعتبر هوبز من رواد العصر الحديث،ويعتبر من أهم فلاسفة الفكر السياسي لأنه بحث عن بداية جديدة لحقيقة الفكر السياسي في العصر الحديث.وواقع أن كل مفكر يتأثر ببيئته التي يعيش فيها،وهوبز من المفكرين الذين يؤثر ويتأثر بالواقع المعاش وبالعوامل السياسية والاجتماعية...ومن خلال هذا يتبين أنه قد تأثر كثيرا بالأوضاع التي كانت سائدة بإنجلترا ذلك الزمن،كالحروب الأهلية والصراعات التي كانت تعرفها إنجلترا،حيث بدأ بذلك يعالج من خلال فلسفته اضطرابات السياسية في بلاده وسعى إلى حل مشكلات الإنسان والصراع بين الفرد والمجتمع،ومن ثمة نجده كان يترجم ذلك الواقع المر الذي كانت تعانيه إنجلترا ومحاولا إيجاد علاج من خلال مؤلفاته الشهيرة،وكذلك عاش في فترة انفتاح في عصر النهضة الأوروبي،وهذا كله قد أهله لأن يقدم لنا نظرية جديدة في السياسة والتي جعلت منه منظرا ومفكرا سياسيا في العصر الحديث[1].قسم هوبز كتابه "اللفياثان Léviathan" إلى أربعة أقسام،القسم الأول يتناول الإنسان والقسم الثاني يعالج الحكومة،فيما القسمين الثالث والرابع فيتطرقان إلى الدولة المسيحية ومملكة الظلام،ولكن ما يهمنا هنا ونحن نعالج هذا الموضوع هما القسمان الأول والثاني،لماذا؟من أجل معرفة نظرية العقد الإجتماعي التي تعتبر صلب موضوعنا،وكيف جعلها -هوبز -مفسرة لنشأة الدولة الحديثة،فمن خلال تقسيمه نجده أنه جعل الإنسان مقدمة لنشوء الدولة،وفي القسم الأول يفسر الصفات الإنسانية،وفي الأخير يتوصل إلى حالة الطبيعية التي يعيشها الإنسان،وارتباطه بالطبيعة المحيطة به من حوله،ومن ثم فإنه يجعل كل ذلك مقدمات لنشأة الدولة التي عمل على صناعتها الإنسان بعد أن رأى أنها ضرورية،وأجبرته على صنعها حالته الطبيعية وارتباطها بقوانين الطبيعة[2]،ومن ثم سوف نتعرف على نظريته في العقد الإجتماعي من خلال تفاعل الإنسان وحالة الطبيعة عنده والقانون الطبيعي،لكي نصل إلى العقد الإجتماعي،هذا ما سوف نعرج عليه فيما يلي:

---

[1] حبيبة صيلع،الفكر السياسي عن توماس هوبز،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2016/2017 ص1

[2] عبدالعزيز حسن الوظاف،العقد الإجتماعي ونشأة الدولة"دراسة تحليلية مقارنة بين الاتجاهات المختلفة لرواد هذه النظرية"،مجلةالآداب،2019 ص 416-415

ثانيا:حالة الطبيعة عند توماس هوبز

قبل التطرق إلى حالة الطبيعة عند توماس هوبز،لابد من تعريف الفكر السياسي،فكلمة الفكر تعني التأمل وإشغال العقل في ماهية الأشياء المعنوية،والحية للوصول إلى الحقيقة اليقينية[1].أيضا هو إعمال الخاطر في شيء وإمعان النظر والتأمل في ماهية الأشياء[2].

ومصطلح السياسة يعني علم دراسة الدولة والسلطة ومؤسساتها وعلاقتها،مع بعضها ومع المجتمع أو القوى السياسية الخارجية،وهي فن إدارة الدولة ومزاولة السلطة لتحقيق مصالح المجتمع[3].إذن فالفكر السياسي هو مجموعة من الأفكار والآراء التي صاغها العقل البشري،لتفسير الظاهرة السياسية،وعلاقتها بالعالم والمجتمع من حيث قوتها ووجودها وعدمها،ووظائفها وخصائصها والقائمين بها[4].

والفكر السياسي يختلف من عصر لآخر،فالفكر السياسي القديد ليس هو الفكر السياسي في العصور الوسطى،

والعصر الحديث الذي يهمنا في هذا البحث وخاصة الفكر السياسي المتعلق بحالة الطبيعة،ونظرية العقد الاجتماعي،هذا ما سوف نعالجه فيما يلي:

بالنسبة لهوبز فإن حالة الطبيعة هي حالة افتراضية يغيب فيها "المجتمع"،حيث يؤكد أن الغريزة الأساسية للإنسان في حالة الطبيعة هي غريزة حب البقاء،ويفضلها على كثير من الغرائز،وليست هناك غريزة اجتماعية تجبر الإنسان على التعاون مع الآخرين،أي ينكر فكرة الإنسان كائن اجتماعي بالطبع.حب الذات تؤدي إلى الفوضى فتنشأ حالة "حرب الكل ضد الكل"،ولكن وجود حقوق طبيعية رغم وجود الفوضى،ومعنى ذلك أن التزام الأفراد بالقانون الطبيعي هو محض التزام داخلي برغم من الغريزة الأساسية للإنسان في الحالة الطبيعية هي حب البقاء والحفاظ على الذات،وهي غريزة تتغلب على ما عداها من أمور أخرى.حيث يرى في كتابه (التنين)،أن الناس بطبعهم أنانيون تماما يلتمسون بقائهم وسلطاتهم والحصول على القوة[5].ويمكن تناول أهم النقط التي جاء بها

توماس هوبز بالنسبة لحالة الطبيعة[6]:

- ✓ أسباب التصادم في طبيعة الإنسان تتجلى في المنافسة وعدم الثقة ثم البحث عن المجد،فالمنافسة وعدم الثقة تولدان العنف،إما من أجل الكسب وإما من أجل الدفاع عن النفس،بينما المجد من أجل أمور تافهة؛

---

[1] قحطان احمد سليمان الحمداوي،النظرية السياسية المعاصرة،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2003،ص20

[2] محمد عوض الهزايمة،فتحي عبدالله حنون،الوجيز في الفكر العربي الإسلامي،دار صفاء،عمان،1993،ص6

[3] احمد زكي بدوي،معجم المصطلحات السياسية والدولية،دار الكتاب المصري،القاهرة،1989،ص113

[4] د.جهاد حسني،الفكر السياسي العربي الإسلامي،دار الكتب للطباعة والنشر،بغداد1993،ص20

[5] نعمون مسعود،التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عن روسو،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة،2018،ص17

[6] عبدالعزيز حسن الوظاف،العقد الإجتماعي ونشأة الدولة"دراسة تحليلية مقارنة بين الاتجاهات المختلفة لرواد هذه النظرية"،مجلةالآداب،2019 ص 418-417

- ✓ رأى هوبز أن البحث عن السعادة لا ينتهي،ومحاولته للمحافظة على السعادة الحالية،تولد أهواء متعددة ومختلفة باختلاف الطرق التي تحاول الحفاظ على الرغبة الحالية،ومن هنا يبدأ التنافس والتصادم،كما أن كل صفة فطرية تولد لدى الإنسان ميولا واستعدادات أخرى؛
- ✓ الصفات الإنسانية المشتركة تجعل الإنسان يعيش في تلك الحالة التي تسمى حربا،وهي حرب بين كل إنسان وإنسان آخر،ومن ثم فإن كل إنسان عدو لكل إنسان حسب هوبز،وينتج عن هذه الحالة أن لا شيء يمكن أن يكون ظالما؛لأن أفكار الصواب والخطأ والعدل والظلم لا مكان لهافتصبح الفضيلتان الرئيسيتان هما القوة والغش؛
- ✓ مع وجود هذه الحالة السيئة التي وضع الإنسان فيها بمحض طبيعته،فإن لديه إمكانية للخروج منها،تلك الإمكانية تكمن في جزء منها في أهوائه،وفي الجزء الآخر في عقله؛
- ✓ ومن أجل الخروج من تلك الحالة تتولد لدى الإنسان رغبات تجعله يميل إلى السلام،كالخوف من الموت والرغبة في الأشياء الضرورية لحياة مريحة،والأكل في أن يحصل عليها بعمله،كما أن العقل بدوره يطرح بنودا للسلام قد يتوافق الناس عليها،وهذه البنود هي ما يسمى بقوانين الطبيعة.

وبذلك فإن توماس هوبز يعتقد أن الإنسان قبل إنتقاله إلى الدولة أو المجتمع السياسي،كان يعيش حالة طبيعة غير منتظمة،وهي حالة حرب بالفعل،حيث قال:"وهذه الحرب تكون حرب كل إنسان ضد كل إنسان في هذه الحالة:(يعيش الناس دون أمن وأمان غير ما تقدمه لهم قوتهم الخاصة،وإختراعهم الخاص)"[1]،وكان لا بد له أن يمر بهذه الحالة التي تتصف بأنها حالة حرب الكل ضد الكل في إطار قانون الغاب،وبالتالي للخروج من هذه الحالة السيئة حسب هوبز وجب على الإنسان أن يختار بتمعن إما العيش بسلام عن طريق عقد يبرمه مع حاكم،ملك،إمبراطور...ويتحمل تسلطه،ولكن تسلطه أو استبداده ليس بتلك القسوة التي كان يعيش فيها في حالة الطبيعة،أو بقائه في حالة الطبيعة وحالة اللادولة واللامجتمع سياسي،وبالتالي فهو يؤكد على ضرورة إبرام عقد إجتماعي كيفما كان ربان السلطة السياسية،كيف ذلك؟هذا ماسوف نعالجه بعد معالجة فكرة حالة الطبيعة عند كل من جون لوك وجان جاك روسو.

الفقرة الثانية: نبذة عن حياة جون لوك وجان جاك روسو ونظرتهم إلى حياة الطبيعة

سوف نعرج بشكل مختصر عن حياة جون لوك وجان جاك روسو (أولا)،ثم نظرتهم إلى الطبيعة (ثانيا)

أولا: نبذة عن حياة جون لوك وجان جاك روسو

- ✓ **نبذة مختصر عن حياة جون لوك**

ولد جون لوك John Lcke في 29 غشت من عام 1632 (ومن المصادفة أن يوافق يوم ميلاده نفس اليوم الذي ولد فيه بندكت دو سبينوزا ،الفيلسوف الهولندي وصاحب مذهب وحدة الوجود)،في رينجتون Wrington،بمقاطعة سومرست Somerset بانجلترا،وذلك إبان حكم الملك شارل الأول Charles 1،وقد نشأ الفيلسوف في أسرة ذات صيت سياسي عريض على الرغم من انتمائها للطبقة الوسطى في المجتمع الإنجليزي،فقد

[1] زيتوني أحلام،أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر،2017-2016ص 17

عمل والده الذي كان ينتمي إلى جماعة البيوريتان (المتطهرون) بالمحاماة،كما كان له دورا كبيرا في الحرب الأهلية،وكانت أمه التي تكبر والده ببضع سنوات تعيش حياة أسرية هادئة قبل مولده،حيث ماتت وتركته صغيرا فتولى أبوه تربيته.ومما يذكر عن حياته أن تربيته المحافظة التي تلقاها من أسرته المتدينة قد أكسبته صفة الحزم ويقظة الضمير واعتدال الشخصية.كما علمته الحذر والاعتماد على النفس،وتعد دعوته لاحترام مبادئ الحرية واهتمامه بقضايا السياسة والتربية من بين الآثار الإيجابية لتلك التنشئة التي أشاد بها فيما بعد،في مؤلفاته والتي كان والده قد اتبعها معه فأصبح منذ ذلك الحين يتخذ منها نبراسا للتربية السليمة،كما يدعوا الناس للاسترشاد بها في تربية أبنائهم.كما حصل على درجة البكالوريوس في عام 1656 من جامعة أكسفورد Oxford،بعد مضي أربع سنوات من الدراسة والبحث،ثم حصل على الماجستير في عام 1658[1]،ومن بين أعماله في مجال السياسة،حالة الطبيعة عند الإنسان ونظرية العقد الإجتماعي،فهذه التجارب ولوذكرت مختصرة أثرت على مخرجات فكره السياسي.

✓ **نبذة مختصر عن حياة جان جاك روسو**

ولد جان جاك روسو سنة 1712 في مدينة جنيف،عاصمة المذهب البروتستانتي الكلفيني لأسرة محترمة من الصناع.نشأ في محيط متواضع متشبث بمثله الجمهورية،بعقيدته الإصلاحية وبأخلاقياته الصارمة.ظل روسو طول حياته فخورا بكونه مواطنا في مدينة حرة مستقلة.في سنة 1728غادر وطنه قاصدا منطقة السافوا المجاورة.احتضنته سيدة كانت مكلفة بتشجيع البروتستانت على الرجوع إلى حظيرة الكنيسة الكاثوليكية[2].حيث صاغَ العديدَ من النَّظريات،لعلَّ أشهرَها نظريةُ «العَقْد الاجتماعي»،والتي أكَّدَ فيها على حريةِ الشعوبِ في الاختيارِ وتقريرِ مَصيرِها،وأنَّ هناكَ عَقدًا بينَ الحاكمِ والمَحكوم،حيث تعتبر نظرية العقد الاجتماعي حجر الزاوية في الفكر السياسي والاجتماعي الحديث.وأسرة روسو فرنسية الأصل،نزجت من باريس لأسباب دينية،واستقرت في جينيف عام 1529،وكانت أمه سوزان برنار مليحة القسمات،موفورة الحيوية واسعة الثقافة،تحب الموسيقى،وتقرأ القصص،وتقرض الشعر.وقد كلفتها ولادته حياتها،وهكذا فقد روسو يوم ولادته –إلى جانب حنان الأمومة- خير ضمان لتربية مستقرة[3].

في عامَ 1778م توفي جان جاك روسو،وبالتالي انطفَأتْ شَمعةٌ من شموعِ عصرالأنوار،التي دعت إلى المساواة والحرية ولافرق بين الحاكم وباقي أفراد المجتمع.وفي عامِ 1794م قرَّرتِ الحكومةُ الفرنسيةُ آنذاك نقلَ رُفاتِه إلى "البانثيون"، أو "مقبرة العظماء" في باريس بفرنسا.

ثانيا:حالة الطبيعة عند جون لوك وجان جاك روسو

على عكس هوبز "حالة الفوضى"،يرى **جون لوك** أن حالة الطبيعة كانت حالة طيبة،وتتميز بميزتين أساسيتين الأمر يتعلق بالحرية والمساواة،يسود فيها القانون الطبيعي والكل ملزم به،أي أن الناس فيها أحرار سواسية يتمتعون بحقوق طبيعية ترتبت لهم باعتبارهم بشر،وأهم هذه الحقوق هي الحرية والملكية،ويقوم حق الملكية على

[1] دكتورة راوية عبدالمنعم عباس،جون لوك إمام الفلسفة التجريبية،دار النهضة العربية،1996ص 17-18

[2] جان جاك روسو،دين الفطرة أو عقيدة القس من جبل السافوا،نقله إلى العربية الدكتور عبدالله العروي،الطبعة الأولى،2012،ص6-7

[3] نجيب المستكاوى،جان جاك روسو،حياته،مؤلفاته،غرامياته،دار الشروق،الطبعة الأولى،1989ص7

العمل...حيث اعتبر حق الملكية أهم الحقوق في حالة الطبيعة[1].حيث يقول عن حالة الطبيعة لنفهم السلطة السياسية حق فهمها علينا:"أن نبحث عن أساسها الذي كنا قد استقيناها منه.علينا أن نعرف الدولة أو الحالة الطبيعية هي حالة الحرية الكاملة،وهي تلك الدولة التي كان يحتفظ فيها الإنسان بحاجاته،والتي كان يحافظ فيها على نفسه،وكان متمسكا بها ومعتمدا في بقائه على ما يعرف بالقانون الطبيعي،لأن القانون الطبيعي يحدد الواجبات بين أفراد تلك المجتمعات دون اعتماد تلك المجتمعات،على إرادة شخص آخر يفض في المنازعات التي تقع بين الأشخاص"[2].بمعنى أن الأفراد في حالة الطبيعة يمتلكون الحرية والمساواة فيما بينهم.والقانون الطبيعي عند جون لوك هو شيئ فطري في الإنسان،وهو عام عن الناس جميعا،وكل واحد مسؤول عن تطبيق هذا القانون،لأن مسؤوليته التطبيقية هي مسؤولية جماعية،ولا يستطيع شخص بإرادته الخروج عن هذا القانون الطبيعي[3].

في حين انتقد **جان جاك روسو**،كل من هوبز ولوك للإنسان في حالة الطبيعة الأولى،فالإنسان ليس عدوانيا بالدرجة التي تصورها هوبز،ولا اجتماعيا حسب لوك،بل إنه تسيطر عليه قوتين متضادتين"ذات مستنير ومصالح أنانية"الأولى هدفها الرغبة في البقاء،والثانية تحقيق مصالحهم بصرف النظر عن مصالح الآخرين[4].حيث أن الإنسان عاش في سعادة ولم يعرف المفاهيم التي فرضتها المدينة،أي أنه كان متوحد لا يعرف أهله ولا أية لغة.

يرى جان جاك روسو أن أن الإنسان طبيعي لا هو بالخير ولا هو بالشرير،وأن المساواة بين الناس قد زالت بظهور الزراعة والصناعة والملكية.والقوانين قد شرعت لتثبيت الظالم على المظلوم،والناس يستطيعون تحقيق شيء من الحرية المدنية بدخولهم في تعاقد اجتماعي يجعل السيادة للمجتمع بأسره.والجدير بالذكر حسب روسو مظاهر الفساد يرجع إلى ظاهرة الملكية الزراعية،تلك التي تتعارض مع النظام الطبيعي الذي يرى أنه أفضل نظام،فقد أوضح أن الناس كانوا في حالة طبيعية متساويين،ولكن المجتمع والحضارة هما اللذان أديا إلى ما نرى بينهم من فرق،وأضاف إلى ذلك أن الحضارة فاسدة،وأن التقدم الحضاري هو أساس ما تعانيه البشرية من شرور وآثام،

ثم ينصح بضرورة الرجوع إلى حالة الطبيعة التي تؤدي وحدها بالإنسان إلى حالة السعادة.ويتصور روسو أن المساواة انقرضت بظهور الزراعة والصناعة والملكية،إلا أنهم كانوا يعيشون في حالة الطيبة حياة سعيدة[5].

الفقرة الثالثة:مبررات التحول من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظم

يتم ذلك برؤية مختلفة حسب الفلاسفة الثلاثة كما يلي:

---

[1] احمد فؤاد عبدالجواد عبدالمجيد،المرجع السابق،ص261

[2] زيتوني أحلام،أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر،2017-2016ص48

[3] زيتوني أحلام،المرجع السابق ص 48

[4] حورية توفيق مجاهد،الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،الطبعة الثالثة،1999، ص411

[5] زيتوني أحلام،أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة،المرجع السابق،ص90

أ):حسب توماس هوبز

الفوضى بكل ما تحمله من معنى (انعدام الحقوق والكل ضد الكل...)،ومن ثم الرغبة البقاء هي الدافع لانتقال الأفراد من حالة الطبيعة الأولى إلى مجتمع منظم،وليس الرغبة في الاجتماع.الأمر الذي لا يمكن معه قيام أي شكل من أشكال الحضارة[1].ويتم الاجتماع بالتنازل الأفراد عن مجمل حقوقهم التي كانت لهم في حالة الطبيعة إن وجدت سلطة أعلى.

ب):حسب جون لوك

الحالة الطبيعية إيجابية ولكن المحافظة على الملكية في هذه الحالة،لم يكن مضمونا لعدم مراعاة بعض الأفراد لهذا الحق،واعتدائهم على ملكية الآخرين،فالحفاظ على الملكية يتطلب عدد من الأمور ليست موجودة في حالة الطبيعة[2].حيث لا يوجد قانون ولا قاض..وعدم وجود كذلك قوة لتدعيم الحكم...أي يجب التخلي على حالة الطبيعة لتكوين المجتمع السياسي،بتخلي الأفراد على حقوقهم لصالح الحاكم أو...وهذا الأخير طرف في العقد عكس هوبز.

ج):حسب جان جاك روسو

مع مرور الوقت تزداد متطلبات الأفراد بظهور الملكية،ويبدأ الأفراد في الاعتماد على بعضهم البعض مما يؤدي إلى تبلور مفهوم الاغتراب الأمر الذي يمس بحريتهم.وهناك أيضا الكوارث... تحتم على ضرورة التعاون لردعها...وكذلك اتساع الحياة يعتبر عاملا في هذا التحول.أي أن هناك حالتان للطبيعة ...فأما الثانية تشبه الحرب.وبالتالي يجب التحول إلى المجتمع والحاكم يكون مندمج ضمن الإرادة العامة التي تتكون من الأفراد.

شرع جان جاك روسو في كتابه "العقد الإجتماعي" في الإجابة عما يعتبره السؤال الأساسي للسياسة "التوفيق بين حرية الفرد وسلطة الدولة".هذه المصالحة ضرورية لأن المجتمع البشري قد تطور إلى نقطة حيث لم يعد بإمكان الأفراد توفير احتياجاتهم من خلال جهودهم المتبادلة،بل يجب أن يعتمدوا على تعاون الآخرين[3].

المطلب الثاني:طبيعة العقد الاجتماعي وأطرافه عند الفلاسفة الثلاثة

يختلف الفلاسفة الثلاث في طبيعة العقد وأطرافه،رغم أن لهم نفس الهدف وهو تشكيل سلطة سياسية،يعني تشكيل الدولة،هذا ما سوف نعرج عليه فيما يلي:

الفقرة الأولى:طبيعة العقد الاجتماعي وأطرافه عند توماس هوبز

إن فكرة العقد الإجتماعي عند توماس هوبز تنبثق من خلال وصفه للحالة الطبيعة التي تطرقنا لها سابقا،إذ أن الإنسان برغباته الفطرية وضرورة الحفاظ على بقائه يسعى إلى الخروج طوعا من حالة الطبيعة،ويساعده في الخروج من ذلك وجود قوانين حتمية للطبيعة في ظلها يتم التعاون المشترك،وإبرام العقود فيما بينهم،هذا ماسوف نتناوله وفقا لما يلي:

---

[1] أميرة حلمي مطر،الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس،دار المعارف،القاهرة،الطبعة الخامسة،1995،ص61

[2] أميرة حلمي مطر،المرجع السابق،ص68

[3] Bertram, Christopher, Jean Jacques Rousseau.The stanford Encyclopedia of Philosophy, Summer 2020 Edition, Edward N.Zalta.(موسوعة ستانفورد للفلسفة،ترجمة:هاشم الهلال،مراجعة:محمد الرشودي،تحرير:تركي طوهري ص 11)

- ✓ العقد يؤدي إلى تنازل كل حقوق الأفراد لصالح الحاكم الفرد،من أجل تسيير وتدبير شؤون الدولة والمجتمع،والحفاظ على بقاء الأفراد وحمايتهم من أي تهديد محتمل؛
- ✓ أطراف العقد هم الأفراد،والحاكم ليس طرف في العقد ولا يتحمل التزامات،إن قبوله من أجل منفعته،وله الحق المطلق في التصرف فهو يوافق على شروط العقد،دون أن يكون لديه أي التزام تجاه الغير[1].

الفقرة الثانية:طبيعة العقد الاجتماعي وأطرافه عند جون لوك وجان جاك روسو

سوف نعالج أسفله طبيعة العقد الاجتماعي عند جون لوك وجان جاك روسو كما يلي:

أ):طبيعة العقد وأطرافه عند جون لوك

- ✓ السيادة الشعبية غير قابلة للتنازل ولكن قابلة للتصرف؛
- ✓ الشعب فوض إرادته للحاكم ليتصرف في إرادته ويحم باسمه ولحسابه؛
- ✓ الحاكم مقيد في حكمه بشروط التفويض الشعبي؛
- ✓ الحاكم مسؤول أمام الشعب؛
- ✓ الحاكم طرف في العقد إلى جانب الأفراد[2]؛
- ✓ الديمقراطية غير مباشرة.

يرى لوك أنه لقيام المجتمع المدني المتحضر،يجب الحفاظ على ما يملكه الشعب من حياة وحرية وملكية من أي مخاطر محتملة،سواء كانت داخلية أو خارجية[3].

ب):طبيعة العقد وأطرافه عند جان جاك روسو

يمكن تلخيص العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو كما يلي:

- ✓ السيادة الشعبية غير قابلة لا للتنازل ولا للتصرف؛
- ✓ لا ينبغي أن يحكم الشعب فرد واحد؛
- ✓ الكل منصهر في الإرادة العامة[4]؛
- ✓ الإرادة الأولى إرادة الفرد وتتسم بأنانية،والإرادة الثانية إرادة المجموع وتتسم كذلك بأنانية لأنها مجرد تجميع لإرادات فردية،وأخيرا الإرادة العامة مستقلة عن الإرادات السابقة،عكس ما سبق ذكره؛
- ✓ الجميع تنازل للجميع عن إرادته؛
- ✓ الحكم فيه ديمقراطي يحكم فيه الشعب بالشعب ولصالح الشعب؛
- ✓ الديمقراطية مباشرة.

وإضافة إلى ذلك يتصور جان جاك روسو في العقد الإجتماعي ثلاثة أنواع أو مستويات مختلفة من الإرادة على أنها تلعب دورا:أولا،لدى جميع الأفراد وصايا خاصة تتوافق مع مصالحهم الأنانية كأفراد طبيعيين.ثانيا،كل

---

[1] أحمد فؤاد عبد المجيد،المرجع السابق،ص245

[2] أميرة حلمي مطر،المرجع السابق،ص69

[3] زيتوني أحلام،أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة،المرجع السابق،ص73

[4] حورية توفيق مجاهد ،المرجع السابق،ص413

فرد بقدر ما يتماهى مع الجماعة ككل ويتحمل هوية المواطن،يريد أن تكون الإرادة العامة لتلك المجموعة ملكا له أو لها،ويتجاهل المصلحة الأنانية لصالح مجموعة من القوانين التي تسمح أن يتعايش الجميع في ظل ظروف من الحرية المتساوية.ثالثا،وهو إشكالي جدا،يمكن لأي شخص ان يتماهى مع إرادة مشتركة لمجموعة فرعية من السكان ككل.وبالتالي فإن الإرادة العامة هي ملك للجماعة ونتيجة لمداولاتها،وملكية الفرد بقدر ما يعرف الفرد بأنه عضو في الجماعة.في مجتمع منظم جيدا لا يوجد توتر بين الإرادة الخاصة والعامة،حيث يقبل الأفراد أن العدالة ومصالحهم الشخصية تتطلب خضوعهم لقانون يحمي حريتهم من خلال حمايتهم من العنف الخاص والسيطرة الشخصية التي من شأنها أن تسيطر على خلاف ذلك،من الناحية العملية يعتقد جان جاك روسو أن العديد من المجتمعات ستفشل في امتلاك هذه الشخصية المنظمة جيدا.إحدى الطرق التي يمكن أن يفشلوا بها هي إذا كان الأفراد غير مستنيرين أو فاضلين بشكل كاف،وبالتالي يرفضون قبول القيود المفروضة على سلوكهم والتي تتطلبها المصلحة الجماعية.يظهر نمط آخر من الفشل السياسي،حيث يتم تمييز المجتمع السياسي إلى فصائل (ربما على أساس التقسيم الطبقي بين الأغنياء والفقراء)،وحيث يمكن لفصيل واحد أن يفرض إرادته الجماعية على الدولة ككل[1].

الفقرة الثالثة: أهم النتائج المترتبة فيما يتعلق بالتزامات أطراف العقد وشكل الحكم

وفي الأخير وجب علينا التطرق إلى أهم النتائج المتوصل إليها من إعمالنا،لمقارنة بين الفلاسفة الثلاثة فيما يخص نظرية العقد الاجتماعي،وتكوين السلطة السياسية،وبالتالي تشكل الدولة،كما يلي:

أ):النتائج المترتبة حسب توماس هوبز

- ✓ تعهد الفرد أن لا يخرج عن الحاكم مهما كانت قسوته؛
- ✓ حكم الفرد المطلق (الملكية) هو أحسن حكم لاعتبارات كثيرة،منها الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي...منع التكتلات والانقسامات...أي أن كل شيء في يد حاكم لاعتبارات مصلحية...

ب):النتائج المترتبة حسب جون لوك

- ✓ السلطة ليست مطلقة وإنما محكومة بالعقد الذي أنشأها بتراض بين الأفراد والحاكم؛
- ✓ والعقد رهين بتحقيق أهدافه و إلا تم إبطاله عن طريق الثورة؛
- ✓ الشعب هو مصدر السلطات في الدولة؛
- ✓ الديمقراطية غير مباشرة.

ج):النتائج المترتبة حسب جان جاك روسو

- ✓ الإرادة العامة هي من تحكم وليس الحاكم،الكل منصهر في الإرادة العامة،والجميع متساوون في الحقوق،أي عدم وجود ممثلين سياسيين...،
- ✓ الحكم ديمقراطي يحكم فيه الشعب بالشعب ولصالح الشعب،أي الديمقراطية المباشرة كأفضل حكم.

---

[1] Bertram,Christopher,Jean Jacques Rousseau.The stanford Encyclopedia of Philosophy ,Summer 2020 Edition,Edward N.Zalta.(موسوعة ستانفورد للفلسفة،ترجمة:هاشم الهلال،مراجعة:محمد الرشودي،تحرير:تركي طوهري ص 13)

وكخلاصة لما سبق أن حالة طبيعة سواء يسود فيها الظلم أو العدل،فإنه من ضروري الانتقال إلى حالة المجتمع نظرا لرغبات الأفراد المتزايدة،ولا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التعاون والمتمثل في إبرام عقد بين الحكام والأفراد وبين الأفراد أنفسهم،وهذا العقد ضروري لنشأة الدولة.حيث قدم هذا الأخير أسس جديدة لبناء الدولة بعيدة عن أساطير الكنيسة.أما بالنسبة لأطروحة توماس هوبز فيمكن إرجاعها إلى عوامل نفسية كالخوف الذي كان يعيشه حيث قال" أنا والخوف توأمان" مما أثر على فكره،وأيضا تفضيله الحكم الاستبدادي المطلق للفرد على حكم الكنيسة وأساطيره،لغاية في نفس يعقوب قضاها.

خاتمة:

يمكن تعريف الفكر السياسي بأنه مجموعة من الآراء والأفكار،التي تتعلق بعالم السياسة ونواحيها،والتي تطورت إلى نظريات سياسية ثم إلى مذاهب سياسية وإيديولوجيات،ومن بين هذه النظريات نجد نظرية العقد الاجتماعي،التي ظهرت في العصر الحديث مع كل من توماس هوبز وجون لوك الانجليزيان وجان جاك روسو الفرنسي،فلقد حاول كل واحد منهم تقديم نظرية سياسية تخرج بلده أو بلدان أخرى من أزمة اللاسلطة سياسية واللادولة،فاتفقوا على حالة الطبيعة قبل تشكل السلطة السياسية وبالتالي الدولة،رغم وجود بعض الاختلافات في هذه الحالة،حيث لم يكن هناك قانون ينظم الأفراد في هذه الحالة،فمنهم من قال بأن هناك فوضى وأنانية والكل ضد الكل كتوماس هوبز،ومنهم من قلل من ذلك،أما فيما يخص نظرية تكون العقد الاجتماعي فقد كان اختلاف حول طبيعته وأطرافه،فتوماس هوبز دعا إلى الحكم المطلق بنكهة استبدادية بطريقة غير مباشرة،بعد تكون العقد،وجون لوك دعا إلى الحفاظ على بعض الحقوق كحق الملكية وحق الحرية التي من أهداف تكون السلطة السياسة،التي يجب أن تحميها حسبه،أما فيما يخص جان جاك روسو فقد دعا إلى تكون الإرادة العامة التي يجب أن ينصهر فيها الكل بدون إستثناء،وهذه الإرادة تتشكل فيها السلطة السياسية وبالتالي الدولة.

ونافلة القول فإن الفكر السياسي يؤثر عليه موضوعه وواضعه والمناهج المستعملة في ذلك،الشيء الذي أدى إلى تباين أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي،فيما يخص أطراف العقد وطبيعته،لأن البيئة التي عاش فيها توماس هوبز أثرت على مخرجات فكره السياسي.

قائمة المراجع:

- احمد زكي بدوي،معجم المصطلحات السياسية والدولية،دار الكتاب المصري،القاهرة، 1989
- احمد فؤاد عبد الجواد عبد المجيد،البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث،دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،1998
- أميرة حلمي مطر،الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس،دار المعارف،القاهرة،الطبعة الخامسة،1995
- حورية توفيق مجاهد،الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،الطبعة الثالثة،1999
- د.جهاد حسني،الفكر السياسي العربي الإسلامي،دار الكتب للطباعة والنشر،بغداد،1993
- سعيد خمري،قضايا علم السياسة، 2018
- عبد الرحمن بدوي،موسوعة الفلسفة،الجزء الثاني،القاهرة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1984
- العربي بجيجة ،الأزمة السورية وحسابات الإدارة الأمريكية في عهد ترامب،مجلة العلوم السياسية والقانون،الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ،برلين-ألمانيا، مجلد(01)،العدد(05)،دجنبر 2018
- قحطان احمد سليمان الحمداوي،النظرية السياسية المعاصرة،الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، 2003
- محمد عوض الهزايمة،فتحي عبدالله حنون،الوجيز في الفكر العربي الإسلامي،دار صفاء،عمان،1993
- نعمون مسعود،التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عن روسو،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة،2018.
- حبيبة صيلع،الفكر السياسي عن توماس هوبز،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة،جامعة محمح بوضياف بالمسيلة،2016/2017
- عبدالعزيز حسن الوظاف،العقد الإجتماعي ونشأة الدولة"دراسة تحليلية مقارنة بين الاتجاهات المختلفة لرواد هذه النظرية"،مجلةالآداب،2019
- زيتوني أحلام،أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر،2016-2017
- دكتورة راوية عبدالمنعم عباس،جون لوك إمام الفلسفة التجريبية،دار النهضة العربية،1996
- جان جاك روسو،دين الفطرة أو عقيدة القس من جبل السافوا،نقله إلى العربية الدكتور عبدالله العروي،الطبعة الأولى،2012
- Bertram,Christopher,Jean Jacques Rousseau.The stanford Encyclopedia of Philosophy ,Summer 2020 Edition,Edward .N.Zalta(موسوعة ستانفورد للفلسفة،ترجمة:هاشم الهلال،مراجعة:محمد الرشودي،تحرير:تركي طوهري)
- نجيب المستكاوى،جان جاك روسو،حياته،مؤلفاته،غرامياته،دار الشروق،الطبعة الأولى،1989ص7

الإجراء المستحدث في البحث والتحقيق للكشف عن الجرائم التي ترتكب في الفضاء الإلكتروني-دراسة تحليلية وصفية وفق ما جاء به المشرع الجزائري

The procedure developed in research and investigation to detect and crimes committed in cyberspace-an analytical and study according to what was stated by the Algerian legislator.

كريم معروف، جامعة غليزان/الجزائر karimmaarouf001@gmail.com

سعاد بن حليمة، جامعة غليزان/الجزائر benhalimasouad1989@gmail.com

الملخص:

نهدف من خلال دراستنا لموضوع"الإجراء المستحدث في البحث والتحقيق للكشف عن الجرائم المرتكبة في الفضاء الإلكتروني"إلى معرفة الإطار المفاهيمي لإجراء المراقبة الإلكترونية من خلال التطرق لتعريفه وخصائصه،إضافة إلى التطرق لشروطه وأطراف المراقبة الإلكترونية،كما نهدف أيضا إلى معرفة دور إجراء المراقبة الإلكترونية في الكشف عن الجرائم السيبيرانية،وذلك من خلال التطرق لضوابطه وحالات اللجوء إليه،إضافة إلى معرفة مشروعية إجراء المراقبة الإلكترونية من خلال ما جاء في الدستور الجزائري وفي قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

الكلمات المفتاحية: إجراء المراقبة الإلكترونية،البحث والتحري،الجرائم الإلكترونية،المحقق الجنائي،الشرطة القضائية.

Abstract

Though our study of the topic the procedure developed in research and investigation to detec crimes committed in cyberspace,we aim to know the conceptual framwork for conducting electronic monitoring,by addressing its definition and characteristics,in iddition to addressing the conditions and parties to electronic monitoring,and we also aim to know the role of the monitoring of procedure in the detection of cyber crimes,by addressing its controls and cases of resorting to it,in addition to knowing the algerian constitution and the algerian code of criminal procedure.

Keywords

Conducting electronic serveillane, research and investigation, electronic crimes, criminal investigation, judicial police.

مقدمة

رغم الإيجابيات الكثيرة والمتعددة التي جاءت بها تقنيات الأنترنيت وتبادل المعلومات غير أنه ظهرت هناك سلبيات وخروقات لهذه الشبكة تم إستغلالها من طرف عصابات وأفراد وهيئات من أجل إرتكاب أفعال مخالفة للقانون وتهدد سلامة الأشخاص والأفراد في أموالهم وأنفسهم وأعراضهم.

وتتمثل الخطورة التي تتميز بها هذه الأفعال والجرائم الإلكترونية في كونها سهلة الإرتكاب بسبب الإستخدام السيئ للتقنيات المعلوماتية، إضافة إلى أن مرتكبي هذا النوع من الجرائم ليسوا مجرمين عاديين بل يتسمون بالفطنة والذكاء والمهارات في التعامل مع التقنيات المعلوماتية، وقد أثار التحري والتحقيق في الجرائم السيبيرانية معوقات وعراقيل في إستخلاص الأدلة التي تثبت وقوعها وتدين مرتكبيها لأنها تختلف عن الأدلة التقليدية في الجرائم العادية من جميع النواحي.

وللتصدي للجرائم المرتكبة عبر الفضاء الإلكتروني يجب إستخدام أساليب ووسائل جديدة تختلف كليا عن الإجراءات الكلاسيكية المتخذة في البحث والتحري في الجرائم العادية بسبب عجز هذه الإجراءات عن مسايرة التطور السريع للجرائم المعلوماتية وعجز الأدلة الجنائية التقليدية في إثباتها،ولهذا يجب على الجهات المكلفة بالتحقيق في إستخلاص الأدلة الإعتماد على إجراءات ووسائل فنية متطورة.

وعليه يجب على الدول الحرص على تطوير أنظمة المكافحة القانونية ضد الجرائم السيبيرانية،وذلك بإدخال نصوص تشريعية عقابية وإجرائية تتلاءم مع ظاهرة الإجرام الحديثة،وسن تشريعات خاصة ومستقلة وفي إطار إصلاح المنظومة التشريعية والقضائية،ومن أجل ضمان سرعة البحث والتحقيق في كشف الجرائم المستحدثة والقبض على المجرم المعلوماتي إستحدث المشرع الجزائري إجراء المراقبة الإلكترونية حتى يساهم بشكل كبيروفعال في متابعة مرتكبي الجرائم المعلوماتية وكشف جرائمهم.

أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية التي دفعتنا للتطرق لموضوع الإجراء المستحدث في البحث والتحقيق في الجرائم المرتكبة في الفضاء الإلكتروني هو الرغبة الشخصية في الإطلاع على المواضيع المستحدثة، ومعرفة الأمور المستجدة لا سيما المتعلقة بعمليات البحث والتحري والتحقيق في الجرائم المعلوماتية، إضافة إلى الرغبة في كسب المزيد من الرصيد الثقافي والمعرفي حول المسائل والقضايا المتعلقة بمواضيع تخصصنا الدراسي.

أما الأسباب الموضوعية لإختيارنا لهذه الدراسة هو أن ظاهرة الجرائم المعلوماتية والتقنية من الجرائم المستحدثة التي لا تزال بحاجة إلى المزيد من الأبحاث والدراسات، وتطوير آلياتها الإجرائية والقانونية مع التطور السريع والمستمر لهذا

النوع من الجرائم وانتشاره في مختلف المجالات.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية معالجة هذا الموضوع محل الدراسة في كونه من المواضيع الإجرائية الحديثة في المجال الإجرائي للقانون الجنائي التي لم يتم تناولها بالقدر الكاف من الدراسة على غرار المجال الموضوعي التي تم التطرق له في العديد من الأبحاث والدراسات،إضافة إلى أن الجرائم المعلوماتية من الجرائم التي تؤدي إلى المساس بحريات الأفراد وحقوقهم وتمس بأنفسهم وأموالهم وأعراضهم،كما تكمن خطورة الجرائم السيبيرانية في كونها سهلة الإرتكاب وصعبة الإثبات نتيجة الإستخدام السلبي للتقنيات المعلوماتية،وآثارها السيئة تتخطى الحدود الإقليمية للدولة لتمتد إلى جميع دول العالم كونها متصلة مع بعضها البعض عبر الشبكة المعلوماتية،وعليه فالتعامل الإجرائي مع الجرائم السيبيرانية والبحث والتحقيق فيها نشأت عنه العديد من العراقيل والمشاكل الإجرائية.

أهداف الموضوع:

- من بين الأهداف التي نسعى للوصول اليها في دراستنا لموضوع الإجراء المستحدث في البحث والتحقيق للكشف عن الجرائم السيبيرانية
- معرفة الإطار المفاهيمي للإجراء المستحدث في البحث والتحقيق في الجرائم التي ترتكب في الفضاء الإلكتروني.
- الوصول إلى الأهداف التي يسعى المشرع الجزائري إلى تحقيقها من جراء إقرار أسلوب المراقبة الإلكترونية في التحقيق.

- معرفة ضوابط اللجوء إلى إجراء المراقبة الإلكترونية في الجرائم المعلوماتية.
- معرفة الحالات التي أجاز فيها القانون الجزائري إجراء المراقبة الإلكترونية.
- الوصول للمشروعية التي يمكن من خلالها الإستناد إليها في القيام بإجراء المراقبة الإلكترونية.

الإشكالية:

الإشكالية الرئيسية التي نسعى للإجابة عليها في موضوعنا محل الدراسة، يلخصها السؤال الآتي:

- هل الإجراء المستحدث "إجراء المراقبة الإلكترونية" كاف للكشف عن غموض الجرائم الإلكترونية؟ أم لا بد من دعمه بإجراءات أخرى؟

أما الأسئلة الفرعية التي طرحناها فتتمثل فيمايلي:

- ماهو دور إجراء المراقبة الإلكترونية في الكشف عن الجرائم المعلوماتية أثناء البحث والتحري والتحقيق؟
- مامدى نجاعة إجراء المراقبة الإلكترونية في القبض على الجناة وكشف جرائمهم؟
- ما هي الحالات التي أجاز فيها المشرع الجزائري للمحقق الجنائي اللجوء لإجراء المراقبة الإلكترونية؟

المنهج المستخدم:

في دراستنا لموضوع الإجراء المستحدث في البحث والتحقيق في الجرائم الإلكترونية إعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال تحليل الإطار المفاهيمي لإجراء المراقبة الإلكترونية بالتطرق إلى تعريفه وتحليل الخصائص التي يتميز بها عن باقي الإجراءات ومعرفة أطراف المراقبة الإلكترونية، إضافة إلى وصف دور المراقبة الإلكترونية في الكشف عن الجرائم المعلوماتية،وذلك بالتطرق ضوابط اللجوء إجراء المراقبة الإلكترونية ووصف حالات اللجوء إليه ووصف مشروعية إتخاذ هذا الإجراء.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نقترح خطة دراسة ممنهجة في محورين على النحو التالي:

المحور الأول: المعالجة النظرية لإجراء المراقبة الإلكترونية

المحور الثاني: دور إجراء المراقبة الإلكترونية في الكشف عن الجرائم الإلكترونية

المحور الأول: المعالجة النظرية لإجراء المراقبة الإلكترونية

يعتبر إجراء المراقبة الإلكترونية من إجراءات التحقيق والتحري التي يتم اللجوء إليها في الجرائم الخطيرة والتي يكون فيها التحقيق صعبا،وهو الإجراء المستمد من نص المادة 20 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة،والتي نصت على أنه "تقوم كل دولة طرف ضمن حدود إمكانياتها ووفقا للشروط المنصوص عليها في قانونها الداخلي تسمح بذلك بإتخاذ ما يلزم من تدابير لإتاحة الإستخدام المناسب لأسلوب التسليم المراقب،وكذلك ماتراه مناسبا من إستخدام أساليب تحري خاصة مثل المراقبة الإلكترونية أو غيرها من أشكال المراقبة"[1]

ويعد هذا الإجراء الأسلوب الذي يمكن من خلاله مراقبة وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية للوصول إلى المجرم وكشف هويته، وذلك بالتنصت على محادثات ومراسلات مرتكبي الجرائم الإلكترونية دون علمهم.

[1] المادة 20 من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

1-مفهوم إجراء المراقبة الإلكترونية

المراقبة الإلكترونية إجراء خاص إعتمد عليه المشرع الجزائري في الكشف عن غموض الجرائم الإلكترونية ومكافحتها إذا مادعت ضرورة التحقيق إلى ذلك كونها من أخطر الجرائم المستجدة على الصعيدين الوطني والدولي، ونجد أن المشرع الجزائري لم يعتبر إجراء المراقبة الإلكترونية طريقة من طرق الحصول على الدليل الجنائي الرقمي فقط بل أدرجه أيضا ضمن التدابير الوقائية من الجريمة المعلوماتية،[1] وعليه سنتطرق في هذا المحور إلى تعريف إجراء المراقبة الإلكترونية ثم إلى خصائصها فيمايلي:

1-1-تعريف إجراء المراقبة الإلكترونية

بالنسبة لتعريف إجراء المراقبة الإلكترونية فإنه لا يوجد تعريف له لا في قانون الإجراءات الجزائية ولا في قانون مكافحة الفساد والوقاية منه ولا في القانون رقم 04/09 المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها،وإنما ترك أمر تعريفها للفقه والذي بدوره لم يضع تعريف موحد وجامع لمصطلح إجراء المراقبة الإلكترونية،ويقصد بمراقبة المحادثات الهاتفية وتسجيلها بانها إجراء من إجراءات التحقيق تباشره السلطات المختصة للبحث عن أدلة إثبات الجريمة ضد شخص نسبت إليه إرتكابها أو لديه أدلة تتعلق بها،وكانت هذه الجريمة على درجة من الخطورة لإتخاذ هذا الإجراء الإستثنائي،[2]ومن التعاريف الفقهية نذكر مايلي:

أولا: هو إجراء يتم فيه تعمد التسجيل والإنصات ومحلها المحادثات الخاصة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أي سواء كانت مما يتبادله الناس في مواجهة بعضهم البعض أو عن طريق وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية.[3]

ثانيا: هو عملية مراقبة سرية المراسلات السلكية واللاسلكية وذلك في الإطار البحث والتحري عن الجريمة وجمع الأدلة والمعلومات حول الأشخاص المشتبه فيهم أو المشاركين في إرتكاب الجريمة.[4]

ثالثا: هو ذلك العمل الذي يقوم به المراقب باستخدام التقنية الإلكترونية لجمع المعلومات عن المشتبه فيه سواء كان شخصا أو مكان أو شئ.[5]

وبناءا على التعاريف السابقة يمكن القول إن المراقبة الإلكترونية وسيلة من وسائل جمع البيانات والمعلومات عن المشتبه فيه بحيث يقوم بها المُراقب الإلكتروني.[6]

2-1-خصائص إجراء المراقبة الإلكترونية

---

[1]. نعيم سعيداني (2013) آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر.

[2].علي محمود علي حمودة (2003) الأدلة المتحصلة من الوسائل الإلكترونية في إطار نظرية الإثبات الجنائي، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والامنية للعمليات الإلكترونية، منظم المؤتمر أكاديمية شرطة دبي،مركز البحوث والدراسات،ع،1،دبي-الإمارات العربية المتحدة،28/26 نيسان ،الصفحة 34.

[3]. بن بادة عبد الحليم (2019) المراقبة الإلكترونية كإجراء لإستخلاص الدليل الإلكتروني "بين الحق في الخصوصية ومشروعية الدليل الإلكتروني"،المجلة الأكاديمية للبحث القانوني،الجزائر،المجلد 10،العدد 03،الصفحة 390.

[4]. بوبكر رشيدة (2012) جرائم الإعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات في التشريع الجزائري والمقارن،الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،الصفحة 442.

[5]. ناني لحسن (2018) التحقيق في الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلوماتية بين النصوص التشريعية التقنية،النشر الجامعي الجديد،تلمسان،الجزائر.

[6]. نبيلة هبة هروال (2007) الجوانب الإجرائية لجرائم الأنترنيت في مرحلة جمع الإستدلالات (دراسة مقارنة)،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،مصر،،الصفحة 199.

إجراء المراقبة الإلكترونية يتميز بجملة من الصفات التي تختلف إختلافا جذريا عن أساليب وإجراءات التحقيق التي يقوم بها المحقق الجنائي في الجرائم العادية.

أولا: سرية إجراء المراقبة الإلكترونية

أي بمعنى أن إجراء المراقبة الإلكترونية يتم في الخفاء دون رضا وعلم صاحب الشأن، وذلك للمحافظة على سرية وخصوصية الأحاديث والمراسلات ولضمان تنفيذ القانون من جهة وحماية الحريات الخاصة من جهة أخرى وتم وضع جملة من الشروط حتى يضمن الإجراء والتي من بينها يجب أن يتضمن الإجراء إذن المراقبة والأحاديث والمراسلات التي يجب مراقبتها وتحديد هوية الأشخاص المراقبين.

ثانيا: المساس بحق الشخص في سرية المراسلات والإتصالات الإلكترونية

هذه الصفة تكشف مدى خطورة إجراء المراقبة الإلكترونية فالتنصت على الأحاديث والمكالمات الخاصة للأفراد يتيح للمسترق إختراق ذاته وإقتحام عقله والتلصص بأفكاره ونواياه والوقوف على مشاعره وأحاسيسه، وعليه فلا تعتبر من قبيل المراقبة ضبط الرسائل والكتابات وشهادة الشهود والإستجواب وغيرها من الإجراءات.[1]

ثالثا: الهدف من إجراء المراقبة الحصول على دليل إلكتروني غير مادي

الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه المحقق الجنائي من وراء إتخاذ هذا الإجراء هو الحصول على دليل يساهم في كشف غموض الجرائم الإلكترونية وتأكيد الأدلة المستخلصة من البحث والتحقيق حتى يتم إسناد الجريمة المرتكبة في الفضاء السيبيراني للمتهم، وعليه فلا يجوز اللجوء لمراقبة الأحاديث الخاصة في البحث عن الأدلة إلا إذا توفرت لدى المحقق أدلة جادة تحتاج لتدعيم بإجراء هذه المراقبة.[2]

رابعا: الإعتماد على أجهزة خاصة في إجراء المراقبة الإلكترونية

التطور التكنولوجي السريع ساهم في ظهور معدات وأجهزة في المراقبة الإلكترونية حديثة ومتطورة وهي التي ساهمت وفي حد كبير وسهلت من عملية مراقبة المراسلات، وعليه لن نكون بصدد مراقبة الإتصالات الإلكترونية إلا إذا تم التنصت بواسطة جهاز من الأجهزة المخصصة لذلك.[3]

2-شروط إجراء المراقبة الإلكترونية وأطرافها

حتى يتم القيام بإجراء المراقبة الإلكترونية فلا بد من توافر شروط معينة ومحددة تتعلق بالإذن وبالمدة المحددة لإجرائه وغيرها من الشروط التي سنأتي على ذكرها، كما يتطلب إجراء المراقبة توافر طرفين أساسين وهما المُرَاقِب الإلكتروني والمُرَاقَب الإلكتروني.

2-1-شروط إجراء المراقبة الإلكترونية

تتمثل شروط إجراء المراقبة الإلكترونية في التحقيق في الجرائم الإلكترونية فيمايلي:

---

[1]. بن بادة عبد الحلي م، المرجع السابق، الصفحة 394.

[2]. أحمد فتحي سرور (1993) الوسيط في قانون الإجراءات الجزائية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الصفحات 584،583.

[3]. براهيمي جمال (2018/2017) التحقيق الجنائي في المراقبة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، الصفحة 130.

أولا: يجب أن يتضمن إذن المراقبة الأحاديث والمراسلات التي يجب مراقبتها وتحديد هوية الأشخاص الذين هم محل المراقبة، فحتى يكون إجراء المراقبة الإلكترونية مشروعا أو مباحا يجب أن تكون عن طريق إذن مكتوب من السلطة القضائية.[1]

ثانيا: تحديد ساعات المراقبة في إذن المراقبة لان إطالة مدة المراقبة المفتوحة فيها هي كشف لأسرار المواطنين دون مبرر، وهو ماحدده المشرع الجزائري بستة 06 أشهر قابلة للتجديد في نص المادة 04 فقرة 06 من القانون رقم04/09.[2]

ثالثا: يجب على القائم بالمراقبة القيام بتسجيل مايرخص له في إذن المراقبة فقط وما ضبط فوق ذلك يمنع تسجيله ومراقبته.

رابعا: يجب ختم الشرائط التي تم تسجيلها عند تنفيذ أمر المراقبة لمنع تغييرها أو التلاعب بها.[3]

2-2-أطراف المُراقبة الإلكترونية

تتمثل أطراف المراقبة الإلكترونية في طرفين رئيسين وهما المُرَاقِب الإلكتروني والمُرَاقَب الإلكتروني.

أولا: المُرَاقِب الإلكتروني

هو المحقق الجنائي أو قاض التحقيق أو ضابط الشرطة القضائية أو أي جهاز مكلف بالتحقيق والتحري في الجرائم المعلوماتية، ويتم إسناد مهمة التحقيق إلى المحقق الذي يحسن إستخدام الكمبيوتر وله خبرة ومعرفة ودراية بكل المعارف المتعلقة بالحاسب الآلي الرقمي ونظمه وبرامجه ووسائل الإتصال الإلكترونية، وهذه المهمة تتطلب من المكلف بالعملية (المُراقِب الإلكتروني) أن تتوفر لديه صفات معينة،[4] وقدرات عالية مثل القدرة على إستيعاب الكم الهائل للمعلومات والثقافة الكبيرة بالشبكة العنكبوتية والقدرة على الإحتفاظ بالمعلومات.[5]

ثانيا: المُراقَب الإلكتروني

يتمثل في المشتبه فيه بإرتكاب جرائم على الأنترنيت أو مواقع التواصل الإجتماعي أو أفعال مخالفة للقانون، ولا يمكن القيام بهذا الإجراء إلا بعد الحصول على إذن مكتوب ومسبب ومحدد المدة.[6]

ويتطلب مصطلح "يراقب" في المرشد الفديرالي الأمريكي تفتيش وضبط الحواسيب وصولا إلى الدليل الإلكتروني في التحقيقات الجنائية أن يكون مطبقا فقط على الإتصالات السلكية أو الإلكترونية المخزنة، أي بمعنى أن المُرَاقبة في إكتساب معطيات في الزمن الفعلي أثناء البحث بين أطراف الإتصال فالذي يطلع لاحقا على نسخة من إتصال مخزن لا يعد مراقبا للإتصال.[7]

---

[1]. إلهام بن خليفة: مداخلة موسومة بعنوان"القواعد الإجرائية الحديثة لمواجهة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي.

[2]. المادة 04 فقرة 06 من القانون رقم 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها.

[3]. علي حسن محمد الطوالية (2004) التفتيش الجنائي على نظم الحاسب والأنترنيت، عالم الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، الصفحة 228.

[4]. مصطفى محمد موسى (2004) المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنيت، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، الصفحات 193،192.

[5]. بن بادة عبد الحليم، المرجع السابق، الصفحة 395.

[6]. مجراب الدوادي(2016/2015) الأساليب الخاصة للبحث والتحري في الجريمة المنظمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، يوسف بن خدة، الجزائر ،الصفحة 199.

[7]. عمر محمد بن يونس (2005) الإجراءات الجنائية عبر الأنترنيت في القانون الامريكي، دون دار نشر، دون بلد نشر،2005، الصفحة 366.

وتعني التقنية الإلكترونية المستخدمة في المراقبة مجموعة الأجهزة المتكاملة مع بعضها بغرض تشغيل مجموعة من البيانات المتعلقة بالمجرمين وفق برامج موضوعة مسبقا لتحديدهم من أجل ضبطهم وتفتيشهم وجمع الأدلة قبلهم لإثبات إدانتهم وتقديمهم للمحاكمة.

المحور الثاني: دور إجراء المراقبة الإلكترونية في الكشف عن الجرائم الإلكترونية

تبنى المشرع الجزائري إجراء المراقبة الإلكترونية كإجراء خاص وإستثنائي في الجرائم الخطيرة والتي من ضمنها الجرائم الإلكترونية وفق ضوابط وشروط سيتم التفصيل فيها في دراستنا،وتعتبر إتفاقية بودابيست،[1]وهي الأبرز في تبنيها لهذا الإجراء نظرا لمسايرته خصوصية الجرائم السيبيرانية،فالإطار التشريعي للجرائم الإلكترونية ومعاقبة المجرمين يتطلب تبني إجراء خاص وفعال تتمكن من خلاله الأجهزة الأمنية والقضائية والمكلف بالتحقيق الجنائي من الوصول للأهداف المرجوة،والمشرع الجزائري سار على نهج إتفاقية بودابيست من خلال نصه على آليات خاصة ذات طابع إلكتروني تكشف غموض الجرائم الإلكترونية منها صور جاء بها قانون الإجراءات الجزائية الجزائري،ثم أضاف آلية أخرى ضمن القانون المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها.

1-حالات اللجوء إلى إجراء المراقبة الإلكترونية وضوابطه

نظرا لخطورة إجراء المراقبة الإلكترونية كونه ينتهك أبرز الحقوق المتمثلة في سرية المراسلات والإتصالات فقد أحاطها المشرع الجزائري بمجموعة من الضوابط للسماح بالقيام بهذا الإجراء، وقد قيد اللجوء إليه إلا في حالات معينة ذكرها المشرع الجزائري على سبيل الحصر.

1-1-حالات اللجوء لإجراء المراقبة الإلكترونية

أشارت المادة 04 من القانون رقم 04/09 إلى الحالات التي يتم فيها اللجوء لإجراء المراقبة الإلكترونية والمتمثلة فيمايلي:

أولا: الوقاية من الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب أو التخريب أو الجرائم الماسة بأمن الدولة.[2]

ثانيا: في حالة توفر معلومات عن إحتمال إعتداء على منظومة معلوماتية على نحو يهدد النظام العام أو الدفاع الوطني أو مؤسسات الدولة أو الإقتصاد الوطني.

ثالثا: لمقتضيات التحري والتحقيقات القضائية عندما يكون من الصعب الوصول إلى نتيجة تهم الأبحاث الجارية دون اللجوء إلى المراقبة الإلكترونية.

رابعا: في إطار تنفيذ طلبات المساعدة القضائية الدولية المتبادلة.[3]

1-2-ضوابط القيام بإجراء المراقبة الإلكترونية

بسبب مساس إجراء المراقبة الإلكترونية بحقوق وحريات الأفراد وإنتهاكها فقد وضع المشرع الجزائري العديد من الضمانات والقيود على السلطة الآمرة بإجراء المراقبة الإلكترونية والتي تحول دون تعسفها في إستعمال هذا

---

[1]. إتفاقية بودابيست لمكافحة الجرائم المعلوماتية الصادرة بتاريخ 23 نوفمبر 2001.

[2]. حاجة عبد العالي، فلات سمية (ديسمبر 2017) المكافحة الإجرائية للجرائم الإلكترونية "دراسة حالة الجزائر"،مجلة الفكر،العدد 16،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،الصفحة 238.

[3]. بن بادة عبد الحليم: المرجع السابق، الصفحة 396.

الإجراء،وبقدر ما تكون هذه الأحكام القانونية محددة وواضحة بقدر ما تكون مباشرة المراقبة مقيدة وفقا للهدف منها،[1]والهدف من إقرار هذه الأحكام القانونية هو إنشاء نوع من التوازن بين المجتمع في إقامة العدالة وكشف غموض الجرائم الإلكترونية والقبض على المجرمين من جهة،وبين حق الأشخاص في حرمة حياتهم الخاصة من جهة أخرى.[2]

وقد قيد المشرع الجزائري اللجوء إلى عملية المراقبة الإلكترونية بشرط الحصول على المسبق على إذن مكتوب ومسبب من الجهات القضائية المختصة المتمثلة في النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر،فهو المختص بمنح الإذن لإجراء عملية المراقبة الإلكترونية،[3]وقد نصت المادة 06 فقرة 05 من القانون رقم 04/09 على أنه"لا يجوز إجراء عمليات المراقبة في الحالات المذكورة أعلاه إلا بإذن مكتوب من السلطة القضائية المختصة"،[4]وتكون الترتيبات التقنية الموضوعة موجهة حصريا لتجميع وتسجيل معطيات ذات الصلة بالأفعال الإرهابية والتخريبية والإعتداءات على أمن الدولة والوقاية منها ومكافحتها فقط دون اللجوء لغيرها من الحالات.[5]

2-مشروعية إجراء المراقبة الإلكترونية

سنتطرق إلى مشروعية إجراء المراقبة الإلكترونية وفق ماجاء به الدستور الجزائري في نص المادة 46 منه، ثم وفق قانون الإجراءات الجزائية الجزائري في نص المادة 65 مكرر 05 منه وهذا على النحو التالي:

2-1-مشروعية إجراء المراقبة الإلكترونية من الدستور

نص الدستور الجزائري على مبدأ الحماية المطلقة فيما يتعلق بالحياة الخاصة للأفراد والتي من ضمنها سرية إتصالاتهم، وجاء في نص المادة 46 منه"لا يجوز إنتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميها القانون.

سرية المراسلات والإتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة.

لا يجوز بأي شكل المساس بهذه الحقوق دون أمر معلل من السلطة القضائية ويعاقب القانون على إنتهاك هذا الحكم.

حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي يضمنه القانون ويعاقب على إنتهاكه".[6]

2-2-مشروعية إجراء المراقبة الإلكترونية من قانون الإجراءات الجزائية

جاء في نص المادة 65 مكرر 05 "إذا إقتضت ضرورات التحري في الجريمة المتلبس بها أو التحقيق الإبتدائي في جرائم المخدرات أو الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات أو

---

[1]. ركاب أمينة (2015/2014) أساليب التحري الخاصة في جرائم الفساد في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الصفحة 69.

[2]. ياسر الأمير فاروق (1999) مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجزائية، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، الصفحة 397.

[4]. بن بادة عبد الحليم، المرجع السابق، الصفحة 397.

[4]. المادة 04 فقرة 05 من القانون رقم 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها.

[5]. بوخبزة عائشة (2013/2012) الحماية الجزائية من الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق،جامعة وهران،الجزائر،الصفحة 141.

[6]. المادة 46 من الدستور الجزائري.

جرائم تبييض الأموال أو الإرهاب أو الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف وكذا جرائم الفساد يجوز لوكيل الجمهورية المختص أن يأذن بمايلي:

- إعتراض المراسلات التي تتم عن طريق وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية.
- وضع الترتيبات التقنية دون موافقة المعنيين من أجل إلتقاط وتثبيت وبث وتسجيل الكلام المتفوه به بصفة خاصة أو سرية من طرف شخص أو عدة أشخاص في أماكن خاصة أو عمومية أو إلتقاط صور لشخص أو عدة أشخاص يتواجدون في مكان خاص".[1]

يتبين من خلال نص المادة 65 مكرر 05 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري أنه كان أشد صرامة في تقييد اللجوء إلى إجراء المراقبة الإلكترونية وحصره في 07 سبعة جرائم واردة على سبيل الحصر، كما إشترط القانون أن يكون الهدف من إجراء المراقبة المتخذة ضد المتهمين أو المشتبه فيهم الذين توجد ضدهم دلائل كافية بأنهم متورطون في إرتكاب جريمة من الجرائم الإلكترونية هو الكشف عن خطورة إجرامية محددة، او إتجاه معين نحو إرتكاب جريمة أو إزالة اللثام عن غموض الجريمة.[2]

وعليه لا تعتبر المراقبة الإلكترونية مشروعة إذا إستهدفت مجرد التلصص على المتهم أو التشهير به أو الإنتقام منه، كما لا يصح اللجوء إلى إليها في حالة عجز الوسائل التقليدية في الكشف عن الجريمة بل يجب أن تقتضي ضرورة التحري أو التحقيق ذلك بأن يكون الإذن بإجراء المراقبة الإلكترونية له فائدة في إظهار الحقيقة.[3]

الخاتمة:

بفضل الله وعونه أنهينا موضوع بحثنا الذي كان تحت عنوان"الإجراء المستحدث في البحث والتحقيق للكشف عن الجرائم المرتكبة في الفضاء الإلكتروني-دراسة تحليلية وصفية وفق ما جاء به المشرع الجزائري" وتوصلنا من خلاله إلى مايلي:

أن إجراء المراقبة الإلكترونية من إجراءات البحث والتحري والتحقيق التي إستحدثها المشرع الجزائري في كشف غموض الجرائم الخطيرة والتي من بينها الجرائم الإلكترونية،هذا الإجراء أستمده المشرع من إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة،والذي يتمثل في عملية مراقبة سرية المراسلات السلكية واللاسلكية وذلك في إطار البحث والتحري عن الجريمة وجمع الأدلة والمعلومات حول الأشخاص المشتبه فيهم أو المشاركين في إرتكاب الجرائم المعلوماتية،ومن بين الخصائص المميزة لهذا الإجراء أنه يتم في سرية ويهدف الحصول على دليل إلكتروني غير مادي.

كما توصلنا إلى أنه نظرا لخطورة إجراء المراقبة الإلكترونية ومساسه بحريات الأفراد وإنتهاكه لحقوقهم الشخصية فقد أحاطه المشرع الجزائري بمجموعة من الضوابط والشروط بحيث لا يتم اللجوء إلى إجراء المراقبة الإلكترونية إلا في الحالات المحددة على سبيل الحصر في المادة 65 مكرر 05 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري،كما

---

[1]. المادة 65 مكرر 05 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

[2]. ركاب أمينة: المرجع السابق، الصفحة 71.

[3]. فوزي عمارة (2010) إعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات وإلتقاط الصور كإجراءات تحقيق قضائي في المواد الجزائية، مجلة العلوم الإنسانية،العدد 33،جامعة الإخوة منتوري،قسنطينة،الجزائر،الصفحة 03.

وضع المشرع قيود تضمن كرامة الأشخاص وعدم إنتهاك حقوقهم وحرياتهم،ويستمد هذا الإجراء مشروعيته من الدستور ومن قانون الإجراءات الجزائية هذا الأخير الذي كان أشد صرامة في تقييد اللجوء إلى إجراء المراقبة الإلكترونية.

وعليه فإن إدراج المشرع الجزائري لإجراء المراقبة الإلكترونية ضمن اساليب البحث والتحري والتحقيق في كشف الجرائم التي ترتكب في الفضاء الإلكتروني من أبرز الإجراءات المستحدثة التي لها دور كبير في مكافحة الجرائم المعلوماتية، إضافة إلى أنها ساهمت وبحد كبير في التقليل من خطورتها وتمكنت الأجهزة المكلفة بالتحقيق الجنائي من السيطرة على بعض الجرائم وإفشال إرتكاب الجرائم قبل حدوثها، ومعرفة خطط وأفكار وأهداف المجرمين والقبض عليهم متلبسين بجرمهم وتقديمهم للعدالة من أجل محاكمتهم.

ومن بين التوصيات التي نوصي بها نوصي بمايلي:

أولا: ندعو إلى تحديث القواعد القانونية الإجرائية لمواكبة التطور السريع والمستمر للجرائم الإلكترونية.

ثانيا: ندعو المشرع الجزائري إلى تدعيم إجراء المراقبة الإلكترونية أثناء البحث والتحقيق بوضع إجراءات حديثة ومستجدة تعتمد على نفس الوسائل التي يستخدمها الجناة في إرتكاب جرائمهم.

ثالثا: ندعو إلى إعتماد البرامج المتعلقة بالأنظمة المعلوماتية وما ينجر عنه من أفعال مخالفة للقانون مثل العنف الإلكتروني والجرائم الإلكترونية في البرامج التعليمية والبيداغوجية للجامعات والمعاهد الحقوقية والقضائية.

رابعا: ندعو إلى الإستفادة من خبرات الدول الرائدة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية والقبض على المجرمين،وإبرام إتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية في مجال البحث والتحري والتحقيق.

خامسا: ندعو إلى التعاون الدولي في مجال ضبط الجرائم المعلوماتية لا سيما في مسائل المساعدة القانونية المتبادلة.

سادسا: ندعو إلى إنشاء هيئات متخصصة في كشف وضبط الجرائم السيبيرانية وفي ملاحقة الجناة.

سابعا: ندعو إلى تكوين الأجهزة المكلفة بالتحقيق الجنائي ولا سيما القضاة وضباط الشرطة القضائية في دورات مستمرة للبقاء على إطلاع دائم بكل جديد ومستجد حول الحاسب الآلي والشبكة العنكبوتية وكيفية إرتكاب الجرائم في هذا الفضاء.

ثامنا: ندعو إلى تشريع قوانين موضوعية تتعلق بمواجهة العراقيل والعوائق التي تحول دون تمكن المكلف بالتحقيق الجنائي من الوصول إلى فك غموض الجرائم المعلوماتية والقبض على المجرمين.

وأخيرا: ندعو إلى سن نصوص قانونية خاصة تتعلق بجرائم الحاسب الآلي وآليات البحث والتحري والتحقيق عن الجرائم الإلكترونية مستقلة عن قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وقانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. بوبكر رشيدةجرائم الإعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات في التشريع الجزائري والمقارن، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2012.

2. عمر محمد بن يونس: الإجراءات الجنائية عبر الأنترنيت في القانون الامريكي، دون دار نشر، دون بلد نشر،2005، الصفحة 366.

3. علي حسن محمد الطوالية: التفتيش الجنائي على نظم الحاسب والأنترنيت، عالم الكتب الحديثة، القاهرة، مصر،2004.

4. مصطفى محمد موسى: المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنيت، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر،2004.

5. ناني لحسن: التحقيق في الجرائم المتمثلة بتكنولوجيا المعلومات بين النصوص التشريعية التقنية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر،2018.

6. نبيلة هبة هروال: الجوانب الإجرائية لجرائم الأنترنيت في مرحلة جمع الإستدلالات (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر،2007.

7. ياسر الأمير فاروق: مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجزائية، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،مصر،1999.

ثانيا: المذكرات

1. براهيمي جمال: التحقيق الجنائي في المراقبة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، الموسم الجامعي 2018/2017.

2. بوخبزة عائشة: الحماية الجزائية من الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، الموسم الجامعي 2013/2012.

3. حاجة عبد العالي، فلات سمية: المكافحة الإجرائية للجرائم الإلكترونية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الفكر، العدد 16، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2017.

4. ركاب أمينة: أساليب التحري الخاصة في جرائم الفساد في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الموسم الجامعي 2015/2014.

5. مجراب الدوادي: الأساليب الخاصة للبحث والتحري عن الجريمة المنظمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، بن يوسف بن خدة،الجزائر،الموسم الجامعي 2016/2015.

6. نعيم سعيداني: آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية،رسالة ماجستير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2013

ثالثا: المقالات

1. إلهام بن خليفة: مداخلة موسومة بعنوان: القواعد الإجرائية الحديث لمواجهة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

2. بن بادة عبد الحليم: المراقبة الإلكترونية كإجراء لإستخلاص الدليل الإلكتروني "بين الحق في الخصوصية ومشروعية الدليل الإلكتروني"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 03،2019.

3. فوزي عمارة: إعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات وإلتقاط الصور كإجراءات تحقيق قضائي في المواد الجزائية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2010.

4. علي محمود علي حمودة: الأدلة المتحصلة من الوسائل الإلكترونية في إطار نظرية الإثبات الجنائي، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، منظم المؤتمر أكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، ع 1،دبي – الإمارات العربية المتحدة،28/26 نيسان 2003.

رابعا: الاتفاقيات

1. إتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة إعتمدتها الجمعية العامة بقرارها 55/25 المؤرخ في 2000/12/15.

2. إتفاقية بودابيست لمكافحة الجرائم المعلوماتية الصادرة بتاريخ 23 نوفمبر 2001.

خامسا: القوانين

1. الدستور الجزائري

2. الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق ل 08 يونيو 1966 الذي يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

3. قانون الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها.

البنى السوسيو-ثقافية وهجرة اليهود المغاربة نحو الخارج -فرنسا نموذجا-

حبيبة التركاوي، حاصلة على دكتوراه، باحثة في التاريخ الاجتماعي،

جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

ملخص

نهدف من خلال هذا المقال محاولة ربط البنى السوسيو-ثقافية والحضرية بتحديد وجهة اليهودي المغربي؛ وذلك عبر استحضار وضعية اليهود المغاربة في إطار الأوضاع العامة في مغرب ما بعد الاستقلال، من جهة، ودور الأحداث الدولية والدعاية التي قامت بها المنظمات الإسرائيلية داخل البلاد في بث الرغبة الروحية للالتحاق بإسرائيل، من جهة ثانية. وحيث لم تكن إسرائيل الوجهة الأحادية، آثرنا البحث عن تلك المحددات التي تحكمت في توجه اليهود المغاربة نحو مختلف البلدان الأوروبية والأمريكية وكندا عموما، والاهتمام بحالة الوجهة الفرنسية نظرا لاستمرار هذا البلد في استقطاب أغلبية هؤلاء اليهود وتتبع الأسباب الكامنة وراء ذلك.

الكلمات المفاتيح: البنى السوسيو-ثقافية- اليهود المغاربة- المغرب - الهجرة -فرنسا

Sociocultural Structures and the Emigration of Moroccan Jews (France as a case)

Abstract

This article aims to link sociocultural and urban structures to the destination of the Moroccan jaws, by considering the status of Moroccan jews in the general context of post-independence Morocco on the one hand, and the role of international events and propaganda by Israeli organizations within the country in inculcating the spiritual desire to join Israel on the other hand. Since Israel was not a single destination, we chose to look for the parameters that governed the movement of Moroccan Jews to various European and American countries and Canada in general, and to be concerned with the French destination which continued to attract the majority of these Jews, as well as to determine the reasons behind that.

Keywords: sociocultural structures, Moroccan Jews, Morocco, Emigration, France.

تقديم

طرح حصول المغرب على الاستقلال أسئلة جوهرية أوجبت على "النخب المغربية" الإجابة عليها قصد وضع قواعد سليمة لمستقبل الجماعات اليهودية داخل المغرب المستقل. وقد جاء هذا الإشكال، في ظل تزايد حدة الدعاية الصهيونية الرامية إلى تشجيع تهجير اليهود من بلد يخضع في نظرها لهيمنة المسلمين ويعاني من صعوبات اقتصادية وسياسية. وعلى إثر ذلك، اتجهت في المقابل؛ القوى الوطنية إلى الدعاية للغد المشرق الذي ينتظر اليهود في ظل دولة الاستقلال؛ حيث دلت جل المبادرات على إدراك المسؤولين الجدد جسامة وقوة التحديات، الواجب التصدي لها في أقرب الآجال حتى لا تضيع من المغرب طاقات هو في أمس الحاجة إليها [1].

ومن أجل ذلك، عمل المغرب منذ البداية على محاولة طمأنة اليهود والحد من تخوفاتهم من التحولات بعد خروج فرنسا، وهو الأمر، الذي جسده "**خطاب العرش ليوم 18 شتنبر 1955 ، الذي حرص على التصريح بالمساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين واليهود، والذين أصبحوا مواطنين لأول مرة؛ مما أسهم في طمأنة المسؤولين**

[1] Carlos De Nesry, *Les Israélites marocains à l'heure du choix*, Tanger, Ed. Internationales, 1958, p. 21.

الإسرائليين "[1]. ورغم هذا الموقف الإيجابي لسلطان البلاد تجاه اليهود، فهو لم يحسم في مسألة الهجرة بشكل رسمي، وذلك وعيا من منه حسب "أنييس بنسيمون" (Agnès Bensimon) بحاجته المستقبلية للمساعدات الاقتصادية الفرنسية والأمريكية، والاستفادة من الدعم، الذي حظيت به هذه المسألة من طرف الجماعة اليهودية الأمريكية. كل ذلك، جعل السلطان يبادر نحو تعيين ليون بنزكين (Léon Benzaquen) وزيرا للبريد في أول حكومة مغربية[2].

إلى جانب الوزير اليهودي في الحكومة الأولى والثانية، استطاعت فئة قليلة من اليهود الاندماج في المجتمع المغربي، خلال السنوات الأولى من الاستقلال؛ بحيث حصل العديد من الشخصيات على مهام ضمن مختلف الوزارات؛ كما فتح المجال أمام هذه الفئة في ميداني الجيش والشرطة؛ بل لم يستثن من ذلك، المكتب الشريف للفوسفاط، الذي وظف مساعدين ومهندسين يهود[3].

وفي الإطار نفسه، انخرطت كافة المكونات السياسية في تشجيع الجماعات اليهودية على المشاركة في الحياة السياسية، وهو ما تجسد من خلال "**انتماء اليهود إلى مختلف الأحزاب الوطنية، وإلى الاتحاد المغربي للشغل واتحاد طلبة المغرب فضلا عن الجمعيات الرياضية والتعبئة في صفوف اليهود من أجل بناء طريق الوحدة**"[4].

هل كان يكفي الاهتمام بفئة قليلة من اليهود من أجل إنجاح الاندماج داخل المغرب، والقضاء على فكرة الهجرة؟ وكيف تحكمت البنى السوسيو-ثقافية لليهود المغاربة في تحديد وجهات الهجرة؟

أولا: الوضعية السوسيو-ثقافية لليهود المغاربة

تميزت وضعية بعض الجماعات اليهودية بعدم الاستقرار والتخوف وفقدان الأمل في مغرب الاستقلال، ولعل "**ما زاد من تأزم الأوضاع الاقتصادية والسوسيو-ثقافية هو قطاع التعليم، الذي ظل منعزلا، بسبب مقاومة اليهود للإدماج الذين رأوا فيه تهديدا للهوية اليهودية**"[5]. وفي 9 مارس 1961، صدر قرار المغربة الذي شكل الحلقة المنطقية الأخيرة في تاريخ العلاقات بين الرابطة الإسرائيلية (Alliance Israélite Universelle) والدولة المغربية، فقد كان من الطبيعي أن تسترجع هذه الأخيرة مواقع اعتبرت في خضم أجواء "البهجة بالاستقلال" رموزا للعهد البائد. وتندرج هذه الإجراءات ضمن "**إطار تطور منطقي يقضي بالإقلاع عن التعامل باللغة الفرنسية لصالح اللغة العربية، وهو تطور خضع له المغرب وتونس، ومن دون شك ستتعرض له غدا الجزائر. ويمثل القرار بالنسبة إلى الأغلبية المطلقة من اليهود صكا يقر بواقع المنفى؛ لأن روح اليهودي انغمست في اللغة والثقافة الفرنسيتين، ولأن العربية تحيل على عصور قديمة: عصور أجدادهم وهي حقب لا يرغبون في أن يعيشوها ثانية**"[6].

---

[1] Agnès bensimon, *Hassan II et les juifs, histoire d'une émigration secrète*, Paris, Ed. Seuil, 1991, p. 62.
[2] Agnès Bensimon, op.cit., p. 63.
[3] Simon levey, « La communauté juive dans le contexte de l'histoire du Maroc du 17e siècle à nos jours», in actes du colloque International organisé par *Identité et Dialogue*, Paris, les 18-21 décembre 1978, Éd. La pensée sauvage, 1980, p. 140.
[4] Ibidem.
[5] Ibid., p. 141.
[6] André Charouqui, Les Juifs d'Afrique du Nord, Paris, Éd. Hachette, 1985, p. 11.

وأثناء هذه التحولات، لم تكن القوى الصهيونية غائبة عن المشهد؛ بل على العكس، فقد استغلت هذا الإجراء للعمل على استقطاب المتعلمين اليهود، وكثفت من دعايتها القائمة على ادعاءات متنوعة من أهمها عجز المغرب المستقل عن تأمين مستقبلهم، وكون إسرائيل البلد الوحيد، الذي يفتح أمامهم فرص الارتقاء المادي والسكينة الروحية.

وبالإضافة إلى تراجع فرص الشغل والتهميش الاقتصادي؛ بسبب عمليات التعريب ومغربة القطاعات الاقتصادية الحيوية، أسهمت التحولات الديموغرافية ومستوى التحضر الناتج عن النزوح القروي نحو المدن الكبرى، في التمهيد لهجرة اليهود المغاربة؛ وهو ما يتضح من خلال الجدول الآتي[1]:

جدول رقم: 12 تطور التوزيع الجغرافي لليهود المغاربة في أهم المدن المغربية

المدن	1951	1960
الدارالبيضاء	%33,7	%45
مراكش	%7,4	%7,7
مكناس	%5,6	%6,3
فاس	%5,7	%5,4
الرباط	%4,6	%6,1
طنجة	%6,7	%3,8
باقي الجهات	%36,3	%25,7

من خلال الجدول، يتضح أن تطور نسبة اليهود في المدن المغربية الرئيسة؛ مما يدل عن نسبة تحضر مهمة، والتي اتخذت من الدارالبيضاء مركزا لتجمعاتها، وبدرجة أقل مدينة الرباط. هذا التحول تعود بداياته إلى فترة الحماية، التي أرست ركائزه، فبعد أن كانت مراكش مركز جذب لليهود الوافدين من ملاحات الأطلس والجنوب خلال فترة ما بين الحربين، أصبحت -ومنذ الأربعينات- مدينة الدارالبيضاء مركز جذب؛ ليس فقط لهجرات اليهود؛ بل لمختلف الهجرات القروية والحضرية، وهي التحولات التي وضعت الحماية الفرنسية أسسها في المغرب[2].

هذه التحولات أسهمت في الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري؛ وذلك عبر عاملا التحضر والتمدرس: "**وهما العاملان اللذان يحكما هذا الانتقال، فالأول ناتج عن التحولات الديموغرافية والنزوح القروي؛ أما الثاني فقد نجحت الرابطة الإسرائيلة في تدريس فئة مهمة من اليهود المغاربة ضمن التعليم الإسرائلي** [اليهودي] "[3]. ومن أجل تفسير تجليات تلك التحولات، التي مست فئة اليهود نسوق الإحصائيات المتعلقة بتطور قطاع التعليم الخاص بيهود المغرب، ففي"**سنة 1956 بلغ عدد المتمدرسين 33600 طفل موزعين على ثلاثة وثمانين مدرسة تابعة للرابطة**

[1] Doriss Bensimon-Donath, «La judaïcité marocaine dans la seconde moitié du 20e siècle : évolution démographique et sociale ; émigration», (article pp. 233-246) in actes du colloque International organisé par *Identité et Dialogue*, Paris, les 18-21 décembre 1978, Éd. La pensée sauvage, 1980, p. 236.

[2] Pour plus de détails sur les mutations urbaines judéo-marocaines, amorcée durant la colonisation, voir D. Bensimon-Donath, *L'évolution du judaïsme marocain sous le protectorat français 1912-1956*, Éd. Mouton et Cie, Paris, 1968.

[3] D. Bensimon-Donath, « La judaïcité marocaine dans la seconde moitié du 20e siècle », op.cit., p. 237.

الإسرائيلة" [1]. وقد وُجه هذا المجهود نحو التدريس بآليات وبرامج غربية أعطى ثماره من خلال خلق نخب جديدة، مكونة من فئات "برجوازية" وأخرى متوسطة، أسهمت في التطور الاقتصادي والاجتماعي لليهود في مغرب الاستقلال.

ومن أجل وضع مقارنة بين هذه الفئة ونظيرتها المسلمة، نسوق "**الإحصاء الرسمي لسنة 1960، الذي وضح الفرق المعتبر بين نسبة تمدرس المسلمين التي لم تتجاوز 13,5%؛ مقابل57 % بالنسبة إلى اليهود**"[2]. هذا التطور السوسيو-ثقافي انعكس إيجابا على الفئة اليهودية، التي كلفت بمهام عديدة بعد عودة الأطر الأوروبية إلى ديارها.

ومما سبق، يتضح أن التحضر والتعليم اعتبرا بمثابة عنصران حاسمان، أديا إلى خلق اتصال بعالم المدينة، - ويتعلق الأمر بمدينة الدارالبيضاء، بشكل خاص- وظهور فئات اجتماعية متوسطة، تتكون في أغلبها من تجار وحرفيين؛ لكن في ظل تراجع النشاط الحرفي أصبح التوجه أكثر من طرف الأجيال الجديدة نحو الأعمال الحرة. وتجدر الإشارة إلى"**أن الوظيفة العمومية، استقطبت سنة 1960 ما نسبته 24 % من الأطر والعمال. هذا التطور السوسيومهني سمح لهذه الفئة أن تشارك خلال السنوات الأولى للاستقلال في تسيير الشؤون الإدارية والاقتصادية وتعويض الفراغ الناتج عن خروج الفرنسيين**"[3].

إذا كانت وضعية بعض الفئات القليلة شجعت على الاندماج، فإن ذلك لم يشمل سوى فئة قليلة جدا، مقابل الأغلبية المطلقة لليهود التي توجهت بما فيها الفئات الميسورة نحو الهجرة. وفي هذا الصدد، قسم "مشائيل لاسكي" (Michael Laskier) النخبة اليهودية بعد الاستقلال إلى ثلاث مجموعات: **"فئة تأثرت بالثقافة الفرنسية؛ بسبب التعليم، الذي تلقته في مدارس الرابطة أو عن طريق الصهيونية، وفئة أخرى، كانت تؤمن بالوفاق بين المسلمين واليهود ومن بينهم يوجد يساريون وشيوعيين، وفئة ذات التوجه المعتدل"**[4].

هذه المجموعات الثلاث اختلفت توجهاتها؛ حيث فضلت الفئة الأولى "الثرية"، التي تميزت بالميول إلى الثقافة الفرنسية والقدرة على الانخراط في الحياة الغربية، مشروع الهجرة نحو فرنسا وباقي الدول "الفرونكفونية" وعلى رأسها كندا؛ وأما بالنسبة إلى الفئة المتوسطة ذات التكوين الفرنسي، فغالبا ما قصدت فرنسا أو إسرائيل؛ في حين فضل فريق آخر الاستقرار في المغرب وإدارة الأعمال الحرة. وفي مقابل، هذه الفئات المحظوظة تواجد أغلب اليهود ضمن الجماهير الفقيرة، التي لا تملك شيئا وتكونت، أساسا، من الحرفيين وأصحاب المهن المتواضعة ويهود القرى، الذين توزعوا على أحياء المدن المفتقرة إلى أبسط شروط العيش.

---

[1] Ibid., p.238; Michael Laskier, The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco 1862-1962, Albany, State University of New York Press, 1983, pp. 321-341.
[2] Ibidem.
[3] D. Bensimon-Donath, « La judaïcité marocaine dans la seconde moitié du 20e siècle», op.cit., p. 242.
[4] M. Laskier, Eliezer Bashan, "Morocco", the Jews of the Middle East and North Africa in Modern Times, Columbia University Press, New York, 2003, p. 500 ; Emanuela Travisan Semi, « Différents récits sur le départ des juifs du Maroc dans les années 1960-1970 » (article :67-97), in Fréderic Abécassis, Karima Dirèche et Rita Aouad (sous direction), *La bienvenu et l'adieu*, acte du colloque d'Essaouira 17-21 Mars 2010, Èd. La croisés des chemins, et Karthala, 2012, p. 71.

أمام هذه الظروف الصعبة لن تجد الجماهير الفقيرة سوى الإذعان للدعاية الصهيونية وإغراءاتها الهادفة إلى خلق نفسية جماعية مستعدة لدى اليهود المغاربة من أجل الهجرة نحو "أرض الميعاد"، والتمكن من تحقيق المشروع الصهيوني القائم على تعمير إسرائيل.

ثانيا: الدعاية والمنظمات الصهيونية وهجرة اليهود المغاربة

تكلفت منظمة "كاديما" (en avant en hébreu) التابعة للوكالة اليهودية وإلى حدود استقلال المغرب بتنظيم هجرة اليهود، وقد تميزت هذه المرحلة بتطبيق سياسة الانتقاء؛ حيث **"اشترطت إسرائيل وصول الأشخاص القادرين على العمل، والذين يتوافرون على خصائص معينة تفيد في بناء الدولة وتدعيم أسسها؛ وهكذا، عملت إسرائيل على تشجيع الهجرة النوعية وتفادي تلك الكمية من أجل إنجاح مشروعها الصهيوني"**[1]. وللإشارة فإن**"يهود المغرب وشمال إفريقيا، عموما، هم فقط من تعرض لهذه السياسة، دون نظرائهم من البلدان الأخرى"**[2]؛ إذ استمرت هذه الوضعية إلى حدود الاستقلال؛ لكن تسارع الأحداث في المشرق وحرب إسرائيل ضد مصر؛ أدى إلى قيام المغرب بمنع الهجرة نحو "أرض الميعاد"؛ كما تم "**في بداية ماي 1956 الإعلان الرسمي عن إغلاق مخيم مزكان (الجديدة حاليا). وفي يونيو من السنة نفسها تم توقيف مهام مكتب العليا في البيضاء ومراكش وفاس**"[3]. ورغم إغلاق مخيم "كاديما" في 27 شتنبر من السنة نفسها -وبشكل رسمي-؛ إلا أن ذلك لم يقيد حركة تهجير اليهود؛ بل فتح عهدا للهجرة "السرية"، التي أسندت إلى الوكالة اليهودية، وقد أشرف رئيس الموساد "إيسير هاريل" (Isser Harel) بنفسه على تلك العمليات[4].

1- يهود الجنوب المغربي في عمق السياسة الإسرائيلية

وجهت الوكالة اليهودية نشاطها نحو إفراغ ملاحات المناطق النائية، بعد أن استغلت النفسية الجماعية لليهود ورغبتهم الجامحة في مغادرة المغرب، والمتجهة هذه المرة نحو الجنوب المغربي الذي يمكنها من ممارسة نشاطها بعيدا عن المدن الكبرى والاحتجاجات الناتجة عن الصراعات بين اليهود والمسلمين في المشرق.

ما هي خصوصيات يهود الجنوب المغربي، وكيف استطاعت المنظمات الإسرائيلية إفراغ المنطقة من اليهود وتوجيههم نحو خدمة مصالحها الحيوية في إسرائيل؟

سعت الوكالة اليهودية إلى تصوير أوضاع اليهود في المستوى، الذي يجعلها تتخذه ذريعة لتهجيرهم؛ إذ أن استهداف جماعات اليهود الجنوبية يعود إلى "**الحالة الاجتماعية والاقتصادية، كمرتكز ضمن مرتكزات الصهيونية في تبرير عمليات التهجير**"[5]. هذه الادعاءات، كانت فقط من أجل التدخل بدعوى حماية "الرعايا اليهود"؛ في حين لم تكن هذه الجماعات أسوأ حال من نظيرتها المسلمة، ففي الوقت، الذي بلغت خلاله "**نسبة تمدرس أطفال اليهود**

---

[1] A. Bensimon, Hassan II et les Juifs, op.cit., p. 56.

[2] أحمد الشحات هيكل، **يهود المغرب تاريخهم وعلاقتهم بالحركة الصهيونية**، القاهرة، مطبعة العمرانية، 2007، ص.99.

[3] A. Bensimon, Hassan II et les Juifs, op.cit., pp. 64-65.

* لقد سعت المنظمات الصهيونية العالمية عبر المفاوضات مع الدول الأوروبية إلى تسهيل تهجير اليهود المغاربة نحو إسرائيل، وذلك عبر محطات العبور "التقليدية للهجرة السرية" والمتمثلة أساسا في الجيوب الاسبانية، وطنجة والجزائر، وذلك، بعد استثمار الوثائق المزورة؛ مما أسهم في تهجير أعدادا هائلة من يهود المغرب خلال مرحلة "الهجرة االسرية"، ينظر:

[4] A. Bensimon, Hassan II et les Juifs, op.cit., pp. 69-70, p. 90 et suivantes.

[5] Ibid., p. 86.

95%، ونسبة الخاضعين للرعاية الصحية 90%، فإن نسبة المسلمين لم تتجاوز 10% خلال السنوات الأولى من الاستقلال" [1]. ويرجع هذا التفاوت الصارخ إلى الدور، الذي كان لمدارس الرابطة الإسرائيلية ومؤسسة غوث الطفولة ومنظمات أجنبية أخرى منذ عهد الحماية الفرنسية.

هذه الفترة، التي رسخت سياسة التميز على مستويي التعليم والصحة، وهما الركيزتان اللتان استغلتهما المنظمات الصهيونية من أجل تبرير عمليات التهجير، انطلاقا من الجنوب المغربي.

لقد دخلت منطقة سوس وبشكل قوي في معادلة الهجرة السرية، وتركزت الأنظار على"**الملاحات الواقعة برأس الوادي وتارودانت وتاهلة وتيزنيت ومراكز كلميم وبويزكارن وانزكان. وقد تم بالتركيز على العمل السري، واستخراج الوثائق المزورة لتسهيل خروجهم من الأراضي المغربية عبر طنجة، في انتظار توجيههم عبر مراكب صغيرة نحو جبل طارق و"مارسيليا" و"نابولي" و"باريس""**[2]. وقد تميزت هذه الفترة بأوج عطاء الهجرة السرية لا سيما بعد كارثة زلزال أكادير، هذه الأخيرة، التي أضيفت إلى ذرائع المنظمات الصهيونية القاضية بالتدخل الفوري من أجل إنقاذ هذه الجماعات وتهجيرها نحو إسرائيل.

لقد شكلت كارثة أكادير ليوم 29 فبراير 1960، حافزا قويا للاهتمام بيهود المدينة ومنطقة سوس، عموما؛ بحيث "**استمرت عمليات التهجير في المنطقة إلى أواخر سنة 1963، ليتم إخلاء كل الملاحات القروية بها**"[3]. هذا الاجتثاث القوي، كان له انعكاسات سلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

2- "الموساد" الإسرائيلي والهجرة اليهودية المكثفة

مع منتصف الستينيات، ظهرت عدة تحولات طبعت المرحلة، كنشاط الموساد في تشجيع وتسريع الهجرة اليهودية المغربية، مع تغيرات على مستوى الوجهات (التي شملت بالإضافة إلى إسرائيل: فرنسا وكندا، كذلك)، وتنوع الفئات الاجتماعية المرشحة للهجرة، فإلى جانب يهود القرى والملاحات الفقيرة، توجد الفئات المتوسطة الحضرية، كذلك. وقد أدت هذه التغيرات إلى تراجع اليهود؛ حيث "**بلغ عدد اليهود المغاربة 159805 شخص ضمن ساكنة ناهزت 11000000 نسمة حسب إحصاء 1960، هذا العدد انخفض -وبشكل ملفت- ليتراوح بين 60000 و70000 في يونيو 1967 فقط**"[4]. ويعود هذا النزوح إلى التحولات الوطنية والدولية، والتي نلخصها في ما يلي:

- الثقل السياسي لزيارة رمز القومية العربية عبد الناصر رئيس الجمهورية المصرية للمغرب في 2 يناير 1961، وما خلفته هذه الزيارة من خلق نفسية هشة لدى اليهود بضرورة الهجرة؛
- تولي الحسن الثاني الحكم الذي جاء بسياسة جديدة أكثر مرونة تجاه هجرة اليهود بعد الحملة الدولية ضد حادثة "إيجوز"[5]، وموقف الموساد منها[6].

---

[1] Michel Abitbol, Histoire du Maroc, Ed. Perrin, 2009, p. 563.

[2] عبد الله لغمائيد، ***جماعات يهود سوس : المجال والتمثلات الاجتماعية والسياسية 1860-1960***، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002، ص. 384.

[3] نفسه.، صص. 385-387.

[4] S. Levy, «*La communauté juive»,* in *Identité et Dialogue*, op.cit., p. 143.

[5]"إيجوز" هي سفينة احملت المهاجرين اليهود من المغرب إلى إسرائيل خلال فترة االهجرة غير قانونية، وقد أدى غرقها إلى ردود فعل واحتجاجات دولية؛ نظرا إلى الخسارة الفادحة في الأرواح.

[6] Ibid., p. 144.

إلى جانب تلك الأسباب والمتغيرات، شكل المناخ الاجتماعي غير الملائم والتوجه "الإسلامي"(Islamisation) الراديكالي في المغرب، (الذي قاده حزب الاستقلال) "**دفعة جديدة للصحافة الوطنية للقيام بحملات ضد التجار والسلع اليهودية، التي سرعان ما تحولت إلى تعاملات يومية سيئة**"[1].

أسهمت كل تلك العوامل في تشجيع الهجرة اليهودية؛ لكن ظلت حرب الستة أيام لسنة 1967 حدثا بارزا، أسهمت في انطلاق موجة سريعة لتعصف بالوجود اليهودي في المغرب؛ حيث أن الكثير من اليهود اختاروا المغادرة دون فكرة مسبقة، ويتكونون من النخب اليهودية، والذين توجهوا خاصة نحو فرنسا وكندا؛ وهكذا، انخفض خلال سنة 1967، "**عدد اليهود من "60000 أو 70000 إلى ما بين 40000 و50000 فقط**[2]"

بناءا على ما سبق، يتضح التحول، الذي مس خصائص الهجرة اليهودية، والتي أصبحت تشمل -بالإضافة إلى جانب الفئات الفقيرة، التي توجهت نحو إسرائيل- النخب الحضرية المتوسطة والثرية التي فضلت دول أوروبا الغربية، وعلى رأسها، فرنسا. ولعل ما زاد من تطور هذه الهجرة تلك التطورات، التي عرفها المغرب خلال الستينيات، وتداعيات حرب الستة أيام سنة 1967، على التواجد اليهودي في المغرب.

ما هي الأسباب المتحكمة في استمرار فرنسا الوجهة الأولى لليهود المغاربة -بعد إسرائيل- خلال هذه الفترة؟

ثالثا: هجرة اليهود المغاربة نحو فرنسا

قدر عدد اليهود في سنة 1954، بـ: "**500000 شخص يعيشون في شمال افريقيا الفرنسية. وبعد حصول الدول المغاربية على الاستقلال، وفي نهاية سنة 1967 أصبح فقط 5300 شخص في المغرب، و8000 في تونس و1000 في الجزائر. وقد فضل أغلبهم وجهة إسرائيل أو فرنسا؛ في حين فضل البعض الاستقرار في كندا وأمريكا الجنوبية**"[3].

يدل هذا التراجع الواضح في نسبة اليهود خلال الفترة الممتدة بين 1954-1967، على أن استقلال هذه الدول شكل الدافع الرئيس إلى جانب دور حرب الستة أيام كحدثان حاسمان في الدفع باليهود نحو الهجرة. ولتدعيم ما سبق، أشارت الدراسات الديموغرافية المتعلقة بيهود فرنسا -التي شكلت الوجهة الثانية بعد إسرائيل-خلال أواسط الستينيات إلى "**وجود نصف مليون يهودي في فرنسا، يتكون من فئتين؛ تتشكل الأولى من أولئك الذين قصدوا فرنسا قبل سنة 1950، وهم ذوي أصول شرقية الألزاس وألمانيا، أما الثانية فتتكون في أغلبيتها من اليهود المغاربيين ويهود مصر، والذين وصلوا خاصة بين سنتي: 1952-1967؛ أي ما بين 200000 و250000 شخص تقريبا**"[4]. وقد أسهم هذا التحول الديموغرافي السريع في طرح مشاكل على جميع المستويات الديموغرافية والسوسيو-اقتصادية والثقافية والسياسية وكذا النفسية ؛ لكن كل ذلك ظل في طي الكتمان طيلة عقود.

---

[1] E. Travisan Semi, « Différents récits sur le départ des juifs du Maroc dans les années 1960-1970 », op.cit., pp. 70-71.

[2] Victor Malka, *La mémoire brisée des juifs du Maroc*, Paris, 1978, p. 58 ; E. Travisan Semi, « Différents récits sur le départ des juifs du Maroc dans les années 1960-1970 », op.cit., pp. 72-75.

[3] Doriss Bensimon-Donath, *L'intégration des juifs nord-africains en France*, Paris, Ed. LA HAYE, 1971, p. 1.

[4] Claude Tapia, *Les juifs sépharades en France (1965-1985)* études psychologiques et historiques, Paris, Éd. L'Harmattan, 1986, p. 218.

استدعى تطور الحضور اليهودي المغاربي في فرنسا دراسة خصائصه الجغرافية والسوسيومهنية؛ ورغم ضعف الإحصائيات والمعطيات الخاصة بالفئة المدروسة سيتم محاولة وضع اليهود المغاربة والمغاربيين في الإطار العام لهذه الجماعات في فرنسا.

1 - التطور العددي، والتوزيع الجغرافي والسوسيو-مهني لليهود المغاربيين في فرنسا

عرفت الجماعات اليهودية الجزائرية نزوحا قويا بعد الاستقلال؛ حيث بلغ مجموعها "**120000 شخص، هاجر 110000 نحو فرنسا تقريبا، وبالنسبة إلى المغرب، بلغ -وبشكل تقريبي- مجموع اليهود في فرنسا حوالي 23000 شخص فقط، و50000 شخص تقريبا فيما يتعلق بتونس**"[1]. تنم هذه النسب التقريبية على غياب إحصائيات دقيقة لجماعة يهود المغرب في بلدان الاستقبال، ففي فرنسا خاصة مثل اليهود المغاربيون ما بين 50 و60% ، هذه النسبة التي طغى عليها اليهود ذوي الأصول الجزائرية[2]. ويمكن إرجاع صعوبة تحديد التطور العددي لهذه الجماعات، إلى الهجرة السرية؛ بحيث" **توجه أغلب المهاجرين أول الأمر إلى "مارسيليا" انطلاقا من مليلية، حيث يحصلون على تأشيرات خاصة من السلطات الإسبانية مقابل رشاوي، وفئة أخرى تنتقل عبر وهران بعد اجتيازها الحدود الجزائرية انطلاقا من مدينة وجدة. ويتم تعويض المهاجرين عن مصاريف النقل في مارسيليا"**[3].

مثلت هذه الوجهة الفرنسية –بالإضافة إلى بلد استقرار- بلد عبور لليهود المغاربة؛ بحيث تم " **تجميع المهاجرين السريين لمدة معينة قبل ترحيلهم نحو حيفا عبر مارسيليا"**[4]؛ وذلك بسبب صعوبات حصول اليهود على جوازات السفر؛ مما فتح المجال أمام الهجرة السرية.

1.1 التوزيع الجغرافي لليهود المغاربة في فرنسا

حسب تقديرات الصندوق الاجتماعي للاتحاد اليهودي (Fonds Social Juif Unifié) [5]: بلغ مجموع اليهود 502700 شخص وافد من شمال افريقيا؛ بحيث استفردت المنطقة الباريسية بـ62,35% ، تليها منطقة ميدي بـ23,10%، واللتان شكلتا مركزين لاستقرار اليهود الشمال افريقيين، إلى جانب مختلف مناطق التراب الفرنسي. هذا الاختيار، يمكن إرجاعه إلى الخصائص المناخية لمنطقة ميدي الملائمة لهذه الجماعات، وشكلت ضواحي المنطقة الباريسية بدورها مركزا اقتصاديا يمكن من ضمان الحصول على العمل، وعلى شروط معيشية ملائمة؛ لا سيما فيما يخص السكن.

وبالنسبة إلى المغرب، تقدم المنظمات اليهودية ما مجموعه 16270 شخص للمرحلة بين 1955-1967موزعين على الشكل الآتي[6]:

- ✓ المنطقة الباريسية (1955-1967): 13250

---

[1] Claude Tapia, *Les juifs sépharades en France (1965-1985)* études psychologiques et historiques, op.cit., pp.218-219, A. Bensimon, *Hassan II et les juifs*, op.cit., pp. 91-91.

[2] D. Bensimon-Donath, « *La judaïcité marocaine dans la seconde moitié du 20e siècle …* », op.cit., p. 245.

[3] محمد حاتمي، ***الجماعات اليهودية والخيار الصعب بين نداء الصهيونية ورهان المغرب المستقل: 1947-1961***، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، إشراف جامع بيضا، كلية الآداب والعلوم الانسانية فاس سايس، 2007، ص.495.

[4] A.Bensimon, Hassan *II et les juifs*, op.cit., p. 93.

[5] Ibid. p. 55.

[6] C.Tapia, op.cit. p. 219.

- ✓ مارسيلية (1961-1966): 1080
- ✓ "ليون"، "تولوز"، "نيس"، "كرونوبل"، "ستراسبورغ" (1963-1967) : 1000
- ✓ -المصلحة الاجتماعية للشباب المهمشين في باريس: 940
- ✓ المجموع: 16270

انطلاقا من هذه الإحصائيات يتضح أن الناحية الباريسية ظلت خلال الفترة 1955-1967، المنطقة الأكثر جذبا ليهود المغرب(81%)، وتليها مارسيليا بنسبة 7%.

وبناءا على ما سبق، يتضح أن هجرة اليهود المنحدرين من دول المغارب نحو فرنسا خلال الفترة المعنية بالدراسة، عرفت تحولات على مستوى التوزيع الجغرافي؛ حيث عملت السلطات الفرنسية على محاولة إدماج هذه الجماعات مهنيا تفاديا للمشاكل التي باتت تطرحها على مستوى المناطق المتوسطية[1]، وهو الأمر، الذي أسهم كذلك في تحولات على مستوى الخصائص السوسيو-مهنية لفئة اليهود.

2- البنى السوسيومهنية والثقافية لليهود المغاربة في فرنسا، أو لماذا فرنسا الوجهة الأولى بعد إسرائيل؟

تميز يهود المغارب في فرنسا خلال الفترة الممتدة بين 1955-1976، بخصائص سوسيو-اقتصادية متواضعة ، فمن "**فئة 100 شخص نشيط، يوجد تقريبا 28% من العمال، و15% من صغار التجار والحرفيين، و29% من الأطر المتوسطة وهو ما أدى إلى تحولات عميقة على مستوى البنى السوسيو-مهنية ليهود بلد الاستقبال**"[2]. وقد توزعت هذه الجماعات كالتالي: قصدت الجماعات المستقرة سابقا الضواحي الباريسية، واتجه الفقراء والأقل اندماجا نحو أحياء "ماريس" (Marais) و "بيلفيل" (Billeville) ، هؤلاء الذين احتفظوا في تعاملاتها بلغتهم الأصلية[3]. وفي السياق نفسه، أدت حرب يونيو 1967 إلى هجرة موجة من اليهود المكونة من المغاربة والتونسيين نحو فرنسا، فما بين"**يونيو وديسمبر من السنة نفسها، التحق 16000 لاجئ يهودي تخلوا على جميع ممتلكاتهم. هذه الموجة الجديدة تشكلت من 60% من التونسيين و40% من المغاربة**"[4]. وقد نتج عن التحاقهم كسياح مشاكل حقيقية على مستوى الإقامة والتشغيل صادفت مرحلة تراجع الاقتصاد الفرنسي خلال السبعينيات.

لقد ارتبطت الخصائص السوسيو-مهنية لليهود المغاربة، والمغاربيون، عموما، بالتكوين العام لهذه الفئات بالبلدان الأصلية، والمرتبط بالأسلوب الفرنسي، الذي يعود إلى عهد الاستعمار؛ مما أسهم في تسريع مسار "التثاقف"(Acculturation) والإقبال على الحضارة والثقافة الفرنسية؛ لكن لا بد من استحضار تباين درجة التأثر "بالنموذج الفرنسي" وتأثيره على هذه الدول المغاربية؛ حيث اختلف مدى التأثير السياسي والثقافي الفرنسي على البلدان الشمال افريقية الثلاث، فبالنسبة مثات إلى يهود الجزائر، فتوطدت علاقتهم بالمتربول منذ حصولهم على الجنسية طبقا

[1] D. Bensimon-Donath, *L'intégration des juifs nord-africains en France,* op.cit., p.54.
[2] C. Tapia, op.cit. p. 221.
[3] Ibidem.
[4] D. Bensimon-Donath, *L'intégration des juifs*, op.cit., p. 33.

لظهير كريميو (Crémieux) لسنة 1870. وفي هذا الإطار، ومن خلال الأبحاث الميدانية: صرح أحد المستجوبين بأن :"**الجزائر كانت هي فرنسا**" ، وأضاف: "**فرنسا هي بلدي ، إنها بلد الحرية وفيها تحترم كل الحريات**"[1]. واستنادا لنتائج الأبحاث الميدانية نفسها والمنجزة في صفوف التونسيين والمغاربة، فقد أكدوا بدورهم رغم عدم توفرهم على الجنسية، على تشبثهم بالثقافة الفرنسية: " **تأسست دراستي بالمغرب على اللغة الفرنسية** ".

مما سبق، يمكن الإقرار بأن اللغة شكلت عاملا ضروريا أسهم بشكل رئيس في تسهيل عملية الاندماج في بلد الاستقبال؛ في حين وقف عدم اهتمامهم باللغة العبرية عائقا أمام اندماجهم في إسرائيل.

يوجد عامل ثانٍ إلى جانب العامل الثقافي واللغوي، ويمكن أن يتحكم أيضا في اختيار بلد الاستقرار ويتمثل في "**الحضور القبلي لأحد أفراد العائلة في فرنسا، فنسبة 80% من المستجوبين أقروا بذلك. وقد تصدر الجزائريون هذه الفئة بنسبة 84%، متبوعين بالتونسيين بنسبة 76%، وأخيرا المغاربة بنسبة 70%**"[2]. وقد شكلت الاعتبارات الاقتصادية بدورها عاملا محفزا؛ لا سيما إذا ما تم استحضار الوضعية الاقتصادية بدول المغارب مقارنة مع ما كانت توفره فرنسا خلال سنوات الخمسينات والستينات من فرص للعمل.

خاتمة

وأخيرا، إن الالتفات إلى معالجة الهجرات اليهودية، خصوصا، تستلزم الأخذ في الاعتبار أنها "هجرات" نوعية تختلف عن نظيرتها العمالية؛ بحيث شكلت إشكالية تستوجب الدراسة والتحليل في إطار الانتقال من الأسباب السوسيو- اقتصادية والتقليدية للهجرة، إلى الأسباب السوسيوثقافية والجيو-سياسية والإيديولوجية والنفسية. وفي هذا الاطار اعتبر اختيار فرنسا استمرارا لمسار "الفرنسة" ونجاح النموذج الفرنسي، والذي تعود أصوله إلى فترة الاستعمار، كما اعتبرت فرنسا "دولة الحريات"، وبالتالي، مارست جذبا قويا استطاعت من خلاله الحفاظ على مكانتها لدى الجزائريين، خصوصا، والتونسيين والمغاربة الذين عبروا بدورهم وبشكل عفوي، على ارتباطهم بالحضارة الفرنسية.

[1] Ibid. pp. 38-39.
[2] D. Bensimon-Donath, *L'intégration des juifs*, op.cit., p. 40.

البيبليوغرافيا:

-أحمد الشحات هيكل، **يهود المغرب تاريخهم وعلاقتهم بالحركة الصهيونية**، القاهرة، مطبعة العمرانية، 2007.

-عبد الله لغمائيد، ***جماعات يهود سوس: المجال والتمثلات الاجتماعية والسياسية 1860-1960***، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002.

-محمد حاتمي، ***الجماعات اليهودية والخيار الصعب بين نداء الصهيونية ورهان المغرب المستقل: 1947-1961***، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، إشراف جامع بيضا، كلية الآداب والعلوم الانسانية فاس سايس، 2007.

- Claude Tapia, *Les juifs sépharades en France (1965-1985)* études psychologiques et historiques, Paris, Éd. L'Harmattan, 1986.

- Emanuela Travisan Semi, « Différents récits sur le départ des juifs du Maroc dans les années 1960-1970 » (article :67-97), in Fréderic Abécassis, Karima Dirèche et Rita Aouad (sous-direction), *La bienvenu et l'adieu*, acte du colloque d'Essaouira 17-21 Mars 2010, Èd. La croisés des chemins, ET Karthala, 2012.

- M. Laskier, Eliezer Bashan, "Morocco", the Jews of the Middle East and North Africa in Modern Times, Columbia University Press, New York, 2003.

- Michael Laskier, *The Alliance Israélite Universelle and the Jewish Communities of Morocco 1862-1962*, Albany, State University of New York Press, 1983.

-Agnès bensimon, *Hassan II et les juifs, histoire d'une émigration secrète*, Paris, Ed. Seuil, 1991.

-André Charouqui, Les Juifs d'Afrique du Nord, Paris, Éd. Hachette, 1985.

-Carlos De Nesry, *Les Israélites marocains à l'heure du choix*, Tanger, Ed. Internationales, 1958.

-Doriss Bensimon-Donath, *L'intégration des juifs nord-africains en France*, Paris, Ed. LA HAYE, 1971.

-Doriss Bensimon-Donath, «La judaïcité marocaine dans la seconde moitié du 20e siècle : évolution démographique et sociale; émigration», (article pp. 233-246) in actes du colloque International organisé par Identité et Dialogue, Paris, les 18-21 décembre 1978, Éd. La pensée sauvage, 1980.

Michel Abitbol, Histoire du Maroc, Ed. Perrin, 2009.

-Simon levey, « La communauté juive dans le contexte de l'histoire du Maroc du 17e siècle à nos jours», in actes du colloque International organisé par *Identité et Dialogue*, Paris, les 18-21 décembre 1978, Éd. La pensée sauvage, 1980.

-Victor Malka, *La mémoire brisée des juifs du Maroc*, Paris, 1978.

التحول الرقمي وأثره على قطاع الصناعة المتأثر بالأزمة بالقطب الجهوي طنجة شمال المغرب

Digital transformation and its impact on the industrial sector affected by the crisis of Tangier Regional Pole_ north of Morocco

د.الرواص بدر الدين

مخبر التخطيط الجهوي والحكامة الترابية، جامعة عبد المالك السعدي المغرب

ملخص:

يشكل الاقتصاد الرقمي رقما صعبا على مستوى الاقتصاد العالمي، وتعمل الدول والحكومات في العديد من التكتلات الاقتصادية لتطوير وتحسين أداء الاقتصاد الرقمي، ذلك لما أصبح يشكله هذا الاقتصاد من أهمية وما يسهم به من إنتاج يشكل دفعا لاقتصادات الدول وخلقا لقيمة مضافة جديدة. ولقد عرفت مدينة طنجة تراجعا في نشاطها الصناعي بعد انتشار جائحة كوفيد 19 التي عرفها المغرب والعالم منذ مارس 2020، والتي أودت بملايين السكان، وأصابت القطاعات الاقتصادية بالشلل.ويمكن أن نقول إن الرقمنة ساهمت إلى حد بعيد في استقرار الأوضاع السوسيو اقتصادية بالعالم، وتسهيل الخدمات وتلبية الحاجيات الأساسية.

تهتم المداخلة بإبراز أهمية التحول الرقمي في تحسين الأداء الاقتصادي، وتسهيل العمليات الإنتاجية. وقد ساهمت الرقمنة في ضبط الوضعية الاقتصادية بالقطل الصناعي بطنجة، والتي مكنته من معرفة الوضعية العامة للاقتصاد في المدينة، وتدبيره إبان كوفيد 19.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي- الرقمنة- مدينة طنجة- كوفيد 19

Abstract:

The digital economy constitutes a difficult number at the level of the global economy, and countries and governments are working in many economic blocs to develop and improve the performance of the digital economy. This is due to the importance of this economy and the production that it contributes to boost the economies of countries and create new added value. The cities of Tangiers witnessed a decline in its industrial activity after the spread of the Covid-19 pandemic that Morocco and the world knew in March 2020, which claimed millions of residents and paralyzed the economic sectors. Basic needs.

The intervention is concerned with highlighting the importance of digital transformation in improving economic performance and facilitating production processes. Digitization has contributed to controlling the economic situation in the industrial sector of Tangiers, which enabled him to know the general situation of the economy in the city, and manage it during Covid 19.

Keynotes: Digital Transformation - Digitization - Tangier - COVID-19

مقدمة:

يظل الاقتصاد الرقمي رقما صعبا على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث تعمل الدول والحكومات في العديد من التكتلات الاقتصادية على تطوير وتحسين أداء الاقتصاد الرقمي ذلك لما أصبح يشكله هذا الاقتصاد من أهمية وما يسهم به من إنتاج يشكل دفعا لاقتصادات الدول وخلقا لقيمة مضافة جديدة(السباق العالمي نحو رقمنة الاقتصاد. ومن الملاحظ أن الرقمنة أصبحت في وقتنا الحاضر واقعا لا مناص منه؛ بل هي ضرورة لتطور المجتمعات، ويتعلق الأمر بمواكبة المقاولات لتمكينها من الاستفادة من الفرص التي يتيحها التطور الرقمي في المغرب، لاسيما وأن التكنولوجيا الرقمية باتت قاعدة لتحقيق إقلاع المقاولات الناشئة وآلية لنشر ثقافة الإبداع.

أ- **إشكالية البحث**: تعتبر الرقمنة آلية تقنية لتدبير الاقتصاد العالمي بأسس تكنولوجية. من هنا نستجلي السؤال المحوري: إلى أي حد ساهمت الرقمنة في التحول الاقتصادي لمدينة طنجة كقطب صناعي في المغرب إبان جائحة كوفيد 19؟

وتتفرع الإشكالية إلى عدة أسئلة:

- ما معنى الرقمنة والتحول الرقمي؟
- أهمية الرقمنة في التحول الاقتصادي بالمغرب؟
- ما أثر الجائحة في التحول الاقتصادي بمدينة طنجة؟

ب- **أهداف البحث** فتتجلى في:

- التعريف بالرقمنة والتحول الرقمي؛
- إبراز أهمية الرقمنة في التحول الاقتصادي بالمغرب؛
- دراسة أثر جائحة كوفيد 19 على التحول الاقتصادي بمدينة طنجة كقطب صناعي جهوي؛

ت- **أهمية البحث:** يتجلى أهمية البحث في:

- تسليط الضوء على الاقتصاد الرقمي وسياسات الدول في تطويره
- مساهمة الاقتصاد الرقمي في تطوير المنظومة الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية االمستدامة.
- إماطة اللثام عن مفهوم الرقمنة كمفهوم معاصر؛
- إبراز أهمية التحول الرقمي في تدبير الاقتصاد الدولي بعد الجائحة؛
- دراسة التحولات التي عرفتها مدينة طنجة كقطب صناعي بعد الجائحة، وأثر الجائحة على قطاع النقل والصناعة.

ث- تحديد مجال الدراسة

تقع مدينة طنجة في أقصى الشمال الغربي من المغرب. وتحد شمالا بالبحر الأبيض المتوسط، وجنوبا بإقليم العرائش، وشرقا بإقليم تطوان، وغربا بالمحيط الأطلسي. أما سكانها فيبلغ عدد سكانها ما يقارب 1,297,815 نسمة بنسبة تبلغ 17 % من مجموع سكان الجهة، ونسبة 1,8 %من مجموع ساكنة المغرب. وتبلغ نسبة الحضريين ما يقارب 94% .

الخريطة رقم 1: الموقع الجغرافي لمدينة طنجة

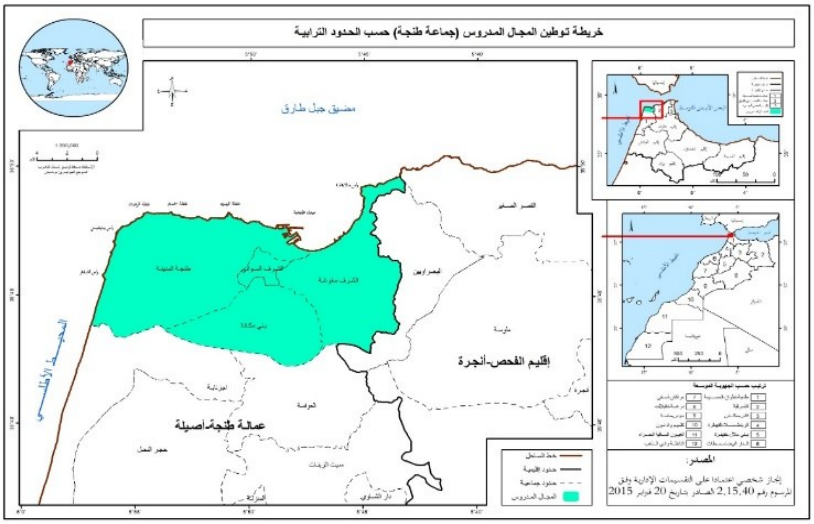

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على معطيات التقسيم الإداري لسنة 2015.

لقد عرفت المدينة تحولات سوسيو اقتصادية ومجالية مع إنجاز عدة مشاريع اقتصادية كالمركب المينائي طنجة المتوسطي، وصناعية كمصنع رونو طنجة. إلى جانب مشاريع تهيئة حضرية كمدينة الشرافات والقطب الحضري ابن بطوطة. علاوة على مشروع طنجة الكبرى الذي يعد أكبر مشروع للتجديد الحضري بالمغرب. ناهيك عن مشاريع تهيئة مينائية مع إعادة توظيف ميناء طنجة المدينة، ونقل جل خدماته المينائية نحو القطب المينائي طنجة المتوسطي. ويمكن القول إن هذه المشاريع الاقتصادية والتهيئة العمرانية أنجزت لمواكبة التحولات الناتجة عن إنجاز المركب المينائي طنجة المتوسط.

المحور الأول: الرقمنة والتحول الرقمي في العالم المفهوم والسياق

1- مفهوم الرقمنة وأهميتها في التحول الرقمي

الرّقمنة هي التحول في الأساليب التقليدية المعهود بها إلى نظم الحفظ الإلكترونية، والذي يستدعي التعرف على كل الطرق والأساليب القائمة واختيار ما يتناسب مع البيئة الطالبة لهذا التحول. والتحول إلى الرقمية ليس صيحة تموت بمرور الزمن، بل أصبح أمرا ضروريا لحل كثير من المشكلات المعاصرة من أهمها القضاء على الروتين الحكومي وتعقد الإجراءات في ظل التوجه إلى الحكومات الإلكترونية، وكذلك القضاء على مشاكل التكدس وصعوبة الاسترجاع. ويعتبر" التمثيل الرقمي" الاسم الذي يطلق على نتيجة التحويل الرقمي . وينقسم التحول الرقمي إلى ثلاثة مجالات عمل: أولاً الرقمنة من خلال زيادة الكفاءة التشغيلية؛ ثانيًا قم بتحسين منتجاتها رقميًا، وأخيراً استكشف ما إذا كانت الرقمنة يمكن أن يسمح لهم بإنشاء أنواع جديدة من الفرص بناءً على نماذج أعمال جديدة أو منتجات رقمية جديدة.

وتعتبر الرقمنة إحدى ركائز اقتصاد القرن الحادي والعشرين، فقد أحدث التطور التكنولوجي السريع الذي عرفه العالم تأثيرا كبيرا في مجال الاقتصاد، حيث طرقت المنظومات التكنولوجية مختلف القطاعات الاقتصادية

والخدمية وساهمت في تحقيق المزيد من المزايا لهذه القطاعات، منها سرعة الخدمات وكفاءتها ومنها تطوير الابتكارات والحلول التي يحتاجها المجتمع ومنها تحسين أساليب العمل الإداري والحكومي1.

ويجب الإشارة أن التطور التكنولوجي السريع الذي عرفه العالم، أحدث تأثيرا كبيرا في الاقتصاد خاصة في قطاع النقل والصناعة، وصارت الحاجة ماسّة إلى رقمنة قطاع نقل البضائع والخدمات اللوجستية بهدف الرفع من سرعة خدماتها وكفاءتها، وتحسين أساليب وطرق النقل. علاوة على أن برامج الرقمنة صارت تسمح للشركات التي تدار بشكل جيد، باختبار التكنولوجيا، وتحديد عائد الاستثمار المحتمل أن يكون قبل إجراء استثمار رأسمالي كبير مقدمًا.

وفي الوقت الحاضر، أصبح قطاع النقل والخدمات اللوجستية في العالم، هو أحد المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي وقد أشار الخبير الاستراتيجي "كوجلر أوبلش" في شركة "ميدل إيست"، الرائدة في الاستشارات الاستراتيجية، أن الرقمنة تقتضي على قادة قطاع النقل والخدمات اللوجستية تحديد أهداف أعمالهم أولاً، ثم تحديد تطبيق التقنيات الصحيح اللازم لتحقيق تلك الأهداف، وبالتالي تقدم الحلول الرقمية فائدتين رئيسيتين لشركات النقل والخدمات اللوجستية. أولاهما زيادة الكفاءة التشغيلية، وثانيهما تمكين إعادة تصميم نماذج الأعمال2.

ومن الملاحظ أن الثورة الرقمية ساهمت في تأجيج المنافسة، من خلال الفرص التي يتيحها التطور التكنولوجي أمام النسيج المقاولاتي للبحث عن فرص أعمال على الصعيد الدولي وخفض كلفة الإنتاج، إذ حاولت دول العالم جاهدة العمل على رقمنة اقتصاداتها، والمساهمة بشكل فعال في ثورة المعلوماتية، حيث تمكنت الصين التي تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية في رقمنة الاقتصاد، وتسعى من خلال استراتيجياتها وسياساتها إلى زيادة حجم الاقتصاد الرقمي وتحقيق مزيد من النجاحات الاقتصادية. ونجحت من رقمنة قطاع الخدمات خاصة النقل ثم القطاع الصناعي، كما تمكنت من خلق شراكات بين المؤسسات المالية الوطنية والمؤسسات الحكومية من أجل تطوير منظومات الإنترنيت، ودعم المشاريع الرئيسية في الاقتصاد الرقمي، وتسهيل بناء طريق الحرير الرقمي. مقابل ذلك تمكنت ألمانيا من قيادة قاطرة الرقمنة بالاتحاد الأوروبي، إذ ارتفع معدل الرقمنة بالشركات الصناعية من 46% سنة 2015 إلى 58% سنة 2019.

خلاصة القول إن التكنولوجيا مثلت خلال أزمة كورونا الخط الرفيع الذي يضمن البقاء في المنزل واستمرارية العمل حيث مكنت من تحقيق الحد الأدنى لسيرورة المرافق العامة دون الاضطرار لخرق الحظر الأمر الذي يحول الرقمنة إلى منزلة أكبر وأشمل في حياتنا إذ لن تعود هدفا في حد ذاتها بل أداة محورية لتحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

2- مفهوم الرقمنة وأهميتها في التحول الرقمي

الرّقمنة هي التحول في الأساليب التقليدية المعهود بها إلى نظم الحفظ الإلكترونية، والذي يستدعي التعرف على كل الطرق والأساليب القائمة واختيار ما يتناسب مع البيئة الطالبة لهذا التحول. والتحول إلى الرقمية ليس صيحة

1 - التحول الرقمي في صناعة النقل البحري لمواجهة تحديات ما بعد كوفيد 19، (https://www.anb2.org/news.2020). تاريخ التصفح: 3-4-2021

2 - التحول الرقمي يساهم في خفض التكاليف التشغيلية لشركات النقل والخدمات اللوجستية،2020، الموقع الالكتروني (https://almoustahlek.com/90255.تاريخ التصفح: 18-08-2021

تموت بمرور الزمن، بل أصبح أمرا ضروريا لحل كثير من المشكلات المعاصرة من أهمها القضاء على الروتين الحكومي وتعقد الإجراءات في ظل التوجه إلى الحكومات الإلكترونية، وكذلك القضاء على مشاكل التكدس وصعوبة الاسترجاع.

ويعتبر" التمثيل الرقمي الاسم الذي يطلق على نتيجة التحويل الرقمي1. والذي ينقسم إلى ثلاثة مجالات عمل: أولاً الرقمنة من خلال زيادة الكفاءة التشغيلية؛ ثانيًا قم بتحسين منتجاتها رقميًا، وأخيراً استكشف ما إذا كانت الرقمنة يمكن أن يسمح لهم بإنشاء أنواع جديدة من الفرص بناءً على نماذج أعمال جديدة أو منتجات رقمية جديدة.

تعتبر الرقمنة إحدى ركائز اقتصاد القرن الحادي والعشرين، فقد أحدث التطور التكنولوجي السريع الذي عرفه العالم تأثيرا كبيرا في مجال الاقتصاد، حيث طرقت المنظومات التكنولوجية مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية وساهمت في تحقيق المزيد من المزايا لهذه القطاعات، منها سرعة الخدمات وكفاءتها ومنها تطوير الابتكارات والحلول التي يحتاجها المجتمع ومنها تحسين أساليب العمل الإداري والحكومي2.

وتجب الإشارة أن التطور التكنولوجي السريع الذي عرفه العالم، أحدث تأثيرا كبيرا في الاقتصاد خاصة في قطاع النقل والصناعة، وصارت الحاجة ماسّة إلى رقمنة قطاع نقل البضائع والخدمات اللوجستية بهدف الرفع من سرعة خدماتها وكفاءتها، وتحسين أساليب وطرق النقل. علاوة على أن برامج الرقمنة صارت تسمح للشركات التي تدار بشكل جيد، باختبار التكنولوجيا، وتحديد عائد الاستثمار المحتمل أن يكون قبل إجراء استثمار رأسمالي كبير مقدمًا.

وفي الوقت الحاضر، أصبح قطاع النقل والخدمات اللوجستية في العالم، هو أحد المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي وقد أشار الخبير الاستراتيجي "كوجلر أوبلش" في شركة "ميدل إيست"، الرائدة في الاستشارات الاستراتيجية، أن الرقمنة تقتضي على قادة قطاع النقل والخدمات اللوجستية تحديد أهداف أعمالهم أولاً، ثم تحديد تطبيق التقنيات الصحيح اللازم لتحقيق تلك الأهداف، وبالتالي تقدم الحلول الرقمية فائدتين رئيسيتين لشركات النقل والخدمات اللوجستية. أولاهما زيادة الكفاءة التشغيلية، وثانيهما تمكين إعادة تصميم نماذج الأعمال3.

ومن الملاحظ أن الثورة الرقمية ساهمت في تأجيج المنافسة، من خلال الفرص التي يتيحها التطور التكنولوجي أمام النسيج المقاولاتي للبحث عن فرص أعمال على الصعيد الدولي وخفض كلفة الإنتاج، إذ حاولت دول العالم جاهدة العمل على رقمنة اقتصاداتها، والمساهمة بشكل فعال في ثورة المعلوماتية، حيث تمكنت الصين التي تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية في رقمنة الاقتصاد، وتسعى من خلال استراتيجياتها وسياساتها إلى زيادة حجم الاقتصاد الرقمي وتحقيق مزيد من النجاحات الاقتصادية. ونجحت من رقمنة قطاع الخدمات خاصة النقل ثم القطاع الصناعي، وتمكنت من خلق شراكات بين المؤسسات المالية الوطنية والمؤسسات الحكومية من أجل تطوير منظومات الإنترنيت، ودعم المشاريع الرئيسية في الاقتصاد الرقمي، وتسهيل بناء طريق الحرير الرقمي. مقابل ذلك تمكنت ألمانيا من قيادة قاطرة الرقمنة بالاتحاد الأوروبي، إذ ارتفع معدل الرقمنة بالشركات الصناعية من 46% سنة 2015 إلى 58% سنة 2019.

---

[1] - الإمام محمود، محمد،2019، السباق الدولي نحو رقمنة الاقتصادhttps://islamonline.net/28395). تريخ التصفح: 2021-03-11.

2 - التحول الرقمي في صناعة النقل البحري لمواجهة تحديات ما بعد كوفيد 19، https://www.anb2.org/news.2020). تاريخ التصفح: 2020-23-3.

3-التحول الرقمي يساهم في خفض التكاليف التشغيلية لشركات النقل والخدمات اللوجستية،2020، الموقع الالكتروني (https://almoustahlek.com/90255). تاريخ التصفح: 2021-6-21.

خلاصة القول إن التكنولوجيا مثلت خلال أزمة كورونا الخط الرفيع الذي يضمن البقاء في المنزل واستمرارية العمل حيث مكنت من تحقيق الحد الأدنى لسيرورة المرافق العامة دون الاضطرار لخرق الحظر الأمر الذي يحول الرقمنة إلى منزلة أكبر وأشمل في حياتنا إذ لن تعود هدفا في حد ذاتها بل أداة محورية لتحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني: التحول الرقمي وأثره على الاقتصاد المتأثر بجائحة كوفيد 19 بمدينة طنجة

1- المغرب والتحول الرقمي وتداعيات جائحة كورونا

قطع المغرب مسارا مهما في درب الرقمنة، مع وضع استراتيجية المغرب الرقمي 2020 حيث قام بإعداد مشروع " دراسة الإدارة الرقمية بالمغرب" في إطار البرنامج الموقع بين المغرب ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2015، حيث يتطلع إلى تشجيع الاستعمال الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في خدمة برامج وسياسات إصلاح القطاع العمومي والتنمية الترابية والتماسك الاجتماعي، وتسريع التحول الرقمي للمغرب، وتعزيز مكانته كمركز رقمي جهوي. وفي هذا الإطار تعتبر سنة 2018 سنة التحول الرقمي مع إنشاء "وكالة التنمية الرقمية" التي تمثل أداة لحكامة فعالة من أجل توجيه وتفعيل استراتيجية المغرب الرقمي، والتي تعتبر فرصة سانحة لتأمين إقلاع رقمي ناجح باعتبارها دينامية تحول جديدة لقطاع الاقتصاد الرقمي، ومختلف الفاعلين فيه.

لقد استهدفت استراتيجية المغرب الرقمي ترسيخ آليات رقمنة المساطر المينائية، وتفعيل لمقتضيات الاستراتيجية الوطنية في مجال اللوجستيك، والتوقيع على ثلاث اتفاقيات .وتروم هذه الاتفاقيات تحسين الخدمات العمومية المتعلقة بالقطاع اللوجستيك، وتحسين مناخ الأعمال وتقوية تنافسية الفاعلين الاقتصاديين المغاربة. علاوة على تبسيط ورفع الطابع المادي عن العمليات المينائية، وتوحيد ودمج الأنظمة المعلوماتية المينائية، وتوثيق التطبيقات المعلوماتية.1 وسد الفجوة الرقمية وتعزيز مكانة المغرب على الصعيد الدولي في ميدان الصناعة الإنتاجية ذات القدرة على التنافسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبالأخص تلك الموجهة إلى التصدير، وتمكين المقاولات المتخصصة في تكنولوجيات المعلومات والاتصال، موضحا أن تبني مشروع قانون إنشاء وكالة التنمية الرقمية يروم جعل "المغرب رائدا إفريقيا في المجال الرقمي2.

كما تمت رقمنة العديد من الإجراءات المينائية، وهي :الاعلان عن الطرود الثقيلة، والإعلان عن النفايات، وطلبات رسو السفن، وبيانات التصدير والاستيراد الخاصة بالملاحة الساحلية، وطلبات تخصيص الأماكن لرسو السفن، الاعلان عن البضائع الخطيرة والخاصة والإعلان عن بيانات التصدير.

ومن الملاحظ أن الوكالة سجلت تقدما ملحوظا على مستوى النظم المعلوماتية في إطار المرحلة الأولى من برنامج الميناء الذكي مع تطبيق البوابة الذكية هو تطبيق يتم تثبيته على الأجهزة المحمولة المدعّمة من أجل تمكين المراقبين على مستوى البوابات المينائية من التحقق من طبيعة البضائع التي تصل إلى الميناء[3]، الذي يعتبر من المشاريع المنبثقة عن خارطة الطريق الخاصة بالنظام المعلوماتي. إلى جانب دعم للتنافسية الموانئ المغربية، والرفع من جودة الخدمات

[1] - المملكة المغربية، وزارة التجهيز والنقل واللوجيستسك، الوكالة الوطنية للموانئ،2017، التقرير السنوي لسنة 2017، ص: 39

[2] - المملكة المغربية، وزارة الصناعة والاقتصاد الرقمي،2018، تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الإدارة الرقمية بالمغرب، ص:1

[3] - المملكة المغربية، وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك الوكالة الوطنية للموانئ،2018، التقرير السنوي لسنة 2018، ص: 16

الموانئية، قام المغرب بتبني استراتيجية رقمية تعتمد بالأساس على تحديث الوسائل وتبسيط المساطر والابتكار في مجال الاستغلال الموانئي عبر خلق البوابة الذكية[1]. إلى جانب عقد اتفاقيات لتطوير المشروع الرقمي في قطاع التجارة الخارجية والموانئ.

وقد همت الاتفاقية الأولى التبادل الإلكتروني للمعطيات من خلال مسطحة PORTNET وذلك من أجل تحسين ظروف المرور عبر الجمارك للمواد الخاضعة لمراقبة المكتب الوطني للسامة الصحية للمنتجات الغذائية. أما الاتفاقية الثانية فقد تم توقيعها مع الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وتهدف إلى تبسيط المساطر الخاصة برخص العتاد. فيما همت الاتفاقية الثالثة آليات مصاحبة ومساعدة وكلاء الشحنfreight forwarde2

خلاصة القول إن الاستراتيجية الرقمية ساهمت في تفعيل التحول الرقمي بالمغرب خاصة في قطاعي الصناعة والنقل البحري. علاوة على تمكين الشركات الناشئة في ميدان التكنولوجيا بالمغرب من استقطاب ما يزيد عن 4,3 مليون دولار أمريكي على شكل تمويلات واستثمارات أن التكنولوجيا الرقمية باتت قاعدة لتحقيق إقلاع المقاولات الناشئة وآلية لنشر ثقافة الإبداع.

2- دور التحول الرقمي أو الرقمنة في تدبير الاقتصاد المتأثر بالأزمة بالقطب الجهوي طنجة

تعتبر مدينة طنجة من أهم الأقطاب الصناعية والتجارية بالمغرب. وتسيطر المدينة على أكثر من 55 %من المقاولات التجارية، و90 %من المقاولات الصناعية، و63 %من المقاولات السياحية بجهة طنجة تطوان الحسيمة. ومن الملاحظ أن الصناعة تسيطر على أكثر من 50 %من الاستثمارات التي تتمركز في المناطق الصناعية والحرة بطنجة التي تحتكر على 90 %من المقاولات الصناعية3. علاوة على أن مشاريع الاستثمار ساهمت في خلق ما يقارب 16020 منصب شغل، حيث تسيطر المشاريع الصناعية على 82% من فرص الشغل، التي تتمركز في المحور الصناعي طنجة العرائش.

لقد ساهم التحول الرقمي من ضبط دينامية الاقتصاد بالقطب الجهوي، وتطوير خدماته وتقوية قدراته التنافسية. وفي هذا السياق دأبت الجهات المسؤولة على رقمنة المعطيات الاقتصادية والبشرية، من خلال عملية ضبط عدد المؤمنين في التغطية الصحية، والمسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي، وعدد المقاولات حسب نشاطها، وحجم الثمن الاجتماعي، وهذا ماسهل على السلطات المعنية وضع لوائح المستفيدين من تعويضات جزافية عن توقف العمل في المؤسسات الصناعية طيبة مدة الحجر الصحي، والتي بلغت 2000 درهم شهريا لكل عامل مسجل في الصندوق. إلى جانب جرد عدد المقاولات التي قامت بتخفض أو بتسريح عمالها. علاوة على دور الرقمنة في الوقوف على السبل التي استعملتها المقاولات المتضررة لمواجهة تداعيات الجائحة كاللجوء إلى إمكلنياتها الشخصية، أو إلى التضامن العائلي أو الاجتماعي.

ومن المعلوم أن رقمنة المعطيات البشرية، أهلت المؤسسات المعنية بتدبير الشأن الاقتصادي بالقطب الاقتصادي لطنجة خاصة غرفة التجارة والصناعة لجهة طنجة تطوان الحسيمة من إعداد برامج الكترونية لضبط

[1] - نفسه، ص: 14

[2] - المملكة المغربية، وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك، الوكالة الوطنية للموانئ،2017، مرجع سابق، ص: 09

[3] - المملكة المغربية، وزارة التجارة والصناعة، غرفة التجارة والصناعة لجهة طنجة تطوان الحسيمة،2018، دليل مؤشر الظرفية الاقتصادية بالجهة، ص39-21).

الوضعية الاقتصادية، وعدد المستفيدين، ووضع برامج للتعويض عن الضرر الناتج عن الجائحة كبرنامج جدولة الديون، وبرنامج أوكسجين لدعم المقاولات المتضررة.

لقد لعب التحول الرقمي دورا استراتيجيا في تطوير إصدارات جديدة من الخدمات الالكترونية إبان الحجر الصحي، والقيام بعدة إجراءات القيام بعدة إجراءات لضبط حجم الثمن الاجتماعي. وللتخفيف من تداعياته، وتقييم الخسائر المرتبطة بالجائحة. كما نجحت في تحديد الحاجيات ذات الطابع المالي والجبائي التي تتطلبها المقاولات المتضررة من قروض مدعمة وإعانات وإعفاءات أو تخفيضات أو إعادة جدولة الديون. وفي هذا الإطار انطلقت الرقمنة بجرد عدد المؤمنين في الصناديق الاجتماعية، وهذا مايشير له الجدول التالي.

الجدول رقم 1: أهمية الرقمنة في ضبط عدد المستخدمين بمدينة طنجة المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي سنة 2018

عدد المستخدمين	238305
النسبة من مجموع المسجلين بجهة طنجة تطوان الحسيمة	75,23

المصدر: غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة، دليل مؤشرات الظرفية الاقتصادية للجهة، ص:77-78.

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد المستخدمين المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي، ارتفع إلى 238305 مستخدما. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع عدد اليد العاملة بالمدينة مع إنجاز المشاريع الاقتصادية كالمركب المينائي طنجة المتوسطي، ومصنع رونو طنجة. ويلاحظ أن عدد المستخدمين المسجلين يمثلون أكثر من 75 من مجموع المسجلين في جهة طنجة تطوان الحسيمة، مما يبين الأهمية السوسيو اقتصادية لمدينة طنجة في الاقتصاد الجهوي.

ومن المعلوم أن القطاع الاقتصادي بمدينة طنجة تأثر بشكل كبير بتداعيات جائحة كوفيد 19 المستجد. وهذا ما أثر على الثمن الاجتماعي، إذ لاحظنا أن نسبة 28 %من مقاولات المدينة تأثرت شغيلتها بالجائحة مع تفاوت حسب القطاع والحجم. وهذا ما جعل المسؤولين في المدينة، القيام بعدة إجراءات لضبط حجم الثمن الاجتماعي.وللتخفيف من تداعياته. ولعل التحول الرقمي كان الية حاسمة لضبط عدد المقاولات المتضررة حسب نسبة الضرر، وهذا ما سنلاحظه في المبيان التالي.

المبيان رقم1 :دور التحول الرقمي في ضبط أثر جائحة كورونا على نشاط المقاولات بمدينة طنجة سنة2020

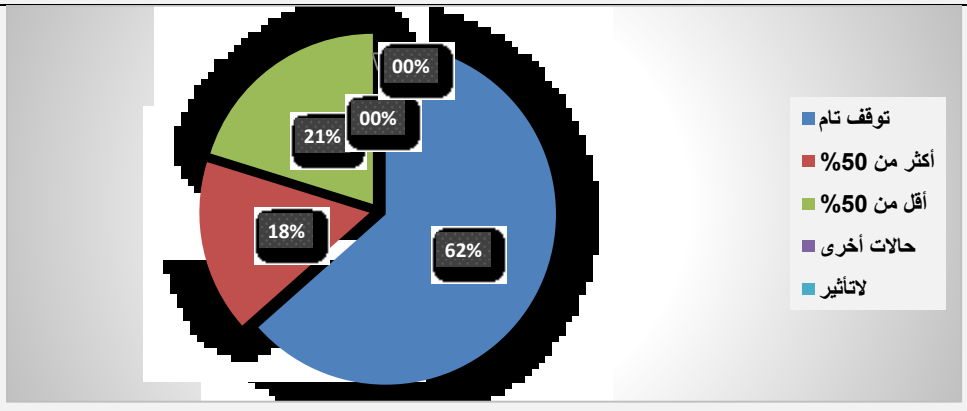

غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة تطوان الحسيمة، 2020"في مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد 19 على جهة طنجة تطوان الحسيمة"، ص:35.

يلاحظ من خلال المبيان أن 66 %من مقاولات المدينة توقفت بشكل تام. بيد أن 21 %من المقاولات الاقتصادية تأثرت بنسبة أقل من 50% ويمكن تفسير ذلك بخطورة انتشار الجائحة في صفوف العمال بالمقاولات، وعدم التزام بعض المقاولات بشروط الحجر الصحي. إلى جانب توقف عملية تمويل المقاولات المالية ومن المواد الأساسية بعد إغلاق الحدود البحرية والجوية والبرية.

الجدول رقم 2 : أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية بمدينة طنجة سنة2020

نوع النشاط	التجارة	الصناعة	الخدمات
توقف تام	63	67	66
أكثر من 50%	23	18	20
أقل من 50%	13	13	14
حالات أخرى	00	00	00
لاتأثير	02	02	00
المجموع	100	100	100

غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة تطوان الحسيمة، 2020"في مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد 19 على جهة طنجة تطوان الحسيمة"، ص:35.

من خلال المبيان يلاحظ أن الصناعة من أهم القطاعات التي تأثرت بتداعيات جائحة كوفيد 19 التي توقفت بشكل تام بنسبة 67 %، يليه قطاع الخدمات بنسبة 66%. ويمكن تفسير ذلك بأهمية القطاع الصناعي بالمدينة مع وجود مناطق صناعية كمناطق عيد الدالية ومغوغة وكزنايه والمنطقة الصناعية المندمجة اجوامعة، ومناطق حرة كمنطقة ملوسة ومنطقة طنجة الحرة، والتي تتميز ذات أهمية ووزن اقتصادي داخل النسيج الاقتصادي الجهوي والوطني والدولي. إضافة إلى قطاع التجارة والخدمات الذي يعتبر ثاني قطاع اقتصادي في المدينة.

يمكن القول إن التحول الرقمي ساهم إلى حد بعيد في تحديد حجم الضرر الذي تركه الحجر الصحي، نتيجة تداعيات جائحة كورونا. وبالتالي أهّل الجهات المسؤولة عن القطاع الاقتصادي باتخاذ تدابيراحترازية وقرارات استيباقية لتدبير ولمعالجة الثمن الاجتماعي للجائحة، والتي تباينت حسب درجة الضرر، وأهمية المقاولات في النسيج الاقتصادي الوطني والدولي، ومدى احترامها لشروط الحجر الصحي المعمول بها داخل المقاولات الاقتصادية. وهذا ما سنعمل على إبرازه في المبيان التالي.

المبيان رقم 2 : مجهودات المقاولات لمعالجة الثمن الاجتماعي بمدينة طنجة (%)

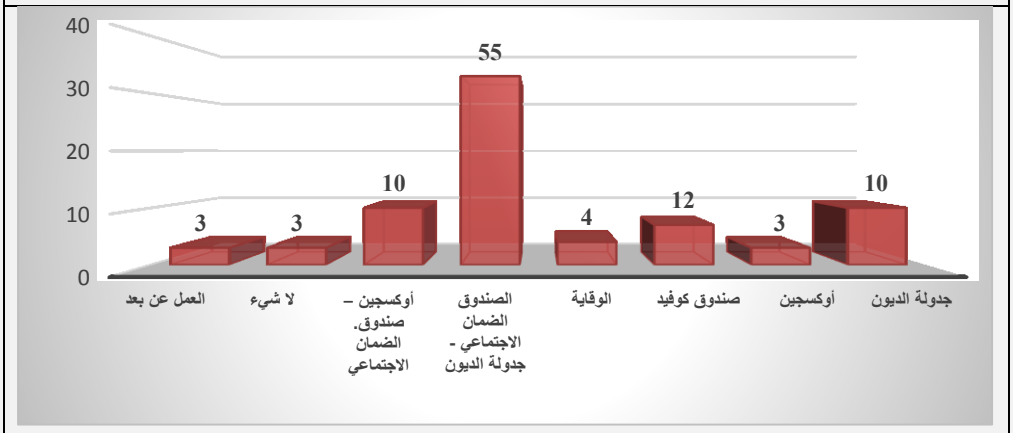

غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة تطوان الحسيمة، 2020"في مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد 19 على جهة طنجة تطوان الحسيمة"، ص:35.

يتبين من خلال المبيان تعدد الإجراءات التي لجأت إليها المقاولات في مدينة طنجة للتخفيف من تداعيات الجائحة. والملاحظ أن أغلب المقاولات لجأت إلى تسريح عمالها المأمنين الذين استفادوا من دعم مالي من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. إلى جانب ذلك استفادت المقاولات من برنامج جدولة الديون، وهو قرار اتخذته البنوك بأمر من الدولة المغربية للتخفيف من تداعيات الجائحة. إضافة إلى برنامج أوكسجين الذي استهدف دعم المقاولات المتضررة.

خاتمة:

- لقد خلصنا من خلال الدراسة أن الرقمنة آلية أساسية لضبط دينامية الاقتصاد وتطوير خدماته وتقوية قدراته التنافسية.
- يتطلب المشروع الرقمي الخاص بتدبير قطاع النقل البحري خاصة إمكانيات مهمة بهدف الاستجابة للحاجة الملحة إلى تبسيط ورقمنة المستندات المتعلقة بالإشعار المسبق بوصول الحاويات المتجهة نحو التصدير إلى الموانئ لمواصلة التحول الرقمي.
- ساهم التحول الرقمي في تطوير إصدارات جديدة من الخدمات الالكترونية.
- إن تحقيق التحول الرقمي مازال هناك العديد من التحديات التي تواجه كثير من الدول العربية تتمثل في عدم وجود أو قصور البنية التحتية والقانونية المساعدة على التحول الرقمي منها: عدم الترخيص لمزودي خدمات الهاتف المحمول والبنوك في انشاء محافظ الكترونية لتسهيل تداول العمليات المالية لكافة القطاعات الاقتصادية.
- دور الاستراتيجية الرقمية في تنصيب المغرب على رأس الدول الإفريقية فيما يخص المؤشرات المتعلقة بتبسيط المساطر الخاصة بالأنشطة المينائية وبالتجارة الخارجية وبمناخ الأعمال.
- ضرورة تضافر الجهود لمثلي الغرف التجارية والصناعية في العمل المطلبي لتسريع سن القوانين المتعلقة بالموضوع مع العلم أنه سوف يبرز تحدي أخر بمجرد الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة في البنية

التحية لتطوير الآليات والتطبيقات اللازمة لإدماج كل الجهات المعنية لبدء التشغيل ناهيك عن تحديات شبكات الإنترنت.

- ضرورة القيام بحملات تحسيس لتوعية الفاعلين وخلق ثقافة التعاملات النقدية الإلكترونية إلى جميع الجهات والأعمال المستهدفة وغيرها.
- ضرورة مواصلة رقمنة العمليات والاجراءات المينائية والتي تهدف إلى إعداد الخدمات الالكترونية المينائية الجديدة إلى تحسين تتبع العمليات في جميع الأوقات والرفع من قدرات الترقب والتخطيط بالإضافة إلى تبسيط العمليات ورقمنة المزيد من إجراءات دخول وخروج البضائع في الميناء.

قائمة المراجع

- الشرقاوي، محمد، (2020)، "التحولات الجيوسياسية لجائحة كورونا وتآكل النيوليبرابية"،الجزء الثاني، مركز الجزيرة للدراسات. العدد 4611. الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/ .
- عطوش، هشام، 2020، " **الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا المستجد وإعادة التموقع الاقتصادي بالمغرب**"، مقالة ضمن كتاب جماعي تحت عنوان، جائحة كورونا والمجتمع المغربي، فعالية التدخلات وسؤال المآلات، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات.
- فراس عباس هاشم، (2020)، "**فروض المتغيرات الجيوسياسية العالمية أثر جائحة كورونا وانعكاساتها على العراق**"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، عدد يونيو 2020
- اللجنة الاستشارية للجهوية: الكتاب الثالث: "**دراسة عن الجهوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية**"
- المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2020، "**من الجائحة إلى التنمية، نماذج عربية وافريقية في صعوبات التجاوز وفرص الإقلاع**"، أشغال ندوة المركز ، 27 يونيو 2020
- المندوبية الجهوية للتخطيط بجهة طنجة تطوان الحسيمة، "**النشرة الإحصائية الجهوية لسنة 2016.**"
- وزارة التجارة والصناعة والخدمات والاقتصاد الرقمي: غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة تطوان الحسيمة، "**دليل مؤشرات الظرفية الاقتصادية بالجهة سنة "2018.**
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك: شركة التهيئة لإعادة توظيف المنطقة المينائية لطنجة المدينة: **الورقة التعريفية لمشروع إعادة توظيف ميناء طنجة المدينة.**
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، الوكالة الوطنية للموانئ، "**التقرير السنوي لسنة 2017و 2018**"
- يعرب، بدر، 2019، " **التحول إلى الاقتصاد الرقمي وتأثيراته المتوقعة على قطاع النقل واللوجيستيات في المنطقة العربية**"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لجنة النقل واللوجستيك،
- وزارة الداخلية: جهة طنجة تطوان الحسيمة. الصندوق الجهوي للاستثمار،" **ورقة تعريفية لمشاريع الجهة**"

تنظيم المجال بدادس عبر التاريخ

Organization of the Field in Dades Throughout History

يوسف الوردي، طالب باحث في سلك الدكتوراه

جامعة ابن زهر كلية الاداب والعلوم الإنسانية اكادير-المغرب-

youssefdadss@gmail.com

ملخص

شهدت واحة دادس تطورات مجالية خلال فترات تاريخية متلاحقة تطور عبرها المجال الدادسي منذ العصر الوسيط الى الفترة الراهنة. وسنحاول من خلال هذا المقال أن نقارب مختلف الإشكالات التي يطرحها تاريخ المجال من جهة، وتاريخ تمدينه وتعميره من جهة أخرى، محاولين أن نلامس مختلف التطورات التي لحقت به كمجال جغرافي وبشري، عبر سيرورة تاريخية لم تسعفنا المصادر التاريخية المتوفرة حاليا من أن نتعمق في تفاصيله التاريخية خصوصا المتعلقة بالعصر الوسيط.

Abstract

The Dades Oasis witnessed field developments during successive historical periods through which the Dadesian field developed from the middle Ages to the present period.

Through this article, we will try to approach the various problems posed by the history of the field on the one hand, and the history of its urbanization and reconstruction on the other hand, trying to touch on the various developments that have affected it as a geographical and human field through a historical process that the historical sources available today did not help us delve into its details, especially those related to the Middle Ages.

مقدمة

إن أول ما يصطدم به الباحث في منطقة دادس، هو شح المصادر والمراجع التي تناولته بالدراسة والتحليل. فكل الدراسات التي اضطلعنا عليها نجدها إما تعتمد على روايات شفوية (بغض النظر عن موضوعيتها)، أو على البحوث التي أنجزت في فترة الاستعمار، والتي كان هدفها استعماري محض، أو بعض الدراسات التي تناولت المنطقة بالمقارنة مع مناطق أخرى محاذية لها، كدرعة وتافيلالت بمعيار الإسقاطات، على اعتبار أن نمط العيش في هذه المناطق متقارب.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننفي استقرارا بشريا قديما بدادس، رغم شح المعطيات التي ستمكننا من وضع تحقيب تاريخي يبتدأ بفترة ما قبل التاريخ، وصولا إلى الفترات اللاحقة من تاريخ المغرب بشكل عام، إذ لا نتوفر مثلا على ما يعضد وصول الثأتيرات الفينيقية إلى المجال. أما بالنسبة لوصول الرومان فهناك بعض الإجتهادات التي ترى أن النفوذ الروماني قد امتد إلى هذه الواحات بالجنوب الشرقي المغربي[1].

ونحن في هذا العمل، وإيمانا منا بإعطاء المجال حقه ومستحقه من الدراسة والتحليل وتوخي أيضا الموضوعية اللازمة في هذا الميدان، حاولنا المزج بين هذه الدراسات والمقاربات دون أن نقع في الإسقاطات التي ستخل بقيمة البحث، وإنطلاقا أيضا من قناعتنا أن لكل مجال خصوصياته ومميزاته. كما اننا حاولنا تتبع تاريخ المنطقة لابراز اهم التنظيمات

[1] توشيخت لحسن، 2008: عمران سجلماسة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الطبعة الأولى، ص. 76.

السياسية و الاجتماعية التي ميزت دادس منذ الفترة الوسيطية الى الوقت الراهن. فكيف تطورت البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدادس، وكيف تطور تنظيم المجال ونمت به المدن ؟.

منهجية البحث

للإجابة عن تلك التساؤلات المطروحة اعتمدنا على الإستمارات الميدانية والمقابلات مع المسنين والفاعلين بالمنطقة، كما استندنا على الأرشيف الرسمي والمصادر والمراجع والدراسات والبحوث الأكاديمية التي اهتمت بالمنطقة أو تناولت جوانب قريبة أو إشكاليات متطابقة.

كما ارتأينا في هذه الدراسة اعتماد مقاربات تمكننا من ضبط ميكانيزمات التحولات وانعكاساتها المجالية، وإن كانت المناهج في الدراسات الجغرافية تختلف معاييرها الإبستيمولوجية باختلاف الظواهر التي تعالجها[1]، فهي بالنسبة إلينا منهجية تكاملية تستند على المقاربة التاريخية والوصفية والتحليلية والكمية.

اهداف البحث

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الكيفية التي كانت الجماعات البشرية تنظم بها مجالاتها المحلية من خلال تشخيص البنيات المجالية، انطلاقا من البنيات الاجتماعية ووظائفها الجماعية. فكما هو معروف فمنطقة درعة عامة، ودادس خاصة، كما هو الحال في سائر مناطق المغرب، تعرف نظما اجتماعية قديمة حملها الإنسان في الذاكرة الجماعية وتوارثتها الأجيال عبر التاريخ، لتغدي السلوك الجماعي المؤطر للمجال في الوقت الراهن.

إذن، ماهي هذه النظم الاجتماعية السائدة في واحة بومالن دادس؟ وكيف ساهمت في تأطير وتنظيم المجال في غياب المدينة؟

1: معالم تشكل المجال وبداية تمدين الواحة.

يطرح تاريخ تشكل المجالات بالمغرب بشكل عام مجموعة من الإشكالات المرتبطة بعدم اهتمام المؤرخين بهذه المنقطة، رغم أهميتها في دراسة وفهم مختلف التطورات التاريخية لمجال معين، على عكس الجغرافيين القدامى الذين يهتمون أحيانا بتفاصيل دقيقة عن إحداثيات المجالات الجغرافية والمدن والحواضر الكبرى، لكن اهتمامهم لا يتجاوز هذه المراكز نظرا لأهميتها ومركزيتها التاريخية، أما المجالات الهامشية والتي تندرج دادس ضمنها، فإنها لم تلقى اهتماما لا من طرف المؤخرين ولامن طرف الجغرافيين نظرا لتوسطها لمجالين أكثر أهمية منه هما: مجال درعة وسجلماسة.

1.1. تنظيم مجال دادس عبر التاريخ

عرفت واحة دادس تمددا وتقلصا حسب التقلبات التاريخية، والمجال الذي يعنينا هنا هو بلاد القبلة الذي يضم كل واحات الجنوب الشرقي المغربي ومن بينها دادس فبلاد القبلة كمجال جغرافي هو مجال بشري أيضا استوطنته

[1] صادقي منير، 2015: الموارد المحلية والتنمية الترابية بحوض جرسيف دراسة جماعتي هوارة اولاد رحو وتادارت، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-سايس، ص.9.

مجموعات قبلية متباينة الأصول، هذه الأصول المختلفة شكلت بعد استقرار بعضها أنوية يمكن أن نسميها مدنا خلال العصر الوسيط.

إن الجغرافيين -الوسيطيين المسلمين- غالبا ما يستعملون مصطلح المدينة عند الحديث عن درعة وسجلماسة، وإذا كانت التحديدات ووسائل التمدن بارزة بشكل دقيق بخصوص سجلماسة، فإنها بالنسبة لدرعة وهوامشها غير دقيقة وواضحة، ولنقف مثلا عند الإدريسي بصدد حديثه عن درعة إذ يقول: بأنها ليست بمدينة يحوطها سور ولا حفير، [1] بل ويزداد الأمر تعقيدا وغموضا حينما نسمع من ابن حوقل أن سجلماسة ليست في قبلها وغربها عمران [2].

2.1.1 خصائص المدينة بدادس خلال العصر الوسيط

لقد تشكلت المدن خلال العصر الوسيط اعتبارا لمعايير تاريخية، فعند الحديث عن المدن الكلاسيكية (مراكش-فاس)، نتحدث عنها كمدن مركزية مرتبطة بالسلطة الزمنية، لكن عندما نتحدث عن مدن الهامش نجدها مرتبطة بشكل أساسي بتجارة القوافل التجارية، ازدهارها يعني ضمنيا ازدهار مدن ومجالات بأكملها بل وبروز مدن أخرى، ويمكن الحديث عن "تيديسي"[3] و"تمدولت"[4] والتي يمكن اعتبارهما كنموذجين دخلا في حيز العدم بعد تراجع وانهيار القوافل التجارية الكلاسيكية.

أما دادس فتشكله التاريخي ارتبط بشكل أساسي بالمحور التجاري التقليدي درعة-سجلماسة- مراكش، وبانهيار هذا المحور من الطبيعي أن يكون له تأثيره السلبي على المجال كمعبر، ولتعزيز هذا الطرح يمكن الإنطلاق من كلام الحسن الوزان، فإشارته القدحية لها ما يبررها على اعتبار أن المنطقة بدأت في الإنهيار خلال القرن 16م، وهي الفترة التي عرفت تحولات سوسيوتاريخية عميقة بفعل تحول الطرق التجارية لفائدة المسالك البحرية، وبالتالي فإن التجارة الصحراوية التي جعلت من درعة وسجلماسة والنقط الرابطة بينهما مراكز إشعاع سيتراجع دورها لصالح مدن أخرى، وهو مانلمسه أيضا من خلال بعض الإشارات التاريخية خصوصا ماورد عند البيدق في العهد الموحدي، حيث حاولت الدولة الموحدية منذ بداية تشكلها السيطرة على هذه المنافذ، ومن بينها دادس.

وبعد هذه المعطيات المتعلقة بالمدن الوسيطية، يمكن طرح جملة من التساؤلات المتعلقة بتلك الفترة: لماذا لم تظهر بدادس مظاهر التمدن بمعايير الفترة الوسيطية؟ هل يمكن الحديث عن استقرار بشري هش لم يساعد على ظهور هذه النواة؟ وهل لعلاقة الدول الوسيطية بدادس تأثيره على ذلك؟

ونقرأ عند البيدق "أن أهل دادس لا يعول عليهم في الحضور والترتيب [5]" لكن هناك إشارة لصاحب "الاستبصار في عجائب الأمصار" يتحدث من خلالها عن مدينة "تيليت" التي تثير مجموعة من التساؤلات قائلا: " إنها مبسوطة بين

---

[1] الشريف الإدريسي، 2002: نزهة المشتاق في اختراق الافاق، الجزء الأول، مكتبة الثقافة الدينية، ص ص. 226-227.

[2] البكري أبو عبيد الله، 1992: المسالك والممالك، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندري فيري، دار الغرب الإسلامي، ص.148.

[3] الحسن الوزان، 1983: وصف افريقيا الجزء الأول ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ص. 119.

[4] مؤلف المجهول، 1985: الاستبصار في عجائب الامصار، نشر وتعليق سعيد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية الدار البيضاء، ص. 213.

[5] البيدق ابو بكر بن علي الصنهاجي، 1971: المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والنشر، الرباط، ص. 58.

القبائل القبلية، وعليها تمر القوافل، وفيها حصن منيع رتبت فيه الجند، وعمره الوالي، وحوله الأعناب الكثيرة، والثمار والمياه المضطردة، والعمائر" [1]

هذا النص يجعلنا أمام أمرين:

الأمر الأول: هناك وعلى الأقل مدينة بدادس رغم أنها من حيث رسمها هي تيليت، لكن هذه الإشارات تنسحب كلية على "تيليت"[2] الحالية، فهي من جهة تتوسط القبائل القبلية باعتبار موقعها، ومن جهة ثانية فإن المساحات المزروعة بها هي شاسعة بالمقارنة مع عالية الواد على الأقل[3].

الأمر الثاني: يكشف النص إلى حد ما معالم المدينة الهامشية خلال العصر الوسيط وهي تقوم على:

- مجال استراتيجي جعل من تيليت وعبرها دادس معبرا للقوافل؛
- وجود حوافز الاستقرار المتمثلة في وفرة الماء وما يترتب عنه من إقامة أنشطة زراعية؛
- حضور السلطة ومقوماتها من الجند والتحصين؛
- كثافة بشرية سمحت لصاحب النص بالحديث عن العمائر.

كل هذه المقومات ستسمح لنا بالحديث عن مدينة وسيطية بواحة دادس، وفق تلك المعايير التي تكررت عند جغرافي العصر الوسيط، وهذه الإشارة من طرف صاحب الاستفسار هي الإشارة الوحيدة التي وقفنا عليها لحد الآن، وهذا الاسم لم يتكرر في المصادر الأخرى، الجغرافية والتاريخية على حد سواء، مما جعلنا نفترض أن إشعاعها ودورها قد تراجع. ويمكن إجمال أسباب هذا التراجع إلى غياب دور السلطة كركيزة أساسية لحماية المدن الوسطية، كما أن تراجعها اقترن بتراجع جل المدن بالجنوب المغربي بعد تحول الطرق التجارية الصحراوية خلال القرن 16 م، وهو ما أشار إليه بصريح العبارة الحسن الوزان حينما تحدث عن سجلماسة، إذ أن أصداء تحضرها وتطورها قد وصلت إلى فترته: " كانت سجلماسة مدينة متحضرة جدا، دُورُها جميلة، وسكانها أثرياء بسبب تجارتهم مع بلاد السودان، وكان فيها مساجد جميلة، ومدارس ذات سقايات عديدة (...) سجلماسة الآن خربة تماما كما ذكرنا أنفا، تجمع سكانها في القصور، وتفرقوا هنا وهناك في الإقليم)[4].

يمكن القول أن واحة دادس قد تأثر بهذا الخراب، إذ لم يعد موقعه معبرا للمدن الاستراتيجية التي تدخل سجلماسة من ضمنها، بل أصبح دادس كمجال معبر إلى تافيلالت وقصورها للقادم أو المتوجه إلى مراكش.

انسجاما مع ماسبق، يمكن أن نقول أن المجالات الهامشية مرتبطة بالمدن الكبرى خلال العصر الوسيط، كما رأينا أن سجلماسة تشكل نموذجا فريدا للتمدن خلال هذه الفترة، هذه المجالات التي تدخل دادس من ضمنها ارتبطت

---

[1] مؤلف المجهول: نفس المرجع، ص. 200.

[2] تذكر الرواية الشفوية أن تيليت الحالية كانت في البداية تنطق تيليت.

[3] تحدث دوفوكو على أنه من الصعب اختراق واد دادس بتيليت خلال القرن 19م ص 290.

[4] الحسن الوزان 1983: المرجع السابق، ص ص.127-128.

بالنمط التجاري السائد، وهو نمط القوافل التجارية التي انحصرت فعاليتها خلال القرن 16م وما حمله من تحولات أدت إلى خراب سجلماسة، وبالتالي تراجع وانحصار دور هوامشها كلية.

كما أنه لم تنشأ بدادس مدينة وسيطية، إلا إذا استثنينا "تيليت" التي لا نتوفر بصددها على معطيات أكثر دقة -الحديث هنا عن سكانها وتاريخ تأسيسها- وذلك راجع إلى توسط دادس لمجالين تاريخيين بارزين هما درعة وسجلماسة.

2.1. المجال واندماج دادس ضمن بلاد القبلة

كثيرة هي التأويلات التي أعطيت لاسم دادس، والتي ارتبطت بشكل أساسي بالتجمعات البشرية المستقرة به، فأيت عطا يقدمون رواية مفادها أن دادا عطا أمر أحفاده للتوجه نحو المناطق المتاخمة لصاغرو، وبالضبط أمامه، وهو ما تلخصه العبارة الأمازيغية "داتاس" أي أمامه، وهذه الرواية لا تصمد أمام الواقع التاريخي لأن اسم دادس ذكر قبل دادا عطا بكثير. كما أن أيت سدرات يقدمون رواية أخرى يربطونها بمولاي باعمران حينما رفض تسميته واد الكلب، وعوضها بدادس حينما قال: "سنجعل منه واد بادس"[1]، وهذه الرواية بدورها يضحدها المعطى اللسني، إذ أن الباء في الأمازيغية لايمكن أن تقلب دالا.

إذن فالمجال في واقعه الراهن لازال مرتبطا بهاذين المكونين القبليين اللذان تصارعا من أجل تحديد جغرافيته النهائية بشكلها الحالي (دافييد هارد)، إذن كيف تشكل المجال الدادسي؟ وماهي المراحل الكبرى التي مر منها على المستوى الجغرافي؟

أقحم إخباريو الفترة الوسيطية دادس ضمن مجال القبلة، وبالتالي فإن أي تأريخ أو محاولة تأريخ لدادس لابد أن يأخذ بعين الإعتبار مسألة هذا الإقحام الجغرافي، فصاحب كتاب"التصوف إلى رجال التشوف" من بين من أشاروا إلى دادس كمجال وتحدثوا عنه ضمن بلاد القبلة، حيث يقول التاديلي متحدثا عن أبي يحيى أبوبكر بن ملول الصنهاجي الأسود قائلا: "من أهل قرية تنصغارت من بلاد دادس، من بلاد القبلة وبها مات عام 605 هـ"[2]. ومن خلال إشارة أخرى نجد أن دادس بقي ضمن بلاد القبلة خلال العصر الوسيط، وبالضبط خلال الفترة الموحدية، حيث يقول البيدق " ومن صنهاجة القبلة سولينا اي ان سولينت معا ومن أهل دادس معا". فهاتين الإشارتين المتوفرتين إلى حدود الساعة تجعل من دادس مجالا ضمن بلاد القبلة، لكن لابد من إبداء ملاحظتين مهمتين حول هاتين الإشارتين:

- لم تحدد الإشارتين أي امتداد جغرافي لدادس ضمن المجال العام الذي هو القبلة.
- أغفل صاحب التشوف التموضع الفعلي لدادس، كما أن وضعه ببلاد دادس يحيل نوعا ما إلى امتداد مجالي لاباس به، ولن يتم الحديث عن دادس كمجال محدد إلا في القرن 16م، حينما مر به الحسن الوزان سنة (1512).

---

[1] EL MNAOUAR Mohamed 2004: Le Sud-Est marocain, reflexion sur l'occupation des espaces sociaux et politiques ; le cas du Dades, Impression PHEDIPRINT. 1er 2004 p. 15.

[2] التادلي الحسن الزيات، 1984: التشوف الى رجال التصوف واخبار أبي العباس السبتي، تحقيق التوفيق أحمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص. 413.

1.2.1. تحديد أهمية دادس كموطن للاستقرار البشري

إن تحديد المجال الجغرافي سيمكن الدارس من الإمساك بتعميمات تنسحب على مجموعة بشرية كيفما كانت، وبالتالي رصد كل الخصوصيات والمميزات التي تطبع هذه المجموعة، كما أن هذا التحديد سيسهم بشكل موضوعي في الوقوف عند معطيات محددة ودقيقة، ويبعدنا عن ذلك الوصف العام لكل التحولات الاجتماعية والاقتصادية... التي تميز مجال دادس بصفة خاصة.

ومن هنا يبدو أن تحديد المجال، أصبح ضرورة منهجية وذات أولوية في تناول هذا الموضوع.

لقد لعبت الأحداث التاريخية دورا كبيرا في رسم معالم المجال الدادسي، باعتباره وسيلة إنتاج بامتياز قد تساعدنا على ضبطه واستغلاله.

ويعد المجال الدادسي مجالا متشعبا ومنفتحا على عدة نواحي، وتتحكم فيه مؤثرات داخلية وخارجية، ويمكن أن نستعرض في تحديده الجوانب التالية:

- *الجانب الهوياتي:* يعتبر من بين المحددات الأساسية لمفهوم المجال الدادسي، فهوية الفرد تتحدد من خلال علاقة الفرد بالمجال والمجتمع الذي يعيش فيه.

- *المعطى اللساني:* (نظرية اثنوغرافية التواصل) إن استثمار الجانب اللساني اللغوي في تحديد المجال، يصطدم بمجموعة من العراقيل لعل أهمها ما أشرنا إليه سابقا، من خلال غياب دراسات وأبحاث تتناول لغة المنطقة بالدراسة والتحليل، وتكشف عن معطيات يمكن استثمارها في هذا المجال، إلا أن هذه العراقيل يمكن تجاوزها من خلال الإعتماد على نظريات لسانية حديثة تتجاوز المكتوب إلى ماهو متداول، أو ما يسميه العالم اللساني (دوسوسير) تجاوز مفهوم اللسان إلى مفهوم الكلام المرتبط باليومي وبالمنجز. ومن هذا المنطلق يمكننا تفكيك البنية اللغوية للمجتمع الدادسي من خلال ما توفره هذه النظريات من آليات وإجراءات تحليلية مرتبطة بها.

- *المعطى التاريخي:* في ظل غياب أبحاث دقيقة عن بداية الاستقرار البشري بواحة دادس، فإنه من الأكيد أن هذا الإستقرار كان قديما تشهد عليه بقايا سكنية في الكثير من مناطق دادس، كما تشهد عليه بقايا كهوف تعود إلى القرن 15م إبان الإستعمار البرتغالي لبعض مناطق المغرب، خصوصا بعض المدن الساحلية، وهو ما يعرف محليا "ببرتقيز".

إن بعد واحات الجنوب الشرقي عامة ودادس خاصة عن مركز تواجد المخزن، وتمرد بعض القبائل عن سلطته كما هو الشأن لقبائل أيت عطا قد شكل خطرا على هذه الأخيرة. ولقد مثل واد دادس الوفير المياه، عنصر جذب وصراع بين مختلف الاتحاديات المتواجدة بالمنطقة قصد السيطرة على المجال. وقد تمكنت قبائل سدراتة من السيطرة على الحيز الأكبر من واحة دادس، وبذلك بسطت نفوذها فيما يسمى أيت سدرات الجبل وأيت سدرات السهل، وتتوزع القبائل الأخرى مابين هذين المجالين، أي دادس الأوسط. ونظرا لغياب سلطة المخزن بدادس، وسيادة ما كان يسمى "بالسيبة"، اضطرت الساكنة إلى العيش على شكل قبائل أو دواوير وقصور محصنة بالقرب من السواقي، قصد استغلال

المياه الوفيرة في ممارسة النشاط الفلاحي، مستعملا في ذلك تقنيات عتيقة (المحراث الخشبي والمعول...) لزراعة الشعير والذرة والاعتناء بالأشجار المثمرة، كالتين والورد والجوز... وفيما يلي أهم القبائل التي استوطنت دادس.

2.2.1. وجود أيت عطا بدادس

ترجح أهم الدراسات التاريخية أن استقرار قبائل أيت عطا بدادس، كان نتيجة التوسع الذي تقوم به هذه القبائل في اتجاه السيطرة على بعض الأراضي (اشراحيل في منطقة بومالن)، كما نجد أن الروايات الإخبارية قد تناقلت مجموعة من الأخبار حول استقرار قبائل أيت عطا بواد دادس، حيث نجد ابن أبي زرع في "روض القرطاس" لم يتحدث عن أيت عطا بصفة عامة، ولا حتى ذكر أية إشارة تفيد في ذلك، بل تطرق إلى أيت سدرات أثناء مبايعتهم لإدريس الأول.[1]

الخريطة رقم01: القبائل المنتشرة على ضفتي واد دادس وامكون

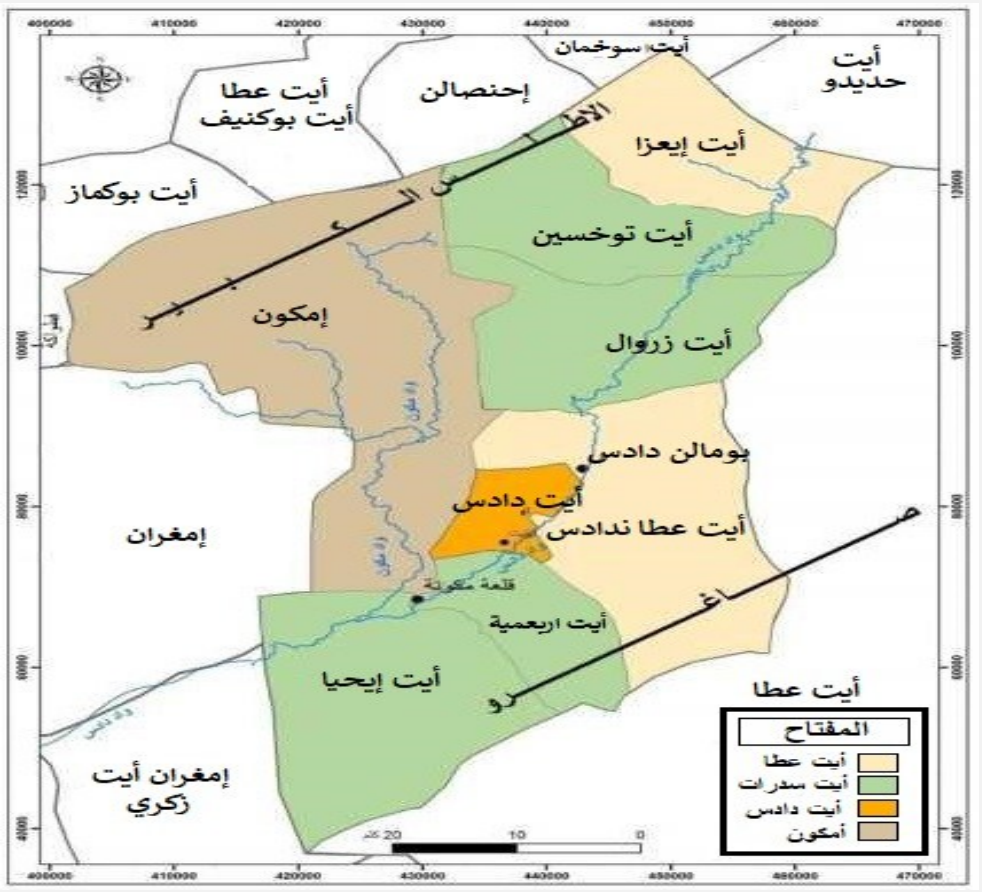

المصدر: مديرية المحافظة العقارية والاشغال الطبوغرافية، 1977 بتصرف

أما مؤرخو الدولة العلوية فإشارتهم لأيت عطا لم تكن بشكل عام، بل في علاقتها شبه المتوترة مع المخزن، ولم تساعدنا هذه المصادر في تحديد مجال استقرار أيت عطا بدادس، حيث أشار "الضعيف الرباطي" إلى أيت أونير الذين

[1] بوكوس أحمد: مادة تامازيغت، معلمة المغرب ج-8، ص.670.

يستوطنون دادس حاليا إثر صراعهم مع المولى إسماعيل بصاغرو خلال القرن 17[1]، أما الناصري فقد أورد عند حديثه عن أيت ولال بأحواز مكناس خلال صراعهم مع المولى الرشيد[2].

وبالتالي يمكننا القول أن جل الدراسات والمصادر التي تناولت وجود أيت عطا بدادس عبارة عن إشارات عامة، ولم تقدم تفاصيل عن تواجد أيت عطا بالجنوب الشرقي المغربي.

3.2.1. استقرار أيت سدرات بدادس

يتفق أغلب المؤرخون أن قبائل أيت سدرات ينتمون إلى قبائل زناتة[3]، واعتبرها الباحث "جورج كوفورور" من قبائل المخزن الإدريسي، وأن قدومهم إلى منطقة دادس يظل غامضا، لكن -كما أشار إلى ذلك الأستاذ محمد حمام- فاستقرار أيت سدرات بدادس كان خلال القرن 13م[4]، إلا أن هناك روايات أخرى تؤكد أن استقرار أيت سدرات ربما تم في فترة متأخرة من القرنين 11 و 12 م، لكن هجرتهم إلى دادس كان من الشمال نحو الجنوب، وللإشارة فقبائل أيت سدرات تعد ضمن القبائل الأولى التي سبقت جيش مولاي ادريس الأول سنة 789م، مما يعني أنها لازالت بشمال المغرب وبالضبط بنواحي فاس، والتي واجهها فيه يوسف بن تاشفين بعد الأدارسة بكثير[5].

وخلال فترة الموحدين تحدث البيدق عن أيت سدرات بعد استيلاء عبد المومن بن علي على بلدة بالأطلس المتوسط. أما الإدريسي فقد ذكرهم حين قال بأن أيت سدرات أو على الأقل فريق منهم، كان يراقب الطريق الرابط بين تلمسان وسجلماسة، كما سيتحدث عنهم أيضا في مكان آخر بين مدينتي مراكش وسلا على الساحل الأطلسي، وكان يسكنه من قبائل البربر جزولة ولمطة وصدرات[6].

كل هذه الإشارات المذكورة والمصادر التاريخية، تبين أن أيت سدرات ارتبط تواجدها بالشمال وبالنظام القائم فيه، فقد بايعوا الأدارسة والمرينيين بفاس، وأن استقدامهم إلى دادس كان بواسطة بني مرين، وذلك في إطار السياسة التي كانت ترمي إلى محاصرة بني معقل في مناطق الواحات وسهل سوس التي اكتسحوها من قبل، وكونهم سيطروا على دادس الأوسط وكذا عاليته، يدل دلالة واضحة أنهم أحكموا السيطرة عليه لمنع كل تسرب محتمل لهذه القبائل نحو مناطق الشمال عبر ممراتة[7]

وإذا كانت الكتابات التاريخية لا تساعدنا على تدقيق تحرك أيت سدرات نحو الجنوب، فإن الرواية الشفوية تؤكد نفس المعلومات، حيث ربطت استقرار أيت سدرات بدادس بشخصية مولاي باعمران الإدريسي.

---

[1] الضعيف الرباطي، 1988: تاريخ الضعيف، تحقيق محمد البوزيدي الشيخي دار الثقافة والطبعة الأولى، ص. ص. 164 و331.

[2] الناصري ابو العباس بن أحمد ، 1997: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق ولدي المؤلف، الطبعة الأولى، 1954 الجزء7، ص. 36.

[3] ابن ابي زرع الفاسي، 1972: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، صور للطباعة والوراقة-الرباط، ص. 289.

[4] حمام محمد، 2002: جوانب من تاريخ وادي دادس وحضارته، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، ص. 23.

[5] نفس المرجع، ص.ص .23-24.

[6] نفس المرجع، ص.24.

[7] نفس المرجع، ص 26

وإجمالا فقبائل أيت عطا تستقر بعالية الوادي بأمسمرير، وتليها أيت توخسين، وبعدها قبائل أيت سدرات نغيل (الجبل)، ويمتد مجال هذه الأخيرة إلى مشارف مركز بومالن، بعدها تجد قبائل أيت "اشراحيل" ثم قبائل أيت حمو وأورتكين وأيت أربعمائة، بعدها تأتي قبائل "أيت سدرات"، وداخل هذه المجموعات القبلية توجد عناصر من أيت عطا، ففي سافلة الوادي تقطن قبائل أيت زكري وبنو معقل وأيت بودلال، وفي العقود الأخيرة استقطبت دادس عناصر من قبائل امكون وتاغبلت وتزارين بفضل جاذبية الواحة.

3.1. دخول الاسلام وبداية ازدهار واحة دادس

يلف الغموض تاريخ المنطقة في فترة ماقبل الإسلام، إذ يمكن القول أن هذا المجال ظل مجهولا خلال هذه الفترة بفعل غياب الأبحاث الأركيولوجيا والنقوش الصخرية، والتي تساعد على الكشف عن بعض ملامح التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لدادس في هذه المرحلة الغامضة من التاريخ.

لقد شكل دخول الإسلام محطة أساسية في تاريخ المنطقة، وبدأت تظهر كتابات حولها، وأخد المؤرخون يكتبون عنها، مما جعلهم يتركون معطيات تاريخية مهمة خاصة مملكة سجلماسة وشهرتها بتافيلالت، والتي تأسست في أواسط القرن8 م.

أما الدراسات المنجزة حول درعة الشرقية، مجال دادس إلى حدود القرن 7و8 الميلادي، نجد أن الجغرافيين المسلمين لا يلتفتون إلى المجال إلا في علاقته بمراكز القوافل التجارية. أما بخصوص فترة ما قبل الإسلام فكل المؤشرات المتوفرة أوردتها مخطوطات درعة التي تتحدث عن مواجهة اليهود والمسحيين، والتي انتهت باختفاء المسيحيين نهائيا في حدود القرن 7م، وأصبح اليهود حكام المنطقة بدون "منازع"، واستمر هذا الوضع إلى فترة ازدهار المرابطين أواسط القرن 5م، وهذا الوجود الثابث للكيان اليهودي يفسر صمت الكتابات والمؤلفات التاريخية خلال الفترة الإسلامية عن درعة الشرقية في القرن 8م[1]، فخلال هذه الفترة عرفت المنطقة ازدهارا إقتصاديا خاصة بعد استغلال معدن الفضة بإميضر، وازدهار مدينة تودغى، وامتد هذا الإشعاع حتى وليلي وسجلماسة، ويحيل على ذلك كون "إدريس الأول" و"خلف ابن مدى" قد ضربا عملتهما النقدية بتودغى في نفس الفترة. أما مع بداية النصف الأول من القرن 8(757ه) بدأت الدعوة الإسلامية تصل إلى المنطقة عبر درعة، حيث أشار المؤرخون إلى وصول عقبة بن نافع إليها خلال فترة الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا[2]رغم أن هناك من الباحثين من إستبعد وصول عقبة بن نافع إلى هذه المناطق كأحمد توفيق[3]، ويمكن أن نفترض أن الإسلام قد انتشر خلال هذه الفترة و بوثيرة سريعة، مماجعل المراكز الواحية تزدهر تجاريا، أي تجارة القوافل، ومع أواخر القرن 9م كانت المنطقة تابعة لحكم المرابطين كباقي المناطق ما قبل الصحراوية، لكن مع بداية القرن 16 م ستعرف تراجعا لصالح التجارة البحرية التي عرفت تطورا مهما، مما جعل الدول الأوربية تتاجر إفريقيا

[1] نفس المرجع، ص 19.

[2] ابن عذاري المراكشي، 2013: البيان المغرب في اختصار اخبار ا ملوك الاندلس والمغرب، حققه بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، المجلد الأول دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى، تونس، ص. 52.

[3] التوفيق احمد، 1983: المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1912-1945)، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الثانية، ص. 62.

جنوب الصحراء بصفة مباشرة، وبدون وساطة القبائل التي كانت متخصصة في ذلك ومنها القبائل الأمازيغية الصحراوية بالخصوص.

4.1. مجال دادس وعلاقته بالدول المتعاقبة على حكم المغرب خلال العصر الوسيط

تبقى المصادر التاريخية غير مجدية في تناولنا للموضوع خصوصا خلال الفترة الوسيطية، إذ أنها لاتسعفنا إلابعض الإشارات المتناثرة بين ثنايا المصادر التاريخية التي يمكن من خلالها رصد تلك العلاقة المحدودة التي ربطت دادس بدول العصر الوسيط بالمغرب، كما تظل المعطيات حول علاقة دادس بالمخزن منذ "تشكل الدولة بالمغرب" قليلة جدا، إذ أن المؤرخون نادرا مايهتمون بأخبار الهوامش، أو المحيط في علاقته بالمركز، ودادس يشكل نموذجا من تلك الهوامش التي نادرا مايشار إليه من قبل المؤرخون أو الجغرافيون على حد سواء، وهذه المصادر لاتسعفنا كثيرا في تتبع سيرورة تلك الأحداث التاريخية التي صاحبت سقوط وقيام الدول بالمغرب، وتأثيرها على المجال المدروس خصوصا في العصر الوسيط، فالدولة الإدريسية مثلا، لانتوفر إلى حدود الساعة على مايمكن الإستناد إليه لعرض هذا التأثر، وهل وصلت السلطة الإدريسية فعلا إلى هذه المناطق؟.

1.4.1. خلال الفترة المرابطية

تعد التجربة المرابطية من بين التجارب الوحدوية التي بسطت نفوذها على أجزاء من شمال إفريقيا، انطلاقا من الصحراء وبالضبط إقليم شنكيط، وقد استطاعت توحيد المغرب الأقصى كمنطلق لتأسيس إمبراطوريتها، وقد وصلت الدعوة المرابطية إلى المجال الممتد بين درعة وسجلماسة منذ بدايتها، أي على عهد عبد الله بن ياسين الذي"أمرهم بالخروج من الصحراء إلى سجلماسة ودرعة"[1].

إن هذا المجال (درعة- سجلماسة) يضم مختلف الواحات الممتدة على الوديان التي تشكل وادي درعة ومن بينها واحة دادس، إضافة إلى معطى آخر قد يزكي خضوع المجال للسلطة المرابطية وانتماء مختلف القبائل إلى صنهاجة القبلة، وهي القبيلة الكبرى التي انشق منها المرابطون. لكن بالعودة إلى صاحب "الحلل الموشية"، فإن خضوع المجال الممتد بين درعة وسجلماسة لم يكن إلا بعد حروب ومعارك انتهت بمبايعة أبوبكر ابن عمر اللمثوني[2]، ومن هذا المجال إنطلق المرابطون نحو بلاد المصامدة.

تبقى هذه الإشارات رغم عموميتها التي تسعفنا كثيرا في رصد درجة ارتباط هذه المجالات بالدولة المرابطية، إذ أن المصادر التاريخية قد توقفت في ذكر هذه المرحلة الحساسة المرتبطة بمرحلة التأسيس.

إن ارتباط المرابطون بهذا المجال في شموليته له ارتباط وثيق بالقرب من المجالات الصحراوية من جهة، كما أنه من جهة أخرى عصب القوافل التجارية الرابطة بين الشمال والصحراء خصوصا سجلماسة.

---

[1] المجهول، 1979: الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار عبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة الطبعة الاولى الدار البيضاء، ص. 21.

[2] نفس المرجع، ص. 23.

وقد تحدث ابن خلدون عن هذه الحروب التي خاضها المرابطون ضد "مغراوة" التي كانت تسيطر على سجلماسة ودرعة[1]، ونلتقط إشارة عند ابن خلدون توحي بأن المجال قد بدأ يأخد دوره الاقتصادي كمحور تجاري في بداية الدولة على الأقل خصوصا سجلماسة، حيث يقول ابن خلدون متحدثا عن سجلماسة [2]" وأصلحوا من أحوالها، وغيرو المنكرات، وأسقطوا المغارم والمكوس، واستهلوا عليها منهم " هذه الإشارة تدل على أن سجلماسة بدأت تأخذ دورها الفعلي كمركز تجاري خلال العصر الوسيط، مما سينعكس على المحاور الطرقية المؤدية إليها خاصة محور دادس.

2.4.1. الموحدون وتأمين طريق درعة-سجلماسة

قامت الدولة الموحدية على أنقاض الدولة المرابطية بعد أن قاد المهدي ابن تومرت دعوة مناقضة للتوجه المرابطي، وقد قامت هذه الدعوة على سواعد المصامدة انطلاقا من هرغتة (ارغن)، واستطاع الموحدون بعد عملية عسكرية من توحيد المغرب، ووصول نفوذهم إلى الجنوب الشرقي للبلاد. وسنحاول في هذه الفقرة تتبع مسار الموحدين حين وصلوا إلى دادس، محاولين إستنباط مدى تأثيرهم على المجال رغم أن النصوص التاريخية لاتسعفنا كثيرا في ذلك خصوصا في بداية الدعوة الموحدية، فقد رأينا أن البيدق أشار إلى أن أهل دادس لايعول عليهم في الحضور ولا في الترتيب [3]، وهذه الإشارة تحمل أكثر من دلالة، قد تجعلنا نقول أن دادس لم يدخل ضمن حسابات الموحدين إلافي كونه معبرا، إذ تنعدم أي إشارة تحيل على إقامة أي معلم موحدي بالمنطقة، ونخص بالذكر هنا تلك التحصينات الموحدية التي أقامها الموحدون في مختلف مناطق المغرب[4]، لكن نلمس إشارة أخرى عند البيدق تحيل إلى وصول وسيطرة الموحدين في بداية الدعوة على تودغى، وبالتالي يمكن أن نفترض أن تودغى كمدينة وسيطية لازال لها بعض من الإشعاع التجاري خلال الفترة الموحدية.

3.4.1. الدولة المرينية وتشكل المجال البشري بدادس

إن رصد علاقة الدولة المرينية يظهر لنا في بعض الإشارات الطفيفة التي تسمح بالقول بأن في عهد المرنيين إنتقلت قبائل أيت سدرات نحو الوادي وهوما أشار إليه الأستاذ محمد حمام [5]، كما أن القبائل المعقلية قد نزحت إلى دادس في فترتهم وربما ذلك بايعاز من الدولة المرينية نفسها، وإذا سلمنا بهذا المعطى، فإن الفترة المرينية هي بداية تشكل المجال الشرقي لدادس عبر عناصر جديدة وافدة تتمثل في أيت سدرات الزناتة وقبائل بني معقل المستوطنة بهسكورة (سكورة).

2. تطور مجال دادس خلال الفترة الفترة الحديثة

خلال هذه الفترة بدأ الحديث عن دادس "كمجال مستقل"، واختفاء ما كان يسمى خلال الفترة الوسيطية ببلاد القبلة، وإن كان هذا المجال شاسعا بدوره كما سنرى، إلا أنه لايقارن ببلاد القبلة من حيث الإمتداد مما جعلنا نأخد

[1] ابن خلدون عبد الرحمان: ديوان المبتدأوالخبر في تاريخ المغرب والبربر ومن عاصروهم من ذوي السلطان الأكبر، ص. 23.

[2] نفس المرجع، ص.243.

[3] البيدق: المرجع السابق، ص.55.

[4] حمام محمد: المرجع السابق، ص. 118.

[5] نفس المرجع، ص. 25.

بالقول أن المجال بدأ يأخذ نوعا من الإستقلالية عن ما سمي ببلاد القبلة، وقد بدأ التحديد الوسيطي الممتد يختفي منذ القرن السادس عشر.

1.2. بداية استقلالية واحة دادس

تحدث الحسن الوزان عن دادس عندما أشار إلى أنه يبتدأ غربا عند جبل مغران وينتهي عند تخوم جبل إدخسان، ويتاخم جنوبا سهل تودغى[1]، وهذا التحديد يعد الأول من نوعه الخاص بدادس، رغم أننا نلاحظ أنه مجال ممتد وشاسع، وربما يحتوي مجالات أخرى قريبة منه، ونقصد هنا بالضبط، مجال واحات امكون التي أغفلها الوزان رغم أن اسم امكون ورد منذ العصر الوسيط من خلال إشارة [2]أبوبكر الصنهاجي في كتابه المقتبس من كتاب "الأنساب في معرفة الأصحاب"، كما أن المجال الممتد بين دادس وتودغى يضم مجالات أخرى وإن كانت مجالات انتجاع.

وهناك إشارة أخرى تعود إلى القرن 17م، وهي للايفراني محمد بن الصغير حيث ترجمته لابي الحسن بن محمد بن ابي القاسم الدادسي، حيث نسبه إلى "دادسة" مداشر بقرب جبل هسكورة[3]، وهذه الإشارة تحدد المجال من ناحيته الجنوبية فقط، وهي إشارة أقرب إلى راهنية المجال، فدادس يتاخم مجال هسكورة.

2.2. الفترة السعدية وازدهار الواحة

يكتنف الغموض هذه الفترة لأن الكتابات التاريخية لم تتحدث عن دادس، إذ لم نسجل أية إشارة تعود إلى الفترة السعدية وعلاقة دولتهم به، رغم أن منطقة درعة خاصة الواحات المجاورة بما فيها دادس، عرفت مرحلة من الازدهار والمجد خصوصا في عهد أحمد المنصور الذهبي (1578-1603)، بحيث كانت درعة والقبائل المجاورة تصدر المنتوجات المغربية الأوربية المفرغة في الموانئ الأطلنتيكية في اتجاه بلاد السودان ، وقد يكون الطريق الذي يُعبَر بشبكة من الطرق للوصول إلى مراكش وهو الطريق ذو النشاط المزدهر في تلك الفترة، وقد ارتبط هذا الازدهار بالرغبة الملحة التي كانت لدى أحمد المنصور الذهبي في الوصول إلى بلاد السودان، والسيطرة على مناجم الذهب، حيث كانت الواحات مهيأة لتقوم بدورها كاملا في الربط بين بلاد السودان ومدينة مراكش[4]، وبعد غزو السودان ستصبح لدرعة أهمية كبرى، وتصبح طرقها طرقا حيوية تعج بالقوافل التجارية من سوس وتافيلالت وشمال المغرب، ويمكن أن نستنتج من كلام البوزيدي أن دادس قد عرفت ازدهارا تجاريا بفضل موقعه بين درعة وتافيلالت. ومع بداية تدهور السعديين بدأت أهمية واحات درعة وباني، وكذا واحات دادس وتودغى، تتراجع وأصبح دورها التجاري يتقلص.

---

[1] الوزان: نفس المرجع السابق، ص. 188-189.

[2] البيدق،1971: المرجع السابق، ص.54.

[3] الايفراني محمد بن الصغير، 2004: "صفوة من انتشر من صلحاء القرن 11 تحقيق وتقديم عبد المجيد الخيالي، مركز التراث الثقافي المغربي الدار البيضاء الطبعة الأولى، ص.ص 175-174.

[4] البوزيدي أحمد، 1994: التاريخ الاجتماعي لدرعة، مطلع القرن 17 ومطلع القرن 20 دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، ص.85.

3.2. دادس خلال العصر العلوي الأول

تجزأ المغرب سياسيا بتقاسم أجزائه بين ثلاث قوى رئيسية، وهي إمارة السملاليين بسوس، والعلويين بتافيلالت، والدلائيين بشمال المغرب. هذه القوى المتصارعة حاولت السيطرة على منافذ التجارة الصحراوية رغم تراجع دورها لصالح المناطق الساحلية.

فخلال هذه الفترة كانت دادس تحت النفوذ الدلائي، كما أشار إلى ذلك العربي مزين في دراسته حول تافيلالت حيث أكد على أن السملاليين وصلوا إلى درعة، بل أن نفوذهم كان يطل على الجهة المشرفة على مراكش عبر جبل "كلاوة"[1].

وكانت أولى محاولات الدولة العلوية للسيطرة على دادس تعود إلى فترة المولى الرشيد الذي سيطر على كل واحات الجنوب الشرقي المغربي، والذي حاول استرجاع حيوية ودور درعة في الإمبراطورية الجديدة باعتبارها تسهل الوصول إلى بلاد السودان، فقد استطاع أن يخضع أيت عطا وأيت يافلمان، أما باقي المناطق فكانت في بداية انضمامها إلى الدولة العلوية ومن ضمنها دادس، كما أن المولى إسماعيل وطد دعائم الدولة العلوية، إذ كانت درعة وحدة إدارية في عهده تضم كل الواحات المتاخمة ومن بينها دادس، كما سجل التاريخ مجموعة من الحركات التي قادها بنفسه نحو الجنوب الشرقي المغربي[2].

4.2. دادس خلال العصر العلوي الثاني

ظل دادس معبرا للحركات المخزنية العلوية، ونلمس من إشارة للضعيف الرباطي[3] أن مولاي سليمان مر بدادس في حركته إلى تافيلالت، ولانملك إشارات أخرى من المصادر ماقبل الحسن الأول الذي خيم بتريكيوت حين مروره بالوادي أثناء حركاته أيضا نحو تافيلالت، وقد أورد الناصري في كتابه "الإستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى" تقريرا مفصلا عن هذه الحركة[4]، كما أن الرواية الشفوية تذكر أنه خيم بأيت ياسين في الضفة الشرقية للوادي.

وقد حاول مخزن القرن التاسع عشر بسط نفوذه على واحة دادس، وكان ذلك في فترة عبد الرحمان بن هشام الذي استند في ذلك على زاوية البمسهوليين وعبرها الجنوب الشرقي بأكمله في ظل محاولاته ضبط التوازنات القبلية[5].

وفي عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام برزت شخصية أخرى حاول المخزن من خلالها الوصول إلى دادس عندما عين الشيخ محمد بن علي الواحي شيخا على قبائل أيت سدرات الوادي[6].

---

[1] السوسي محمد المختار، 1996: ايليغ قديما وحديثا، المطبعة الملكية الرباط، ص .154.

[2] البوزيدي أحمد: المرجع السابق، ص.ص .109-110.

[3] الضعيف، المرجع السابق: تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعدية)، تحقيق احمد العماري دار المأثورات. الطبعة الاولى. الرباط، ص.185.

[4] أبو العباس بن أحمد خالد الناصري،1954: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق ولدي المؤلف الطبعة الاولى، الجزء 9 ص.202.

[5] محمد حمام،2002: المرجع السابق، ص.ص.75-78.

[6] نفس المرجع، ص. ص. 89-90.

3. الفترة المعاصرة وتشكل المجال الراهن

بدأت واحة دادس خلال هذه الفترة بالبروز كمجال معروف بحدوده الجغرافية الراهنة من خلال التحديد الذي وضعه شارل دوفوكو في القرن 19م، رغم أن هناك إشارة تعود إلى القرن 18م وهي لابي القاسم الزياني الذي أعطى تحديدا آخر يمكن اعتباره ممتدا، بحيث تحدث عن دادس بصيغة الإقليم حين قال: بأن دادس ماقابل تادلة خلف"درن" [1].

وكما أسلفنا فإن دوفوكو يعد من خلال رحلته أول من رسم الحدود الفعلية لدادس، وذلك عند مروره به في بداية أبريل سنة 1884، حيث حدد الطرق المؤدية إليه من درعة؛ وهي طريق "ايدلي" وطريق "انفوكو" و"تيلكييت" وطريق "اغيل نوطوب" الذي سلكه نحو دادس [2]، ويمكن تحديد الحدود الجغرافية لدادس من خلال هذه الرحلة كمجال مستقل عن درعة وعن تافيلالت كما يتضح من الخرائط الملحقة رقم (07). لنخلص مع دوفوكو أن واد دادس أصبح شخصية مجالية، محددة وفق المعطيات التي أشارنا اليه سلفا والمتعلقة بماهو سوسيوثقافي.

خاتمة

يمكن أن نخلص عبر السرد الكرنولوجي إلى أن دادس ظل هامشيا بالنسبة للمركز، بل وهامشيا أيضا بالنسبة لمراكز الهامش خاصة درعة وسجلماسة خلال الفترة الوسيطية، وإذا كانت علاقة الهامش بالمركز لها إطاراتها النظرية، فيمكن إسقاطها هاهنا على الفترة الوسيطية. فدادس لم يعرف حركية تاريخية تساهم في بروز ما سميناه بالمدن الوسيطية، فهو مجال ضيق استُغل للمعاش اليومي، وفي أحسن أحواله كان معبرا للقوافل التجارية بين درعة وسجلماسة، ولم يكن في يوم من الأيام طريقا مباشرا نحو مكامن الذهب ببلاد السودان، مما جعل منه واحة للإستقرار دون تجارة، هذا ما انعكس سلبا على تطوره المجالي المبكر. لتغدو واحة دادس مجرد واد يحمل واحات بدون مدن، إذا استثنينا قرية "تيليت" التي سبق وأن أشرنا إلى أن فعاليتها محدودة في الزمن، والتي تلخص واقع الواحة كمعبر للقوافل التجارية، وليس كمركز لتصريفها.

كانت المنطقة تحت نفوذ الإمبراطوريات والإيالات التي حكمت المغرب، والتي اتخذت من منطقة درعة ومنها دادس ممرا للقوافل التجارية، وأمام انسداد الواجهة الإفريقية للمغرب بعد انفتاح التجارة البحرية التي وضعتها الدول الكبرى في عرض البحر، أصبحت الواحات عبارة عن ميدان يحمل واحات بدون مدن.

أما بالنسبة للإطار البشري بحوض دادس فقد ارتبط بالموارد المتوفرة، مما جعل منه مجال جذب واستقطاب لمجموعات بشرية مختلفة.

---

[1] أبو القاسم الزياني،1991: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، مطبعة المعارف الجديدة، ص.67.

[2] شارل دوفوكو، 1999: التعرف على المغرب 1883-1884، ترجمة المختار بن العربي دار الثقافة الطبعة الأولى، ص.273.

قائمة المراجع

- ابن خلدون عبد الرحمان: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ المغرب والبربر ومن عاصروهم من ذوي السلطان الأكبر.
- ابن عذاري المراكشي، 2013: البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الاندلس والمغرب، حققه بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، المجلد الأول دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى، تونس.
- أبو القاسم الزياني، 1991: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا، تحقيق عبد الكريم الفيلالي مطبعة المعارف الجديدة.
- ابو عبد إله سعيد، 1997: بومالن دراسة جغرافية-بحث لنيل الإجازة –كلية الآداب مراكش.
- أيت حمزة، محمد، 1985: ملامح التحولات الس وس يومجالية بحوض أس يف أمكون: بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا الرباط.
- اداب الواحة، ثراث ثقافي لامادي، 2015: منشورات جمعية النجاح للتنمية الاجتماعية -العيون- ملتقى عيون الاداب العربي.
- اقيوح الحسين، 1994: ورزازات، المدينة- الواحة، رسالة لنيل ددع. كلية الاداب والعلوم الإنسانية الرباط.
- اقيوح الحسين، 2005: النظام الحضري وتنظيم المجال بمنطقة درعة، أطروحة لنيل الدكتوراة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.
- البكري أبو عبيد الله، 1992: المسالك والممالك، بتحقيق أدريان فان ليوفن وأندري فيري، دار الغرب الإسلامي.
- البوزيدي أحمد، 1994: التاريخ الاجتماعي لدرعة، مطلع القرن 17 ومطلع القرن 20 دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية.
- البيدق ابوبكر بن علي الصنهاجي، 1971: المقتبس من كتاب الانساب في معرفة الاصحاب، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والنشر، الرباط.
- التوفيق احمد، 1983: المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1912-1945)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة 2.
- التادلي الحسن الزيات، 1984: التشوف الى رجال التصوف واخبار ابي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.
- الحسن الوزان، 1983: وصف افريقيا الجزء الأول ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي.
- الشريف الإدريسي،2002: نزهة المشتاق في اختراق الافاق، الجزء الأول، مكتبة الثقافة الدينية.
- الضعيف الرباطي، 1986: تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعدية)، تحقيق احمد العماري.
- العمراوي فاطمة، 2007: دادس من بداية الاستقرار إلى تدخل الكلاوي، الطبعة الأولى.
- الاكحل المختار، 2004: دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية حالة هضبة بن سليمان، دار ابي رقراق للطباعة والنشر.
- الايفراني محمد بن الصغير،2004: "صفوة من انتشر من صلحاء القرن 11، تحقيق وتقديم عبد المجيد الخيالي، الطبعة الأولى، مركز التراث العربي الدار البيضاء.
- المجهول الرباطي، 1979: الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية تحقيق سهيل زكار عبد القادر زمامة دار الرشاد الحديثة الطبعة الاولى الدار البيضاء.
- المختار السوسي محمد، 1996: ايليغ قديما وحديثا- الرباط - المطبعة الملكية الرباط.

- القبطان جورج سبيلمان، 2008: أيت عطا الصحراء وتهدئة أفلا-ن-درا، ترجمة وتعليق بوكبوط محمد، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط.
- المولودي محمد، 2005: السياحة والتنمية المحلية بزيز الاسفل دفاتر جغرافية، العدد الثاني.
- الهروي الهادي، 2014: المغرب من الاستبداد الى الدولة الوطنية، دراسة سوسيولوجية في تحول المغرب القبلي (1844-1956)، افريقيا، الشرق البيضاء.
- الوحماني عمر، 2014: دينامية المجال الواحي ورهان تحقيق التنمية المستدامة، حالة جماعة سوق الخميس دادس.
- الوحماني عمر عن كميلة أحمد عبد الستار، 2012: دينامية النمو الحضري في العراق. مجلة المخطط والتنمية، العدد 26، العراق.

استراتيجيات التنمية المستدامة في مناطق زراعة القنب الهندي بشمال المغرب -التقنين نموذجا-

Sustainable development strategies in cannabis cultivation areas in northern Morocco - legalization as a model-

د. نجاة التزروتي

جامعة محمد الخامس بالرباط،المغرب

الملخص :

لقد أصبحت الاستدامة هي هدف المجتمع الدولي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية وبالتالي فاقتصاد القنب الهندي في المغرب هو جزء من الاقتصاد العالمي ،لذا كان ضروريا تنظيمه، فجاء التقنين كنظام قانوني يرخص هذه الزراعة للاستعمالات المشروعة، وموازاة مع ذلك تم الاشتغال على استراتيجيات أخرى وطنية لتحقيق التنمية المستدامة بالمغرب خاصة بهذه المناطق، ولذا ستعمل هذه الورقة البحثية بداية على تقديم تشخيص للوضعية السوسيوالاقتصادية في مناطق زراعة القنب الهندي ونخص بالذكر جماعة فيفي التابعة لإقليم شفشاون بشمال المغرب، بما تضمه من مؤهلات وإكراهات أيضا ، كما سيتم تقديم مجموعة من الاستراتيجيات التنموية الوطنية بالمناطق الهشة ككل، ومنها تقنين هذه الزراعة من اجل الاستعمالات المشروعة، في مناطق زراعة القنب الهندي بشمال المغرب .

الكلمات المفاتيح: التنمية المستدامة –التحول - استراتيجيات –القنب الهندي

Abstract:

Sustainability has become the goal of the international community in economic, social, environmental and security development. Therefore, the cannabis economy in Morocco is part of the global economy, so it was necessary to regulate it, so legalization came as a legal system that licenses this cultivation for legitimate uses, and in parallel with that, other national strategies have been worked on. Strategies to achieve sustainable development in Morocco, especially in these regions,

Therefore, this research paper will first provide a diagnosis of the socio-economic situation in the cannabis cultivation areas, in particular the Fifi community in the Chefchaouen region in northern Morocco, with its qualifications and constraints as well. A set of national development strategies will be presented in fragile areas as a whole, including the legalization of this cultivation from for legitimate uses, in the cannabis cultivation areas in northern Morocco.

Keywords: sustainable development - transformation - strategies – cannabis

مقدمة

عرف المجتمع الدولي تحديات ارتبطت بالتحولات الجيوستراتيجية العالمية، والمغرب ليس استثناء فقد تأثر بدوره بهذه التحولات بحكم انفتاحه على السوق الخارجية، والهجرة الدولية دون أن ننسى التاريخ الكولونيالي بمختلف أبعاده الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما خلق نوعا من التوتر بين التقليد والحداثة. إلى جانب دخول الدولة في أوراش تنموية مهمة، ساهمت في تنمية عدة قطاعات حيوية، مما أثر على أنماط العيش والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ومجموعةمن الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فعمل على استراتيجيات تهدف لتحقيق التنمية المستدامة، في عدة مناطق منها مناطق زراعة القنب الهندي بشمال المغرب، والتي يهتم بها المجتمع الدولي كذلك نظرا لارتباطها بالسوق الدولية لإنتاج وترويج واستهلاك المخدرات، ولما يلعبه اقتصاد القنب الهندي من دور في تنمية هذه المناطق رغم ممارسة زراعته في إطار غير قانوني، فجاء قانون 13.21 لترخيص زراعة القنب الهندي للاستعمالات المشروعة، مع تنظيم هذاالقطاع وممارسة الرقابة عليه.

بالنسبة للدراسات التي تناولت زراعة القنب الهندي وما ارتبط بها من تحولات سوسيواقتصادية، نجد دراسة Pasqual Moreno Torregrosa[1]، الذي اشتغل على السياق التاريخي والإجتماعي والإقتصادي لزراعة القنب الهندي في الريف المغربي، قبل الاستعمار وبعده، ثم انتقل إلى كل ما يرتبط به من تقنيات زراعية وتطور في الدخل ثم الإنتاج وكيفية التسويق، وناقش أيضا المواثيق الدولية والمغربية المرتبطة به، لينتقل إلى ما أسماه توظيف العمالة في ظل مجموعة من الإكراهات التي عرفتها هذه المناطق خاصة ضعف التنمية المحلية بها، ثم تحدث عن العلاقات الإجتماعية التقليدية وتأثرها بعامل إنتاج القنب الهندي وما خلفته من آثار ناتجة عنه، مست الشباب والنساء والعملية الهجروية، ولم يفته أن يناقش ما سببته هذه الزراعة من أضرار على الموارد البيئية، إلى جانب الترامي على الغابات و المياه وما خلفته مشكلة نقصها على المجال البيئي. وفي نفس السياق نجد دراسة محمد بودواح حول منطقة كتامة وبني سدات بالريف الاوسط[2]، حيث ركز فيها على مظاهر التحولات في جبال الريف الأوسط في أفق تدخلات الدولة التنموية، وتوصل إلى أن المعطيات الطبيعية لمجتمع البحث تتسم بالصعوبة على مستوى الإنتاج، وأن الشبكة المائية يختلف توزيعها فهي كثيرة في الجبال وضعيفة في المناطق المنبسطة، وبالتالي لا تلائم المجال الفلاحي المستغل من طرف السكان، الذين تمركز نشاطهم على الزراعة المفضلة "الكيف" ومشتقاته عند الفلاحين الكبار، والمتوسطين والصغار، وأن الدخل المرتبط بالحيازات الفلاحية الصغيرة لا يسد الحاجيات الضرورية للفلاحين المعوزين فيلتجئون تحت مظلة البرجوازية المحلية لتصنيع الكيف ومشتقاته،وأحيانا نقل المنتوج خارج المنطقة، أما الفئة المتوسطة رغم أنها تغطي معظم احتياجاتها إلا أنها تبقى تابعة للبرجوازية المحلية، بينما الفئة العليا تسيطر على الأرض ووسائل العمل والإنتاج واستغلال الوسطاء، وتسويق المنتوج وبالتالي هي الفئة الوحيدة المستفيدة من زراعة الكيف والتجارة في مشتقاته،

[1] Torregrosa ,Pasqual Moreno, Estudiodelcultivo de cannabis sativa en el Rif Marroqui :sus consecuencias socioeconomicas para la region ;tesis in universidad politecnica de Vlencia,1997 ,p.4

[2] بودواح محمد، دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وافاق التنمية في جبال الريف، نماذج من الريف الاوسط ، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في 2002، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط،ص.5

وتوصل الباحث إلى فشل بعض البدائل الاقتصادية في المنطقة كمشروع ديرو في التمانينات ودولي بدوار أزيلا في الثمانينات.

كما نجد دراسة خالد مونة على منطقة كتامة [1]، التي تعتبر جزءا من منطقة الريف الأوسط في مقاربة كيفية. يهدف من خلالها إلى إبراز كيفية تأثير الكيف على البنية الإجتماعية والإقتصادية، وعلى العلاقات الاجتماعية وكيفية تنظيمها داخل مجتمع كتامة وطريقة تحكمها في المجال، والتعرف على عوامل هذه التغيرات وكيفية حدوثها. وقد توصل في دراسته إلى أن هناك علاقة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وزراعة الكيف في بيئة صعبة جغرافيا واقتصاديا وسياسيا، وفي مجتمع يعتبر فيه الكيف نشاطا اقتصاديا أساسيا، والذي أصبح يميز هوية كتامة فأصبح ينادى عليها "بلاد الكيف"، ورغم حدوث تغير في القيم التقليدية الجمعية المبنية على التضامن إلى قيم الفردانية والمنافسة الاجتماعية من أجل زيادة الثروة، إلا أنه لا تزال القيم التقليدية والعادات والتقاليد محافظة على الروابط الاجتماعية في ظل اقتصاد الكيف. وفي نفس السياق السوسيومجالي والمورفولوجي بالخصوص ، نجد أمينة الشلخة قد تطرقت في دراستها على الحوض الأوسط لوادي اسرى الريف الاوسط[2] ،حيث ركزت على التحولات الفلاحية التي تعرضت لها هذه المنطقة، خاصة على مستوى زراعة القنب الهندي الذي ساهم في تدهور خصائص التربة، كما تطرقت إلى تدخلات الدولة التنموية وإكراهاتها بالمنطقة ،وأيضا اطلعنا على دراسة محمد التويجري في مقاربته السيكوسوسيولوجية التي أشار فيها إلى تأثير ظاهرة تعاطي القنب الهندي في منطقة الريف الأوسط بصفة عامة وفي قبيلتي كتامة وبني سدات بصفة خاصة[3] ، على الشباب الذي يتعاطي استهلاك مشتقات القنب الهندي، وبين أن المتغيرات السوسيونفسية تلعب دورا مهما إلى جانب المتغيرات الفرمكولوجية في توجيه سلوك المتعاطي.

إن بعض الدراسات السابقة التي قمنا بتقديم أهم نتائجها ركزت على تأثير زراعة القنب الهندي على المجال الطبيعي وعلى الفرد المستهلك لها بعد تصنيعها أو المتاجرة بها، وساهمت في تطور الدخل الأسري وتحسين الحياة السوسيواقتصادية للأفراد وعلى القيم المجتمعية ،إلا أن هذه الاستراتيجيات الفردية أو الأسرية لم تحقق أهدافها في تنمية الأسر خاصة صغار المزارعين داخل مجتمع القنب الهندي، فجاء التقنين كضرورة استراتيجية ذات أهداف تنموية على المدى البعيد، وبالتالي نجد أنفسنا نطرح بعض الأسئلة الجوهرية وهي كالتالي: ماهي تجليات الوضعية السوسيواقتصادية والثقافية لهذه المناطق والتي ساهمت في ظهور زراعة القنب الهندي بها؟و وإلى أي حد يمكن للتقنين كاستراتيجية اشتغل عليها المغرب والمنتظم الدولي من تحقيق التنمية المستدامة في مناطق زراعة القنب الهندي ؟

المحور الأول: الوضعية السوسيواقتصادية في مناطق الريف الأوسط والغربي والتي ساهمت في ظهور زراعة القنب الهندي بها

1 مناطق الريف الأوسط ومسار زراعة القنب الهندي

[1] Mouna, Khalid, Le bled de kif, approche anthropologique et socio-économique du x siècle à nos jours Afrique orient, 2018.p.3

[2] الشلخة، أمينة، دور التحولات الفلاحية وزراعة القنب الهندي في تدهور الأراضي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،2016، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة محمد الخامس بالرباط،ص.4

[3] التويجري محمد، ظاهرة تعاطي المخدرات من خلال دراسة سيكوسوسيولوجية عن القنب الهندي واثاره، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،1999،ص.3

لقد عرف المغرب زراعة القنب الهندي منذ القدم مثل بعض الدول الأمريكية والأسيوية والإفريقية، وقد قدمت هذه المادة من آسيا الوسطى بواسطة السفن الإسبانية والبرتغالية التي كان لها نشاط مكثف في التبادل التجاري بين حوض البحر الأبيض المتوسط وباقي القارات الأخرى حيث كانت تعد هذه الزراعة أساسا لصناعة الحبال[1]، ورغم أن المغرب عرفه قبل تواجد الاستعمار الأوربي فيه، وتختلف بعض المصادر التاريخية حول السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي الذي استحضره من أجل أغراض طبية، وسنه قانونيا المولى الحسن الأول(1873-1894) بقصد الزراعة في منطقة كتامة وبعض الدواوير المجاورة، كما شجع الإستعمار الفرنسي والإسباني على هذه الزراعة في سنة 1926. مما ساهم في انتشاره في الشمال المغربي، ويمكن أن تكون زراعة الكيف دخلت إلى كتامة على يد مغامرين كتاميين كانوا يسافرون لأفغانستان وباكستان والهند والجزائر ولبنان فاكتشفوا أنواع أخرى من المخدرات كالماريخوانا والكوكايين وهي مرتفعة الثمن أكثر من الكيف[2]، إلى جانب الهبيين والجزائريين، وقد ساهمت المقاهي في نشر وتطوير المعرفة بهذه الزراعة [3]. فكانت البداية في دوار كريحة (فرقة امزاز) وبني عيسي (فرقة عبد الغابة) 1910-1920 في وقت الفوضى والاضطرابات السياسية في منطقة كتامة بالريف، ثم قبيلة تلارواق وبني سدات.لتنتشر في سنة 1930 بكثرة في كتامة وهوامشها [4]، واستمرت زراعة القنب الهندي في المنطقة الفرنسية بظهير 78. 1932 خاصة المناطق التابعة لفاس وتم حضرها بتاريخ بظهير 1954، وبالموازاة مع ذلك تفشت ظاهرة تهريب السلع المتبادلة بين المنطقتين إلى جانب الهجرة الموسمية للريف الشرقي نحو الجزائر من أجل العمل الزراعي. ورغم ذلك كثرت البطالة وأزيلت الغابات بعدما ألغيت الضريبة المفروضة على النشاط الزراعي في سنة 1961، فاستمر الاقتصاد غير الرسمي، الذي شجع عليه الاستعمار الاسباني الذي وزع عدة أراضي زراعية على بعض الأعوان المغاربة رغم المعارضة الشديدة للقائد عبد الكريم الخطابي لزراعة الكيف الذي كان يعتبرها مخالفة للشريعة الإسلامية. إلا أنه بعد حرب الريف وافقت سلطات الاستعمار الإسباني على حصر هذه الزراعة في كتامة، وقد كانوا هم أنفسهم يشترونها منهم سواء للاستخدام الشخصي أو التجاري، ونقصد هنا الشركة متعددة الجنسيات ذات الرأسمال الفرنسي Régie des tabacs et du kif التي تمركزت في طنجة، وكانت تنتج خليطا يتكون من ثلث التبغ وثلثي الكيف، كما كانت تسيطر على الأراضي المخصصة لها لزراعة التبغ والكيف وتوقيع العقود مع الفلاحين، واستمر احتكار الشركة حتى استقلال المغرب في 1956، ورغم محاولة تطبيق ظهير 1954 الذي يحضر زراعة القنب الهندي واستهلاكه، ليشمل الحظر بعد الاستقلال جميع المناطق، إلا أن المزارعين الذين كانوا يبيعون منتوجهم إلى شركة "الريجي طابا" طوال 20 سنة تضرروا وحدث ركود حاد حتى على مستوى مداخيل الدولة المالية، ورغم المنع استمرت زراعة القنب الهندي بتشجيع من الإسبان خاصة كتامة وبني سدات وبني خالد، إلا أن الدولة اشترت الحصاد وأحرقته، واستمرت سياسة المنع لمدة ثلاث سنوات فقط فأدت إلى ارتفاع البطالة وتزايد حركات التمرد في 1959وارتفاع الأسعار فاضطرت الدولة للتخلي عن سياسة المنع، ووافقت على الاقتصاد غير

[1] لمساوري،سيدي احمد، المرجع السابق، ص45

[2] بودواح،محمد،المرجع السابق، ص.181

[3] Afsahi ,Kenza, Ketama et Amsterdam : Passeurs et developpeurs de savoirs dans la production de Hachich, Presses de Sciences Po | « https://www.cairn.info/revue-autrepart-2017/Autrepart » , N° 82 | pages 161 à 17p.169 et75

[4] بودواح،محمد،المرجع السابق، ص276

الرسمي الذي يسمح للسكان بالعيش[1]. فانتشرت هذه الزراعة في فترة الثمانينات والتسعينات من بلاد صنهاجة الأصل إلى غمارة، وتعتبر هذه المناطق من أفقر المناطق الزراعية بالمغرب على مستوى الموارد المائية ومكونات التربة وبرزت ظاهرة التوسع الزراعي خاصة أمام زيادة الطلب الأوربي عليه[2]، ولم تستطع الدولة أن تعود لسياسة إيقاف هذه الزراعة لما كانت تعرفه في السبعينات من أزمات سياسية واقتصادية، كما لم تستطع أن تدعم مشروع" Derro " المخصص لتنمية الريف، وارتفع عدد المهاجرين نحو أروبا الذي سيتوقف بعدما عرفت أروبا أزمة اقتصادية لتتوسع زراعة الكيف في الريف من جديد و امتدت إلى بني سدات وبني يجل، و ازدادت الأزمات الاجتماعية جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما أدى لثورة الخبز التي انطلقت في الدار البيضاء في سنة 1981 وانتفاضات أخرى في فاس وتطوان، وازداد الطلب على حشيش المغرب بعد اندلاع حرب لبنان في 1975[3]، خاصة منطقة كتامة وشفشاون وطنجة ليصبح القنب الهندي في هذه المناطق هو المصدر الرئيسي للدخل وظهر ذلك بارزا في المشاريع التي أقيمت في بعض المدن كطنجة والفيلات الفاخرة دون حدوث أي ازدهار اقتصادي بالمنطقة [4].

كانت منطقة الحسيمة منطقة الإنتاج التقليدية الوحيدة وسط الريف، لتظهر المناطق الزراعية الجديدة [5]، وهي الزومي والمقريصات وشفشاون ونواحي تطوان والعرائش غربا وسيدي قاسم غربا وفي الجنوب أيضا[6]، ووصلت إلى بلاد غمارة مثل بني سميح، بني رزين، بني منصور، وجبالة بني احمد، وشرقا إقليم الحسيمة كبوفراح وبني مسدوج[7]، وبالتالي تعتبر المناطق الشمالية أهم مناطق إنتاج القنب الهندي ولذلك لقربها للحدود ولمراكز البيع والترويج وعلى رأسها معبر تطوان طنجة[8]، والإقبال عليها يعود للجودة التي يجدها السوق الأروبي فيها[9]وحتى الإستهلاك الشخصي. فبعض المدن كمراكش والصويرة وشفشاون يتردد عليها النجوم فتصبح فضاءات إلهام لاختلاط الموسيقى الشعبية بالحشيش إلى جانب رغبة البعض في الهروب من الواقع كما أنه رمز للاحتجاج عند البعض الآخر[10]. وما ساعد على انتشاره أكثر هو العزلة والفساد والفقر رغم أنه ساعد على مكوث الساكنة في المنطقة وتخفيف استيائهم[11] وتحولت هذه الصناعة

---

[1]Pasqual Moreno, Ibid, ;p. p.71-72-126-69-131-133-134-135

[2]Pierre-Arnaud Chouvy, Ibid, p 7

[3]Torregrosa ,Pasqual Moreno, Ibid ;p.140-139

[4] Peraldi,Michel,Economies criminelles et mondes d'affaire à Tanger, http://journals.openedition.org/conflits/5973, 2007 ,p.13

[5]Afsahi, Kenza, et khalid mouna ,Cannabis dans le rif central(Maroc),2014,espacestemps .net ,p12

[6]Tawil,Sobhi, Qur'aniceducation and social change in NorhernMorocco:PerspectivesfromChefchaouen ;Comparative educationReview,vol .50 ;No.3 ;Special issue on Islam and education ;p 6

[7]الشلخة،أمينة،المرجع السابق ،ص66

[8] لمساوري،سيدي احمد، المرجع السابق، ص 43

[9] Afsahi, Kenza, La construction socio-économique du cannabis au Maroc Le kif comme produit traditionnel, produit manufacturé et produit de contrebande, https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01610989 ,Submitted on 27 May 2020,p.111

[10] Abdallah Ounnir,Rapport sur l'usage de drogues et le droit au Maroc , Projet ALCS / OSF de plaidoyer pour les droits humains des usagers de drogues,2011,p. 6

[11] Chouvy,Pierre-Arnaud, Du kif au haschich : évolution de l'industrie du cannabis au Maroc , 95-2 | 2018, L'Afrique, du Sahel et du Sahara à la Méditerranée : intégrations, circulations et fragmentations

إلى مورد رئيسي للريف الأوسط[1]، خاصة أمام الاقتصاد الهش الذي دفعهم للاهتمام بزراعة وإنتاج القنب الهندي أو" الكيف"[2].

لقد ساهم اقتصاد القنب الهندي في توطين ساكنة هذه المناطق خاصة أمام تزايد النمو الديموغرافي وتلبية احتياجات الأسر، إلا أن الإفراط في استغلال البيئة سيشكل على المدى الطويل أزمة بيئية ويمكن أن تتطور إلى أنواع أخرى من الأزمات[3]، أضف إلى ذلك ما يحتاجه القنب الهندي من مناخ معتدل والكثير من الرطوبة، لذلك يشكل السقي ضرورة في المناطق الشحيحة كما أن المنحدرات لا تساعد في الزراعة و التربة تفتقر لمواد إنتاجية و مرهقة من كثرة الاستخدام[4]، ورغم ذلك ساهم في تنمية المناطق الريفية وتوليد التحويلات المالية، وخفض البطالة و أدى إلى استقرار المنطقة[5]، خاصة مزارعي كتامة وتركيست الذين يحصلون على غلة جيدة من الكيف نظرا للتساقطات المطرية المهمة التي تعرفها المنطقة[6]. ومع انتشاره حاولت الدولة وضع برنامج بديل لزراعة الكيف تحت إشراف شركة التبغ، ولكن فشلت هذا المشروع وازداد الكيف انتشارا في كتامة ،وصعب الحد منه نظرا لارتباطه بعدة قطاعات سوسيواقتصادية حيوية. كما انتشر الكيف البوري والمسقي في إقليم شفشاون في السبعينات و التمانينات والتسعينات إلى جانب تطوان والعرائش ووزان وتاونات وسيدي قاسم[7]، رغم محاولة مشروعDERRO في إصلاح الأراضيوالمحافظة على مواردها الطبيعية ومساعدة الأسر المزارعة في إنجاح البدائل الزراعية إلا أنها لم تنجح في تحقيق أهدافها[8]، ومنذ استقلال المغرب مارست الحكومة سياسة الاحتواء فيما يتعلق بزراعة القنب الهندي، والتشديد على تقليص مساحته ورغم ذلك فالمساحات ازدادت شساعة، وأثرت المتابعة القانونية اجتماعيا ونفسياحيث أصبح 48000 شخصا متابعا قانونيا، ورغم كل محاولات الدولة للقضاء على زراعة القنب الهندي فلا تزال هناك مقاومة للمزارعين وذلك في استمرارهم في زراعة القنب الهندي[9]، لضمان سبيل العيش التاريخي [10].

2- تحول الأسرة في "جماعة فيفي" من الزراعات المعيشية إلى زراعة "الكيف"

كانت الأسرة القروية في جماعة فيفي التابعة لاقليم شفشاون تعيش قبل ثمانينات القرن الماضي داخل بنية اقتصادية هشةتعرف نقصا على مستوى المرافق الاجتماعية خاصة الطرق، وساهمت ندرة وسائل المواصلات إلى جانب غياب شبكة الكهرباء في معظم مداشر الجماعة في التحول. ولم يكن هذا المتغير وليد الصدفة بل شجعت عليه

---

[1]Mouna ,khalid,lesnouvelles figures du pouvoirdans le Rif central du Maroc ;article ,anthropologie et sociétés ;vol n35 ;n°1.2 ;2011 ;p229.246 ,p4

[2]Tawil, Sobhi, Qur'aniceducation and social change in NorhernMorocco:PerspectivesfromChefchaouen ;Comparative education Review,vol .50 ;No.3 ;Special issue on Islam and education ;p 5

[3]Chouvy ,Pierre-Arnaud, Ibid, p 8

[4] Torregrosa ,Pasqual Moreno , Ibid ,p.170

[5]Chouvy,Pierre-Arnaud , Ibid, p 10

[6]Torregrosa, Pasqual, Moreno Ibid ,p.141

[7]بودواح، محمد،المرجع السابق،ص.276

[8]Torregrosa ,Pasqual Moreno ,Ibid ;p.100

[9]Pakman,Tomakman ,Ibid ,p3

[10]Human ,Rights Centre Clinic ,DrugCropCultivation, Development and HumanRights: Understanding the cultural rights dimensions of rural cannabis production in the Upper Rif (Morocco) Project Partners: The International Centre on HumanRights and Drug Policy and the Transnational Institute ,p1

مجموعة من الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعرفها مجتمع البحث، فكان يترقب الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مناطق زراعة القنب الهندي خاصة كتامة التي كانت تعرف ظاهرة زراعة القنب الهندي ومناطق أخرى من جبال الريف التي تمتد على محور طنجة الناظور مرورا بالحسيمة و شفشاون وتطوان لتبدأ بوادر زراعة القنب الهندي في جماعة فيفي، حيث أدخلته كزراعة تكميلية إلى جانب بعض الزراعات المعيشية، لتدخل بعض الأسر في مرحلة تحد واصطدام مع الأعراف والتقاليد والقيم الدينية التي تتمثل القنب الهندي مادة محرمة تلحق أضرارا بالمجتمع إذا ما تم استهلاكها، وسيتم الانتقال من نمط الزراعات المعيشية الممارس إلى زراعة القنب الهندي، و هذا الانتقال الزراعي بدأ مع بعض الأسر في الثمانينات وتم إتلاف محصولها من طرف السلطة[1]، لتتكرر التجربة في السنة الموالية،خاصة بعد أن خفت حدة المقاربة الزجرية مما شجع بعض الأسر المجاورة على الدخول في تجربة هذه الزراعة الممنوعة، لتتوسع زراعتها في عدة دواوير في هذه الجماعة القروية، ورغم أن السلطة كانت تقوم بالحجز على محاصيل البعض ومتابعة أرباب الأسر قضائيا،فقد بدأت بالانتشار نظرا للدخل المحصل عليه، والذي يغطي معظم احتياجاتها الأسرية الضرورية .

المحور الثاني : التقنين كاستراتيجية وطنية هادفة لتحقيق التنمية المستدامة في مناطق زراعة القنب الهندي

1.التقنين كمشروع للحد من تجريم زراعة القنب الهندي في مناطق الريف الأوسط والغربي

يتضح من خلال جرد بعض الجوانب التاريخية لزراعة القنب الهندي أنها قد ساهمت في فهم تلك التحولات سواء منها الكمية أو الكيفية في مناطق الريف الأوسط والغربي، فهي لم تدفع به نحو التقدم والتطور بل ساهمت في تراجعه للوراء[2] ، خاصة بعد زراعة القنب الهندي التي تمركزت فوق مساحات توجد في جبال الريف شمال المغرب فوق أراض سقوية[3]، وكانت البداية كما وذكرنا سابقا في قبيلة تلارواق وبني سدات وفي سنة 1930 ستنتشر بكثرة في كتامة وهوامشها [4]، لتصل إلى بلاد غمارة (بني سميح، بني رزين، بني منصور، وجبالة بني احمد، وشرق إقليم الحسيمة(بوفراح وبني مسدوج) ، ثم شفشاون، تطوان والعرائش وتاونات وسيدي قاسم ووزان [5]، وانتشارها وتطورها يزداد كل سنة ويزداد معها عدد المستهلكين والمتابعين قضائيا، رغم حجز كميات كبيرة منها حسب تقارير منظمة الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[6]. لأنها تعتبر نشاط للبقاء والاصرار على زراعته من باب ثقافة المقاومة خاصة أمام

---

[1] أكد المشاركون في البحث أن بداية زراعة القنب الهندي كانت في بداية الثمانينات من طرف عدد قليل جدا من الأسر وبعد ذلك بدأ عددهم يرتفع رغم ما كانت تعرفه مناطق زراعة القنب الهندي من اجراءات زجرية لحضر زراعته وانتشاره.

[2]بودواح، محمد، دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وافاق التنمية في جبال الريف، نماذج من الريف الاوسط ،بحث لنيل شهادة الدكتوراه في 2002، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط، ص. 3

[3]التويجري، محمد، المرجع السابق ،ص. 60

[4]بودواح، محمد، المرجع السابق ص. 49

[5]الشلخة، أمينة، دور التحولات الفلاحية وزراعة القنب الهندي في تدهور الأراضي بالحوض الاوسط لواد أسرى (الريف الاوسط)،رسالةدكتوراه،2016 ،ص66

[6]تقرير منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والجريمة،2017.

التهميش السياسي والاقتصادي لهذه المناطق[1]. في ظل الظروف التي سبق ذكرها طالبت بعض الأحزاب بالتقنين للحد من التجريم الذي يعتبر من التدابير الفعالة للحد من العواقب الاجتماعية السلبية وأيضا البحث عن بدائل تنموية [2]، وإيجاد حل لذلك العدد من المتابعين قضائيا وإخضاع حقول القنب الهندي للتنظيم ،فالبدائل يجب أن تكون تنموية وليست مؤقتة مثل مشروع شتلات الزيتون وتربية الماعز لأنها غير كافية ، إلى جانب المساعدة على مكافحة الأضرار البيئية التي سببتها زراعة القنب الهندي، وإنشاء برامج مستدامة للري لمواجهة نضوب المياه الجوفية، والتشجيع على أنشطة اقتصادية أخرى خاصة منها السياحية[3]، فأعيد النقاش السياسي حول هذه الزراعة في سنة 2008، بشراكة مع النخبة المحلية ومزارعي القنب الهندي ،باعتبار هذه الزراعة من أهم القضايا السوسيواقتصادية في مناطق الريف الأوسط والغربي، وجاءت الدعوة لتقنينه من أجل الاستعمالات الصناعية والصيدلانية .

2.اهداف قانون ترخيص زراعة القنب الهندي على مستوى التنمية المستدامة

إن مشروع القانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي الذي تقدمت به وزارة الداخلية والذي تم المصادقة عليه في الجريدة الرسمية تحت رقم 7006، ويحتوي على 54 مادة. جاء تفعيلا للتوصيات الجديدة لمنظمة الصحة العامية والأمم المتحدة بعدما تم إزالة نبتة القنب الهندي من لائحة المواد الأكثر خطورة، وأنها تدخل ضمن الاستعمالات الطبية والعلاجية من طرف لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة نهاية 2020. فكان التقنين خطوة لرفع عدم الشرعية عن مزاوليه وإخضاعه عبر آليات قانونية ولوجيستية للترخيص والمراقبة سواء للاستعمال الطبي أو الترفيهي، وسيتم تقديم المساعدة الفنية للحفاظ على السلالات التقليدية للقنب الهندي وتطوير المحاصيل وأيضا تنويع الاقتصاد عن طريق تشجيع السياحة المستدامة لتقوية الثقافة الأمازيغية أو الاستعمال الترفيهي للقنب الهندي[4]، وسيسمح التقنين باندماج الريف أكثر اقتصاديا مع باقي المناطق المغربية وكذلك المجتمع الدولي[5]، مع تطوير جوانبه العلمية والاجتماعية والاقتصادية وكيفية الاستفادة من مكوناته التي ستعطي لقطاع زراعة القنب الهندي قيمة مضافة عالية[6]، ولكن من أجل تحقيق اقتصاد قروي يتسم بالكفاءة والاستدامة يجب إشراك المزارعين في مقاربة تشاركية لأنه عنصر مهم في عملية التنمية في هذه المناطق العميقة بالمغرب. لذا يجب وضع مشروع إقليمي يلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية للمزارعين المتضررين [7].

---

[1] Khalid Mouna, et Kenza Afsahi,La légalisation du cannabis Une ethnographie d'un débat politique dans le Rif du Maroc;Diverse Faces of Toda Religion;2020,p12.9-

[2]Blickman,Tom, Morocco and Cannabis reduction, containment or acceptance,Drug policy briefing,49,March 2017,transnationalinstitute,p 2

[3] Blickman, Tom, Le Maroc et le cannabis, Dossier sur les politiques De Drogues | 49 | Mars 2017, transnationalinstitute,p.21-13

[4] Blickman, Tom ,Le Maroc et le cannabis,Dossier sur les politiques De Drogues | 49 | Mars 2017 ;Réduction, endiguement ou acceptation ;transnationalinstitute,p.12-21-

[5] Chouvy ,Pierre-Arnaud, Le kif , l'avenir du Rif ? Variété de pays terroir labellisation atouts d'une future légalisation,Revue belge de géograohie ;1,2020 ;p.12-13-14

[6]المؤتمر الدولي الأول حول الامكانات العلاجية والصناعية للقنب الهندي بين 22و24 أكتوبر بطنجة.2021

[7] Boudouah.M'hamed , Evolution de l'économie du Rif Central (Senhaja Sraîr) et problématique d'alternatives,N°: 6 – 5ème année – 1438H / 2967 Amz / 2017 ; Tidghin,p.10-9-

يعتبر التقنين ضرورة في ظل التحولات المرتبطة بالسياق التشريعي الدولي على مستوى إنتاج وإستهلاك القنب الهندي، وحتى الاستهلاك الترفيهي الذي يتزايد من سنة لأخرى في سوق شديدة التنافسية، و سيكون له أهميته في الاعتراف بعمل أجيال من المزارعين الذين عانوا من عدم الشرعية إلى الشرعية خاصة لصغار المزارعين، وهنا يجب فرض بعض القيود على الاستثمار الأجنبي وإحضار خبراء في الإنتاج لحماية مصالح هؤلاء المزارعين ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الامم المتحدة، كما يجب الحرص على زراعة أخلاقية يتم فيها استعمال البذور الأصلية غير المضرة بصحة المستهلك في نظام تجارة القنب الهندي الجديد[1]، ويجب إحداث تخصصات مهنية تساعد في إنتاج كل الصناعات المرتبطة بالقنب الهندي مثل صناعة الورق والمنسوجات. إلا أنه لا يمكن ألا نعتبر أن التقنين هو حل جزئي للتخلف التي تعرفه المنطقة وخلق التنمية الاقتصادية المستدامة فيها[2]،فهو سيخلق التنافسية والفساد سينخفض، وسيسمح باندماج أكبر للريف اقليميا ووطنيا وتعزيز الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي والسياسي، وضمان التجارة العادلة بالنسبة لصغار المزارعين فالتقنين سينظم الزراعة والانتاج والاستهلاك الطبي والترفيهي إلى جانب تحديد الإنتاج الذي كان تدفقه عاملا أساسيا في الإضرار بالبيئة [3]. إلا أن هناك إكراهات مرتبطة بإمكانية تحايل بعض الشركات الأجنبية أو الوطنية التي سيتم استقطابها على القانون وإلزام المزارعين بالبيع بسعر منخفض مما سيدفع بهم لاستغلال الترخيص في استعماله لاغراض غير مشروعة، كما وهناك تخوف حول حكامة نظام الترخيص. لذا سيصعب تنفيذ البنود المرتبطة بقانون التقنين في البداية، نظرا لما يحمله من تعقيدات أو حلولا غيرواقعية للمزارعين ولا ترضي كافة الأطراف [4].

خاتمة

لقد توصلنا في هذ الورقة إلى أن التنمية هي الآداة الأساسية لتحقيق الأمن التنموي كما أن الاشتغال على استراتيجيات وطنية ومنها التقنين سيخلق دينامية اقتصادية واجتماعية كبيرة في مناطق زراعة القنب الهندي، إلا أن هناك ضرورة الانتباه إلى إشراك المزارعين في هذه الاستراتيجية لتكون لها الاستدامة، ومراعاة خصوصية مناطق زراعة القنب الهندي المجالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الاستعانة بالدراسات السابقة التي تمت في هذه المناطق للمساهمة في إنجاح استراتيجيات التنمية المستدامة، ويظل السؤال مفتوحا إلى أي حد تستطيع الدولة تفعيل قانون التقنين 13. 21 بما يخدم إيجابا الجوانب السوسيواقتصادية لمناطق زراعة القنب الهندي ؟وهل ستستطيع تحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق؟

---

[1] Bewley taylor ,david, et d'autres,Réglementation du cannabis et développement : vers un commerce (plus) équitable pour les marchés licites émergents, Drug policies and development,part 1,2021 , p.3 ;6 ;8 ;9

[2] Chouvy, ,Pierre-Arnaud, Du kif au haschich : évolution de l'industrie du cannabis au Maroc , 95-2 | 2018, L'Afrique, du Sahel et du Sahara à la Méditerranée : intégrations, circulations et fragmentations, https://doi.org/10.4000/bagf.3337 , p. 308-321 p6

[3] Chouvy ,Pierre-Arnaud , Le kif, l'avenir du Rif ? Variété de pays, terroir, labellisation, atouts d'une future légalisation Is kif the future of the Rif? Landrace, terroir, certification, assets of a forthcoming legalisation, Belgeo Revue belge de géographie 1 | 2020 , consulté le 19 janvier 2021,p.14

[4] Khalid Mouna, et Kenza Afsahi,La légalisation du cannabis Une ethnographie d'un débat politique dans le Rif du Maroc;Diverse Faces of Toda Religion;2020,p12.9-

قائمة المراجع

- عامر خضير الكبيسي واخرون، دراسات حول التنمية المستدامة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ،دار جامعة نايف للنسر 2015
- منصور، عصام محمد، المدخل على علم الاجتماع، جامعة العلوم التطبيقية، دار الخليج، (كتاب الكتروني)
- أنتوني غدنز، علم الاجتماع ،ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى بيروت 2005
- أحمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع ، الناشر مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة
- غيث،محمد عاطف، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، دار المعرفة العلمية، منتدى سور الأزبكية، (كتاب الكتروني)
- سيدي احمد لمساوري،أسباب تعاطي المخدرات ونتائجها،الطبعة الأولى 2008
- مارسال،جوردن،موسوعة علم الاجتماع،المجلد الاول،ترجمة محمد الجوهري وآخرون،المجلس الاعلى للمروع القومي للترجمة،الطبعة 2007
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030/ملخص اكتوبر 2017
- التقرير العام للنموذج التنموي الجديد ،أبريل 2021
- تقرير حصيلة المنجزات بقطاع البيئة 2021
- تقرير منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والجريمة،2017.
- مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ،المجلد 1،العدد 02، 2016
- ابو فرحة ،علي،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، تحليل واقع التنمية في افريقيا، العدد التاسع 2021
- المؤتمر الدولي الأول حول الامكانات العلاجية والصناعية للقنب الهندي بين 22و24 أكتوبر بطنجة2021
- بودواح،محمد، دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وافاق التنمية في جبال الريف، نماذج من الريف الاوسط ،بحث لنيل شهادة الدكتوراه في 2002، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط.
- الشلخة، أمينة، دور التحولات الفلاحية وزراعة القنب الهندي في تدهور الأراضي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،2016، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة محمد الخامس بالرباط.
- التويجري،محمد، ظاهرة تعاطي المخدرات من خلال دراسة سيكوسوسيولوجية عن القنب الهندي واثاره ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،1999.
- Torregrosa ,Pasqual Moreno, Estudiodelcultivo de cannabis sativa en el Rif Marroqui :sus consecuencias socioeconomicas para la region ;tesis in universidad politecnica de Vlencia,1997
- BENMAHANE Mustapha, Économie verte et développement durable au Maroc: Bilan et perspectives ,Journal d'Economie, de Management, d'Environnement et de Droit (JEMED) ISSN 2605-6461 Vol 1. N°1, juillet 2018
- JIRAOUI ,Ibtissam ; La contribution de la régionalisation avancée au Maroc au développement durable des collectivités territoriales , Revue Internationale des Sciences de Gestion ,N2, 04/2020
- Mouna ,Khalid, Le bled de kif, approche anthropologique et socio-économique du x siècle à nos jours
- BENMAHANE Mustapha,Économie verte et développement durable au Maroc: Bilan et perspectives ,Journal d'Economie, de Management, d'Environnement et de Droit (JEMED) ISSN 2605-6461 Vol 1. N°1, juillet 2018
- Afsahi ,Kenza, KETAMA ET AMSTERDAM : PASSEURS ET DÉVELOPPEURS DE SAVOIRS DANS LA PRODUCTION DE HASCHICH, Presses de Sciences Po | « Autrepart » , N° 82 | pages 161 à 177 p.169 et75/ https://www.cairn.info/revue-autrepart-2017
- PERALDI,Michel,Economies criminelles et mondes d'affaire à Tanger, http://journals.openedition.org/conflits/5973, 2007
- Afsahi, Kenza, et khalid mouna ,Cannabis dans le rif central(Maroc),2014,espacestemps .net

- Tawil,Sobhi, Qur'aniceducation and social change in NorhernMorocco:PerspectivesfromChefchaouen ;Comparative educationReview,vol .50 ;No.3 ;Special issue on Islam and education
- Afsahi, Kenza, La construction socio-économique du cannabis au Maroc Le kif comme produit traditionnel, produit manufacturé et produit de contrebande, https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01610989 ,Submitted on 27 May 2020
- Abdallah OUNNIR, Rapport sur l'usage de drogues et le droit au Maroc , Projet ALCS / OSF de plaidoyer pour les droits humains des usagers de drogues,2011
- Chouvy,Pierre-Arnaud, Du kif au haschich : évolution de l'industrie du cannabis au Maroc , 95-2 | 2018, L'Afrique, du Sahel et du Sahara à la Méditerranée : intégrations, circulations et fragmentations, https://doi.org/10.4000/bagf.3337 , p. 308-321
- Mouna ,khalid,les nouvelles figures du pouvoirdans le Rif central du Maroc ;article ,anthropologie et sociétés ;vol n35 ;n°1.2 ;2011 ;p229.246
- Blickman, Tom ,Le Maroc et le cannabis,Dossier sur les politiques De Drogues | 49 | Mars 2017 ;Réduction, endiguement ou acceptation ;transnationalinstitute
- Chouvy ,Pierre-Arnaud, Le kif , l'avenir du Rif ? Variété de pays terroir labellisation atouts d'une future légalisation,Revue belge de géograohie ;1,2020 ; consulté le 19 janvier 2021
- Human ,Rights Centre Clinic ,DrugCropCultivation, Development and HumanRights: Understanding the cultural rights dimensions of rural cannabis production in the Upper Rif (Morocco) Project Partners: The International Centre on HumanRights and Drug Policy and the Transnational Institute
- Khalid Mouna, et Kenza Afsahi,La légalisation du cannabis Une ethnographie d'un débat politique dans le Rif du Maroc;Diverse Faces of Toda Religion;2020
- BOUDOUAH.M'hamed , Evolution de l'économie du Rif Central (Senhaja Sraîr) et problématique d'alternatives,N°: 6 – 5ème année – 1438H / 2967 Amz / 2017 ; Tidghin
- Bewley taylor ,david, et d'autres,Réglementation du cannabis et développement : vers un commerce (plus) équitable pour les marchés licites émergents, Drug policies and development,part 1,2021

أثر التغيرات المناخية على دينامية الهجرة

The impact of climate change on the dynamics of migration

فؤاد الربع:

مركز الشرق للدراسات والأبحاث، جرسيف، المغرب

Fouad.rbaa80@gmail.com

ملخص:

تأتي هذه الدراسة لرصد ظاهرة التغيرات المناخية وانعكاساتها التي أدت إلى بزوغ مفاهيم جديدة من قبيل الهجرة البيئية، واللجوء البيئي، كما أنها جاءت لتضفي على الشق النظري بعد آخر تطبيقي يحيل وبما لا يدع مجالا للشك على أهمية هذه التغيرات المناخية وضرورة رصد أبعادها المحلية والوطنية والدولية، وهو ما سيؤدي لامحالة إلى استشعار حجم الأخطار المحدقة بالإنسانية على شتى الأصعدة وهو ما يفرض ضرورة التحرك العاجل لإيجاد الحلول الممكنة.

مفاتيح الدراسة: التغيرات المناخية- الهجرة البيئية - دينامية الهجرة - نموذج جرسيف

Abstract:

This study comes to monitor the phenomenon of climate changes and their repercussions that led to the emergence of new concepts such as environmental migration and environmental asylum. Which will inevitably lead to sensing the magnitude of the dangers facing humanity at various levels, which necessitates urgent action to find possible solutions.

Keys of the study: Climate change - Environmental migration - Migration dynamics - Guercif model

مقدمة

كان موضوع الهجرة مثارا للعديد من النقاشات والتفاعلات، ولازال تيمة جد مهمة لعدد من الباحثين والدارسين؛ بالنظر لتعدد جوانب النظر لهذا الموضوع، وكذلك على اعتباره مشكلا تاريخيا دائم التجدد بالنظر الى تعدد الأنساق الزمانية والمكانية وللتغيرات التي تشهدها البيئة بصفة عامة، وتأتي هذه الدراسة لتحط الرحال عند زاوية مهمة من زوايا النظر حول موضوع الهجرة، فالزاوية التي نحن بصددها لم تتأسس في نسقها القانوني والمفاهيمي إلا بعد سنة 2000م، حيت شرع المنتظم الدولي في الحديث عن التغيرات المناخية كسبب من أسباب الهجرة، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الإطار التاريخي لظهور هذا المفهوم وما ارتبط به من مفاهيم جديدة جاءت استجابة لهذه المتغيرات في محور أول، لنخصص المحور الثاني من الدراسة للحديث عن أثر التغيرات المناخية على المغرب، وعلى الهجرة من خلال نموذج إقليم جرسيف.

المحور الأول الإطار التاريخي للهجرة البيئية

إن تحديد الإطار التاريخي للموضوع الدي بين أيدينا ليس بالأمر السهل، وإنما هو أمر صعب للغاية بالنظر للتاريخ الطويل للهجرة من جهة، وبالنظر لتعدد ارتباطاته وتحدياته في علاقاته بمواضيع أخرى، وبحقول معرفية مختلفة من جهة ثانية، ولعل مكمن الصعوبة الأساسي هو ارتباط الانسان بمحيطه الخارجي والبيئة الخارجية إلى جانب البيئة الداخلية، على اعتبار أن كل الدراسات و الأبحاث التي تناول أي حضارة من الحضارات أكدت بما لا يدع مجالا للشك بتأثر الانسان بالبيئة الخارجية وبمحيطه في إطار ما يعرف بعلاقات التأثير والتأثر، فهدا المحيط غالبا ما يكون المحدد

أو المحفز أو الدافع لإثبات انسانية الإنسان ولإثبات وجود الانسان في علاقته بالبيئة والطبيعة ،ولعل النتيجة الحتمية لارتباط الانسان بالبيئة هي أن تطور عرفه الانسان غالبا ما كان يصاحبه تطور في كيفية تعامله وتكيفه مع الطبيعة[1].

فالتجمعات السكانية القديمة غالبا ما كانت تتشكل في إطار ظروف بيئية تنسجم مع نمط العيش، فالإنسان البدائي الدي كان يتغدى عن طريق الالتقاط والصيد غالبا ما كان يتواجد في بيئة كالغابة تسهل عليه الحصول على الطعام والصيد كان دائم الهجرة لأجل توفير وسائل البقاء ليستقر في مجموعات وفي مناطق خصبة توفر له مستلزمات العيش، وتدفعه نحو البناء والتقدم وإثبات وجوده، ومن هده المناطق والتي عرفت نشوء حضارات مهمة نجد مصر القديمة التي كانت تعتبر هبة النيل؛ باعتباره النهر الدي تتدفق الحياة من خلاله، حيث كانت مياهه السبب في قيام أهم الحضارات الانسانية على ضفتيه والتي مازالت معالمها الضاربة في التاريخ ماثلة الى الآن[2].

وإدا اتجهنا شرقا نجد نهري دجلة والفرات، حيث نشأت على ضفافهما حضارة بلاد الرافدين، وما خلفته من آثار لازالت تقاوم الى الآن[3]. وإدا توغلنا شرقا نجد الوديان والسهول والبحار والمناخ المعتدل والغابات الكثيفة والطبيعة الخلابة والأنهار التي شقت القارة الآسيوية؛ والتي كانت مهدا لكل من الحضارتين الصينية والهندية القديمتين.

وفي أقصى الغرب حيث القارة الأوروبية وقارتي أمريكا الشمالية والجنوبية كانت العوامل البيئية مما تحتويه الطبيعة والمناخ سببا في نشأة الحضارة الاغريقية واليونانية والرومانية وحضارات الهنود الحمر القديمة في المكسيك والولايات المتحدة الامريكية حاليا.

وبالانتقال الى افريقيا نجد أن العديد من الدول والحضارات أقيمت أو شيدت في ظروف بيئية ملائمة؛ تسمح بإنتاج الغداء الى جانب توفر الماء وهي في الغالب ما كانت تتشكل بجانب الأنهار والوديان. وبالرجوع الى شمال افريقيا نجد أن حضارات مهمة مرت وتعاقبت على هده المنطقة ،وهي في الغالب ما كانت تتواجد وتتشكل في مناطق خصبة بما تحمله الكلمة من معنى، ولن أتحدث هنا عن الحضارات القديمة، وإنما سأتحدث عن نموذج دولة الأدارسة بالمغرب الأقصى، فهده المدينة أسست بدراسة وتخطيط هامين من خلال التواجد بالقرب من سهول الأطلس التي تفيض خيرات في فصل الصيف ،وهي توجد بالقرب من نهر سبو الدي يتدفق ماؤه على مدار السنة؛ وتنتشر على جنباته مختلف أشجار الكروم والفواكه[4].

ولن يطول بنا المقال هنا طويلا للحديث عن الحضارات القديمة والبيئة المحيطة بها، ولكن محور الموضوع يفرض علينا رصد تاريخ الهجرات البيئية، فبالنسبة للمغرب مثلا نجد أن هناك العديد من القبائل الرعوية هاجرت إليه إلى حدود أواسط القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) توافدت على المغرب قبائل عربية من أهمها بني هلال، وكانت هاته القبيلة أكبر القبائل المهاجرة للمنطقة ،شملت هاته الهجرات قبائل مثل (بني سليم ؛وبني معقل ؛الأثبج ؛ بني رياح، بني زغبة) لكن لقوة شكيمة بني هلال انسحب اسمها على مجموع القبائل القادمة نحو شمال إفريقيا.

1- سلامة موسى، الإنسان قمة التطور، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، سنة 2012،ص:8

2- مصر الفرعونية، موجز تاريخ مصر مند أقدم العصور حتى عام 332 قبل الميلاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،سنة 2012،ص:27

3- عبد الوهاب حميد رشيد ،حضارة وادي الرافدين ميزوبوتاميا ، دار المدى ،الطبعة الأولى سنة 2004 ،ص 15.

4- أحمد بن خالد الناصري، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى، الجزء الأول، دار الكتاب للطباعة والنشر الدار البيضاء سنة 1997م ص:221

وقدمت هده القبائل من نجد شمال العربية السعودية وكانت القبائل الهلالية في أغلبها قبائل بدوية دائمة التنقل والترحال؛ لا تمارس في حياتها سوى الرعي والظعن بالمواشي صوب الكلأ والمرعى كلما اشتد عليها الجفاف، وقست عليه الطبيعة، لتستقر في الأخير بالمغرب على ضفاف الأنهر والوديان حيث المرج والكلأ[1].

ونفس الامر يحدث بالنسبة للقبائل الرعوية بالمغرب الشرقي على سبيل المثال؛ وبعد توالي سنوات الجفاف على المنطقة انتقل العديد من سكان البوادي الى المدن للسك، محدثين بدلك هجرة داخلية كبيرة ترتبت عليها نتائج كارثية على جمالية المدن، وما تطرحه أيضا من اشكالات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وهجرات خارجية نحو اوروبا للبحث عن فرص عمل داخل هده الدول التي بدأت هي الأخرى تعاني مشاكل بيئية.

وتبرز هنا أمية البيئة في ضمان الاستقرار الانساني، على اعتبار أن الظروف البيئية الملائمة كانت العامل الأساس في قيام العديد من الحضارات، كما أن اندثار الكثير منها كان بسبب التغيرات المناخية، فالعامل البيئي سيساهم إن لم يتم وضع حد له في فناء الجنس البشري كله على وجه الأرض مستقبلا؛ وسوف نصبح حضارات سابقة كما أصبح اللدين من قبلنا، وستستمر الهجرات البيئية في الازدياد ولن نستطيع أن نتوقع حجمها وتأثيراتها.

1 ـ التغيرات المناخية خطر حقيقي

حذرت العديد من المنظمات من هجرة أعداد هائلة من الناس تتراوح أعدادهم بين 216 مليون انسان بحلول عام 2050[2]، فالخوف من اللاجئين البيئيين أصبح الآن قضية سياسية حقيقية ؛فهؤلاء لم يعد باستطاعتهم العيش في أوطانهم بسبب الجفاف وتآكل التربة، والتصحر، والمشاكل البيئية الأخرى؛ فعندما يبلغ الاحتباس الحراري دروته عام 2050 قد يتضرر حوالي 216 مليون انسان بسبب اضطرابات الرياح الموسمية والأعاصير؛ ونضوب الأمطار ؛وقسوة دورات الجفاف التي تستمر طويلا، وأيضا بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات الساحلية سيدفعهم الى البحث عن أماكن أخرى، فمند عام 2001 حدرت العديد من المنظمات من بينها الصليب الأحمر الدولي والأمم المتحدة والهيئات الحكومية للتغيرات المناخية وغيرها من تدفق للمهاجرين من أنحاء مختلفة من العالم ويقدرون أن يتراوح عدد المتأثرين بين 50 مليون الى مليار لاجئ بسبب تغير المناخ.

كما كشف تقرير جديد للبنك الدولي تحت عنوان "غراوندسويل (Groundswell) "في جزئه الثاني أن عدد السكان المرشحين للهجرة والترحال داخل حدود أوطانهم بسبب التغيرات المناخية قد يصل إلى حوالي 216 مليون نسمة بحلول عام 2050، منهم حوالي 19 مليون نسمة من منطقة شمال أفريقيا[3].

---

[1] عبد السلام انويكة، تازة صفحات من تاريخ مدينة موضع بحر ودور وفج عبور، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2019 ص:42.

6ـ شريف بيي، التغير المناخي سيحدث زلزالا على خارطة الهجرة العالمية. 216 مليونا سينزحون بحلول 2050، مقال نشر بتاريخ: 09/14 /2021،على الرابط التالي:
https://www.infomigrants.net/ar/post/35033/%D8%A7%D9%84% - -2050

7- هشام بومجوط ،البنك الدولي: الهجرة المناخية تتوسع في العالم ومنطقة شمال أفريقيا في قلب الحدث، مقال منشور بموقع الجزيرة، على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/science/2021/9/20/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83
تاريخ الزيارة 2021/12/10

فالعديد من المناطق من أوروبا وآسيا تتعرض للفيضانات والأعاصير المدمرة، والانزلاقات الأرضية ،في الوقت الدي سيصبح فيه الوصول إلى المياه الصالحة للشرب من أكبر التحديات الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة في القارة الافريقية .

كذلك فإن العديد من الجزر هي تحت وقع الاندثار، فالتقارير تحدر من أن العديد من الجزر مهددة بالغرق تحت الماء[1]؛ فمثلا نجد أن أصغر جزر" بولونيزيا": وهي الجزر الواقعة جنوب المحيط الهادي يتهددها خطر الابتلاع بواسطة الأمواج، وبسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

ونفس المصير تعانيه جزر" كيريباتي "والتي يتوجس مسؤولوها من تكرار مصير جزيرة "أطلانتس" الاسطورية التي يقال أنها اندثرت تحت مياه المحيط بشكل كامل[2]، وأن دولة "كيريباتي" التي يبلغ عدد سكانها نحو 100 ألف نسمة وتقوم على 32 قطعة من شعب المرجان التي غرق بعضها في السنين الأخيرة نظرا لارتفاع مستوى مياه المحيط الهادئ، ومن المتوقع أن يليها البعض الآخر من شعب المرجان.

فخبراء البيئة حذروا من أن قارة آسيا هي الأكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة التغير المناخي ،جاء ذلك في سياق تقرير أعده تحالف يضم 21 من وكالات البيئة والمساعدات الانسانية منها أصدقاء الأرض والسلام الأخضر و أوكسفام بالتعاون مع الهيئة الدولية للبيئة والتنمية.

وحذر التقرير من أن الظواهر المرتبطة بالتغير المناخي تهدد التقدم الاقتصادي والاجتماعي الدي حققته دول القارة الآسيوية على مدى العقود الماضية، أما الخطر الدي يهدد القارة الآسيوية خاصة الدول المطلة على المحيطين الهادئ والهندي :هو ارتفاع منسوب المياه بسبب ارتفاع درجات الحرارة ،فالارتفاع التدريجي في مستويات البحر الناتج عن الاحتباس الحراري ربما يضطر سكان المالديف للسكن في مكان آخر ؛على اعتبار أن المالديف تعتبر أكثر المناطق أو النقاط انخفاضا في العالم؛ حيث يبلغ ارتفاع أعلى أراضيه أقل من مترين فوق سطح البحر[3].

وبحسب التقرير فستكون آسيا مسرحا للدراما الانسانية لظاهرة التغير المناخي، فنصف سكانها تقريبا يقطنون في مناطق ساحلية هي الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والأعاصير الناجمة عن التغير المناخي.

2 ـ تأثير التغيرات المناخية على الهجرة

يتوقع الخبراء أن تزيد التغيرات المناخية المرتقبة من تعقيد موجات الهجرة، التي ستؤثر سلبا أيضا على مستقبل الأنظمة البيئية، والنوع الايكولوجي، وسياسات استعمال الأراضي والمحافظة عليها.

8- من بين هذه الجر أيضا جزيرة توفالو وهي تقع في المحيط الهادئ وكان وزير خارجية توفالو، سيمون كوفي، قد حذر العالم من خطر تغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر ، إذ قام بتسجيل خطابه إلى القادة المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في غلاسكو، وظهر وهو مغمور في مياه البحر حتى ركبتيه، مرتدياً بدلته، وربطة العنق، لإظهار مدى الخطر الذي يتهدد بلاده، بسبب مشكلة الاحتباس الحراري، واستشهد قائلا، أن الأمريكيين وضعوا خلال الحرب العالمية الثانية خرسانة مسلحة في المكان، وهي الآن مغمورة بالمياه على عمق حوالي 20 سنتمتر.
هيئة تحرير جريدة البيان الاماراتية ،دولة يبتلع البحر أراضيها،مقال منشور على موقع جريدة البيان بتاريخ 30 نونبر 2021 على الرابط التالي:https://www.albayan.ae/world/global/2021-11-30-1.4311652?itm_source=parsely-api
تاريخ الزيارة:12.2021/10 .
9ـ هيئة تحرير موقع روسيا تيفي،دولة جزيرة تخاطر بتكرار مصير جزيرة أطلانتس الاسطورية، الخبر موجود على الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/news/580797-%D8%AF%D9%88%D9%84% /
10- الاخباري الألماني ،حماية جزر المالديف، على الرابط التالي:
DW[3]https://www.dw.com/ar/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D981/a -5783246.

وينتظر أن تواجه منطقة جنوب المتوسط مشاكل أكبر، وهي التي تعاني اليوم نقصا في المياه بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة موجات الجفاف والفيضانات، وأحداث مناخية قاسية أخرى سينتج عنها ليس فقط اختلال متزايد بين العرض والطلب على الماء، بل يتوقع بعض الخبراء أن تكون هناك انعكاسات أخرى مهمة ستؤثر على المستوى المعيشي العام بالمنطقة[1].

كما يتوقع الخبراء تسارع وتيرة التصحر وتضرر البنيات التحتية وتقلص الأراضي الخصبة والمأهولة بسبب تعرية الأراضي، والانهيارات، وتضرر المساكن الطبيعية؛ بالإضافة الى الأضرار الكبيرة للأنظمة البيئة، وارتفاع تسرب المياه المالحة بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر...وتأثير كل ذلك على القضايا المرتبطة بالصحة.

وحسب سيناريوهات عدة، فإن إسبانيا والبرتغال هما البلدان الأكثر تضررا من التغيرات المناخية في أوروبا، ادا ما حصل ارتفاع ملموس في درجات الحرارة (ما بين 5و7 درجات مئوية في حدود سنة 2100) . ويتوقع السيناريو انخفاضا في التساقطات المطرية وموجات جافة متوالية. وإدا ما استمر الاستعمال غير المستدام للموارد الطبيعية في الزراعة والسياحة، فإن ذلك إضافة إلى التغيرات المناخية المرتقبة، قد يؤدي إلى استنزاف الموارد المائية وتآكل التربة والتصحر...؛ والتسبب في تراجع اقتصادي وتزايد أعداد المهاجرين أيضا[2].

كما أكدت العديد من التقارير أن المغرب وتونس وليبيا تفقد كل سنة أكثر من 1000 كلم مربع من الأراضي المنتجة بسبب التصحر، وفي مصر التي تعتمد فقط على الري؛ فإن نصف الأراضي المروية، تعاني من الملوحة في وقت تستورد البلاد جزءا مهما من غذائها! وبين تقرير أن تركيا خسرت 160 ألف كلم مربع من الأراضي الزراعية بسبب تآكل الأراضي.

كل هذه التغيرات المناخية التي يعرفها العالم والتي سبق سرد بعض تفاصيلها، اضافة الى أخرى لا يسع الحيز الزمني لسردها، الى جانب الحروب وما خلفته وتخلفه من أثر على البيئة؛ بفعل البراميل السامة والأسلحة الكيماوية....، تسببت بهجرة السكان بعد تدمير موارد عيشهم.

هذه التغيرات وأخرى كانت سببا كافيا لإضفاء بعد جديد على الهجرة وهو ما بات يعرف بالهجرة البيئية.

أ. مفهوم الهجرة البيئية

يصادف البحث عن تعريف واضح ودقيق للهجرة البيئية العديد من المفاهيم المترابطة كالهجرة البيئية، والهجرة المدفوعة بأسباب التغيرات المناخية، واللاجئين الإيكولوجيين أو البيئيين ومهاجري تغير المناخ، والمهاجرين القسريين المدفوعين بأسباب بيئية، وهي مفاهيم متناثرة [3]، وعموما يمكن تعريفها كالتالي: الهجرة البيئية هي مختلف الأسباب البيئية المباشرة وغير المباشرة التي تتسبب في المغادرة الدائمة للسكان من مناطقهم الأصلية.

11- تقرير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، تحت عنوان: تقرير التقييم الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية 2021 ،ص37.

12- حسين قايد، الجفاف.. مستقبل قاتم بانتظار ملايين الأشخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقال منشور على موقع الحرة الاخباري على الرابط التالي:

https://www.alhurra.com/arabic-andinternational/2021/12/09/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%81%

[3] Olivia Dun and François Gemenne ; Defining ‘environmental migration’ Forced Migration Review31, October (2008),P : 10-11

ويرجع السبب الرئيسي في غياب تعريف يتعلق بالهجرة الناتجة عن التعرية أو التغيرات البيئية؛ إلى صعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الدافعة للهجرة، كما تكمن إحدى المعوقات الأخرى في الخلط بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية.

هل الهجرة البيئية في جوهرها شكل من أشكال النزوح القسري؟ هل تتخذ شكل الانتقال الطوعي لمكان آخر؟

تؤثر هده الأسئلة على توصيف الهجرة البيئية ولا يمكن بسهولة التخلص منها بالالتفاف حولها.

وفي محاولة منها لإزالة هدا الغموض الدي يكتنف المفهوم حاول كل من الأستاذين "فرانسوا جمين" وأوليفيا دون" غُربة هذا المفهوم من خلال فصله عن المفاهيم اللصيقة والمرتبطة به ارتباطا شديدا حيث أكد أنه وعلى خلاف الحالات الواضحة التي تؤدي فيها التغيرات البيئية سريعة الهجوم مثل تلك الناجمة عن الزلزال أو الفيضانات إلى حدوث النزوح القسري[1].

تكمن المشكلة في أن أشكال الهجرة البيئية تطالعنا في ظل وجود تغيرا ت بيئية أو عمليات تعرية بطيئة الهجوم (مثل التصحر) والتي تؤثر على السكان الذين يعتمدون اعتمادا مباشرا على البيئة في معاشهم وبما يتسبب لهم في ضغوط معيشية.

وعندما تصبح التعرية البيئية عاملا مساهما في الهجرة (لا تُعد من كُبرى العوامل)، فعندها يصبح من المشكوك فيه ما إذا كان من الممكن أن نطلق على هذا النوع من الهجرة تعبير الهجرة البيئية، كذلك فإن تزايد أنماط الهجرة الحالية يسهم في صعوبة تحقيق الإجماع حول هذه التعاريف.

وبداية من عقد السبعينات، كان هناك حد واضح يفصل بين أولئك المتكهنين بموجات من "اللاجئين البيئيين" وبين أولئك المتبنين لموقف أكثر تشكيكا[2].

وبصفة عامة يمكننا أن نطلق على الفريق الأول ممن يميلون لفص العوامل البيئية كقوة كبرى دافعة للهجرة بـ "المنذرين"، أما الفريق الثاني والدي يميل للإصرار على أن الدوافع المؤدية للهجرة ذات طبيعة أكثر تعقيدا فيمكننا أن نطلق عليه فريق "المشككين" واللافت للنظر أن المنذرين نجدهم ينتمون لحقول الدراسات البيئية أو دراسات الكوارث، بينما ينتمي فريق المتشككين حصريا إلى حقل دراسات الهجرة القسرية ودراسات اللاجئين، ولا ينبغي أن نعجب من أن التقارير التي تربط تغير المناخ بالقضايا الأمنية عادة ما تنحاز الى صف المنذرين[3].

وكما أن معظم النظريات الكلاسيكية حول الهجرة تميل لتجاهل البيئة كمحرك ودافع للهجرة، نجد معظم النظريات التي تتناول الحكومة البيئية تتجاهل تدفقات الهجرة. وينبغي أن يكون سد هذه الفجوة أحد أولويات أجندتها البحثية في هدا المجال.

---

[1] Olivia Dun and François Gemenne ; Defining ‘environmental migration’ op cite p10

15- نشرة الهجرة القسرية تغير المناخ والنزوح عدد 31 بتاريخ دجنبر 2008 ص:10 [2]

16- نفسه.

ب ـ مفهوم اللجوء البيئي

لم يستقر بعد فقه القانون الدولي العام على مفهوم محدد لما يعرف باللجوء البيئي نظرا لحداثة المفهوم من جهة، ونتيجة لإعادة تشكل الظاهرة بأشكال جديدة وبأكثر حدة بفعل التغطية الصحافية لمثل هده الأحداث، ولوجود قنوات متخصصة ترصد هدا النوع من التغيرات، لما تخلقه من إثارة في نفوس المشاهدين.

ويرجع الفضل بالأساس في ظهور هذا المفهوم الى "ايونا تايتيوتا "من جزيرة كيريباتي الذي يعتبر أول من تقدم بطلب اللجوء البيئي لنفسه ولأسرته الى دولة نيوزيلاندا، على خلفية المعاناة من تبعات التغير المناخي؛ فهذه الاسرة فقدت كل امكانيات بناء مستقبل لها في وطنها نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر.

وفي هذا الصدد صرحت السيدة "دنيا ايونسكو" والتي تعمل منذ 2011 كسكرتيرة لسياسات شؤون الهجرة والبيئة والتغير المناخي في المنظمة الدولية للهجرة" أن ما تقوم به المنظمة الدولية للهجرة هو توفير منبر لمناقشة العلاقة بين الهجرة والعوامل البيئية والبحث عن حلول مشتركة[1].

وأن المنظمة الدولية للهجرة لا تستخدم على أية حال مصطلح "لاجئ بيئي" لكننا نتحدث عن "المهاجرين البيئيين" وذلك لان اتفاقية جنيف التي حددت شروط قبول اللجوء لم تذكر المناخ كسبب من الاسباب، وإنما حصرت منح اللاجئ حق اللجوء حالة تعرضه للاضطهاد السياسي والديني.

ومع ذلك فان المنظمة الدولية للهجرة تعترف صراحة بأن التغير المناخي قد يكون سببا للهجرة، بل ان الدول الاعضاء في المنظمة الدولية للهجرة وافقت سنة 2007 على تعريف مصطلح "المهاجرين البيئيين" نتيجة عشرين عاما من العمل الشاق، وهو يستخدم الان ايضا على نطاق واسع في النقاش الدولي.

نشأ هذا التعريف على هامش التحضيرات لمؤتمر كوبنهاغن للمناخ، عندما تشكل داخل المنظمة الدولية للهجرة وعي كبير بتأثير البيئة والمناخ على حركات الهجرة، ومن ناحية أخرى عندما أصبح تدهور الظروف البيئية جراء التغير المناخي أمرا واضحا على نحو متزايد.

وجاء على لسان المنظمة ان وصف "المهاجر البيئي" يطلق على كل الاشخاص الذين اضطروا الى مغادرة منازلهم بسبب الظروف البيئية (الفيضانات والجفاف والتغيرات في فصول هطول الامطار) ويغطي تعريفنا جميع اشكال الهجرة التي تقف التغيرات البيئية وراءها، سواء الكوارث الطبيعية الحادة، وكذلك التدهور التدريجي في الظروف البيئية على سبيل المثال وتدهور حالة التربة.

لكننا في المنظمة نعتبر ان صفة "مهاجرين بيئيين" تنطبق على الفارين من تهديد أو خطر بيئي وشيك يهددهم، وأيضا اولئك الذين يختارون بحرية أكبر نسبيا ترك وطنهم.

وأكدت المنظمة الدولية للهجرة ان تعريفها لا يرتبط بنتائج معيارية، ولكنه يصف ببساطة من هو "المهاجر البيئي"[2].

17- إيفا مانكه ونهلة طاهر، الهجرة البيئية - ظاهرة معقدة، مقال منشور على موقع دويتشه فيله الألماني الإخباري على الرابط التالي بتاريخ:2013/11/10 على الرابط التالي:
https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9 /a-17184421

18- نفسه

ما يلاحظ من خلال المجهودات التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة هو أنه لازال عصيا عليها ايجاد مفهوم محدد ومستقل للاجئ البيئي وانما اكتفت بإعطاء وصف للمهاجر البيئي ولعل اتفاقية جنيف التي حددت شروط قبول اللجوء لم تذكر المناخ كسبب من الاسباب وانما حصرت منح اللاجئ حق اللجوء حال تعرضه للاضطهاد السياسي والديني.

المحور الثاني: أثر التغيرات المناخية على المغرب وعلى الهجرة "مدينة جرسيف نموذجا"

التغير المناخي ظاهرة شغلت اهتمام الباحثين من مختلف بقاع المعمور بشكل كبير، كما انها حظيت بتتبع العديد من المنابر العلمية والاعلامية، واهتم بها العديد من الفاعلين (الرسميين وغير الرسميين) الى درجة ان أصبحت المتغيرات المناخية حديثا يوميا للأفراد، بسبب ما يتم بثه في الفضائيات من فيضانات وعواصف وأعاصير وزلازل وحرائق تأتي على الاخضر واليابس، والجفاف، ومشكلة الماء والتصحر الخ .....

فالعالم اليوم يجمع بأن هناك متغيرات مست المناخ فلا أحد يمكن أن ينكر ذلك، والمغرب البلد الذي احتضن مؤتمر الكوب 22 لم يكن بمنأى عن هذه التغيرات، فبحكم الموقع المناخي الذي يتراوح بين المناخ المعتدل الرطب، والمناخ المداري الجاف، فإنه يصنف من أكثر البلدان عرضة للتغيرات المناخية، وتشير بعض المؤشرات الى أن مناخ البلاد بدأ فعلا يتأثر بالتغيرات المناخية العالمية، وأخذ يتجه نحو مزيد من الاحترار والتجفيف.

ولا شك أن هذه التطورات المناخية ستكون لها انعكاسات وخيمة على مختلف مناحي الحياة؛ وسيؤدي الى اتساع رقعة المناطق الجافة والقاحلة، واعتبار لكون المناخ يشكل أحد العوامل المتحكمة في التوازنات البيئية، فان هذه التغيرات من شأنها أن تحدث تحولات كبرى في المنظومة البيئية للمغرب.

1. أثر التغيرات المناخية على المغرب

عرفت الجهات المناخية بالمغرب تحولا بفعل تغير المناخ، حيث أصبحت المناطق الجافة قاحلة ويهيمن عليها التصحر؛ في حين تطورت المناطق الرطبة الى شبه رطبة وتسير نحو الجفاف وندرة الموارد المائية.

فحسب التقرير الرابع للفريق الدولي المكلف بدراسة التغيرات المناخية GIEC فانه من المتوقع أن تشهد المنظومة المناخية للمغرب ارتفاع درجة الحرارة المتوسطة بحوالي 25 الى 55 درجة مائوية بالنسبة للمعدلات الحالية[1] .وزيادة في درجات الحرارة القصوى، وفي تردد موجات الحر، موازاة مع نقص في عدد الايام الباردة وأيام الصقيع.، مع تراجع عام في كمية التساقطات بحوالي 20% مقارنة بالوضعية الحالية. وزيادة عدد الأيام الجافة مع انخفاض عدد الأيام المطيرة. علاوة على تنامي الجفاف في الاقاليم الجافة وشبه الجافة، مع احتمال ان يصبح الجفاف أكثر طولا وأكثر عنفا، وسينجم عن هذا التغير المناخي المتوقع تحولات في النطاقات البيو مناخية للبلاد ومن ذلك اتساع النطاقات البيو مناخية القاحلة وشبه القاحلة، وتقلص مساحة المناطق الرطبة وشبه الرطبة وتزحزحها شمالا. ما يعني زحف التصحر على الواحات الجنوبية والمناطق الشرقية واندثار منظوماتها.

19- المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التقييم الأولي من قبل شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط 2019 –ص 10.

من جهة أخرى سيعرف المغرب انخفاضا عاما في رطوبة التربة مما سيسرع من وتيرة تدهورها بفعل التعرية ارتفاع قوة التبخر- النتح - وزيادة تملح التربة والمياه، مع انخفاض عام في صبيب الأودية، وتغير في نظام جريانها الفصلي؛ إضافة الى استمرار انخفاض مستوى الفرشات المائية الباطنية.

أما بخصوص التساقطات المطرية فإن المستوى العام للتساقطات عرف ارتفاعا في المناطق الوسطى أكثر من المناطق الشمالية، بينما انخفضت في المناطق الجنوبية والشرقية، أما على مستوى التساقطات الفصلية فإنها تميزت بانخفاض عام في التساقطات الخريفية باستثناء سوس التي عرفت استقرارا في مستواها، انخفاض التساقطات الشتوية في المناطق الشرقية كسهل سايس، الشاوية والأطلس المتوسط، ارتفاع التساقطات الشتوية في كل من ورزازات وآسفي واكادير، وانخفاض التساقطات الربيعية بكل من وجدة، فاس، طنجة، البيضاء، آسفي، افران.

إن هذه التغيرات التي عرفها المغرب وأخرى لا محالة ستترك آثارا وخيمة على المنظومة البيئية ككل وعلى الاقتصاد المغربي، فكيف كان وقع هذه التغيرات على الهجرة في المنطقة الشرقية، جرسيف نموذجا؟

2 . انعكاسات التغيرات المناخية على جهة الشرق - نموذج حوض جرسيف .

كغيرها من مناطق المغرب عرفت المنطقة الشرقية تغيرات مناخية كبيرة يمكن تلمسها من خلال ارتفاع درجات الحرارة وندرة التساقطات وزحف الرمال على المناطق الرعوية والتعرية وعدم انتظام جريان الأودية [1].

والحوض الذي اخترناه كنموذج يقع في منطقة الشرق والذي عرف بدوره تغيرات مناخية كثيرة فبعد أن ساد المناخ المعتدل في الستينات الى الثمانينات، عاد الجفاف ليضرب المنطقة مند ذلك التاريخ الى اليوم، وازدادت درجة حرارتها صيفا، وقلت التساقطات الى أدنى مستوياتها[2]، الأمر الذي أثر على المنظومة البيئية ككل وعلى هجرة الساكنة.

يتميز مناخ جرسيف بالجفاف بفعل التغيرات التي سبق الحديث عنها، فالمنطقة شهدت موجات جفاف كبيرة وازدادت حرارتها، وهو ما أدى الى ارتفاع معدل تبخر المياه وانخفاض معدل التساقطات، وتراجع الغطاء النباتي وزحف التصحر على المنطقة؛ وتراجع الأنشطة الفلاحية بها.

هذا وقد أدى تراجع منسوب التساقطات الى تراجع منسوب المياه السطحية منها والجوفية بحوض جرسيف، الشيء الذي انعكس سلبا على القطاع الفلاحي، وعلى تربية الماشية. هذه العوامل مجتمعة فرضت على الساكنة أمرين أساسيين: إما التكيف مع المتغيرات الجديدة وإما الهجرة.

التكيف: نظرا للتحديات الكبيرة التي فرضت نفسها على المنطقة بفعل التغيرات المناخية، فإن الفلاحين كانوا مجبرين على التكيف مع هذه التغيرات؛ فبعد أن كانت المنطقة تعتمد على الرعي في سهولها الفسيحة، تحولت اليوم الى تبني أسلوب التربية العصرية للمواشي واعتماد برامج التسمين والتربية، التي تجعل من التقنية والعلم طريقا ومنهجا لها.

20- عبد الحميد جماهري، عندما يعجز نهر ملوية عن الوصول إلى مصبه، مقال منشور على مقع جريدة الاتحاد الالكترونية بتاريخ 2021/11/17! .. على الرابط التالي:
https://alittihad.info/khater/%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7D9%8A%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D9%86%D9%87% D9%85%D8%B5%D8%A8%D9%87/

21- ياسين بنركان ترجمة فاطمة الزهراء الصبان، مأساة بيئية: نهر ملوية لم يعد يصب في البحر الأبيض المتوسط ،مقال منشور على موقع يا بلادي بتاريخ:2021/10/14 على الرابط التالي:
https://www.yabiladi.ma/articles/details/117619/%D9%85%.html

كذلك فإن المنطقة عرفت تحولا مهما في مجال الزراعة، حيث تحولت من الزراعة البورية الى الزراعة السقوية عبر آلات حديثة للرش والسقي، وباستخدام الطاقة الشمسية في عملية استخراج المياه، كما تحولت من زراعة الحبوب التي تتطلب مياها وفيرة الى غرس الأشجار المثمرة بوسائل ري تعتمد على نظام التنقيط، وهو الأمر الذي لقي نجاحا كبيرا في المنطقة حيث أصبحت المنطقة تعد من بين المناطق المهمة التي تنتج الزيتون في المغرب وبجودة عالية.

إلا أنه في بعض المناطق التي عرفت ظروفا جافة وقاسية، إلى جانب ندرة المياه الجوفية فقد توجهت ساكنتها نحو الهجرة[1]، وقد اتخذت هذه الأخيرة شكلين أساسيين:

هجرة داخلية من القرى إلى المدن[2]؛ وما صاحبها من مشاكل في السكن والعمل حيث انتشرت المجالات غير المهيكلة وانتشر البناء العشوائي ودور الصفيح، وهو الأمر الذي أدى الى تفشي الظواهر الاجتماعية السلبية كالبطالة، والفقر، الهشاشة...

هجرة خارجية: من البادية نحو أوروبا: فالعديد من القرى توجه أبناؤها للهجرة نحو أوروبا حيث تزايدت أعداد المهاجرين بكل من اسبانيا وفرنسا وبلجيكا، فالظروف المناخية وما صاحبها من مشاكل كانت سببا كافيا للبحث عن فرص جديدة للعيش[3]، وايجاد بدائل أخرى بعد استحالة البقاء في هذه المناطق التي أصبحت أرضا خلاء بعد ما كانت تعج نشاطا في انتظار تغيرات مناخية جديدة علها تنذر ببزوغ فجر جديد.

خاتمة:

بالنظر الى تعدد مداخل وأوجه الحماية البيئية، فإن العالم عرف ميلاد آلاف الجمعيات والمنظمات التي تتخذ من البيئة في جوانبها المتعددة موضوعا لها، فإلى جانب ما تقوم به من أعمال التوعية والتأطير في المجال البيئي؛ فإنها اليوم صارت رقما أساسيا لا يمكن تجاوزه سواء في إعداد المخططات والبرامج والقوانين لحماية البيئة وتنفيذها، أو سواء على مستوى تنصيب نفسها كمدافع عن البيئة إن على المستوى الوطني أو الدولي.

وللوقوف في وجه هذه المتغيرات فإن هذه الدراسة تقترح:

على المستوى الوطني:

- نشر الوعي البيئي في أوساط المجتمع من خلال وسائل الاعلام من أجل توعية الناس بمخاطر التغير المناخي.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات؛ وأوراش العمل والحلقات التشاورية لتقييم الخطر البيئي والمناخي للحد من استفحال المشكل.
- وضع آليات للمساعدة والوقاية من المخاطر البيئية والمناخية وما ينجم عنها من كوارث.
- تنفيذ مشروعات وقائية وبرامج للتكيف مع هذه المتغيرات مثل مشروعات مكافحة التصحر ومقاومة الجفاف ورصد الزلازل والوقاية منها، والرصد القبلي لها والقيام بمد القنوات والسدود للوقاية من الفيضانات، إعداد

22-عادل بوشال وبلال المونعيم، الهجرة الدولية ودورها في إعادة تنظيم المجال بحوض كرت شمال شرق المغرب، ورد ضمن « الهجرة الدولية والديناميات السوسيومجالية السياقات ـ التجليات ـ الإفرازات" كتاب جماعي صادر عن المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا سنة 2021،ص227

23- عدنان زروالي، الهجرة الدولية والتنمية المجالية والسوسيو اقتصادية بمدينة جرسيف، مجلة الفضاء الجغرافي والمجتمع المغربي، العدد 30 اكتوبر 2019 ص:249

برامج هيكلية للحفاظ على ما تبقى من الغابات وتقويتها ومحاولة خلق توازن إيكولوجي يشمل الانسان والحيوان والنبات.

- تسخير الامكانيات البشرية والتقدم التكنولوجي فيما يخدم البيئة.
- إعداد برامج بيئية في المناهج التعليمية لغرس قيم الحفاظ على المشترك الانساني وجعل احترام البيئة محورا ومدخلا أساسيا في التنمية.
- استغلال ودعم برامج الطاقات البديلة عن طريق استغلال الطاقات الكامنة والإمكانات المتاحة.
- وضع مخططات وبرامج للاستغناء التدريجي عن الطاقات الأحفورية أو على الأقل تقليص الاعتماد عليها.
- وضع مخططات للصناعات الصديقة للبيئة على أساس اعتبارها صناعات الجيل الجديد أو صناعات المستقبل.
- تعزيز آليات التحذير الوطنية ودعم برامج الرصد والتتبع.
- دعم مراكز الأبحاث التي تهتم بالبيئة.
- دعم مراكز التكوين والأبحاث الهندسية التي تهتم بالبيئة.
- دعم فعاليات المجتمع المدني التي تهتم بالبيئة.

على المستوى الدولي:

- إقامة الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- القيام بمشاركة في النشاطات الدولية التي تهتم بالبيئة.
- استضافة المؤتمرات والندوات الدولية التي تهتم بالبيئة.
- تعزيز التعاون وفتح جسور تبادل الخبرات بين فعاليات المجتمع المدني.
- نقل الخبرات في مجال التكنولوجيا البيئية عن طريق دعم البحث العلمي وإرسال البعثات الطلابية للتكوين في هذا المجال.
- التعاون الدولي المشترك للحفاظ على البيئة وتفعيل الاتفاقات الاقليمية والدولية بشأنها.

لائحة المراجع:

- أحمد بن خالد الناصري، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى، الجزء الأول، دار الكتاب للطباعة والنشر، الدار البيضاء سنة 1997م
- . إيفا مانكه/نهلة طاهر، الهجرة البيئية -ظاهرة معقدة، مقال منشور على موقع دويتشه فيله الألماني الإخباري بتاريخ:2013/11/10 على الرابط التالي:
- https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9 /a-17184421
- سلامة موسى، الإنسان قمة التطور، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، سنة 2012،
- مصر الفرعونية، موجز تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عام 332 قبل الميلاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة 2012،ص:27 -
- عبد الوهاب حميد رشيد، حضارة وادي الرافدين ميزوبوتاميا ، دار المدى ،الطبعة الأولى سنة 2004
- عبد السلام انويكة، تازة صفحات من تاريخ مدينة موضع بحرودور وفج عبور، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الطبعة الأولى 2019
- شريف بيي، التغير المناخي سيحدث زلزالا على خارطة الهجرة العالمية. 216 مليونا سينزحون بحلول 2050، مقال نشر بتاريخ: 09/14/ 2021، على الرابط التالي:
- https://www.infomigrants.net/ar/post/35033/%D8%A7%D9%84% - -20501
- هشام بومجوط، البنك الدولي: الهجرة المناخية تتوسع في العالم ومنطقة شمال أفريقيا في قلب الحدث، مقال منشور بموقع الجزيرة، على الرابط التالي:
- https://www.aljazeera.net/news/scince/2021/9/20/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-1
- هيئة تحرير جريدة البيان الاماراتية، دولة يبتلع البحر أراضيها، مقال منشور على موقع جريدة البيان بتاريخ 30 نونبر 2021على الرابط التالي:
- https://www.albayan.ae/world/global/2021-11-30-1.4311652?itm_source=parsely-api
- هيئة تحرير موقع روسيا تيفي، دولة جزيرة تخاطر بتكرار مصير جزيرة أطلانتس الاسطورية، على الرابط التالي: / https://arabic.rt.com/news/580797-%D8%AF%D9%88%D9%84%
- تقرير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، تحت عنوان: تقرير التقييم الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية 2021
- حسين قايد، الجفاف.. مستقبل قاتم بانتظار ملايين الأشخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقال منشور على موقع الحرة الاخباري على الرابط التالي:
- https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/12/09/%D8%A7%D9
- نشرة الهجرة القسرية تغير المناخ والنزوح عدد 31 بتاريخ دجنبر 2008

- المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التقييم الأولي من قبل شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط 2019
- عبد الحميد جماهري، عندما يعجز نهر ملوية عن الوصول إلى مصبه، مقال منشور على مقع جريدة الاتحاد الالكترونية بتاريخ 2021/11/17! .. 18. ، على الرابط التالي:
- https://alittihad.info/khater/%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D9%86%D9%87% D9%85%D8%B5%D8%A8%D9%87/
- ياسين بنركان ترجمة فاطمة الزهراء الصبان، مأساة بيئية: نهر ملوية لم يعد يصب في البحر الأبيض المتوسط، مقال منشور على موقع يا بلادي بتاريخ:2021/10/14 على الرابط التالي: https://www.yabiladi.ma/articles/details/117619/%D9%85%.html
- عادل بوشال وبلال المونعيم، الهجرة الدولية ودورها في إعادة تنظيم المجال بحوض كرت شمال شرق المغرب، ورد ضمن « الهجرة الدولية والديناميات السوسيومجالية السياقات . التجليات . الإفرازات" كتاب جماعي صادر عن المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا سنة 2021،ص227 وما بعدها.
- عدنان زروالي، الهجرة الدولية والتنمية المجالية والسوسيو اقتصادية بمدينة جرسيف، مجلة الفضاء الجغرافي والمجتمع المغربي، العدد 30 اكتوبر 2019 ص:249 وما بعدها
- Olivia Dun and François Gemenne ; Defining 'environmental migration' Forced Migration Review31, October (2008),P : 10-11

Herd immunity and Theories of explaining the disease in middle Ages, Lessons of Societal Resilience to Covid-19

Prof. Dr. Galal Zanaty (1)
Strategic Planing Consultant for attorney general KSA
Department of Social Science – Alexandria University- Egypt

مناعة القطيع ونظريات تفسير المرض خلال العصور الوسطى , دروس الاستجابة المجتمعية لفيرس كورونا

اعداد : دكتور / جلال زناتى
مستشار التخطيط الإستراتيجى
المكتب الفنى للنائب العام بالمملكة العربية السعودية

ملخص:

تتناول هذه الدراسة مناعة القطيع ونظريات تفسير المرض خلال العصور الوسطى , دروس الاستجابة المجتمعية لفيرس كورونا وإعتمدت الدراسة على المنهج التاريخى الذى يقوم على المصادر فى توثيق الاحداث , وخلصت الدراسة إلى أن مصطلح مناعة القطيع الذى ساد العالم خلال جائحة كورونا هو مصطلح قديم تاريخيا كما أن نظريات تفسير المرض تاريخيا لم تختلف فى العصور الوسطى حتى الوقت الحالى إذ إنحصرت النظريات فى تفسير دينى يربط بين المرض وبين غضب الإله كما كان هو سائد فى العصور الوسطى وبين تفسير المرض فى كونه مؤامرة تلخص الصراع السياسى بين الشرق والغرب ثم أخيرا الارتباط بين نظرية تفسير المرض كونه يعبر عن سوء أفعال البشر بينهم وبين البعض وهو الامر الذى لم يختلف كثيرا خلال ظهور جائحة كورونا وحتى الآن كذلك الحال بالنسبة للإستجابة المجتمعية فى التعامل مع المرض إنحصرت كما كان سائدا فى العصور الوسطى فى عدم أخذ الاحتياطات أو إتباع الاجراءات الاحترازية وفقا لنظرية تفسير المرض السائدة والتى تتعلق بالإيمان لذلك أوصت الدراسة بمراعة الجانب التاريخى فى التعامل مع الامراض والاوبئة ونمط تفسيرها تاريخيا لوضع حلول مناسبة تتوافق مع الاستجابة المجتمعية.

Summary:

This study deals with herd immunity and theories of explaining the disease during the middle Ages, the lessons of societal response to the Corona virus. The interpretation of the disease historically did not differ in the Middle Ages until the present time, as the theories were confined to a religious interpretation that links the disease and the wrath of God as it was prevalent in the Middle Ages, and the interpretation of the disease in that it is a conspiracy that summarizes the political conflict between the East and the West and finally the link between the theory of the interpretation of the disease as being It expresses the misdeeds of human beings between them and each other,Which did not differ much during the emergence of the Corona pandemic and until now the case with regard to the societal response in dealing with the disease was limited, as it was prevalent in the Middle Ages, to not taking precautions or following precautionary measures according to the prevailing theory of interpretation of the disease, which is related to faith. Therefore, the study recommended taking into account the historical aspect. In dealing with diseases and epidemics and the pattern of their historical interpretation to develop appropriate solutions that are compatible with the societal response.

Key words: Herd immunity, social resilience, Psychohistory, An Epidemic, A Pandemic, Endemic, An outbreak, illness, disease, sickness

(1) Zanaty , G., The researcher is an Assistant professor in the Department of Social Sciences, History Branch, History Strategic Political Thought, Faculty of Education - Alexandria University, Arab Republic of Egypt. He also has a number of interdisciplinary studies (historical - political - security) in studies of Middle Eastern files, and a professorial researcher at the Free University of Berlin – Institute for East European Studies in Germany, So This study in , Psychohistory interdisciplinary Study..also works now as Strategic Planing Consultant for attorney general KSA..

Introduction

What Is Herd Immunity during middle Ages till Now? , With the rising number of cases of Covid -19 around the world, health officials continue to work to find the best way to protect the public from the disease. You may have heard health officials mention herd immunity as a possible way to contain the spread of Covid-19.Here's what you need to know about herd immunity and how it may help slow the spread of the coronavirus. Herd immunity, or community immunity, is when a large part of the population of an area is immune to a specific disease. But it was different concept during middle ages, If enough people are resistant to the cause of a disease, such as a virus or bacteria, it has nowhere to go.While not every single individual may be immune, the group as a whole has protection. This is because there are fewer high-risk people overall.

The infection rates drop and the disease peters out. Herd immunity protects at-risk populations. Methodology of this research is a comparative analytical study that uses Historical Methodology and the descriptive method and trying to Answer a Research questions: What are the concept of Herd Immunity during middle ages? ,For that the different understanding for this reasons and for the study approach I used in the study is based really on contemporary events, sources close timetable of events and time – delayed sources, while reference is relied upon in the case of thought or idea.

Recently, we note the spread of manifestations of extreme fear and tension among a large group of people around the world, in response to the global outbreak of the "Corona" epidemic (Covid-19). In conjunction with the tendency of many countries to implement forced quarantine, and the media's great focus on this epidemic; we notice clear repercussions on the psychological aspect of man. But the serious issue is that many of them give in to tension and fear without realizing that by doing so they expose themselves to a double risk of infection with the Corona virus, if we go back to Ibn Sina, especially in his famous book "The Healing", we note that he is one of the first to focus on the importance of the psychological aspect and its relationship to the aspect Human physiology, which was later proven by Western studies experimentally. The World Health Organization defined the emerging corona virus (Covid 19) as: a group of viruses that can cause diseases such as the common cold, severe acute respiratory infection (SARS) and the Middle East Respiratory Syndrome (MERS), and a new type of corona virus was discovered after it was identified as a cause The outbreak of a disease that began in China in 2019, and the virus is now known as severe acute respiratory syndrome coronavirus 2 (SARS-Cove 2). The resulting disease is called coronavirus disease 2019 (COVID-19). In March 2020, the World Health Organization announced that it had classified coronavirus disease 2019 (COVID-19) as a pandemic. .The latest threat to global health is the ongoing outbreak of the respiratory disease that was recently given the name Coronavirus Disease 2019 (Covid-19). Covid-19 was recognized in December 2019. It was rapidly shown to be caused by a novel coronavirus that is structurally related to the virus that causes severe acute respiratory syndrome (SARS). As in two preceding instances of emergence of coronavirus disease in the past 18 years — SARS (2002 and 2003) and Middle East respiratory syndrome

(MERS) (2012 to the present) — the Covid-19 outbreak has posed critical challenges for the public health, research, and medical communities [1]

Concepts of Study

How Do You Achieve Herd Immunity? , There are two ways this can happen.You can develop resistance naturally. When your body is exposed to a virus or bacteria, it makes antibodies to fight off the infection. When you recover, your body keeps these antibodies. Your body will defend against another infection. This is what stopped the Zika virus outbreak in Brazil. Two years after the outbreak began, 63% of the population had had exposure to the virus. Researchers think the community reached the right level for herd immunity,. It also means 50% to 67% of the population would need to be resistant before herd immunity kicks in and the infection rates start to go down. Psychological immunity is also the first line of defense against illness and behavioral impairment, and it is a subjective starting point.The soul is mighty whenever it prepares and prepares what it can of strength and toughness of confrontation, and it is the same collapsed if it fails to repel circumstances and falls into the arms of frustration and fails to stop the influences [2]

The soul possesses great hidden powers that you just need to search for. Every person has faculties, every age has wills, and every stage has fuel that must be invested to be strong and solid lines of defense that issue orders to the mind and heart to find a mass to prevent the occurrence of disease and a strength to get out of the scourge of sorrows and a methodology to recover from the worst pains Psychological immunity is based on the basis that the mind and body are inseparable and that the brain affects all physiological and psychological processes in the individual, which requires the individual to strive to increase the efficiency of his psychological immunity, by developing his abilities to endurance and withstand crises, and to resist negative thoughts and feelings that lead to the path of anxiety, despair and failure [3] Dubey & Shahi [4] asserts that the individual has a psychological immune system and it is like a container that collects psychological resources that work to protect him from negative feelings that result from stress, anxiety, tension, intolerance, exhaustion and other crises and psychological disorders that he may face in his life.

Barbanell [5] refers to the biological immune system that works without guidance from the individual to attack foreign bodies. The person has a psychological immune system, and it is the main factor that helps the individual to psychological recovery, and works to protect us from psychological attacks from the environment by adapting to emotional stress.

([1]) Fauci, Lane & Redfield, H. C., & Redfield, R. R. (2020). Covid-19—navigating the uncharted, 2020,1.

([2]) Essam Mohamed Zidan, (2013). Psychological Immunity: Its Concept, Dimensions and Measurement, Journal of the Faculty of Education, Tanta University, 51, 811-882. 811.

([3]) Emad Muhammad Mukhaimer, 2009, Human advancement in the light of positive psychology and how to develop the positive aspects of the personality of children, Cairo: Dar Al-Kitab Al-Hadith. 8.CF, Husband, A. J. (2003). Psychoimmunology. CRC Press.p.4.

([4]) Dubey & Shahi ,2011, Psychological immunity and coping strategies: A study on medical professionals. Indian J Soc , Sci Res, (1-2), 36-47,36.

([5]) Barbanell (2009), Breaking the Addiction to Please: Goodbye Guilt. Rowman & Littlefield, 17.

Psychological Immunity

Kamal Ibrahim Morsi [1] defines psychological immunity as: "a hypothetical concept, which means a person's ability to face crises and distress, bear difficulties and calamities, and resist the thoughts and feelings of anger, ridicule, hostility and revenge, feelings of despair, helplessness, defeatism and pessimism .Kagan [2] believes that there are three main tributaries from which the concept of psychological immunity is derived: the first tributary: the psychology of health, the second stream: neuropsychological immunology and the third tributary is the interaction between the brain and the immune system.

According this study, there is more than one concept like, An Epidemic is a disease that affects a large number of people within a community, population, or region.A Pandemic is an epidemic that's spread over multiple countries or continents. Endemic is something that belongs to a particular people or country.An outbreak is a greater-than-anticipated increase in the number of endemic cases. It can also be a single case in a new area. If it's not quickly controlled, an outbreak can become an epidemic.Epidemic vs. Pandemic, A simple way to know the difference between an epidemic and a pandemic is to remember the "P" in pandemic, which means a pandemic, has a passport. A pandemic is an epidemic that travels.Epidemic vs. Endemic, But what's the difference between epidemic and endemic? An epidemic is actively spreading; new cases of the disease substantially exceed what is expected. More broadly, it's used to describe any problem that's out of control, such as "the opioid epidemic." An epidemic is often localized to a region, but the number of those infected in that region is significantly higher than normal. For example, when Covid-19 was limited to Wuhan, China, it was an epidemic. The geographical spread turned it into a pandemic.Endemics, on the other hand, are a constant presence in a specific location. Malaria is endemic to parts of Africa. Ice is endemic to Antarctica.Endemic vs. Outbreak, Going one step farther, an endemic can lead to an outbreak, and an outbreak can happen anywhere. Last summer's dengue fever outbreak in Hawaii is as an example. Dengue fever is endemic to certain regions of Africa, Central and South America, and the Caribbean. Mosquitoes in these areas carry dengue fever and transmit it from person to person. But in 2019 there was an outbreak of dengue fever in Hawaii, where the disease is not endemic. It's believed an infected person visited the Big Island and was bitten by mosquitoes there. The insects then transferred the disease to other individuals they bit, which created an outbreak.You can see why it's so easy to confuse these terms. But "Illness", "disease" and "sickness" are interchanged a great deal. However, there is actually some specific difference, especially when used by physicians or any health organization an illness is a general term that people will use to describe themselves when they do not feel well. They may or may not have been diagnosed by a doctor.A disease is more specific and is determined by a physician or health worker The term sickness is usually applied if people miss work or cannot function normally in society, In general, "illness" is more general then "disease", which in turn is more general than "sickness". What is an epidemic? An epidemic is an occurrence of disease that is temporarily of high prevalence and that is confined to one region or one part of the world, such

(1) Kamal Ibrahim Morsi (2000), Happiness and Mental Health Development, Volume 1, Cairo: Universities Publishing House. 96.

(2) Kagan (2006), The psychological immune system: A new look at protection and survival. Author House., 14.

as a single country.What is a pandemic? A pandemic can be defined as an outbreak of infectious disease that occurs over a wide geographical area and that is of high prevalence, generally affecting a significant proportion of the world's population, usually over the course of several months .(Foundations of Societal Resilience – Talma Lecture 2016, René Bekkers1,January 8, 2016.).Societal resilience refers to the response of systems to adversity that promotes the well-being of its units. In the definition of the Rockefeller Foundation, resilience is the capacity of individuals communities and systems to survive, adapt, and grow in the face of stress and shocks, and even transform when conditions require it.2 I define resilience as the mobilization of resources for the improvement of welfare in the face of adversity An example may be helpful in thinking about resilience. The stream of refugees arriving at the gates of Europe poses new challenges to Europe, in many areas: humanitarian assistance, citizenship, poverty, inclusion, access to education, and jobs.

The stream of refugees also raises important questions for philanthropy. How will Europe deal with these challenges? How resilient is Europe.. The concept of resilience has involved stepwise from its initial emphasis on the general persistence of ecological system functions in a world that is subject to ongoing change, through an orientation towards coupled social-ecological systems and questions of the adaptation of humans in nature, to its most recent readjustment, in taking up the more critical question of social transformation in the face of global change This particular genealogy – we suggest – is indicative of the underlying principles that constitute the resilience concept, i.e. persistability, adaptability, and transformability. This contribution explicitly focuses on literature referring to the concept of social resilience and is not intended to give an overview of the resilience literature in general. The literature on different types of resilience has grown rapidly (e.g. urban resilience, organizational resilience, and community resilience regional resilience) and cannot be adequately covered and discussed in a single review. All definitions of social resilience concern social entities – be they individuals, organizations or communities. And their abilities or capacities to tolerate absorb, cope with and adjust to environmental and social threats of various kinds. (1) Also Endemics, Epidemics and pandemics' pandemic arises from an epidemic, Infectious diseases are spread by either bacterial or viral agents and are ever-present in society. Usually infected cases are present in numbers below an expected threshold but every once in a while there may be an outbreak, a new strain or a new disease that has a significant impact at either a local or global level. The spread and rate of new cases can be classified. (2)

Endemic - describes a disease that is present permanently in a region or population, Epidemic - is an outbreak that affects many people at one time and can spread through one or several communities, Pandemic - is the term used to describe an epidemic when the spread is global. Endemic, Endemic is derived from Greek en meaning in and demos meaning people. It is used to describe a disease that is present at an approximately constant level within a society or country. Each country may have a disease that is unique, for example, Caribbean Dengue is

(1)What Is Social Resilience? Lessons Learned and Ways Forward, Article in Erdkunde, March 2013, Research Gate, Markus Kick, University of Bonn & Patrik Sakdpolrak, University of Vienna, Erdkunde.

(2) US Department of Health and Human Services,. Principles of Epidemiology in Public Health Practice Third Edition An Introduction to Applied Epidemiology and Biostatistics. Accessed, 15 March 2020.

still present due to a failure to eradicate the Aedes aegypti mosquito (see image R). Dengue first appeared in the Americas and the Caribbean and with the assistance of the Pan American Health Organization (PAHO) in the 1950s and 1960s the Americas were largely able to eradicate the presence of the Aedes Aegypti virtually eliminating the occurrence of Dengue. However, failure to eradicate its presence in the Caribbean resulted in the continued transmission throughout the region and more recently it has found its way back into the Americas causing several epidemics. (Brandling-Bennett AD, Penheiro F. Infectious diseases in Latin America and the Caribbean: are they really emerging and increasing? Emerging infectious diseases 1996 Jan; 2(1):59.) Varicella, more commonly known as chickenpox in the UK. It is more common in children under the age of 10, who often only experience mild symptoms and after exposure develop a natural immunity to the virus. Although there is a vaccine available it is only offered to those who are seen as vulnerable. [1] Malaria is another infectious disease that is endemic to Africa; through education and implementing countrywide strategies the cases of Malaria are now falling. [2] Epidemic, An epidemic is derived from Greek epi meaning upon or above and demos meaning people and is the term used to describe a situation where a disease spreads rapidly to a large number of people in a given population over a short time period. The term epidemic is not just used with infectious diseases. It is also used with any scenario that leads to a detrimental rise of health risks within a society. Eg.The rise in obesity globally (often described as an "obesity epidemic"). for example moving from animals to humans (zoonotic diseases) (Engering A, Hogerwerf L, Slingenbergh J. Pathogen–host–environment interplay and disease emergence. Emerging microbes & infections. 2013 Jan 1; 2(1):1-7).A genetic change (mutation) in the infectious agent, e.g. bacteria, virus, fungi or parasite, Introduction of new pathogens to a host population... [3] Epidemics can follow predictable patterns and these trends are often used to monitor, predict and control the spread of the infection .A typical example of this is seasonal flu (Epidemics, Outbreaks and Pandemics. Accessed,15 March 2020).Pandemic, A pandemic is derived from Greek pan meaning all and demos meaning people and is the term used to describe the rapid spread of a transmissible infectious/communicable disease over several continents or worldwide. Once an epidemic becomes global and affects a large percent of the population it becomes known as a pandemic. The terms pandemic and epidemic are used to describe the rate and distance of the spread of the disease and not the severity of the disease. Significant features of a pandemic are listed below: Affects a wider geographical area, often global, Infects a very large number of people, Often caused by a new virus or a new strain of a virus that has been dormant for many years., Spreads quickly in humans as there is little to no existing immunity, Can cause a high number of deaths, Because of the need to control the spread of the disease, there is often social disruption, unrest and economic loss, Escalation of an Epidemic to a Pandemic. The World Health Organization (WHO) will declare a Pandemic when a disease has shown exponential growth - dramatically increasing rate of growth, each day showing many more cases than the previous day. A current example of this is the Coronavirus Disease (COVID-19). On 31

([1]) Chickenpox vaccine overview. NHS Website. Accessed 15 March 2020.
([2]) Global malaria progress and challenges in 2016.Accessed 15 March 2020.
([3]) National Institutes of Health. Understanding emerging and re-emerging infectious diseases. Biological sciences curriculum study. NIH Curriculum Supplement Series. National Institutes of Health, Bethesda, MD. 2007.

December 2019, a cluster of cases of pneumonia of unknown cause, in the city of Wuhan, Hubei province in China, was reported to the WHO. This was subsequently identified as a new virus in January 2020 and over the following months, the number of cases continued to rise but were not contained to China and showed exponential growth worldwide. Due to the rapid global rise in cases, this was declared a pandemic on 11 March (declares the coronavirus outbreak a pandemic. STAT News. Accessed 15 March 2020.)And globally, as of 4:22pm CET, 9 December 2020, there have been 67,780,361 confirmed cases of COVID-19, including 1,551,214 deaths, reported to WHO. (Coronavirus Disease (Covid-19) Dashboard Available from: https://Covid19.who.int/ (last accessed 10.12.2020)) Stages of a Pandemic, The WHO has identified six phases that it follows before declaring a pandemic. (World Health Organization. Pandemic influenza preparedness and response: a WHO guidance document. Geneva: World Health Organization; 2009.), There are several measures that have proven effective in the control and containment of viruses [(1)]The greater the stress on the healthcare system the higher the likely mortality rate, as resources are unable to meet the demand and healthcare workers themselves exceed their capacity to provide care. Flattening the curve also extends the time scale of the epidemic so that any potential vaccine can at some future point be used to rapidly increase immunity within the population [(2)]

Pandemic during middle Ages

When an epidemic spreads beyond a country's borders, that's when the disease officially becomes a pandemic. Communicable diseases existed during humankind's hunter-gatherer days, but the shift to agrarian life 10,000 years ago created communities that made epidemics more possible. Malaria, tuberculosis, leprosy, influenza, smallpox and others first appeared during this period. The more civilized humans became, building cities and forging trade routes to connect with other cities, and waging wars with them, the more likely pandemics became. See a timeline below of pandemics that, in ravaging human populations, changed history. The earliest recorded pandemic happened during the Peloponnesian War. After the disease passed through Libya, Ethiopia and Egypt, it crossed the Athenian walls as the Spartans laid siege. As much as two-thirds of the population died. The symptoms included fever, thirst, bloody throat and tongue, red skin and lesions. The disease, suspected to have been typhoid fever, weakened the Athenians significantly and was a significant factor in their defeat by the Spartans. The antonine plague was possibly an early appearance of smallpox that began with the Huns. The Huns then infected the Germans, who passed it to the Romans and then returning troops spread it throughout the Roman Empire. Symptoms included fever, sore throat, and diarrhea and, if the patient lived long enough, pus-filled sores. This plague continued until about 180 A.D., claiming Emperor Marcus Aurelius as one of its victims. Named after the first known victim, the Christian bishop of Carthage, the Cyprian plague entailed diarrhea, vomiting, throat ulcers, fever and gangrenous hands and feet. City dwellers fled to the country to escape infection but

([1]) Wang CJ, Ng CY, Brook RH. Response to Covid-19 in Taiwan: Big Data Analytics, New Technology, and Proactive Testing. JAMA. 2020 Mar 3.

([2]) Tomas Peuyo, Coronavirus: Why You Must Act Now, Politicians, Community Leaders and Business Leaders: What Should You Do and When?, Medium, March 10 2020 (viewed March, 16th 2020.

instead spread the disease further. Possibly starting in Ethiopia, it passed through Northern Africa, into Rome, then onto Egypt and northward. There were recurring outbreaks over the next three centuries. In 444 A.D., it hit Britain and obstructed defense efforts against the Picts and the Scots, causing the British to seek help from the Saxons, who would soon control the island. First appearing in Egypt, the Justinian plague spread through Palestine and the Byzantine Empire, and then throughout the Mediterranean. The plague changed the course of the empire, squelching Emperor Justinian's plans to bring the Roman Empire back together and causing massive economic struggle. It is also credited with creating an apocalyptic atmosphere that spurred the rapid spread of Christianity. Recurrences over the next two centuries eventually killed about 50 million people, 26 percent of the world population. It is believed to be the first significant appearance of the bubonic plague, which features enlarged lymphatic gland and is carried by rats and spread by fleas. Though it had been around for ages, leprosy grew into a pandemic in Europe in the middle Ages, [1] resulting in the building of numerous leprosy-focused hospitals to accommodate the vast number of victims. A slow-developing bacterial disease that causes sores and deformities, leprosy was believed to be a punishment from God that ran in families. This belief led to moral judgments and ostracization of victims. Now known as Hansen's disease, it still afflicts tens of thousands of people a year and can be fatal if not treated with antibiotics. Responsible for the death of one-third of the world population, this second large outbreak of the bubonic plague possibly started in Asia and moved west in caravans. Entering through Sicily in 1347 A.D. when plague sufferers arrived in the port of Messina, it spread throughout Europe rapidly. Dead bodies became so prevalent that many remained rotting on the ground and created a constant stench in cities. England and France were so incapacitated by the plague that the countries called a truce to their war. The British feudal system collapsed when the plague changed economic circumstances and demographics. Ravaging populations in Greenland, Vikings lost the strength to wage battle against native populations, and their exploration of North America halted. Following the arrival of the Spanish in the Caribbean, diseases such as smallpox, measles and bubonic plague were passed along to the native populations by the Europeans. With no previous exposure, these diseases devastated indigenous people, with as many as 90 percent dying throughout the north and south continents. Upon arrival on the island of Hispaniola, Christopher Columbus encountered the Taino people, population 60,000. By 1548, the population stood at less than 500. [2] By The Philosophy of Saint Augustine during Middle Ages diseases is a Punishment from god to human because mistakes.[3]

This scenario repeated itself throughout the Americas. In 1520, the Aztec Empire was destroyed by a smallpox infection. The disease killed many of its victims and incapacitated others. It weakened the population so they were unable to resist Spanish colonizers and left farmers unable to produce needed crops. Research in 2019 even concluded that the deaths of some 56 million Native Americans in the 16th and 17th centuries, largely through disease, may have altered Earth's climate as vegetation growth on previously tilled land drew more CO2

(1) Anna Louise Des Ormeaux. "The Black Death and its Effect on 14th and 15th Century Art." Louisiana State University, N/A, pp. 1-105.
(2) Religious Responses to the Black Death, Joshua J. Mark by Joshua J. Mark, published on 16 April 2020.
(3) Augastine ,City of God,London,2010,PP.1-53.

from the atmosphere and caused a cooling event. A graph showing the huge increase in deaths during the Great Plague of London in 1665 and 1666. The solid line shows all deaths and the broken line deaths attributed to plague. In another devastating appearance, the bubonic plague led to the deaths of 20 percent of London's population. As human death tolls mounted and mass graves appeared, hundreds of thousands of cats and dogs were slaughtered as the possible cause and the disease spread through ports along the Thames. The worst of the outbreak tapered off in the fall of 1666, around the same time as another destructive event—the Great Fire of London, The first of seven cholera pandemics over the next 150 years, this wave of the small intestine infection originated in Russia, where one million people died. Spreading through feces-infected water and food, the bacterium was passed along to British soldiers who brought it to India where millions more died. The reach of the British Empire and its navy spread cholera to Spain, Africa, Indonesia, China, Japan, Italy, Germany and America, where it killed 150,000 people. A vaccine was created in 1885, but pandemics continued. Starting in China and moving to India and Hong Kong, the bubonic plague claimed 15 million victims. Initially spread by fleas during a mining boom in Yunnan, the plague is considered a factor in the Parthay rebellion and the Taiping rebellion. India faced the most substantial casualties, and the epidemic was used as an excuse for repressive policies that sparked some revolt against the British. The pandemic was considered active until 1960 when cases dropped below a couple hundred. After Fiji ceded to the British Empire, a royal party visited Australia as a gift from Queen Victoria. [1] Arriving during a measles outbreak, the royal party brought the disease back to their island, and it was spread further by the tribal heads and police who met with them upon their return. Spreading quickly, the island was littered with corpses that were scavenged by wild animals, and entire villages died and were burned down, sometimes with the sick trapped inside the fires. One-third of Fiji's population, a total of 40,000 people, died. The first significant flu pandemic started in Siberia and Kazakhstan, traveled to Moscow, and made its way into Finland and then Poland, where it moved into the rest of Europe. By the following year, it had crossed the ocean into North America and Africa. By the end of 1890, 360,000 had died. The avian-borne flu that resulted in 50 million deaths worldwide, the 1918 flu was first observed in Europe, the United States and parts of Asia before swiftly spreading around the world. At the time, there were no effective drugs or vaccines to treat this killer flu strain. Wire service reports of a flu outbreak in Madrid in the spring of 1918 led to the pandemic being called the "Spanish flu. By October, hundreds of thousands of Americans died and body storage scarcity hit crisis level. But the flu threat disappeared in the summer of 1919 when most of the infected had either developed immunities or died. Starting in Hong Kong and spreading throughout China and then into the United States, the Asian flu became widespread in England where, over six months, 14,000 people died. A second wave followed in early 1958, causing an estimated total of about 1.1 million deaths globally, with 116,000 deaths in the United States alone. A vaccine was developed, effectively containing the pandemic. First identified in 1981, AIDS destroys a person's immune system, resulting in eventual death by diseases that the body would usually fight off. Those infected by the HIV virus encounter fever, headache, and enlarged lymph nodes upon infection. When symptoms subside, carriers become highly infectious through blood and

(1) Religious Responses to the Black Death, Joshua J. Markby Joshua J. Mark, published on 16 April

genital fluid, and the disease destroys t-cells, AIDS was first observed in American gay communities but is believed to have developed from a chimpanzee virus from West Africa in the 1920s... [1] The disease, which spreads through certain body fluids, moved to Haiti in the 1960s, and then New York and San Francisco in the 1970s.Treatments have been developed to slow the progress of the disease, but 35 million people worldwide have died of AIDS since its discovery, and a cure is yet to be found. First identified in 2003 after several months of cases, Severe Acute Respiratory Syndrome is believed to have possibly started with bats, spread to cats and then to humans in China, followed by 26 other countries, infecting 8,096 people, with 774 deaths, SARS is characterized by respiratory problems, dry cough, fever and head and body aches and is spread through respiratory droplets from coughs and sneezes, Quarantine efforts proved effective and by July, the virus was contained and hasn't reappeared since. China was criticized for trying to suppress information about the virus at the beginning of the outbreak, SARS was seen by global health professionals as a wake-up call to improve outbreak responses, and lessons from the pandemic were used to keep diseases like H1N1, Ebola and Zika under control. [2]

According COVID-19, Coronavirus, This photo taken on February 17, 2020 shows a man (L) who has displayed mild symptoms of the COVID-19 coronavirus using a laptop at an exhibition center converted into a hospital in Wuhan in China's central Hubei province, On March 11, 2020, the World Health Organization announced that the COVID-19 virus was officially a pandemic after barreling through 114 countries in three months and infecting over 118,000 people. And the spread wasn't anywhere near finished, COVID-19 is caused by a novel coronavirus—a new coronavirus strain that has not been previously found in people. Symptoms include respiratory problems, fever and cough, and can lead to pneumonia and death. Like SARS, it's spread through droplets from sneezes, The first reported case in China appeared November 17, 2019, in the Hubei Province, but went unrecognized. Eight more cases appeared in December with researchers pointing to an unknown virus, many learned about COVID-19 when ophthalmologist Dr. Li Wenliang defied government orders and released safety information to other doctors. The following day, China informed WHO and charged Li with a crime. Li died from COVID-19 just over a month later, without a vaccine available, the virus spread beyond Chinese borders to nearly every country in the world. By December 2020, it had infected more than 75 million people and led to more than 1.6 million deaths worldwide. The number of new cases was growing faster than ever, with more than 500,000 reported each day on average.

Theories of Explaining the Diseases in middle Ages

The Black Death of 1347-1352 CE is the most infamous plague outbreak of the medieval world, unprecedented and unequaled until the 1918-1919 CE flu pandemic in the modern age. The cause of the plague was unknown and, in accordance with the general understanding of the Middle Ages, was attributed to supernatural forces and, primarily, the will or wrath of God.Accordingly, people reacted with hopeful cures and responses based on religious belief,

(1) Ibid.
(2) Ibid.

folklore and superstition, and medical knowledge, all of which were informed by Catholic Christianity in the West and Islam in the Near East. These responses took many forms but, overall, did nothing to stop the spread of the disease or save those who had been infected. (1) The recorded responses to the outbreak come from Christian and Muslim writers primarily since many works by European Jews – and many of the people themselves – were burned by Christians who blamed them for the plague and among these works, may have been treatises on the plague. (2) No matter how many Jews, or others, were killed, however, the plague raged on and God seemed deaf to the prayers and supplications of believers. In Europe, the perceived failure of God to answer these prayers contributed to the decline of the medieval Church's power and the eventual splintering of a unified Christian worldview during the Protestant Reformation (1517-1648 CE). In the East, Islam remained intact, more or less, owing to its insistence on the plague as a gift which bestowed martyrdom on the victims and transported them instantly to paradise as well as the view of the disease as simply another trial to endure such as famine or flood. Although many of the religious ideas concerning the plague in West and East were similar, this one difference was significant in maintaining Islamic cohesion, even though it most likely led to a higher death toll than official records maintain. After the plague had run its course, religious response in both East and West was generally credited with appeasing God who lifted the pestilence but Europe would be radically changed while the Near East was not.The plague originated in Central Asia and spread via the Silk Road and troop movements throughout the Near East. The first recorded outbreak of bubonic plague is the Plague of Justinian (541-542 CE) which struck Constantinople in 541 CE and killed an estimated 50 million people. (3) this outbreak, however, was simply the furthest westerly occurrence of a disease that had been stalking the people of the Near East for years before. The historian John of Ephesus (l. c. 507 - c. 588 CE), an eyewitness to the plague, notes that the people of Constantinople were aware of the plague for two years before it came to the city but made no provision against it, believing it was not their problem.After Constantinople, the plague died down in the East only to appear again with the Djazirah Outbreak of 562 CE which killed 30,000 people in the city of Amida and even more when it returned in 599-600 CE. The disease maintained this pattern in the East, seeming to disappear only to rise again, until it picked up momentum beginning in 1218 CE, further in 1322 CE, and was raging by 1346 CE.It was around this time that the Mongol Khan Djanibek (r. 1342-1357 CE) was laying siege to the port city of Caffa (modern-day Feodosia in Crimea) which was held by the Italians of Genoa. As his troops died of plague, Djanibek ordered their corpses catapulted over Caffa's walls, thereby spreading the disease to the defenders. The Genoese fled the city by ship and so brought the plague to Europe. From ports such as Marseilles and Valencia, it spread from city to city with every person who had had contact with anyone from the ships and there seemed no way to stop it. (4)

(1) Anna Louise DesOrmeaux. "The Black Death and its Effect on 14th and 15th Century Art." Louisiana State University, N/A, pp. 1-105.
(2) Religious Responses to the Black Death, Joshua J. Mark by Joshua J. Mark, published on 16 April 2020.
(3) Cantor, N. F. In the Wake of the Plague: The Black Death and the World it Made. Simon & Schuster, 2
(4) Biological Warfare at the 1346 Siege of Caffa by Mark Wheelies Accessed, 13 April, 202.

Christian vs. Muslim View of Plague Responses to the plague were informed by the dominant religions of West and East as well as the traditions and superstitions of the regions and presented as a narrative which explained the disease. Scholar Norman F. Cantor comments, the scientific method had not yet been invented. When faced with a problem, people in the middle Ages found the solution through diachronic (as opposed to synchronic) analysis. The diachronic is the historical narrative, horizontally developing through time: "Tell me a story". With their fervent historical imagination, medieval people were very good at giving diachronic explanations for the outbreak of bubonic plague. Reactions, then, were based on the religious narratives created to explain the disease and fall, generally, into three beliefs about the plague held, respectively, by medieval Christianity and Islam. Even empirical observation was informed by religious belief, as in the case of whether the plague was contagious.Christian View: The plague was a punishment [(1)], for Example wrath on Emperor Valens because of his persecution of bishops who oppose him in religious belief [(2)]. from God for humanity's sins but could also be caused by "bad air", witchcraft and sorcery, and individual life choices including one's piety or lack of it.Christians – especially in the early period of the outbreak – could leave a plague-stricken region for one with better air which was not infected.The plague was contagious and could be passed between people but one could protect oneself through prayer, penitence, charms, and amulets. [(3)] Church men had an important role in mitigating the bad effects on the people, as Basil confronted the famine of 370 AD in Cappadocia, and the monk Ephrem confronted the famine of 373 AD in Edessa. [(4)]This is confirmed by the narration of Socrates when he indicated that the disasters were due to God's.Muslim View, The plague was a merciful gift from God which provided martyrdom for the faithful whose souls were instantly transported to paradise, Muslims should not enter nor should they flee from plague-stricken regions but should remain in place.

The plague was not contagious because it came directly from God to specific individuals according to God's will. Again, these are general views held by the majority and not every cleric of Europe or the Near East agreed with them nor did every layperson. These beliefs, however, carried enough weight with believers to encourage responses which – again, generally – fall into five main reactions. [(5)]

Christian Response: Penitential processions, attending mass, fasting, prayer, use of amulets and charms, The Flagellant Movement,Supposed cures and fumigation of "bad air",Flight from infected areas, Persecution of marginalized communities, especially the Jews. Muslim Response: Prayer and supplication at mosques, processions, mass funerals, orations, fasting Increased belief in supernatural visions, signs, and wonders, Magic, amulets, and charms used as cures Flight from infected areas, No persecution of marginalized communities, respect

---

([1]) CF , Augastine ,City of God,London,2010,PP.1-53 .

([2]) Socrates,The Ecclesiastical History,Noted by Zeno A.C,second Series ,Vol., II,The First American Printing ,1994,IV,p.11.

([3]) Camille Aziz Salib: Natural disasters and their effects in the era of Emperor Valens 364-378 AD, Professor Promotion Research, Cairo, undated, pp. 1-25.

([4]) Gregory of Nyssa,Against Eunom,trans.,not.,and introd.By William Moore and Henry Austin Wilson,Second Series,Vol.5,First American Printing,1994,p.I,8.CF,Palladius,The Lausiac History,trans.,by Robert T. Meyer,London,1965,p.40.

([5]) Farrokh, K. Shadows in the Desert. Osprey Publishing, 2009.

for Jewish physicians Christian Response in Detail. Since the plague was thought to have been sent by God as a punishment, (1) Tthe only way to end it was admission of one's personal sin and guilt, repentance of sin, and renewed dedication to God. To this end, processions would wind their way through cities from a given point – say the town square or a certain gate – to the church or a shrine, usually dedicated to the Virgin Mary. Participants would fast, pray, and purchase amulets or charms to keep them safe. Even after European Christians understood that the plague was contagious, these processions and gatherings continued because there seemed no other way to appease God's wrath. (2) These disasters had bad effects on the people of the empire, including the social effects, which were the abandonment of agricultural lands, the abandonment of business and government jobs, and the displacement of many poor people who do not have the strength to protect themselves, as well as religious effects. (3) Church men had an important role in mitigating the bad effects on the people, as Basil confronted the famine of 370 AD in Cappadocia, and the monk Ephrem confronted the famine of 373 AD in Edessa. (4) This is confirmed by the narration of Socrates when he indicated that the disasters were due to God's wrath on Emperor Valens because of his persecution of bishops who oppose him in religious belief (5).As the plague raged and traditional religious responses failed, however, the Flagellant Movement emerged in 1348 CE in Austria (possibly Hungary also) and spread to Germany and Flanders by 1349 CE. The flagellants were a group of zealous Christians, led by a Master, who roamed from town to city to countryside whipping themselves for their sins and the sins of humanity, falling to the ground in penitential frenzy, and leading communities in the persecution and slaughter of Jews, gypsies, and other minority groups until they were banned by Pope Clement VI (l. 1291-1352 CE) as ineffectual, disruptive, and upsetting. Cures were also often based on religious understanding, such as killing and chopping up a snake (associated with Satan) and rubbing the pieces on one's body in the belief that the “evil” of the disease would be drawn to the “evil” of the dead serpent. Drinking a potion made of unicorn horn was also considered effective as the unicorn was associated with Christ and purity.Bad air, which was thought to be the result of planetary alignment or supernatural forces (usually demonic) was driven out of homes by incense or burning thatch and by carrying flowers or sweet-smelling herbs on one's person (a practice referenced in the children's rhyme “Ring Around the Rosie”). One could also fumigate one's self by sitting near a hot fire or a pond, pool, or pit used for dumping sewage as it was thought the “bad air” in one's body would be drawn to the bad air of the sewage. (6)

People in the cities, almost always the wealthy upper class, fled to their villas in the countryside while poorer people and farmers often left their lands in rural areas for the city

(1) Kohn, G. C. Encyclopedia of Plague and Pestilence. Facts on File, 2007.
(2) Religious Responses to the Black Death, Joshua J. Mark by Joshua J. Mark, published on 16 April 2020.
(3) Camille Aziz Salib: Natural disasters and their effects in the era of Emperor Valens 364-378 AD, Professor Promotion Research, Cairo, undated, pp. 1-25.
(4) Gregory of Nyssa,Against Eunom,trans.,not.,and introd.By William Moore and Henry Austin Wilson,Second Series,Vol.5,First American Printing,1994,p.I,8.CF,Palladius,The Lausiac History,trans.,by Robert T. Meyer,London,1965,p.40.
(5) Socrates,The Ecclesiastical History,Noted by Zeno A.C,second Series ,Vol., II,The First American Printing ,1994,IV,p.11.
(6) Kohn, G. C. Encyclopedia of Plague and Pestilence. Facts on File, 2007.

where they hoped to find better medical care and available food. Even after the plague was understood to be contagious, people still left quarantined cities or regions and spread the disease further.Persecutions of Jews by the Christian community did not start with the Black Death or end there but certainly increased in Europe between 1347-1352 CE. Scholar Samuel Cohn, notes: That the blind fury of mobs comprised of workers, artisans, and peasants was responsible for the Black Death annihilation of Jews derives from modern historians' musings, not the medieval sources. Even so, he concedes, "the Black Death unleashed hatred, blame, and violence on a more horrific scale than by any pandemic or epidemic in world history" (6). Although his claim regarding modern historians' interpretation of pogroms against Jews has some validity, it does not seem to fully take into consideration the long-standing animosity felt toward Jews by Christian communities. Jews were routinely suspected of poisoning wells, murdering Christian children in secret rites, and practicing various forms of magic in order to injure or kill Christians. Scholar Joshua Trachtenberg cites one example:[The townspeople], petitioning for the expulsion of the Jews, affirmed that their danger to the community extended far beyond an occasional child murder, for they dry the blood they thus secure, grind it to a powder, and scatter it in the fields early in the morning when there is a heavy dew on the ground; then in three or four weeks a plague descends on men and cattle, within a radius of half a mile, so that Christians suffer severely while the sly Jews remain safely indoors. (144) In 1348 CE, Jews in Languedoc and Catalonia were massacred and, in Savoy, were arrested on charges of poisoning the wells. (Trachtenberg, J. The Devil and the Jews. Yale University Press, 2012 Tuchman, B.) In 1349 CE, Jews were burned en masse in Germany and France, but also elsewhere in spite of papal bulls issued by Pope Clement VI expressly forbidding these types of actions. [(1)].

About Muslim Response in Detail, Muslims also gathered in large groups at mosques for prayer, but these were prayers of supplication, requesting God lift the plague, not penitential prayers for the forgiveness of sins. Scholar Michael W. Dols notes that "there is no doctrine of original sin and man's insuperable guilt in Islamic theology" and so religious responses to the plague took the same form as supplications for a good harvest, a healthy birth, or success in business. Dols writes: An important part of [Muslim] urban activity in response to the Black Death was the communal prayers for the lifting of the disease. During the greatest severity of the pandemic, orders were given in Cairo to assemble in the mosques and to recite the recommended prayers in common. Fasting and processions took place in the cities during the Black Death and later plague epidemics; the supplicatory processions followed the traditional form of prayer for rain. Mass funerals were conducted along the lines of traditional burial rites with the addition of an orator who would request the plague be lifted but, again, there was no mention of the sins of the deceased nor any reason given why they died and another lived; these things happened according to the will of Allah.Belief in supernatural visions and signs markedly increased. Dols cites the example of a man from Asia Minor who came to Damascus to inform a cleric of a vision he had been granted of the prophet Muhammad. In the vision, the prophet told the man to have the people recite the surah of Noah from the Quran 3,363 times while

(1) Michael W. Dols. "The Comparative Communal Responses to the Black Death in Muslim and Christian Societies." Department of History, California State University, N/A, pp. 1-22.

asking God to relieve them of the plague. The cleric announced the vision to the city and the people "assembled in the mosques to carry out these instructions. For a week the [people] performed this ritual, praying and slaughtering great numbers of cattle and sheep whose meat was distributed among the poor". Another man who received a vision from Muhammad claimed the prophet had given him a prayer to recite which would lift the plague; this prayer was copied and distributed to people with the instruction to recite it daily.While the majority of Muslims believed that the plague had been sent by God, there were many who attributed it to the supernatural power of evil djinn (genies). (1) Ancient Persian religion – pre- and post-Zoroaster (c. 1500-1000 BCE) – attributed various events and illnesses to the work of the malevolent deity Ahriman (also known as Angra Mainyu) or to spirits who sometimes advanced his agenda, such as djinn. This belief gave rise to an increase in folk magic and the use of amulets and charms to ward off evil spirits. The charm or amulet would be inscribed with one of the divine names or epithets of God and prayers and incantations would be recited to imbue the artifact with magical protective powers.As in Europe, those who could afford to do so left infected cities for the countryside and people from rural communities came to the cities for the same reasons as their European counterparts. Since the plague was not believed to be contagious, there was no reason for one to remain in one place or another except for a proscription attributed to Muhammad who forbade people going to or fleeing from plague-stricken regions. The reason for this proscription is unknown and it seems people ignored it because, whether the plague came from Allah or a djinn, it was not within an individual's power to escape the fate God had decreed. For the faithful Muslim, the plague was a merciful release from the world of multiplicity and change to the eternal, unchanging paradise of the afterlife; it seems only to have been considered a punishment for infidels outside the faith.Even so, there is no evidence that minority populations – whether Christians, Jews, or any other – were persecuted in the Near East during the years of the plague (2) Jewish physicians, in fact, were highly regarded even though they could do no more for plague victims than any others.

Conclusion

Applying the case study to our Arab reality to obtain lessons learned from history, we find that the pandemics that the Arab region was exposed to during its long history, especially in the Middle Ages, we find ethical and religious considerations that were the reason for the resilience of Arab societies from their counterparts in Europe in the Middle Ages, which considered that disease is what God plagues humans according to religious interpretations of disease and this flexibility was represented in The role of the government in dealing with citizens in terms of raising awareness as much as possible, then the role of the individual and his belief in fate in adopting the causes while believing in the reality of death in addition to not using intimidation policies were among the reasons that made these types of pathological challenges not pose a threat to the Arab region as is the case On the European continent during the Middle Ages and the modern era. Also the herd's immunity consisted in adapting to disease

(1) Singman, J. L. The middle Ages: Everyday Life in Medieval Europe. Sterling, 2013.
(2) W. A Distant Mirror: The Calamitous 14th Century. Random House Trade Paperbacks,1987.

and coexisting with it while taking the necessary precautions, which reduced its risk and was a reason for making the Arab world more flexible in dealing with it.

The Church had a role in negative social resilience in the middle Ages in terms of its exploitation of its religious authority over rulers and the ruled in that disease was a divine punishment for them, which made epidemics kill huge numbers of Europe in the Middle Ages, unlike the Islamic East.

As the Islamic East dealt with disease using scientific methods under the auspices of the rulers, while the rulers of Europe believed that these diseases would be a reason to reduce the pressure on them in light of the economic deterioration that prevailed in Europe under feudalism, and that in leaving the disease that kills the weak as a natural development of humanity in what we call herd immunity.

Is stay the best Theories of explaining the disease in the middle age Socio-political religious, Through what has been presented in this study, we can define several theories to explain epidemics in the middle Ages. During the middle Ages, we find that theories were represented in the religious theory supported by the Church that disease is nothing but punishment and affliction from the Lord. As for the political theory, it was represented in the theory of the conflict between religious and civil authority in the theory of the two swords or an attempt to explain it according to the Islamic Christian conflict in that period, especially during the Crusades. As for the social theory, it held that the cause of these diseases was poor personal hygiene, which was the culture of European societies in the middle Ages, or that these diseases were transmitted through merchants and invasions that were exposed to Europe during the middle Ages. Through the pandemics that the Arab region was exposed to during its long history, especially in the Middle Ages, we find ethical and religious considerations that were the reason for the resilience of Arab societies from their counterparts in Europe in the Middle Ages, which considered that disease is what God plagues humans according to religious interpretations of disease and this flexibility was represented in The role of the government in dealing with citizens in terms of raising awareness as much as possible, then the role of the individual and his belief in fate in adopting the causes while believing in the reality of death in addition to not using intimidation policies were among the reasons that made these types of pathological challenges not pose a threat to the Arab region as is the case On the European continent during the Middle Ages and the modern era.Also, the herd's immunity consisted in adapting to disease and coexisting with it while taking the necessary precautions, which reduced its risk and was a reason for making the Arab world more flexible in dealing with it's the plague raged on, people in Europe and the Near East continued their religious devotions which, after it had passed, were credited with finally working to influence God to lift the plague and restore a sense of normalcy to the world. Even so, the seeming ineffectuality of the Christian response to the people of the time caused many to question the vision and message of the Church and seek a different understanding of the Christian message and walk of faith. This impetus would eventually contribute to the Protestant Reformation and the change in philosophical paradigm which epitomizes the Renaissance.

Scholar Anna Louise Des Ormeaux notes that a significant aspect of the change in the religious model was the Christian belief that God had caused the plague to punish people for their sins and so there was nothing one could do but “turn humbly to God, who never denies

His aid" (14). And yet, to the people of the time, it seemed as though God had denied his aid and this led people to question the authority of the Church. No such dramatic change occurred in the Near East, however, and Islam continued on after the plague with little difference in understanding and observance than before. Dols comments: The comparison of Christian and Muslim societies during the Black Death points to the significant disparity in their general communal responses…the Arabic sources do not attest to the "striking man-ifestations of abnormal collective psychology, of dissociation of the group mind," which occurred in Christian Europe. Fear and trepidation of the Black Death in Europe activated what Professor Trevor-Roper has called, in a different context, a European "stereotype of fear"…Why are the corresponding phenomena not found in the Muslim reaction to the Black Death? The stereotypes did not exist. There is no evidence for the appearance of messianic movements in Muslim society at this time which might have associated the Black Death with an apocalypse. (20 A number of Christian European writers of the time, and afterwards, refer to the Black Death as "the end of the world" while Muslim scribes tend to focus on the death toll in emphasizing the magnitude of the pestilence; they do so, however, in the same way they write about deaths from floods or other natural disasters. In the aftermath of the Black Death, Europe would be radically transformed in social, political, religious, philosophical, medical, and many other areas while the Near East would not; because of a different interpretation of exactly the same phenomenon.

Bibliography

- Anna Louise Des Ormeaux (2018). "The Black Death and its Effect on 14th and 15th Century Art." Louisiana State University, N/A, pp. 1-105.
- Augastine ,(fifth Century) ,City of God,London,2010,PP1-53.
- Brandling-Bennett (1996)AD, Penheiro F. Infectious diseases in Latin America and the Caribbean: are they really emerging and increasing?. Emerging infectious diseases. 1996 Jan. ;2(1):59.
- Barbanell, L. (2009). Breaking the Addiction to Please: Goodbye Guilt. Rowman & Littlefield.
- Camille Aziz Salib: Natural disasters and their effects in the era of Emperor Valens 364-378 AD, Professor Promotion Research, Cairo, undated, pp. 1-25.
- Dubey, A., & Shahi, D. (2011). Psychological immunity and coping strategies: A study on medical professionals. Indian J Soc , Sci Res, (1-2), 36-47 .
- Emad Muhammad Mukhaimer (2009). Human advancement in the light of positive psychology and how to develop the positive aspects of the personality of children, Cairo: Dar Al-Kitab Al-Hadith.
- Essam Mohamed Zeidan (2013). Psychological Immunity: Its Concept, Dimensions and Measurement, Journal of the Faculty of Education, Tanta University, 51, 811-882.
- Fauci, A. S., Lane, H. C., & Redfield, R. R. (2020). Covid-19—navigating the uncharted.
- Gregory of Nyssa,Against Eunom,trans.,not.,and introd.By William Moore and Henry Austin Wilson,Second Series,Vol.5,First American Printing,1994.
- Husband, A. J. (2003). Psychoimmunology. CRC Press.
- Kagan, H. (2006). The psychological immune system: A new look at protection and survival. Author House.
- Kamal Ibrahim Morsi (2000). Happiness and Mental Health Development, Volume 1, Cairo: Universities Publishing House.
- Chickenpox vaccine overview.(2020) NHS Website. Accessed 15 March 2020.
- Cantor, N. F.(2015) In the Wake of the Plague: The Black Death and the World it Made. Simon & Schuster.

- C. Cartwright (2014),Disease and History by Frederick, published by Sutton Publishing.
- Encyclopedia of Pestilence(2008), Pandemics, and Plagues by Ed, Joseph P. Byrne, published by Greenwood Press.
- Engering A, Hogerwerf L, Slingenbergh J. Pathogen (2003)–host–environment interplay and disease emergence. Emerging microbes & infections. 2013 Jan 1;2(1):1-7.
- Epidemics, Outbreaks and Pandemics.(2020) 15 March 2020
- Farrokh, K. (2009),Shadows in the Desert. Osprey Publishing.,
- Influenza, (2020) The American Experience.
- Kohn, G. C. (2007) Encyclopedia of Plague and Pestilence. Facts on File.
- Mark Wheelis, (2020) Biological Warfare at the 1346 Siege of Caffa. 13 April 2020.
- Michael W. Dols. (2018) "The Comparative Communal Responses to the Black Death in Muslim and Christian Societies." Department of History, California State University, N/A, pp. 1-22.
- Mitchell NS, Catenacci VA, Wyatt HR, Hill JO. Obesity (2011): overview of an epidemic. Psychiatric Clinics. 2011 Dec 1; 34 (4):717-32.
- Mary Dobson (2007) ,Disease: The Story of Disease and Mankind's Continuing Struggle Against It by, published by Quercus .
- National Institutes of Health.(2007) Understanding emerging and re-emerging infectious diseases. Biological sciences curriculum study. NIH Curriculum Supplement Series. National Institutes of Health, Bethesda, MD.
- Palladius,The Lausiac History,trans.,by Robert T. Meyer,London,1965.
- Samuel Cohn,(2020),Plague violence and abandonment from the Black Death to the early modern period , Jr. Accessed 13 Apr.
- Singman, J. L.(2013) The Middle Ages: Everyday Life in Medieval Europe. Sterling.
- Socrates,The Ecclesiastical History,Noted by Zeno A.C,second Series ,Vol., II,The First American Printing ,1994,IV.
- Source Book of Medical History,(2021) Logan Clendening , published by Dover Publications, 1960.
- Trachtenberg, J.,(2012) The Devil and the Jews. Yale University Press.
- Tuchman, B. W. (1987) A Distant Mirror: The Calamitous 14th Century. Random House Trade Paperbacks.
- Tomas Peuyo,(2020) Coronavirus: Why You Must Act Now, Politicians, Community Leaders and Business Leaders: What Should You Do and When?, Medium, March 10 2020 (viewed March 16th 2020 (
- US Department of Health and Human Services (2020). Principles of Epidemiology in Public Health Practice Third Edition An Introduction to Applied Epidemiology and Biostatistics.15 March 2020.
- Wang CJ, Ng CY,(2020) Brook RH. Response to COVID-19 in Taiwan: Big Data Analytics, New Technology, and Proactive Testing .
- WHO: (2020), Global malaria progress and challenges in 2016 .
- WHO (2020) declares the coronavirus outbreak a pandemic. STAT, News.15 March.
- WHO (2020)Coronavirus Disease (COVID-19 .(
- World Health Organization.(2009) Pandemic influenza preparedness and response: a WHO guidance document. Geneva: World Health Organization; 2009.
- What Is Social Resilience?(2013) Lessons Learned and Ways Forward, Article in Erdkunde, March 2013,ResearchGate,Markus Kick ,University of Bonn & Patrik Sakdpolrak , University of Vienna , erdkunde

Représentation cartographique et analyse des potentialités touristiques de l'oriental marocain

Zerouali Adnane. Professeur chercheur à la faculté polydisciplinaire de Nador.
adnaneze@gmail.com,
Zerouali Sanae. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda.
sanaezerouali@gmail.com

Résumé

La région de l'oriental constitue un ensemble de sous-espaces hétérogènes, individualisés chacun par des traits caractéristiques ou des problèmes prédominants, sur lesquels les concurrences pour l'espace et les ressources sont très diversifiées. Du nord au sud, l'espace régional est changeant du fait de la topographie, du climat, des usages du territoire et des potentialités patrimoniales.

Ce changement spatial, constitue un facteur de complémentarité, qui allie le tourisme balnéaire du nord, au tourisme steppique et oasien au sud, tout en passant par des zones de tourisme rural montagnard. Ainsi, la variété des patrimoines naturels et culturels doit constituer un certain particularisme de notre zone d'étude. Malheureusement, toutes ces richesses ne sont pas encore prises en compte, d'une manière cohérente pour émerger toutes les potentialités et déclencher un développement régional. Chose, qui ne peut se concrétiser qu'à travers une politique du markéting territorial des produits de la région, et par le déploiement de tous les efforts d'une manière participative et innovante.

Mots clés : développement régional, hétérogénéité, patrimoines, tourisme, valorisation, oriental.

ملخص

تتشكل المنطقة الشرقية من مجموعة من المجالات الفرعية غير المتجانسة، لكل واحدة منها سمات مميزة، وهو ما جعل المنافسة متنوعة على المستوى المجالي كما على مستوى الموارد. من الشمال إلى الجنوب، يتغير الفضاء الإقليمي بسبب تنوع التضاريس والمناخ واستخدامات الأرض والمؤهلات التراثية.

يشكل هذا التغيير المجالي عنصر تكامل كبير يجمع بين السياحة الشاطئية في الشمال والسياحة السهبية والواحية في الجنوب مرورا بالسياحة الجبلية. هذا التنوع التراثي الطبيعي والثقافي يعطي لجهة الشرق خصوصية معينة. لكن، للأسف، لم يتم أخذ كل هذه الثروات في صيغتها الكلية والتكاملية لخلق التنمية الإقليمية. وبالطبع، لا يمكن أن يتحقق هذا الأمر إلا من خلال سياسة التسويق الإقليمي للمنتجات الإقليمية وعن طريق بذل كل الجهود بطريقة تشاركية ومبتكرة.

الكلمات المفاتيح: التنافر، التنمية الجهوية، التثمين، التراث، السياحة، جهة الشرق

Introduction

Le Maroc oriental dispose d'importants atouts naturels et d'un patrimoine culturel riche et diversifié, leur permettant de se développer, à condition de la mise en place d'une stratégie de développement visant la valorisation de ses potentialités touristiques. En plus, cette région est caractérisée par la diversité des types de tourisme complémentaires (mer, montagnes, désert, oasis, sources thermiques…), ce qui donne à cette région une identité Méditerranéenne et Saharienne en même temps.

La région de l'oriental recèle d'importantes potentialités touristiques, malheureusement, le tourisme balnéaire est le plus pratiqué par rapport aux autres types de tourisme. Nous assistons donc, à un certain divorce entre le patrimoine touristique rural et la pratique du tourisme (problématique), d'où la nécessité de l'élaboration d'une stratégie du marketing territorial, tout en favorisant l'accès du touriste aux sites touristiques les plus reculés et aux produits de terroir les plus recherchés.

Dans cet article, nous essayerons de diagnostiquer tous les atouts et potentialités touristiques des différents espaces composant l'oriental, tout en essayant de les mettre en relation avec le type de tourisme, qui peut être pratiqué. La représentation cartographique des potentialités patrimoniales nous permettra de mettre en relief la capacité de l'oriental à attirer les touristes et intégrer cette région sur la carte touristique du Maroc.

Tous ces patrimoines seront analysés pour déterminer leurs capacités à mettre en valeur les sites patrimoniaux, et par conséquent, créer des richesses pour un développement local. Cette valorisation ne peut se concrétiser qu'à travers une diffusion plus large de la connaissance des potentialités patrimoniales et une politique du markéting territorial des produits de la région.

1. Potentialités touristiques de la Région de l'oriental

Aujourd'hui, le développement du secteur touristique ne s'appuie plus uniquement sur le balnéaire ou la visite des villes impériales et des monuments du passé, mais aussi sur les atouts naturels qu'un espace peut offrir, comme les paysages somptueux, la flore et la faune variée, ainsi que sur tout ce qui est en relation avec la société (cultures, traditions, savoir-faire…etc). Ceci nous amène à dire, que l'évolution de ce secteur repose sur la multiplication des destinations et sur la diversité des sites, que nécessite le nouveau tourisme centré sur la nature et la culture.

Pour que le potentiel touristique soit en mesure de participer au décollage économique et social, il faut valoriser tous les sites touristiques d'intérêt biologique, écologique ou archéologique, ainsi que tout le patrimoine matériel et immatériel dont dispose la région de l'oriental, pour en faire une destination phare de diverses cibles.

1.1. Tourisme balnéaire

Le littoral méditerranéen de la région de L'oriental, qui s'étend de la frontière Algéro-marocaine à l'est, jusqu'à la frontière administrative des deux provinces Driouch/Alhocima à l'ouest, est l'un des plus beaux de la rive méditerranéenne avec des plages séduisantes. Il longe un environnement naturel, attractif et diversifié. Parmi les diverses plages, on peut citer ; Saidia,

Cap de l'eau, Arekmane, Atalayoune, Tcharrana, Cara Blanca, Sidi Hssain, Tibouda, El Kallat …

Photo : 1- Plage de Saidia

Photo : 2- Plage de KariatArekman

Photo : 3 Plage Tcharrana

Photo : 4 Plage Cara Blanca

1.2. Tourisme de montagne

La région de l'oriental est caractérisée par ses montagnes qui peuvent dynamiser le tourisme rural comme activité complémentaire aux activités traditionnelles qui sont l'agriculture et l'artisanat, et qui ne sont plus en mesure de créer de la richesse, pour un développement local durable. Ces montagnes regroupent des atouts qu'il faut mettre au service du tourisme leur permettant ainsi de constituer un moteur de développement régional.

Parmi ces montagnes, on peut citer :

-Le massif de Gourougou qui est le plus important massif volcanique du Maroc oriental, caractérisé par des falaises surplombant les villes de Nador, Zghenghen, Aroui, Béni-Nsar et Melilla, et dominant de larges dépressions plus ou moins planes, ouvertes sur la Méditerranée (plaine de Bouareg). Le paysage dominant dans ce massif, est celui des falaises hautes entrecoupées localement de vallées encaissées. Toutefois, il offre des paysages panoramiques de grandes envergures, ce qui en fait un espace récréatif et remarquablement attractif pour les visiteurs locaux, nationaux et étrangers. Grâce à son climat, plus ou moins humide et à son SIBE, Gourougou est riche par son capital foncier et son patrimoine faunistique et floristique.

Il héberge des sites très visités par la population locale, ainsi que par les visiteurs, surtout pour les amoureux de randonnées.

Ce massif est caractérisé aussi par son système estuarien relativement étendu représenté par la baie de Bouareg, cernée entre le Cap des Trois Fourches et Cap de l'Eau, comprend la Sebkha de Bouareg, u système lagunaire séparé de la mer par un cordon dunaire bas et alimenté par un réseau hydrographique non hiérarchisé. La diversité paysagère du massif et sa richesse en culture et en biodiversité, méritent l'aménagement de circuits de randonnées, à travers un itinéraire intégrant la vue panoramique de la lagune de Bouareg et celle du Cap des Trois Fourches, ce qui peut être une source d'enrichissement des commentaires touristiques et éducatifs nécessaires à l'encadrement des visites.

Fig. 1 - relief du Maroc oriental

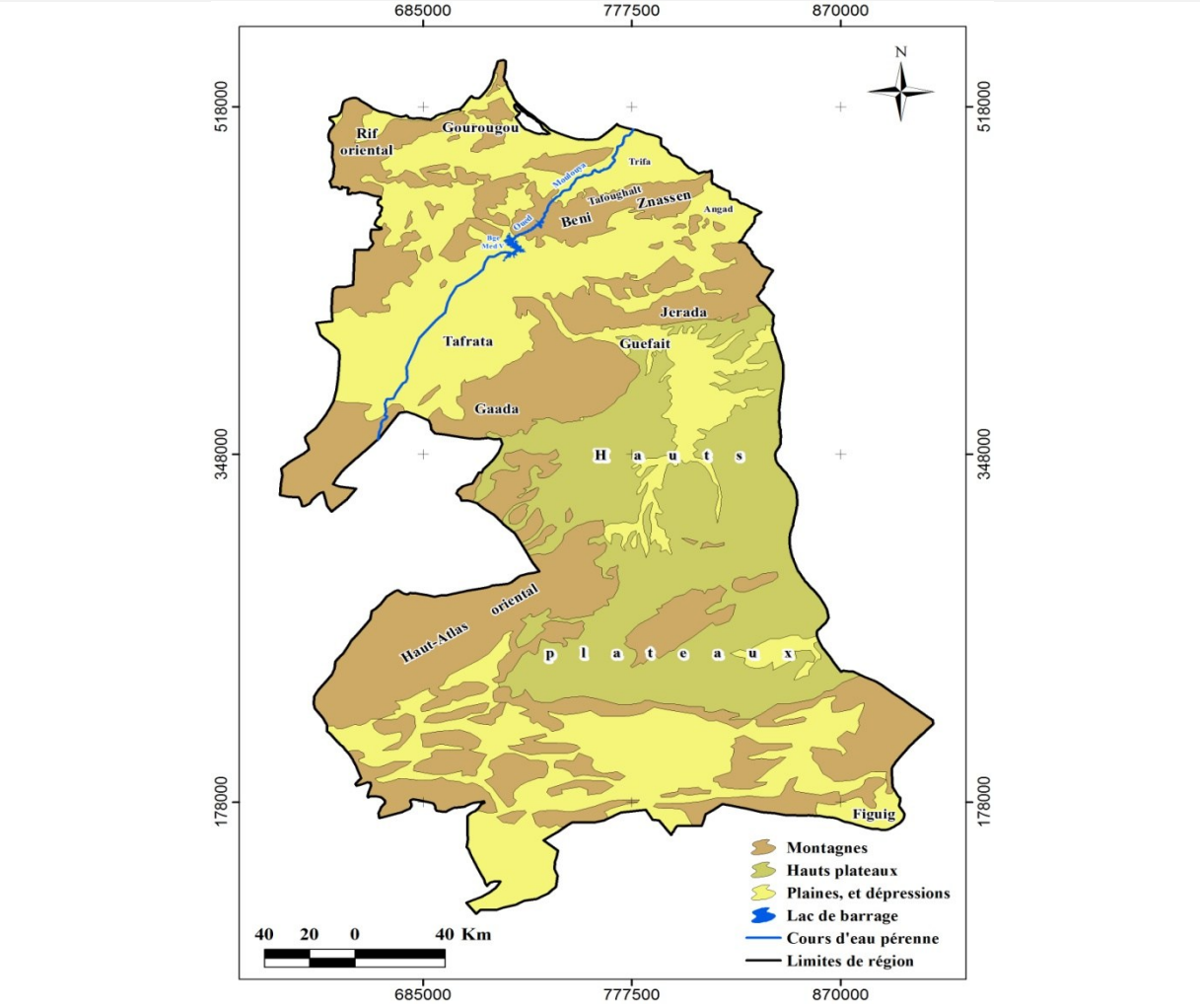

Réalisation : les chercheurs

- Le massif des Bni-Znassen constitue l'ossature du relief du Maroc nord oriental et s'étire sur une longueur de 110 km et sur une largeur comprise entre 20 et 15 km. Il est profondément entaillé avec des flancs aux pentes fortes et aux gorges localement impressionnantes (gorges de Zegzel). Des altitudes qui peuvent dépasser les 1500 m (Ras Foughal : 1535 m) lui permettent de dominer les zones environnantes, à savoir la plaine de Triffa au nord qui fait partie de la basse vallée de la Moulouya et la plaine des Angad au sud

appartenant au couloir Oujda-Taourirt à caractère aride. Avec ses gorges impressionnantes (Zegzel), son SIBE, ses grottes (Pigeons et chameau) et son patrimoine forestier de l'arganier (commune de Chouihiya), qui se répandait sur tout l'espace compris entre le massif des Bni-Znassen et la méditerranée, puisqu'on trouve encore quelques pieds à Kariat Arekmane[1]. Cette chaine bénéficie de nombreux paysages, qui peuvent être exploités pour le développement d'un écotourisme, qui constituera une activité génératrice de revenus et participera, par la suite, à l'amélioration du niveau de vie de la population locale. Ce massif est riche aussi par ses nombreux circuits touristiques englobant des sites culturels, des sites de produits de terroir qui, par leurs exploits, peuvent constituer des éléments attractifs pour les visiteurs locaux, nationaux et étrangers.

-Les monts Jerada sont caractérisés par une certaine dislocation, due à une série de failles engendrant une structure en touche de piano (succession de horsts et grabens). Cette structure, d'âge liasique et dogger, est connue par les gisements plombozincifères de Touissit, et est limitée au sud par le bassin houiller de Jérada[2]. En plus de ce patrimoine minier, cette chaine est caractérisée par la diversité des paysages et de son remarquable site touristique « Gueffait », aux sources à écoulement permanent, et qui peuvent faire de ce site une destination de choix.

La variété spatiale de l'oriental et l'individualisation des montagnes, dans cet espace allant de la mer au nord jusqu'au désert saharien au sud, donnent à cette région une certaine originalité caractérisée par des valeurs écologiques et biogéographiques très diversifiées. Cette variété offre aussi aux populations humaines, des ressources économiques considérables, dont l'exploitation est si ancienne que ces habitants ont développé un savoir-faire, des cultures de valeur patrimoniale inestimable, qui peuvent constituer un facteur attractif pour les visiteurs.

1.3. Tourisme culturel

La région de l'oriental renferme un nombre important de grottes à travers son espace. Ce patrimoine culturel est d'importance internationale comme la grotte des Pigeons (grotte de Tafoghalt), qui constitue un site archéologique, du fait qu'il a été occupé par l'homme depuis le néolithique. Parmi les autres grottes de la région, on peut citer la grotte du chameau (Bni-Znassen), la grotte d'Ifri n'Amar (Afsou), GharZebbouj à Guenfouda (Jerada) comme on peut le voir sur la figure suivante.

[1] - Zerouali Ad., Tourisme et patrimoine dans le massif des Bni-Znassen. Mémoire de Master. (Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda), p. 48. 2017.

[2] - Ministère de l'énergie, des mines de l'eau et de l'environnement, le secteur des mines dans la région de l'oriental. P. 3. In www.oriental.ma/upload/MoDUle_1/File_1_95.pdf. 2008.

Fig. 2 : Quelques éléments du patrimoine culturel dans la région de l'oriental

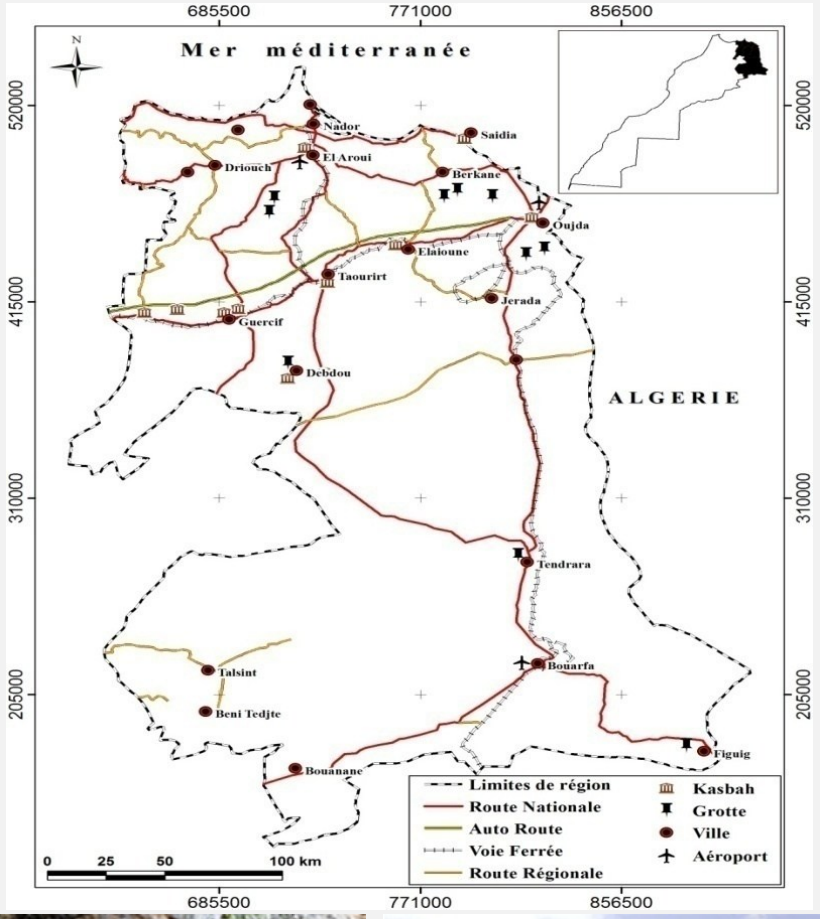

Photo : 5 - la grotte des Pigeons

Photo : 6 - la Grotte d'Ifri N'Amar

Pour les archéologues, la grotte des Pigeons est une véritable mine d'or témoignant de l'histoire de l'humanité. La grotte a été signalée pour la première fois en 1908, elle a livré 180 squelettes d'hommes préhistoriques et de nombreux outils lithiques variés.

Située dans la commune d'Afsou (Nador), la grotte d'Ifri N'Amar est l'endroit idéal pour les amateurs d'archéologie. Des vestiges de la civilisation atérienne (175.000 ans), y ont été découverts par des archéologues marocains et allemands.

La région abrite des monuments historiques, comme les Kasbahs, qui ont été construites en différentes périodes pour maintenir la paix et l'unification du pays, durant toutes les dynasties que le Maroc a connu. Parmi ces Kasbahs, on peut citer celle d'Oujda, de Laayoune,

de Kerarma à Taourirt, de Mrada, Haddajia, Rchida, Taddert et M'soun dans la province de Guercif, d'où l'appellation de cet axe « la route des Kasbahs »[1]. D'autres monuments de ce genre se trouvent à Saidia (Kasbah Ajroud), à Taouima (Kasbah Selouane), sans oublier de citer les tours à Figuig (photo 9).

Photo : 7-Kasbah Krarm à Taourirt

Photo : 8- Kasbah de M'soun

Photo : 9- La tour millénaire multiformes à Figuig

1.4. Patrimoine hydraulique

Le patrimoine hydraulique est un autre atout qu'il faut prendre en considération dans toute stratégie de développement et de valorisation des ressources territoriales, surtout lorsqu'il s'agit du thermalisme. En fait, la région de l'oriental dispose d'un fort potentiel en matière de sources en eau chaude, qui diffèrent par leurs caractéristiques physico-chimiques (températures comprises entre 14° et 60°) et leur chimisme très variable d'une source à l'autre[2].

La répartition spatiale de ces ressources est cependant très inégale sur l'espace régional (fig. 2), dont la plus importante est celle de Fezouane (province de Berkane), dont le rayonnement est national.

Quant aux zones steppiques et oasiennes, l'utilisation de l'eau tient une place importante dans la société du fait de sa rareté. Ainsi, pour comprendre le partage complexe de l'eau dans ses régions désertiques, arides ou semi-arides, il faut avoir recours aux données historiques, archéologiques et ethnographiques pour pouvoir cerner les modes de mobilisation, de distribution et de partage adoptés, ainsi que les codes sociaux qui y sont attachés. En ce sens, Figuig constitue un exemple caractéristique, montrant les facultés d'adaptation de l'homme face aux fortes contraintes imposées par l'aridité du milieu physique et la rareté des terres, qui peuvent être mises en culture. En fait, tout le système hydraulique de l'oasis de Figuig, peut être considéré comme un patrimoine, qui nécessite des études particulières pour comprendre les rapports entre le système technique d'irrigation de Figuig et les types d'organisation sociale.

Le réseau hydraulique de l'oasis de Figuig est un bon exemple des transformations imposées par l'homme à son environnement, en réponse aux contraintes d'un milieu aride hostile. La répartition de l'eau est assurée par un réseau complexe, alimenté par des galeries

[1] - Zerouali Sanae. La route des kasbahs entre dégradation et espoir de développement. Mémoire de Master. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda 2018

[2] - Zerouali Ad., Bouberria A.et Hammimai A. SIG et valorisation du patrimoine naturel du massif des Bni-Znassen (Maroc oriental). Revue Espace Géographique et Société Marocaine, N°. 27, p. 263-264. 2019

drainantes et des sources, et constitué de multiples séguias et bassins de stockage et de régulation[1].

Fig. 2 : Réseau hydrographique et sources thermales dans la région de l'oriental

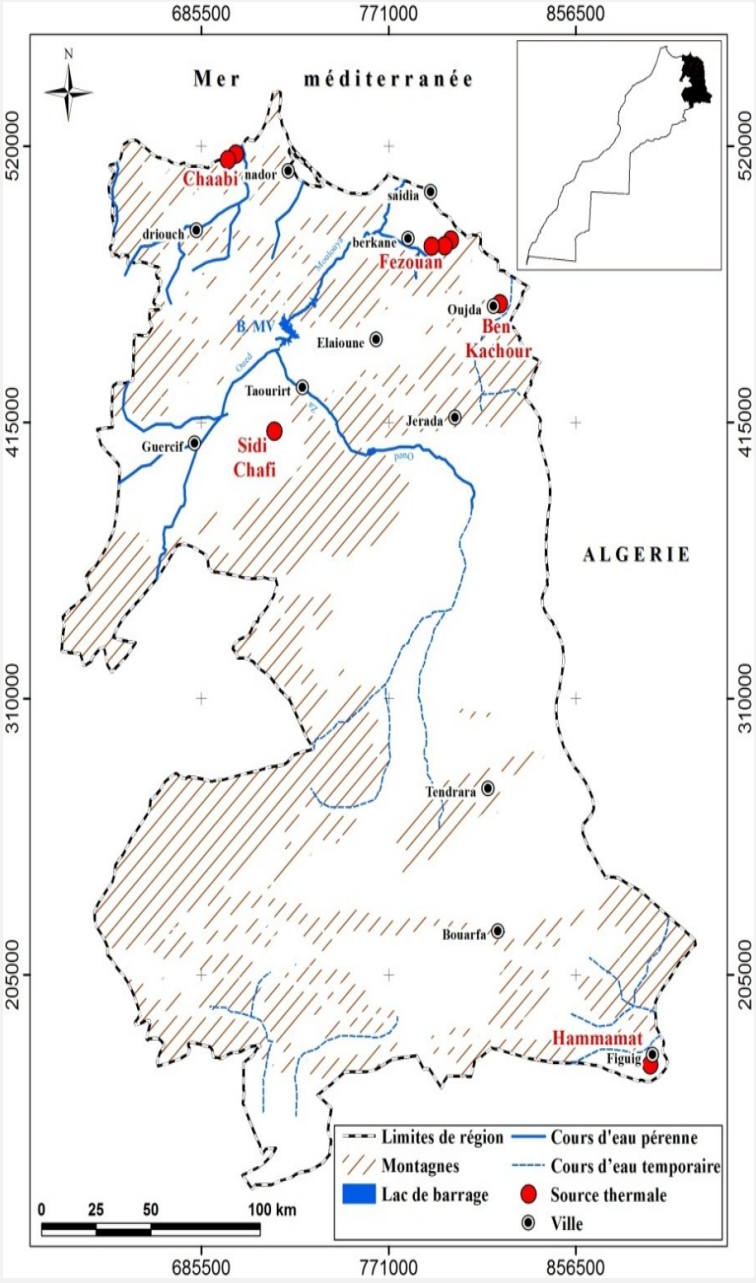

Réalisation : les chercheurs

2. infrastructures touristiques et Impacts du tourisme

Essentiellement montagneux, le massif des Bni-Znassen, malgré ses potentialités touristiques, ne peut connaître un développement de l'activité touristique sans de meilleurs

[1] - Zerouali Ad. 2019. Atouts et potentialités touristiques à Figuig. (Livre commun sur les changements climatiques et mutations spatiales ; état des lieux et perspectives), p. 99

moyens de communications et d'infrastructure d'accueil. Depuis longtemps, cet espace est resté enclavé, et son aménagement routier a souffert d'un grand retard, et par conséquent, il n'a pas encouragé les gens à se déplacer. Aujourd'hui, les choses ont changé, mais les infrastructures d'accueil souffrent d'un retard accusé.

2.1. Infrastructures base et d'accueil

L'attention prêtée à la région de l'oriental par le Roi Mohammed VI et le gouvernement marocain, depuis le début de ce siècle, a prôné cet espace d'une nouvelle stratégie de développement reposant sur une démarche globale et intégrée, comprenant l'approche de désenclavement et d'équipement en infrastructures de base. Ainsi**,** bénéficiant d'un nouveau contexte économique et politique**,** la région s'est trouvée ouverte sur l'intérieur du pays comme sur l'extérieur, par la mise en place d'infrastructures stratégiques et de qualité (autoroute, rocade Méditerranéenne Tanger-Saïdia, dédoublement des plusieurs axes routiers, 3 aéroports, 2 ports de grandes envergures).

Ce développement de l'oriental a créé certainement une grande dynamique spatio-économique, caractérisée par l'implantation des pôles de compétences et de compétitivité (technopole, pôle maritimo-industriel, pôle agro-industriel, pôle d'attraction touristique, pôle logistique et agro-pastoral, pôles éco-touristique oasien et de développement participatif et pôle de développement d'énergies alternatives). La promotion de ces secteurs socio-économiques est le fruit d'une vision dynamique, concrétisée par une stratégie de développement intégré et durable, et par conséquent, elle a permis à la région de renforcer son attractivité et de devenir plus compétitive.

Pour profiter de cette infrastructure d'encadrement territorial et de ces pôles de compétences, le tourisme se présente comme principal levier de croissance et de valorisation des ressources régionales dans le domaine de l'activité touristique. C'est dans ce sens, que se sont lancés les projets ambitieux de « MediterraneaSaïdia », et « Marchica », méga projet lancé en 2010 autour de la lagune de Nador, et qui est encore en cours de réalisation (7 sites sur 4000 ha).

Le développement d'un véritable complexe touristique autour de la station de Saïdia avec des ramifications (pôle touristique autour de Saïdia et du tourisme «d'arrière-pays » à Figuig, à Bouarfa, à Tafoghalt, à Zegzel, à Jerada, tourisme culturel, tourisme de montagne, tourisme rural, etc.), et celui de « Marchica », qui s'appuiera sur le développement rural du gourougou, constituera, sans aucun doute, un levier pour la relance de l'activité touristique. Il permettra par la suite à la région de devenir progressivement une grande porte du Maroc sur les pays de l'est et de l'Europe Méditerranéenne.

Cette stratégie a permis aux infrastructures d'accueil (offre d'hébergement) de connaitre un développement en matière d'hôtels classés et non classés, qui permettent à toutes les catégories touristiques de s'héberger avec une grande disparité spatiale, puisque la préfecture d'Oujda-Angad détient à elle seule 39.6 % des établissements classés dans la région de l'oriental.

Quant à la capacité litière, elle aussi a enregistré une bonne croissance puisqu'elle a atteint 11.266 lits en 2017 soit une progression de plus de 320 % par rapport à 2008 (fig. 3). Toutefois, elle n'a pas atteint la taille suffisante pour booster le PIB régional (21.000 lits). Ceci nous

permet de dire que l'activité touristique ne bénéficie pas encore à la population locale puisqu'elle n'est pas arrivée à assurer les 48.000 emplois directs et 40.000 indirects prévus lors du lancement du plan Azur.

Fig. 3. Evolution de la capacité litière (2008/2017) **Fig. 4. Capacité litière par province en 2017**

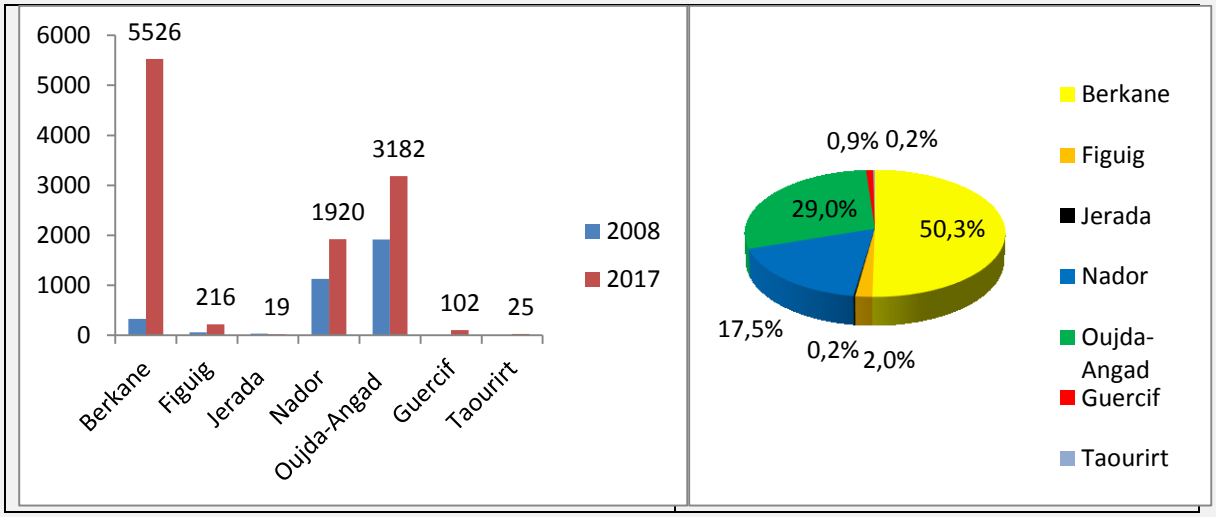

Source : Haut-Commissariat au Plan (2008 et 2017) Annuaire Statistique du Maroc. P. 233. 237.

2.2. Impacts économiques du tourisme dans la région de l'oriental

Du point de vue économique, nous n'avons pas des statistiques officielles, qui nous permettent d'évaluer l'impact du tourisme sur l'économie de la région, mais notre connaissance de terrain nous a aidées à faire un constat plus ou moins réel. Le Maroc oriental a bénéficié de la vision 2010 et de celle de 2020 puisque le secteur s'est doté d'une stratégie ambitieuse, qui a donné une certaine dynamique en attirant des touristes de l'intérieur du pays et de l'étranger. Quoique, l'attractivité de l'offre touristique demeure toujours limitée, malgré les efforts déployés pour la relance de cette activité, du fait que le tourisme est resté concentré sur le littoral, alors que le reste de la région « l'arrière-pays », est non intégré dans les circuits touristiques, malgré ses multiples atouts et ses sites, qui sont inexploités, et qui nécessitent l'engagement de tous les intervenants pour diversifier l'offre touristique.

Ceci nécessite la mise en place, des plans d'action pour la valorisation de toutes les potentialités touristiques dans le monde rural, et définir une typologie du tourisme construite autour d'axes porteurs de connaissances et d'innovation, pour chaque lieu ou chaque province. La mise en relief de ces potentialités et leur valorisation, ne peut se faire qu'à travers la définition des sites touristiques, qui sont bien répartis dans l'espace oriental. Ainsi, on peut développer le tourisme de montagne (faune, flore, spéléologie…), le tourisme agricole (exploitation des produits de terroir), le tourisme de santé autour des sources thermales (Ben Kachour, Fezouane, Sidi Chafi, El Hammamat…), et le tourisme culturel très diversifié et très riche, et qui méritent d'être exploré (kasbahs, grottes, folklore, cultures…).

De cette manière, on peut développer tout l'arrière-pays du littoral, d'où l'intégration des différents sous-espaces touristiques, ce qui donnera l'occasion à une large portion de la population rurale de bénéficier de cette activité, dont les retombées étaient accaparées par la

population côtière. Le développement du tourisme rural, diminuera la problématique de la saisonnalité de l'activité touristique régionale et permettra aux paysans de valoriser leurs produits de terroirs, et par conséquent, diversifiera les activités génératrices de revenus et améliorera leurs conditions de vie.

2.3. Impacts sociaux du tourisme dans la région de l'oriental

Sur le plan spatial, l'apport du tourisme est très frappant du côté positif comme du côté négatif. Pour Saidia, le tourisme avait enregistré un développement considérable du bâti, qui a envahi tout l'espace compris entre les monts Ouled Mansour au sud et la mer au nord.

Photo : 8 - développement du bâti à Saidia

Cette croissance et ce développement de l'espace bâti à Saidia, s'est fait certainement sur le compte de l'environnement, qui a perdu beaucoup son originalité (dégradation de son environnement naturel). Le couvert végétal a été remplacé par des constructions en béton (immeubles, maisons individuelles, cafés, restaurants...), d'où la disparition totale des dunes consolidées, ce qui risque de fragiliser la ligne du littoral.

De l'autre côté, les plans d'aménagement qui ont concerné la « marchica », ont été très bénéfiques sur le plan environnemental, puisqu'ils ont transformé un espace qui a tant souffert de plusieurs maux, dont les principaux sont la pollution, le manque d'infrastructures, en un espace structuré touristique, qui érige le site de la lagune en un pôle touristique de grande renommée, surtout après l'achèvement des projets en cours.

Quant aux impacts sociaux, il est difficile de séparer les aspects économiques des aspects sociaux, qui sont souvent liés. Pour cette raison, mesurer l'impact social du tourisme n'est possible que dans une vue d'ensemble. Toutefois l'influence positive du tourisme sur la société est multiple, on peut la constater sur l'emploi en tenant compte du nombre d'infrastructure d'accueil (53 établissements classés). Toutefois, le développement de l'activité touristique génère un état de dynamisme et de prospérité, dont tout le monde peut en profiter. La mise en

tourisme des espaces ruraux, est un atout pour la population locale, qui bénéficie des infrastructures bien développées, et qui sont nécessaires pour le tourisme. Pour les agriculteurs, c'est une occasion pour garder et entretenir leurs exploitations, de contribuer au maintien des paysages naturels et culturels et créer des emplois saisonniers, qui génèrent un revenu complémentaire.

Conclusion

Compte tenu de l'importance du tourisme en termes de création d'emplois et de poids économique, le développement de l'activité touristique nécessite la mise en marche de plusieurs programmes et projets viables et commercialisables, pour relancer la dynamique touristique dans cet espace aux multiples atouts non encore valorisés. Cette perception, une fois accomplie, soutiendra les projets générant la création d'emplois et de la valeur ajoutée, la valorisation des richesses régionales, la complémentarité entre le littoral et son arrière-pays, et par conséquent, prolonger la durée de séjour des touristes (résolution de la problématique de saisonnalité).

La problématique du tourisme dans l'oriental, ne réside pas dans le manque de potentialités, mais dans leur mise en valeur de ses richesses, via la mise en place d'une stratégie ou d'un plan touristique cohérent, opérationnel et adapté au contexte régional, afin d'en faire un levier de développement économique et social. Pour ce faire, il faut rendre cette région une destination visible à l'échelle nationale et internationale, à travers la mise en cohérence de tous les sous-espaces, pour diversifier l'offre touristique et établir une vraie relation, entre les potentialités touristiques et le tourisme, caractérisée aujourd'hui par sa faiblesse.

Bibliographie

- Dakki M. Diagnostic pour l'aménagement des zones humides du nord-est du Maroc : 5. JbelGourougou. Rapport définitif. 2003
- Haut-Commissariat au Plan. Annuaire Statistique du Maroc 2008 et 2017
- Ministère de l'énergie, des mines de l'eau et de l'environnement. Le secteur des mines dans la région de l'oriental,p. 3. In www.oriental.ma/upload/MoDUle_1/File_1_95.pdf. 2008
- Observatoire du tourisme. , Annuaire Statistique du Tourisme. Panorama des Performances Touristiques au titre de l'année 2015
- Zerouali Ad. Tourisme, patrimoine et développement territorial du massif des Bni-Znassen. Master : tourisme et patrimoine. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda. 2017.
- Zerouali S. 2018. La route des kasbahs entre dégradation et espoir de développement. Mémoire de Master. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda
- Zerouali Ad., Bouberria A.et Hammimi A., SIG et valorisation du patrimoine naturel du massif des Bni-Znassen (Maroc oriental). Revue Espace Géographique et Société Marocaine, N°. 27, pp. 259-265. 2019.
- Zerouali Ad. Atouts et potentialités touristiques à Figuig. (Livre commun sur les changements climatiques et mutations spatiales ; état des lieux et perspectives). Publication de la Faculté des Lettres d'Oujda, pp. 96-102. Imprimerie : Houdayfa. Oujda. 2019

Les défis des Opérations de Maintien de la Paix en Afrique : La MINUSMA face à la crise politico-sécuritaire au Mali

Mr. Said CHAMKHI
Docteur chercheur en Etudes Africaines, diplômé de l'Université Mohammed V de Rabat, Maroc

Mme Khadija BOUTKHILI
Professeur de l'Enseignement Supérieur, FSJES de Salé, Université Mohammed V de Rabat, Maroc

Résumé

L'intervention des Nations Unies au Mali, à travers la mise en place d'une opération de maintien de la paix, était une réponse aux répercussions de la crise qui avait secoué le pays depuis 2012 et qui avait risqué d'envahir l'ensemble de l'espace sahélo-saharien. En effet, après le déclenchement de la rébellion touarègue au nord du Mali, l'implication des groupes islamistes dans le conflit et l'exacerbation de la situation par le coup d'État qui a interrompu le fonctionnement normal des institutions, le pays s'est trouvé plongé dans une crise multidimensionnelle exigeant l'intervention de la communauté internationale pour contribuer à appuyer le retour à l'ordre constitutionnel. Et suite à l'intervention militaire de la France et les forces africaines pour lutter contre les groupes terroristes, les Nations Unies ont établi la MINUSMA dans le but de rétablir l'autorité de l'État et appuyer le processus politique et la mise en œuvre de l'accord de paix tout en réalisant un certain nombre d'activités de stabilisation.

Après plus de huit ans d'action, il serait logique, dans cet article, de chercher dans quelle mesure cette mission onusienne a réussi à réaliser ses objectifs fixés par les Nations Unies, d'autant plus qu'elle se trouve récemment confrontée à un autre défi en raison de la résurgence des coups d'État en 2020 et 2021 qui consacrent la domination des militaires sur la scène politique malienne, ce qui enfonce l'action de la MINUSMA au sein d'une nouvelle période de transition politique qui nourrit plus de craintes que d'espoirs.

Mot Clés : Opération du Maintien de la Paix, Mali, Nations Unies, MINUSMA, Touareg, coup d'État, groupes islamistes.

The challenges of the Peacekeeping Operations in Africa: MINUSMA facing the political and security crisis in Mali

Abstract

Through the implementation of a peacekeeping operation, the intervention of the United Nations in Mali was a response to the repercussions of the crisis that had shaken the country since 2012 and which had exposed the whole Sahelo-Saharan region to the risk of invasion. In fact, after the outbreak of the Tuareg rebellion in northern Mali, the involvement of Islamist groups in the conflict, and the exacerbation of the situation by the coups d'état which interrupted the normal functioning of institutions, the country found itself plunged into a multidimensional crisis which required the intervention of the international community to help bring back constitutional order. After the military intervention of France and African forces to combat terrorist groups, the United Nations established MINUSMA with the aim of restoring the authority of the State, supporting the political process there and the implementation of the peace agreement while still carrying out a number of stabilization activities.

After more than eight years of action, it would be logical, in this article, to address the extent to which this mission has succeeded in achieving the objectives set by the United Nations, especially that it has recently faced another challenge due to the resurgence of coups d'état in 2020 and 2021 which have consolidated the military's domination of the Malian political scene. This plunges MINUSMA's action into a new period of political transition which feeds fears more than hopes.

Keywords: Peacekeeping operations, Mali, United Nations, MINUSMA, Tuareg, coup d'état, Islamist groups.

تحديات عمليات حفظ السلام في إفريقيا:
"المينوسما" في مواجهة الأزمة السياسية الأمنية في مالي

ملخص :

جاء تدخل الأمم المتحدة في مالي، من خلال إنشاء عملية لحفظ السلام، ردا على تداعيات الأزمة التي هزت البلاد منذ سنة 2012 والتي كادت أن تعصف بمنطقة الساحل والصحراء بأكملها. فبعد اندلاع تمرد الطوارق في شمال مالي وتورط الجماعات الإسلامية في الصراع، وتفاقم الوضع بسبب الانقلاب الذي أوقف العمل الطبيعي للمؤسسات، وجدت البلاد نفسها غارقة في أزمة متعددة الأبعاد تتطلب تدخل المجتمع الدولي للمساعدة في جهود استعادة النظام الدستوري. وبعد التدخل العسكري لفرنسا والقوات الإفريقية لمحاربة الجماعات الإرهابية، أنشأت الأمم المتحدة "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي" (مينوسما) بهدف استعادة سلطة الدولة ودعم العملية السياسية وتنفيذ اتفاق السلام مع اتخاذ عدد من التدابير الكفيلة بإرساء الاستقرار في البلاد.

بعد أكثر من ثماني سنوات من العمل، سيكون من المنطقي، في هذا المقال، البحث عن مدى نجاح هذه البعثة في تحقيق أهدافها التي حددتها الأمم المتحدة، خاصة أنها تواجه مؤخرًا تحديا آخر بسبب عودة الانقلابات العسكرية خلال سنتي 2020 و2021، بحيث تكرس هذه الأخيرة هيمنة الجيش على المشهد السياسي في مالي، مما يعقد مهمة "المينوسما" في فترة جديدة من الانتقال السياسي الذي يغذي المخاوف أكثر مما يمنح الآمال.

الكلمات المفتاحية : عملية حفظ السلام، مالي، الأمم المتحدة، "المينوسما"، الطوارق، انقلاب، الجماعات الإسلامية.

Introduction

Les opérations de maintien de la paix se sont avérées l'un des instruments les plus efficaces dont disposent les Nations Unies pour gérer les crises complexes constituant une menace à la paix et la sécurité internationales, prévenir l'évolution des conflits susceptibles d'apporter des conséquences dévastatrices pour la sécurité des populations civiles, et faire progresser ainsi la stabilité dans le monde. Bien que ces opérations ne soient pas expressément prévues par la Charte, l'ONU a mené des missions en ce sens dès 1948 avec la création de l'Organisme des Nations Unies chargé de la Surveillance de la Trêve au Moyen Orient (ONUST) en Israël et Palestine occupée. Depuis, elle a créé au total 71 opérations de maintien de la paix[1] en réalisant des réussites dans certains cas, mais aussi en étant confronté à des blocages et des échecs dans d'autres cas.

Sur ces 71 missions onusiennes, 31 ont été déployées en Afrique considérée comme le continent qui a connu le plus grand nombre de conflits internes et interétatiques. Actuellement, les opérations actives de maintien de la paix sont au nombre de 12 dont 6 se trouvent en Afrique. Les OPM qui se sont employées au sein de cet espace le plus vulnérable aux conflits armés ont été confrontées à des défis majeurs qui rendent leurs missions très difficiles, pour ne pas dire impossibles. Ces missions de paix ont considérablement évolué afin de s'adapter à la variété des situations auxquelles les Casques bleus ont eu à faire face[2]. Elles ont pris, au fil des années, des formes très diverses et complémentaires : des missions politiques spéciales (Somalie, Burundi, Guinée-Bissau, Libye), des bureaux régionaux (Afrique de l'Ouest, Sahel, Afrique centrale), des missions multidimensionnelles (Mali, Centrafrique, RDC, Soudan du Sud, Liberia, Côte d'Ivoire), une force intérimaire (Abyei), une mission logistique (Somalie) et une opération conjointe avec l'Union africaine (Darfour), etc. En fonction des crises et de leur contexte régional et politique, le Conseil de sécurité et le Secrétariat général ont, en quelque sorte, adapté leur dispositif[3].

Parmi les opérations de maintien de la paix, qui ont constitué un grand défi aux Nations Unies dans le continent africain en raison de leur présence dans un espace entaché de crises de toute sorte, on retrouve la Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation au Mali (MINUSMA). En effet, la mise en place de cette mission onusienne était une réponse aux répercutions de la crise sociopolitique qui a avait secoué le pays depuis 2012, et qui avait risqué d'envahir l'ensemble de l'espace sahélo-saharien. Cette crise multidimensionnelle a été suscitée par le déclenchement de la rébellion touarègue au nord du Mali, et l'implication des groupes islamistes dans la scène du conflit, elle a été exacerbée, par la suite, par le coup d'État qui a interrompu le fonctionnement normal des institutions, ce qui a

[1] ONU, « Fiche technique sur le maintien de la paix de l'ONU : Situation août 2021 ». En ligne, consulté le 11 octobre 2021 : https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/peacekeeping_missions_fact_sheet_august_2021_fr_0.pdf

[2] N'DIMINA-MOUGALA Antoine-Denis. « Les opérations de maintien de la paix des Nations Unies en Afrique centrale, 1960-2000 », Guerres mondiales et conflits contemporains, vol. 236, n° 4, 2009, p. 122.

[3] NOVOSSELOFF Alexandra. « Engagement de l'ONU en Afrique : un état des lieux », Revue Défense Nationale, vol. 792, n° 7, 2016, p. 106.

exigé une intervention militaire de la part de la communauté internationale pour contribuer à réduire la menace terroriste, et appuyer le retour à l'ordre constitutionnel. C'est dans le sillage de cette situation chaotique que les Nations Unies ont établi la MINUSMA pour rétablir l'autorité de l'État, appuyer le processus politique, et soutenir la mise en œuvre de l'accord de paix tout en réalisant un certain nombre d'activités de stabilisation.

Après plus de huit ans d'action, il serait utile, dans cet article, de chercher dans quelle mesure cette mission onusienne a réussi à atteindre les objectifs fixés par les Nations Unies, d'autant qu'elle a récemment fait face à un autre défi représenté par le retour des coups d'État en août 2020 et mai 2021 qui ont consacré la domination des militaires sur la scène politique malienne, et plongé l'action de la MINUSMA au sein d'une nouvelle et difficile période de transition politique.

Mais pour ce faire, il est indispensable d'analyser dans un premier temps les circonstances multidimensionnelles de la crise malienne aboutissant à l'intervention des Nations Unies, avant d'évaluer dans un second temps l'action de la MINUSMA sur le terrain au sein de ce contexte complexe.

I- Les circonstances de l'intervention onusienne

L'intervention des Nations Unies au Mali à travers la mise en place d'une opération de maintien de la paix était une réponse à la crise qui a avait secoué le pays depuis 2012. Cette crise s'est caractérisée par la multiplicité des acteurs suscitant des attitudes différentes de la part des États voisins et de la communauté internationale dans le but d'aboutir à une solution durable à la crise. Ces attitudes ont varié entre l'action diplomatique à travers la négociation avec les mouvements autochtones, et l'intervention militaire - dirigée par la France et sous l'égide des Nations Unies - qui s'est avérée en fin de compte la solution la plus efficace après l'échec des efforts diplomatiques.

1- Le contexte multidimensionnel de la crise

La crise du Mali s'est déclenchée suite à une rébellion lancée le 17 janvier 2012 au nord du pays par les rebelles touaregs dont l'acteur principal était le Mouvement National pour la Libération de l'Azawad (MNLA). Ce groupe a dénoncé - à l'instar des divers mouvements et rébellions touarègues qui l'ont précédé- la politique coloniale du gouvernement malien menée dans le nord du Mali, la corruption du régime, le sous-développement économique, la non application des accords de paix signés avec les groupes armés touaregs depuis 1991, etc[1]. Ainsi le groupe revendiquait clairement l'autodétermination et l'indépendance d'un État au nord du pays, appelé l'Azawad correspondant aux trois régions maliennes, celles de Kidal, Tombouctou et Gao. Et face au refus du gouvernement malien de prendre en compte ses revendications et

[1] CLAUDOT-HAWAD Hélène, « Les Touaregs au cœur des enjeux stratégiques saharo-sahéliens », in BADIE Bertrand, VIDAL Dominique (dir.), *Puissances d'hier et de demain, L'État du Monde 2014*, Paris, La Découverte, 2013, p.199.

d'engager des négociations, le MNLA passe à l'action, en exploitant l'équipement en armes lourdes ramené par les soldats touaregs qui ont été recrutés comme mercenaires par Mouammar Kadhafi lors du conflit interne libyen, et qui ont rejoint le mouvement après la chute de son régime[1].

À la suite de cette action armée engagée par le MNLA, d'autres mouvements islamistes en l'occurrence Ansar Dine, les éléments de l'Al-Qaida au Maghreb islamique (AQMI), et le Mouvement pour l'Unicité et le Jihad en Afrique de l'Ouest (MUJAO) se sont affirmés sur la scène du conflit en vue de combattre aux cotés du MLNA. Ainsi la rébellion de 2012 devint plus dangereuse par l'ambigüité de son objectif qui ne reflète plus seulement les revendications de la communauté touarègue qui vise principalement l'indépendance du nord du Mali, mais elle reflète également les velléités des groupes islamistes visant l'installation de la Charia sur l'ensemble du territoire malien et ayant des ramifications internationales2.

À la suite de ces troubles du Nord malien, et l'incapacité du gouvernement malien d'endiguer la rébellion, une troupe de l'armée dirigée par le capitaine Amadou Haya Sanogo mena un coup d'État pour mettre fin au régime du président Amadou Toumani Touré, provoquant ainsi une rupture de l'alternance pacifique au pouvoir, et portant un coup dur à l'expérience démocratique du Mali3. Ce putsch a provoqué à Bamako une paralysie politique et institutionnelle donnant aux troupes rebelles le sentiment qu'elles ont le champ libre pour resserrer leur emprise sur le nord du Mali, ce qui a enfoncé le pays dans une crise sécuritaire multidimensionnelle menaçant l'équilibre politique interne mais aussi la stabilité régionale.

Tandis que la junte au pouvoir faisait l'objet de toutes les pressions par la communauté internationale afin que le pouvoir soit rendu aux autorités civiles, la crise a culminé avec la déclaration unilatérale d'indépendance de l'Azawad annoncée par le MNLA le 06 avril 2012 après la prise du contrôle des trois capitales du Nord (Kidal, Gao et Tombouctou)4.

Les conflits entre les chefs des troupes rebelles et les divergences portant sur leurs objectifs et leurs visions relatives à l'avenir de la rébellion ont brisé l'alliance entre eux5. Par conséquent, les groupes islamistes ont manœuvré habilement pour écarter le MNLA de la scène politique et lui prendre le contrôle de l'Azawad6. Ainsi le territoire conquis s'est partagé en fin de compte entre les groupes djihadistes.

Au cours des mois qui suivent et notamment pendant l'été 2012, les groupes islamistes ont commencé à imposer les règles islamiques avec une sévérité, ils ont créé un climat

[1] Ibid.
[2] Ibid., p.200.
[3] MICHEL Louis (dir.), *Mali : Élection Présidentielle 28 juillet et 11 août 2013*, *Rapport final*, Mission d'Observation Electorale de l'Union Européenne au Mali, 2013, p.7.
[4] Ibid., p.8.
[5] POULSEN Ingrid, « Mali », dans GARCIA-ALIX Lola (dir.), *the indigenous world 2014*, *report of International Work Group for Indigenous Affairs*, Copenhagen, Cæcilie Mikkelsen (IWGIA), 2014, p. 380.
[6] SHURKIN, Michael, *France's War in Mali : Lesson for an Expeditionary Army*, Santa Monica, RAND Corporation, 2014, p.6.

d'insécurité suite aux nombreuses exactions infligées aux populations, aux activités criminelles, aux destructions du patrimoine culturel et artistique, etc, ce qui a mobilisé l'opinion régionale et internationale à intervenir dans le but de restaurer l'ordre institutionnel et l'intégrité territoriale du pays, et rétablir la sécurité en faisant barrage au terrorisme1.

2- La réponse internationale initiale

La crise malienne et le risque de déstabilisation de l'ensemble sous-régional ont constitué une source d'inquiétude sur les plans régional et international suite à l'émergence des mouvements islamistes radicaux. Les velléités d'expansion de l'AQMI font craindre la constitution d'un véritable front terroriste en Afrique et aux portes de l'Europe. Cette situation a exigé de la communauté internationale une réponse concertée pour restaurer l'État au Mali, et lutter contre le terrorisme.

Les États occidentaux, notamment la France et les États-Unis, ont réagi vis-à-vis du dossier malien dont les répercussions sont susceptibles de porter atteinte à leurs intérêts stratégiques dans l'espace sahélo-saharien. Quant aux pays de la région, ils se sont trouvés impliqués dans ce dossier se souciant de la présence menaçante des groupes islamistes armés au Sahel, et craignant une contagion du conflit malien puisqu'il existe des similarités et des situations comparables de la question des Touaregs dans les autres pays voisins.

En vue de réaliser ses objectifs, la France a soutenu la Communauté Économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) en tant qu'interlocuteur responsable dans la région. A cet égard, l'Organisation a tenté de répondre à la crise en lançant l'initiative de la médiation dirigée par le Président du Burkina Faso Blaise Compaoré qui a rapidement obtenu le transfert du pouvoir de la junte à un gouvernement de transition.[2]. Toutefois, la réponse de la CEDEAO à la crise dans le nord du Mali a largement échoué : les négociations directes organisées entre le MNLA, Ansar Dine et le gouvernement intérimaire, n'ont pas abouti, et le soutien militaire envisagé dès avril 2012 dans le cadre d'une mission multidimensionnelle - la Mission de la (CEDEAO) au Mali (MICEMA) - n'a jamais dépassé le stade de la planification.

Suite à cette situation inquiétante, la CEDEAO a adressé une demande d'intervention aux Nations Unies formulée par le président malien par intérim. Le Conseil de Sécurité - en réponse à cette demande - a adopté la résolution 2085, le 20 décembre 2012, autorisant la mise en place, pour une durée initiale d'une année, d'une Mission Internationale de Soutien au Mali (MISMA) sous conduite africaine3 dans le but d'aider à reconstituer la capacité des Forces maliennes et

[1] D'EVRY Antoine, *L'opération Serval à l'épreuve du doute : Vrais succès et fausses leçons*, Focus stratégique, n° 59, Bruxelles, IFRI, 2015, p.17.
[2] AMELINE Nicole, *Un arc de crise aux portes de l'Europe : Un nouveau partenariat stratégique nord/sud pour le Sahel, Projet de rapport spécial*, Assemblée parlementaire de l'OTAN, 2013, p.6.
[3] Ibid., p.6.

soutenir les autorités maliennes à reprendre le contrôle des zones du nord malien, tout en veillant à réduire les effets des opérations militaires sur la population civile[1].

La MISMA devait initialement n'être mise en place qu'en septembre 2013, le temps de former l'armée malienne et de mobiliser les forces africaines nécessaires. Cependant, l'avancée préoccupante des groupes extrémistes vers le sud du Mali fin 2012 a conduit la France à intervenir militairement sur le terrain dès janvier 2013, ce qui a également accéléré le déploiement de la MISMA[2].

3- Le recours à la force

L'attentisme non calculé de la communauté internationale et ses attitudes contrastées vis-à-vis de la situation au nord du Mali a laissé les groupes djihadistes d'Ansar Dine, d'AQMI et de MUJAO franchir la ligne rouge et lancer une subite offensive vers le sud du Mali au début du janvier 2013 capturant la ville de Konna, et s'approchant ainsi de la capitale Bamako, ce qui a donné à la France l'opportunité à intervenir militairement à travers le lancement de l'opération Serval, le 11 janvier 2013[3], afin d'arrêter la progression de ces groupes, soutenir les forces armées maliennes dans le maintien de l'intégrité territoriale du Mali, et la restauration de la situation sécuritaire sur la quasi totalité du territoire.

Le lancement de l'opération Serval était une réponse à la demande d'aide formulée par le président par intérim du Mali, Dioncounda Traoré, et s'inscrivait également dans la perspective de la résolution 2085 - adoptée par le Conseil de Sécurité le 20 décembre 2012 - autorisant le déploiement de la MISMA et demandant aux États membres de lui accorder les moyens de s'acquitter de sa mission[4]. Le texte de cette résolution a précisé que la MISMA est une mission sous conduite africaine mais n'a pas interdit aux pays non africains de lui apporter leur soutien et fournir des troupes. Le texte demande expressément aux États membres des Nations Unies, y compris ceux de l'espace sahélo-saharien, de fournir des contingents à la MISMA pour lui donner les moyens de s'acquitter de son mandat[5].

Au cours de dix mois, les opérations militaires française et africaine menées conjointement avec l'armée malienne ont réussi à améliorer la situation sécuritaire du pays en arrêtant effectivement l'avancée des groupes armés islamistes en direction de Sévaré, libérant les villes du Nord de la menace djihadiste, et mettant fin à leur autorité absolue sur l'Azawad[6]. Cependant, ce succès était relatif dans la mesure où il n'a pas permis au Mali de contrôler son intégrité territoriale totale puisqu'il a laissé la ville de Kidal, au nord du Mali, devenir un

[1] ONU, Résolution n° 2085, 20 décembre 2012.
[2] AMELINE Nicole, op. cit., p.6.
3 ADAM Bernard, Mali : De l'intervention militaire française à la reconstruction de l'État, Bruxelles, GRIP, 2013, p.7.
4 AMELINE Nicole, op. cit., p.7.
5 ADAM Bernard, op. cit., p.7.
[6] OUNAÏES Ahmed, « Le conflit malien », Revue des études internationales, n° 124-125, juin 2013, p.109.

sanctuaire pour le MNLA et d'autres groupes indépendantistes créés par la suite[1]. En outre, l'opération a provoqué la dissémination des groupes extrémistes dans les pays voisins du Sahel sans pour autant prémunir totalement le Mali d'actes terroristes qui s'étendent désormais jusqu'à Bamako[2].

Face au risque de la jonction des groupes djihadistes, et à la menace de la régionalisation du terrorisme dans *la zone sahélo-saharienne*, les autorités françaises ont annoncé la fin de l'opération Serval, le 31 juillet 2014, pour lancer depuis le 1er août 2014 l'opération Barkhane comme alternative de Serval. Cette nouvelle opération est plus large, elle couvre les pays du G5 Sahel : la Mauritanie, le Mali, le Burkina Faso, le Niger et le Tchad[3].

Après la libération du Nord malien grâce à l'intervention militaire qui a réussi à restaurer relativement la stabilité dans le pays, l'ONU était appelée à mettre en place une opération de maintien de la paix au cours de cette phase de stabilisation et de rétablissement de l'autorité de l'État. Ainsi les Nations Unies ont établi la Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la stabilisation du Mali (MINUSMA) en vue de soutenir le gouvernement malien à stabiliser le pays, consolider la paix, et accompagner le processus de la transition politique.

II- Le rôle multidimensionnel de la MINUSMA

Au cours de la phase de stabilisation et de restauration de l'autorité de l'État après la libération du Nord malien, le rôle des Nations Unies est devenu plus important et crucial. A cet égard, en considérant que la situation au Mali constitue une menace contre la paix et la sécurité internationales, le Conseil de Sécurité a mis en place la MINUSMA dans le but principal d'aider les autorités maliennes à stabiliser le pays et accompagner le processus de la transition politique. Après plus de huit ans de déploiement de cette mission au sein du Mali, l'évaluation de son action montre que les Casques bleus ont réussi relativement à réaliser leurs objectifs, mais face aux limites opérationnelles et la persistance du conflit au sein d'un contexte pollué par les attentats terroristes et les coups d'État militaires, la MINUSMA se trouve encore confrontée par les défis.

1- Tâches diverses et délicates

La création de la MINUSMA a été encadrée par la résolution 2100 adoptée par le Conseil de Sécurité, le 25 avril 2013, en agissant en vertu du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies. La mission s'est déployée à partir du 1er juillet 2013 pour remplir plusieurs tâches visant la stabilisation et la consolidation de la paix puisque son mandat ne se limite pas uniquement à une simple opération de maintien de la paix.

[1] Association Survie, « Opération Barkhane : le prolongement de l'opération Serval en violation de la Constitution », Communiqué de presse, 12 janvier 2015. En ligne, consulté le 30 juin 2017 : https://survie.org/themes/francafrique/article/operation-barkhane-le-prolongement-4853
[2] D'EVRY Antoine, op. cit., p.44.
[3] Association Survie, op. cit.

Selon la résolution 2100 établissant la MINUSMA, et comme son nom l'indique, elle est une mission multidimensionnelle qui s'acquitte des tâches diverses visant la stabilisation des principales agglomérations, le rétablissement de l'autorité de l'État dans tout le pays, et la mise en œuvre de la feuille de route pour la transition, y compris le dialogue national et le processus électoral, tout en veillant à la protection des civils et du personnel des Nations Unies, la défense des droits de l'homme, le soutien de l'action humanitaire, et l'appui à la sauvegarde du patrimoine culturel. En outre, la mission est chargée de mener une action en faveur de la justice nationale et internationale en traduisant en justice les auteurs de crimes de guerre et de crimes contre l'humanité[1].

Le mandat de la MINUSMA a été prolongé chaque année par d'autres résolutions dont la dernière est celle qui porte le numéro 2584 datant du 29 juin 2021 en vue d'accomplir ses tâches confiées par les Nations Unies. Les années écoulées ont été très intensives pour elle. En effet, depuis sa création, elle a connu trois grandes phases.

Durant la première phase (de juillet 2013 à la fin de juin 2015), le Conseil de sécurité des Nations Unies, autorisant un plafond de déploiement d'un peu plus de 11 000 Casques bleus, a permis à la MINUSMA à effectuer ses opérations qui consistent en premier lieu à soutenir l'organisation des élections de 2013 qui ont conduit au rétablissement de la stabilité et l'ordre constitutionnel. L'appui de la MINUSMA au processus électoral s'est manifesté par des apports en matériel, le soutien logistique et technique, la sécurisation des sites de vote, la caution apportée à l'Accord de Ouagadougou du 18 juin, etc[2]. Les élections présidentielles se sont globalement bien déroulées en juillet et août 2013, malgré les menaces des groupes extrémistes et les contraintes liées à un calendrier électoral serré. Finalement les élections ont été remportées par Ibrahim Boubacar Keïta qui serait confronté à l'héritage d'un pays traumatisé par une crise politique et sécuritaire[3].

L'appui au processus électoral a été poursuivi ensuite par d'autres chantiers importants en assistant le gouvernement malien à la tenue des élections législatives, l'achèvement et la pérennisation du Recensement Administratif à Vocation d'État-Civil (RAVEC), la participation à la révision exceptionnelle des listes, la préparation des élections communales et régionales, la réforme de la loi électorale, etc[4].

En plus de ces actions menées dans le but de rétablir la stabilité et l'ordre constitutionnel, la MINUSMA a accompagné d'abord la mise en œuvre de l'Accord de Ouagadougou qui a échoué à apporter une solution durable et un désarmement effectif des combattants au nord du pays, et ensuite les pourparlers d'Alger entre le gouvernement malien et la Coordination des

[1] ONU, Résolution n° 2100, 25 avril 2013, art.16.
[2] D'ALMEIDA Célia, « MINUSMA : Un bilan controversé », Journal du Mali, 28 mai 2015. En ligne, consulté le 10 juillet 2017 : http://www.journaldumali.com/article.php?aid=10280
[3] International Crisis Group, *Mali : réformer ou rechuter*, Bruxelles, International Crisis Group, Rapport Afrique n°210, janvier 2014, p.4.
4 MINUSMA, MINUSMA 2 ans : S'unir pour la paix, s'unir pour l'avenir, Edition spéciale, 2015, p. 20.

Mouvements de l'Azawad (CMA) qui sont parvenues finalement à signer un Accord pour la paix et la réconciliation1 le 20 juin 2015 à Bamako, connu sous le nom : l'Accord d'Alger2.

Lors de la deuxième phase (de juillet 2015 à la fin de juin 2018), la MINUSMA a principalement soutenu la mise en œuvre de l'Accord d'Alger et l'extension de l'autorité de l'État sur tout le territoire malien. La résolution 2295 de 2016, a demandé à la Mission d'adopter une *« démarche plus proactive et robuste[3] »* avec des effectifs s'élevant à environ 13000 personnels en uniforme. Au cours de cette deuxième phase, le Conseil de sécurité a aussi créé un régime de sanctions ciblées en 2017 contre ceux qui entravent l'application de l'accord pour la paix et la réconciliation. La résolution 2391 de 2017 a autorisé la MINUSMA à fournir un « *appui opérationnel et logistique[4] »* aux contingents de la Force conjointe G5 Sahel[5], afin qu'elle puisse mener à bien des opérations antiterroristes transfrontalières dans toute la région[6].

Au cours de la troisième phase (de juillet 2018 à la fin de juin 2021), l'attention de la MINUSMA s'est déplacée vers le centre du Mali, en réponse à la détérioration des conditions de sécurité, tout en poursuivant ses principales missions qui consistent à soutenir la mise en application de l'Accord d'Alger, à protéger les civils, à réduire les violences intercommunautaires, à rétablir l'autorité et la présence de l'État ainsi que les services sociaux de base dans le pays, à veiller à l'achèvement du Désarmement, de la Démobilisation et de la Réinsertion (DDR) des groupes armés signataires de l'Accord, etc7.

2- Action limitée

L'action de la MINUSMA sur la scène malienne demeure limitée par plusieurs défis : La progression des groupes djihadistes qualifiés de « terroristes » et la prolifération du crime organisé, causes de déstabilisation de la région, les affrontements entre les groupes armés locaux qui menacent l'intégrité de l'État, et la réapparition des coups d'État militaires qui continuent de perturber l'ordre constitutionnel de l'État.

Si la MINUSMA a contribué au rétablissement de l'autorité de l'État et la restauration de la paix à travers son appui au redéploiement de l'administration dans les régions autrefois

1 L'accord d'Alger prévoit une multitude de dispositions notamment la mise en place d'un vaste chantier de DDR (Désarmement, Démobilisation et Réintégration), le déploiement progressif de l'armée dans le nord du pays notamment à Kidal, et l'introduction de différentes mesures de décentralisation.
2 ROGER Benjamin, « Accord d'Alger pour la paix au Mali : le plus dur reste à faire », Jeune Afrique, 22 septembre 2015. En ligne, consulté le 15 juillet 2017 :
https://www.jeuneafrique.com/mag/241413/politique/accord-dalger-pour-la-paix-mali-le-plus-dur-reste-a-faire/
3 ONU, Résolution n° 2295, 29 juin 2016, art.18.
4 ONU, Résolution n° 2391, 8 décembre 2017, art.13.
5 La force conjointe transfrontalière du G5 Sahel (Mauritanie, Mali, Burkina Faso, Niger et Tchad) a été officiellement lancée le 2 juillet 2017, à Bamako, elle a été actée par le Conseil de sécurité par sa résolution n° 2359, le 21 juin 2017. Son mandat est la lutte contre le terrorisme, le crime organisé transfrontalier et le trafic d'êtres humains dans la région du Sahel.
6 BOUTELLIS Arthur, Renouvellement du mandat de la MINUSMA pour 2021 dans une période d'incertitude, Oslo, Institut norvégien des relations internationales, 2021, p. 13.
7 Ibid., p.13, 14.

occupées et son soutien au processus de la transition politique, ces actions n'ont pas pu éliminer en profondeur les racines de l'insécurité puisqu'il n'a pas fait disparaître totalement le danger djihadiste. Le pays devient un foyer de reproduction de plusieurs groupes djihadistes qui se sont fusionnés en fin de compte, en mars 2017 au sein d'une nouvelle formation appelée *« Nosrat Al-Islam Wal Mouslimine »*[1]. Celle-ci cherche à s'afficher comme un groupe puissant et à contrer l'influence de *« l'État islamique »* qui constitue un autre danger extrémiste dans l'espace sahélo-saharien.

Le Mali reste toujours dans une situation fragile à cause des violences inhérentes aux guerres asymétriques. Les groupes extrémistes profitent des longues frontières poreuses et des zones grises peu contrôlées, pour y faire des attentas, des accrochages, des enlèvements et des prises d'otages, etc2, visant essentiellement - en plus des forces armées maliennes et les forces françaises - le personnel de la MINUSMA. A cet égard, le bilan de perte du personnel attaché à la MINUSMA atteint 255 personnes selon les dernières statistiques des Nations Unies3.

Le Mali démontre ainsi, les effets des conditions imposées sur l'action de la MINUSMA par une « guerre contre le terrorisme » menée par la France et ses alliés. La mission onusienne se trouve donc déployée dans un contexte pollué par la présence des groupes terroristes qui lui impose une guerre asymétrique. Or la MINUSMA n'est pas une mission d'imposition de la paix, la lutte antiterroriste ne figure pas dans son mandat, néanmoins, elle subit les conséquences de son intervention dans cet espace vulnérable.

D'autre part, les affrontements persistent encore entre le gouvernement malien et les groupes rebelles à domination touarègue qui ont pu récupérer leur place dans la scène politique au cours de l'opération Serval. Même s'ils ont été reconnus comme des interlocuteurs avec lesquels le gouvernement malien a engagé un processus de négociation menant à la signature de « l'Accord d'Alger » le 20 juin 2015, la paix n'est pas restaurée puisque cet accord connaît actuellement des difficultés dans sa mise en œuvre, laissant à penser que son sort pourrait être semblable à celui de ses prédécesseurs[4].

L'application de cet accord, plus de six ans après sa signature, reste extrêmement lente. Les deux coalitions des mouvements armés signataires, la CMA et la Plateforme des mouvements pro-gouvernementaux[5] n'ont pas déposé les armes et poursuivent leurs affaires

1 Ce groupe est formé d'« Ansar Dine » d'Iyad Ag Ghaly, « Al-Mourabitoune » de Mokhtar Belmokhtar, « Macina » d'Amadou Koufa, et « l'Émirat du Sahara », une branche d'AQMI opérant dans le Nord du Mali.

2 DIFFALAH Sarah, « MALI. De Serval à Barkhane : la mission française loin d'être terminée », L'OBS, 16 juillet 2014. En ligne, consulté le 20 juillet 2017 : http://tempsreel.nouvelobs.com/guerre-au-mali/20140715.OBS3744/mali-de-serval-a-barkhane-la-mission-francaise-loin-d-etre-terminee.html

3 ONU, « Fiche technique sur le maintien de la paix de l'ONU : Situation août 2021 », op. cit.

4 Notamment les Accords de paix de Tamanrasset en 1991, le Pacte National de 1992, l'Accord d'Alger de 2006, et l'Accord de Ouagadougou de 2013.

5 La Plateforme des mouvements pro-gouvernementaux à l'image du Groupe Autodéfense Touareg Imghad et Alliés (GATIA) sont des groupes qui refusent l'indépendance de l'Azawad et sa soumission à la CMA, et veulent peser sur l'application des accords de paix pour avoir les mêmes faveurs que les rebelles, notamment en termes de réinsertion socio-économique.

dans le nord du Mali sans entraves. Selon le rapport du Secrétaire Général : *« Les parties à l'Accord n'ont pas été en mesure d'avancer réellement vers son application intégrale, en raison, principalement, de divergences persistantes*[1] *»*. Il ne serait pas donc surprenant si on assiste à une rechute et une reprise de la crise. La signature de l'Accord de paix n'a pas suffi à mettre un terme aux affrontements entre les groupes politico-militaires[2]. A cet égard, l'assassinat du président de la CMA Sidi Brahim Ould Sidati, à Bamako, le 13 avril 2021, dont les motifs restent flous, soulève également de sérieuses inquiétudes quant à l'avenir du processus de paix[3].

L'action de la MINUSMA sur la scène malienne a été perturbée à la suite des coups d'État militaires du 18 août 20204 et du 24 mai 20215 qui ont vu l'incapacité du pays d'avancer sur la voie démocratique à l'abri de l'ingérence des militaires dans la scène politique. En effet, malgré la condamnation de la Communauté internationale de ce changement anticonstitutionnel, on assiste toujours à la continuité de la prédominance de l'armée dans la vie politique pendant la période de transition. De nombreux observateurs s'inquiètent et critiquent la nomination massive des militaires dans le gouvernement chargé d'assurer la transition6. Le coup d'État de 2021 conforte la mainmise des militaires sur le pouvoir et marque le début d'une période de transition qui nourrit plus de craintes que d'espoirs7. C'est dans ce contexte incertain que la MINUSMA se trouve mêlée à l'affrontement de plusieurs fronts et difficultés.

3- Perspectives pleins de défis

Face à ces différents défis auquel les Nations unies sont confrontées, la principale priorité stratégique de la MINUSMA, fixée par la dernière résolution adopté, le 29 juin 2021, par le Conseil de Sécurité qui proroge son mandat jusqu'au 30 juin 2022, est d'aider les parties maliennes ainsi que les autres parties prenantes maliennes à mettre en œuvre l'Accord d'Alger, et d'appuyer la transition politique[8].

Il est probablement nécessaire de fixer des critères plus ambitieux afin de faire davantage pression sur ces parties pour qu'elles créent une cellule opérationnelle nationale permanente qui leur permette d'appliquer efficacement les principales dispositions de l'Accord en dehors

1 ONU, Rapport du Secrétaire général sur la situation au Mali, n° 844, 1er octobre 2021
2 International Crisis Group, Mali : la paix venue d'en bas ?, Dakar/Bruxelles, Crisis Group Briefing, Afrique n°115, 14 décembre 2015, p.2.
3 BOUTELLIS Arthur, Renouvellement du mandat de la MINUSMA pour 2021 dans une période d'incertitude, op. cit., p.19.
4 Il a été mené par le Colonel Assimi Goïta contre le Président Ibrahim Boubacar Keïta.
5 Il a été mené par Assimi Goïta (pour la seconde fois) contre le Président de la transition Bah N'Daw.
6 Le Figaro, « Gouvernement de transition au Mali : Des militaires aux postes clés », le 5 octobre 2020. En ligne, consulté le 15 décembre 2020 : https://www.lefigaro.fr/flash-actu/gouvernement-de-transition-au-mali-des-militaires-aux-postes-cles-20201005
7 International Crisis Group, *Transition au Mali : préservé l'aspiration au changement*, Bruxelles, International Crisis Group, Rapport Afrique n°304, 2021, p. I
8 ONU, Résolution n° 2584, 29 juin 2021, art. 21.

des réunions du Comité de suivi de l'accord[1]. Le Conseil de sécurité pourrait insister sur l'importance d'incorporer les principales dispositions de l'Accord dans la nouvelle Constitution que le gouvernement de transition est en train d'élaborer[2]. La réforme constitutionnelle offre une occasion unique de renforcer la confiance entre les parties et d'ancrer durablement certaines des dispositions politiques et institutionnelles fondamentales de l'Accord d'Alger dans la future Constitution malienne[3].

Par ailleurs, la MINUSMA est appelée à intensifier sa mission de bons offices en vue d'aider les protagonistes maliens, notamment la CMA, le gouvernement malien, et la Plateforme des mouvements pro-gouvernementaux, à trouver des solutions pour accélérer la mise en œuvre de l'Accord de paix. Dans ce cadre, la MINUSMA est censée veiller au respect du principe d'impartialité qui demeure au centre des préoccupations de l'ONU4, puisque la mission est souvent accusée de partialité, voire de complicité avec les irrédentistes touaregs de la CMA suite à son silence assourdissant face aux multiples exactions menées par ces groupes rebelles, et les nombreuses violations du cessez-le-feu5.

L'accompagnement de la transition malienne suite aux coups d'État de 2020 et de 2021 est une autre composante de la principale priorité stratégique de la MINUSMA6 dans la prochaine étape, elle est appelée, dans la limite de son mandat et des ressources dont elle dispose, d'appuyer les autorités maliennes d'achever la transition politique, le rétablissement de l'ordre constitutionnel, et la tenue de l'élection présidentielle, le 27 février 2022 pour transférer le pouvoir aux autorités civiles démocratiquement élues et respecter le délai de 18 mois prévu par la charte de transition et conformément aux exigences exprimées par la CEDEAO7.

La seconde priorité stratégique de la MINUSMA est d'inciter davantage le gouvernement malien à avoir une vision nationale plus claire pour le centre du Mali à travers l'application

[1] BOUTELLIS Arthur, *Renouvellement du mandat de la MINUSMA pour 2021 dans une période d'incertitude,* op. cit. p. 36.

[2] La résolution n° 2531 du 29 juin 2020 a fait référence aux réformes institutionnelles envisagées par l'Accord, en particulier la création d'assemblées régionales et du suffrage universel direct, la création d'une deuxième chambre parlementaire; le transfert des services décentralisés de l'État et le transfert de 30 % des recettes de l'État aux collectivités territoriales dans leurs domaines de compétence, la création de la police territoriale régionale et la mise en place de circonscriptions électorales.

[3] BOUTELLIS Arthur, *Renouvellement du mandat de la MINUSMA pour 2021 dans une période d'incertitude,* op. cit. p. 20.

[4] La résolution n° 2100, portant création de la MINUSMA, a clairement souligné dans son préambule l'impartialité de la mission dans ses relations avec les Parties en conflit comme l'un les principes fondamentaux du maintien de la paix.

5 SAMAKE Yaya, « Crise au Nord du Mali : L'impartialité de la MINUSMA de nouveau mise en doute par les mouvements d'autodéfense », 21 mai 2015, En ligne consulté le 25 juillet 2017 : http://news.abamako.com/h/90281.html

[6] Depuis le coup d'État du 18 août 2020, les partenaires internationaux, notamment la CEDEAO, l'Union africaine et l'ONU par le biais de la MINUSMA, ont formé le Groupe de Soutien, qui a tenu une première réunion le 30 novembre 2020 à Bamako et une deuxième le 9 mars 2021 à Lomé, pour travailler ensemble à s'assurer d'une transition pacifique et de la mise en place des institutions de la transition. - BOUTELLIS Arthur, *Renouvellement du mandat de la MINUSMA pour 2021 dans une période d'incertitude,* op. cit., p. 21.

[7] ONU, Résolution n° 2584, 29 juin 2021, art. 4.

d'une stratégie globale axée sur les aspects politiques et visant à protéger les civils, à réduire les violences intercommunautaires, à restaurer l'autorité et la présence de l'État et à rétablir les services sociaux de base dans le centre du Mali[1]. L'enjeu pour la Mission est d'être plus active dans le centre du Mali sans oublier les autres régions, et d'appliquer des approches différenciées dans chaque région tout en préservant une cohérence générale[2].

Le défi sécuritaire est une autre préoccupation qui entrave l'action de la MINUSMA qui est appelée à renforcer son partenariat avec les forces de défense et de sécurité maliennes en vue d'optimiser ses capacités opérationnelles, ainsi qu'avec la force conjointe transfrontalière du G5 Sahel dans le but de lutter contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée dans l'espace du Sahel. Depuis la Résolution 2391 du 8 décembre 2017, le conseil de sécurité souligne que c'est aux États du G5 Sahel que revient la responsabilité principale de faire face à ces menaces et ces difficultés. Ainsi ils sont engagés à doter cette Force conjointe de ressources suffisantes, tout en encourageant les partenaires bilatéraux et multilatéraux à prêter un appui supplémentaire, notamment en fournissant à la Force conjointe l'assistance logistique, opérationnelle et financière voulue, ce qui contribuera de manière essentielle à une stabilisation durable de la région du Sahel. La MINUSMA, à cet égard, est appelée de renforcer la coopération avec cette Force conjointe ainsi que les forces françaises grâce à l'échange d'informations et de renseignement et à la bonne coordination entre eux, afin de mieux apprécier les conditions de sécurité dans la région et de faciliter ainsi l'exécution de son mandat[3].

Conclusion

L'évaluation de la mission onusienne au Mali au sein d'un contexte sécuritaire périlleux montre que la situation est préoccupante. En effet, le bilan que la MINUSMA a réalisé depuis son déploiement semble être controversé. Certes la présence de la MINUSMA était utile et nécessaire pour le Mali puisque grâce à son appui logistique et technique, le pays a pu restaurer relativement la paix, mais cette présence était au sein d'un dilemme dans la mesure où elle s'est trouvée confrontée à des défis sécuritaires relatifs à la progression de la menace djihadiste dans la région et des limites dans la mise en œuvre de l'accord de paix, ce qui introduit à la persistance de la crise, et paralyse l'action de la MINUSMA.

La présence des Nations Unies au sein du Mali révèle les difficultés que rencontrent les opérations de maintien de la paix (OMP) déployées dans un contexte marqué par la violence asymétrique, où ces missions se trouvent parfois contraintes de consacrer leurs moyens à leur propre sécurité, alors qu'elles ont de nombreux objectifs difficiles à atteindre dans ce contexte. Dans le cas du Mali, la MINUSMA est appelée à aider à instaurer la justice, défendre les droits humains et les principes démocratiques, mettre en œuvre l'accord de paix dont l'application

[1] Ibid, art. 21.
[2] BOUTELLIS Arthur, *Renouvellement du mandat de la MINUSMA pour 2021 dans une période d'incertitude,* op. cit. p. 22.
[3] ONU, Résolution n° 2391, 8 décembre 2017.

tarde encore. Cependant, le terrorisme empêche la mission onusienne d'accomplir ses travaux et entrave l'exécution de son mandat.

Dans ce cadre il faut faire la distinction entre les opérations de maintien de la paix et la lutte anti-terroriste. Ni les objectifs, ni les moyens des OMP ne permettent à ces missions de participer militairement à une guerre contre le terrorisme. C'est ainsi qu'il est évident de penser que la militarisation des OMP pourrait saper le but de l'ONU relatif à la promotion de la paix par des solutions pacifiques. Il est vrai que des mesures innovantes sont nécessaires pour faire face aux défis asymétriques des conflits contemporains, notamment le développement de la coopération avec les forces régionales ou internationales chargés de la lutte contre le terrorisme en matière d'échange d'informations et de renseignements et à la bonne coordination, mais ces mesures ne doivent pas fouler au pied les principes des OMP, elles ne doivent pas s'apparenter à l'augmentation de la force militaire et de la coercition.

Bibliographie

- ADAM Bernard*, Mali : de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'État, Bruxelles, GRIP, 2013.*
- AMELINE Nicole, *Un arc de crise aux portes de l'Europe : un nouveau partenariat stratégique nord/sud pour le Sahel, Projet de rapport spécial*, Assemblée parlementaire de l'OTAN, 2013.
- Association Survie, « Opération Barkhane : le prolongement de l'opération Serval en violation de la Constitution », Communiqué de presse, 12 janvier 2015. En ligne, consulté le 30 juin 2017 : https://survie.org/themes/francafrique/article/operation-barkhane-le-prolongement-4853
- BOUTELLIS Arthur, *Renouvellement du mandat de la MINUSMA pour 2021 dans une période d'incertitude*, Oslo, Institut norvégien des relations internationales, 2021.
- CLAUDOT-HAWAD Hélène, « Les Touaregs au cœur des enjeux stratégiques saharo-sahéliens », in BADIE Bertrand, VIDAL Dominique (dir.), *Puissances d'hier et de demain, L'État du Monde 2014*, Paris, La Découverte, 2013, pp.198-205.
- D'EVRY Antoine, *L'opération Serval à l'épreuve du doute : Vrais succès et fausses leçons*, Focus stratégique, n° 59, Bruxelles, IFRI, 2015.
- D'ALMEIDA Célia, « MINUSMA: un bilan controversé », Journal du Mali, 28 mai 2015. En ligne, consulté le 10 juillet 2017 : http://www.journaldumali.com/article.php?aid=10280
- DIFFALAH Sarah, « MALI. De Serval à Barkhane : la mission française loin d'être terminée », L'OBS, 16 juillet 2014. En ligne, consulté le 20 juillet 2017 : http://tempsreel.nouvelobs.com/guerre-au-mali/20140715.OBS3744/mali-de-serval-a-barkhane-la-mission-francaise-loin-d-etre-terminee.html
- International Crisis Group, *Mali : la paix venue d'en bas ?*, Dakar/Bruxelles, Crisis Group Briefing, Afrique n°115, 14 décembre 2015.
- International Crisis Group, *Mali : réformer ou rechuter*, Bruxelles, International Crisis Group, Rapport Afrique n°210, janvier 2014.
- International Crisis Group, *Transition au Mali : préservé l'aspiration au changement*, Bruxelles, International Crisis Group, Rapport Afrique n°304, 2021.

- Le Figaro, *« Gouvernement de transition au Mali : des militaires aux postes clés », le 5 octobre 2020. En ligne, consulté le 15 décembre 2020* : https://www.lefigaro.fr/flash-actu/gouvernement-de-transition-au-mali-des-militaires-aux-postes-cles-20201005
- MICHEL Louis (dir.), *Mali : Élection Présidentielle 28 juillet et 11 août 2013*, *Rapport final*, Mission d'Observation Electorale de l'Union Européenne au Mali, 2013.
- MINUSMA, *MINUSMA 2 ans: s'unir pour la paix, s'unir pour l'avenir*, Edition spéciale, 2015.
- N'DIMINA-MOUGALA Antoine-Denis. « Les opérations de maintien de la paix des Nations Unies en Afrique centrale, 1960-2000 », Guerres mondiales et conflits contemporains, vol. 236, n° 4, 2009, pp. 121-133.
- NOVOSSELOFF Alexandra. « Engagement de l'ONU en Afrique : un état des lieux », Revue Défense Nationale, vol. 792, n° 7, 2016, pp. 105-109.
- ONU, « Fiche technique sur le maintien de la paix de l'ONU : Situation août 2021 ». En ligne, consulté le 11 octobre 2021 : https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/peacekeeping_missions_fact_sheet_august_2021_fr_0.pdf
- ONU, Rapport du Secrétaire général sur la situation au Mali, n° 844, 1er octobre 2021.
- ONU, Résolution n° 2085, 20 décembre 2012.
- ONU, Résolution n° 2100, 25 avril 2013.
- ONU, Résolution n° 2295, 29 juin 2016
- ONU, Résolution n° 2391, 8 décembre 2017
- ONU, Résolution n° 2584, 29 juin 2021.
- OUNAÏES Ahmed, « Le conflit malien », Revue des études internationales, n° 124-125, juin 2013, pp. 89-126.
- POULSEN Ingrid, « Mali », dans GARCIA-ALIX Lola (dir.), *The indigenous world 2014*, *report of International Work Group for Indigenous Affairs*, Copenhagen, Cæcilie Mikkelsen (IWGIA), 2014, pp. 378-387.
- ROGER Benjamin, « Accord d'Alger pour la paix au Mali : le plus dur reste à faire », Jeune Afrique, 22 septembre 2015. En ligne, consulté le 15 juillet 2017 : https://www.jeuneafrique.com/mag/241413/politique/accord-dalger-pour-la-paix-mali-le-plus-dur-reste-a-faire/
- SAMAKE Yaya, « Crise au Nord du Mali : L'impartialité de la MINUSMA de nouveau mise en doute par les mouvements d'autodéfense », 21 mai 2015, En ligne consulté le 25 juillet 2017 : http://news.abamako.com/h/90281.html
- SHURKIN, Michael, *France's War in Mali : Lesson for an Expeditionary Army*, Santa Monica, RAND Corporation, 2014.

Le sujet, le trajet et le projet : Projet pédagogique pour une pédagogie du projet

الموضوع والمسار والمشروع: مشروع بيداغوجي لبيداغوجياالمشروع

Hassani, Boutaïna

Professeur habilité, Faculté des Lettres et Sciences humaines d'Oujda. Maroc

Belboukhari, Abdelfattah

Formateur d'adultes et doctorant en sémiotique du discours (Université Paris 8-Saint-Denis).

Résumé

Nous avons essayé, autant que faire se peut, d'articuler le sujet, le projet et le trajet à l'aune d'une situation éducative de formation et d'apprentissage, où ce triptyque est « jeté» comme l'ancre dans une existence. Le sujet est projet. C'est ce qui donne sens à son aspiration à la liberté. Le sujet est trajet. Trajet dans le double sens de parcours personnel et de méthodologie à mettre en place pour la conduite d'un projet. La recherche-action existentielle de référence, donne la possibilité de prendre conscience de l'importance pour un acteur de s'assumer comme il est, d'assumer ses projets inaboutis, d'être un sujet impliqué dans sa propre histoire où la connaissance de soi est l'expression d'une singularité assumée. C'est cette « conscientisation » qui éclaire d'un nouveau jour le parcours de ce sujet-acteur en lui donnant sens : signification et direction. Le sujet qui tout en étant le produit d'un parcours, est porteur d'un projet personnel. C'est à la lumière de ces éléments qu'il convient pour tout projet pédagogique de mettre en place une démarche d'accompagnement éducatif approprié

الملخص

لقد حاولنا من خلال هذا البحث طرح ثلاثية "الموضوع، والمشروع والمسار التعليمي" على أساس وضع تعليمي يجمع بين التعلم والتدريب، حيث يعد كل موضوع بمثابة رحلة مزدوجة للمسار الشخصي للمتعلم، والمنهجية التي سيتم وضعها لإدارة المشروع.

إن البحث الإجرائي يمنح الإمكانية للفاعل لمعرفة نفسه وقدراته، حيث إن معرفة الذات والوعي بها تعبير عن تفرد مفترض.

إن هذا الوعي يلقي الضوء على رحلة هذا الفاعل من خلال إعطائه المعنى والاتجاه، باعتباره حاملا لمشروع شخصي، وفي ضوء ذلك فإنه من المناسب لأي مشروع بيداغوجي أن يُرسي عملية دعم تعليمي مناسبة.

Introduction

Cet article est à double voix : celle d'une universitaire et d'un formateur, par ailleurs engagé dans un travail de recherche universitaire, qui collaborent autour d'une thématique qu'ils souhaitent explorer selon une visée théorico-pratique. Une recherche-action, en somme. Si les deux auteurs nourrissent l'ambition, du moins le souhait, d'insister sur la pertinence de mettre en valeur de nouvelles problématiques, et donc de nouveaux objets de recherche au sein de l'institution universitaire, il n'en reste pas moins qu'ils partagent le constat suivant : l'université s'ouvre de plus en plus sur le contenu éducatif tel que formulé par l'ingénierie de la formation et sur les pratiques et choix pédagogiques que cette dernière formalise. D'aucuns peuvent constater que les universités proposent de plus en plus des formations professionnalisantes, considérant à juste titre que pour des cursus qui relèveraient de l'ingénierie de la formation professionnelle, comme d'ailleurs celle de l'ingénierie du social, il est plausible pour l'institution universitaire d'être en mesure de les prendre en charge à fin d'assurer un niveau de qualification et de proposer des modules de formation destinées à des métiers comme par exemple : éducateur de jeunes, travailleur social, formateur de jeunes ou d'adultes et accompagnateur pour l'insertion sociale (comme par exemple des actions au sein de l'institution pénitentiaire)...etc.

Au demeurant, cela peut constituer en soi un objet de recherche pour les sciences humaines et sociales. Faire participer ces sciences dans la compréhension et dans l'analyse de cette évolution, c'est dans le but de permettre l'élaboration théorique d'un modèle pédagogique dont l'intérêt pratique est celui de répondre aux enjeux et aux défis que pose cette évolution. En effet, une sortie du « narcissisme méthodologique » (J.-L. Legrand) peut présenter un réel cadre d'évaluation des acquis théoriques propre à chaque discipline de cette grande « maison » (les sciences humaines et sociales) et une ouverture entre champs de connaissance « voisins » autant sur le plan conceptuel que celui de leur pratique par rapport à leur objet d'étude. Les sciences de l'éducation[1] peuvent servir en l'occurrence comme un point d'ancrage général permettant d'orienter la réflexion vers un questionnement inter/trans-disciplinaire, à la fois en amont (la recherche universitaire) et en aval (la formation).[2]

I- Une sémiotique du projet :[3] les aventures du sujet en création.

Commençons par expliquer le choix de parler du sujet en création. Nous reprenons ici à notre compte le titre d'un ouvrage qui croise deux disciplines : la sémiotique et la psychiatrie.[4] Nous avons pris à travers le titre de cet ouvrage la gageure de considérer que la notion de création peut articuler dans la même « aventure » narrative l'action du sujet et le récit qu'il en fait pour décrire son trajet et formuler son projet. C'est dans ce sens

[1] - Pour une vue d'ensemble concernant cette discipline, nous renvoyons au livre synthétique de E. Plaisance et G. Vergnaud, Les sciences de l'éducation, Paris, éd. La découverte, 1993.

[2]- Sur la problématique de la formation, nous renvoyons à M. Fabre, Penser la formation, Paris, éd. Fabert, 2015.

[3] - Pour élucider le concept/paradigme de projet et les différentes acceptions qu'il recouvre, nous renvoyons à J.-P. Boutinet Anthropologie du projet, Paris, Presses Universitaires de France, 2015 (1990).

[4] - I. Darrault-Harris & J.-P. Klein, Pour une psychiatrie de l'ellipse : Les aventures du sujet en création, Presses Universitaires de Limoges, 2007 (PUF 1993).

que ce sujet est l'actant énonçant d'une sémiotique du projet.[1] Par cette conduite d'anticipation dont la notion du projet est l'une de ses figures, la société se met en scène à travers les discours, aussi bien individuels que collectifs, qu'elle produit pour apprendre à se connaître. Ainsi, la société en se sémiotisant y voit le sujet jouer un rôle dans la production du sens et des valeurs.[2] Si le projet « est d'abord discours sur lui-même, capable de délivrer le sens de l'action à venir et mise en acte de ce discours »[3] [9], il se prête en tant qu'actions mises en mot à une description de « ses rebondissements qui conduisent à organiser l'intrigue du récit».[4] Comme dans un conte pour qui il ne peut y avoir de récit sans héros, le projet a aussi besoin d'un auteur qui se met en scène à travers l'œuvre qu'il réalise.[5] Seulement, ce projet se meut dans un espace socialisé où « il nous faut prêter attention aux acteurs proches qui entourent l'auteur».[6] Ainsi s'établit un rapport d'homologie entre l'action et son récit. Un rapport mimétique entre une grammaire de l'action et une grammaire du raconté.[7] Nous y reviendrons sous peu pour éclairer d'autres éléments de cette hypothèse.

Ce choix n'a pas été motivé seulement par une question de style. Il y est question aussi du sens d'une méthode et du geste thérapeutique qui la fonde. Dans cette psychiatrie, la thérapie donne chair aux mots pour les accoucher, pour les faire vivre, pour leur donner sens. Dès lors, ils évoluent et se transforment :[8]

« Nous ne suivons pas, précisent les deux auteurs du livre, la conception lacanienne orthodoxe selon laquelle chacun de nous serait habité par un texte déjà écrit dont nous découvrions que nous sommes les marionnettes. Nous pensons, au contraire, que ce texte hypothétique n'est rien si notre chair ne l'habite pas, que c'est lui qui nous supplie de le faire advenir à l'existence. Dans cette incarnation, le texte n'est que mots errants. »[9]

La psychiatrie est une « tentative de donner sens » (ce qui phonétiquement peut s'entendre : « de naissance ») à ce qui aide à l'assomption d'une personne de ce qui la traverse et la parcourt.[10] Chaque réponse thérapeutique constitue « une véritable recherche-action adaptée au cas particulier ».[11] Bref, la psychiatrie dont nous parlons ici est considérée comme étant une « praxis anthropologique, sorte de recherche-action-expérimentation

---

[1]- J.-P. Boutinet parle d'une sémiotique des acteurs impliqués où il développe, en s'inspirant du modèle actantiel d'A.-J. Greimas, une approche sémiotique des projets. Une grammaire de l'action est alors analysée sur le modèle d'une grammaire du raconté. Cf. J.-P. Boutinet, Grammaires des conduites à projet, Presses Universitaires de France, 2010, notamment le chapitre VII : Pour une sémiotique des acteurs impliqués, pp. 153-171.

[2] - J.-Cl. Coquet, Le discours et son sujet, I, Paris, Klincksieck, 1984, quatrième de la couverture.

[3] - J.-P. Boutinet, Grammaires..., op. cit., p. 154.

[4] - Ibid., p. 154.

[5] - . Ibid., p. 158.

[6]- Ibid., p. 161.

[7]- Ibid., p. 154.

[8] - Ibid., p. 231-232 et 252.

[9]- Ibid., p. 251.

[10] - Ibid., p. 75

[11]- Ibid., p. 80.

impliquée ».[1] Autrement dit, une recherche-action existentielle. Nous préciserons le moment venu ce que nous entendons par ce syntagme. Pourquoi le terme de création est-il susceptible d'unir le sujet, le projet et le trajet dans une unité signifiante ? La création, c'est re-créer pour permettre une transformation. Ainsi, le sujet, le trajet et le projet s'écriront de la manière suivante : su-jet, pro-jet et tra-jet. C'est ce jeté devant, comme figure de l'advenir, qui relient les trois vocables. Ce qui permet, à nos yeux, de les considérer à partir de cette unité de signification et de ce faisceau de relation. Le sujet est un être capable de faire un choix. C'est en général l'idée que l'on se fait de lui. Sa subjectivité est l'expression d'une volonté : pouvoir se soutenir lui-même dans l'existence. Le terme de sujet vient du latin subjicere, qui signifie « mettre sous ». La notion de sujet désigne ce qui est « mis sous » ou « jeté sous ». Cependant, elle peut désigner aussi bien celui qui est « soumis à une autorité » que celui qui « agit de manière libre et autonome ». Cette dernière acception met l'accent sur la capacité qu'a un individu d'être le seul support de son existence.[2]

La relation de soi à soi qui caractérise le sujet moderne prend sa véritable naissance avec le cogito cartésien, le « je pense, donc je suis » du Discours de la méthode. Cette nouvelle perception de l'homme par lui-même repose sur l'idée qu'il a de « son existence en tant qu'être conscient et libre, capable de se prendre en charge et de décider des orientations qu'il va donner à sa vie. »[3] L'homme est doué de conscience, c'est-à-dire capable de prendre du recul par rapport à lui-même et d'évoluer en fonction de cette conscience qu'il peut avoir de lui-même. Cette distance lui permet de s'observer, de se transformer et de modifier sa manière de penser et d'agir : c'est un existant.[4] « Exister » vient du latin ex sistere, c'est-à-dire « être hors de » et « se tenir debout », autrement dit, exister c'est être hors de soi, sortir de soi, être soi tout en étant autre que soi.[5] C'est ce décalage par rapport à moi-même qui « me permet d'évoluer, de progresser, de réviser ma pensée et ma conduite et qui rend possible un devenir dont j'ai le sentiment d'être l'auteur »[6]

La philosophie existentielle de Sartre s'appuie sur cette interprétation de la signification de l'existence. Un parallèle se fait jour entre le devenir et l'existence dans la mesure où exister signifie se projeter hors de... : quand je suis en devenir, je ne suis plus ce que j'étais et pas encore ce que je vais être.[7] Lorsque Sartre qualifie l'existence humaine de projet, il la lie à l'engagement, qui est une partie prenante de l'existence humaine. Exister, c'est s'engager, c'est-à-dire choisir ce que l'on va être en étant toujours le sujet de ce choix.[8] Il s'agit de chercher un point où l'on peut « jeter » l'ancre. Le mot « projet » dans son sens large est utilisé pour « désigner tout ce par quoi l'individu tend à modifier ce qui l'entoure dans une certaine direction. »[9] Le projet de Heidegger comme celui de Sartre, répond à cette recherche de

[1]- Ibid., p. 255.
[2]- E. Delassus, Le sujet, éd. Bréal, 2015, p. 9 et 25
[3] - Ibid., p. 13.
[4]- Ibid., p. 20.
[5]- Ibid., p. 20.
[6]- Ibid., p. 21.
[7] - Ibid., p. 19.
[8] - Ibid., p. 47.
[9] - A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Paris, Presses Universitaire de France, 1999.

savoir où et comment « jeter » son existence ».[1] Sartre voit dans le projet l'expression concrète de la liberté de l'homme.[2] Ce projet existentiel est repris par M. Merleau- Ponty lorsqu'il parle du projet du monde que nous sommes : « Le monde est inséparable du sujet mais d'un sujet qui n'est rien que projet du monde, et le sujet est inséparable du monde mais d'un monde qu'il projette lui- même. »[3]

Alors, se constituer comme sujet par la relation que l'on entretient avec le monde et les autres hommes, c'est « devenir un sujet relationnel »[4] Cela passe par la réflexivité, comme par exemple au travers la démarche narrative. Celle-ci permet à tout individu de se constituer comme sujet du récit qu'il produit à propos de son existence pour dire : je ne suis pas toujours une existence capable de se déterminer en toute liberté car je ne suis que ce que je peux être à un moment donné de mon existence en fonction de toutes les déterminations qui s'exercent sur moi.[5] Ce « je peux » est le résultat d'une époque, d'une culture et d'un milieu social et familial. Cependant, c'est par le récit sur soi que l'on peut se réapproprier cette existence qui échappe à celui qui est censé en être le sujet. P. Ricœur parle d'une éthique narrative, c'est-à-dire une certaine manière de se réapproprier sa vie par le récit qu'on est susceptible d'en faire : « Je vois dans les intrigues que nous inventons le moyen privilégié par lequel nous reconfigurons notre expérience temporelle confuse, informe et, à la limite, muette ».[6]

Etre capable de se désigner comme étant l'auteur de son dire et de son agir et d'en prendre la responsabilité, par cela-même qui nous relie au monde : c'est bien là où réside la condition de devenir sujet.

En résumé, le sujet, le projet et le trajet sont tous noués par le fil de l'existence. Celle-là même qui n'est autre chose que le devenir, ce « jeté devant » dont nous avons fait l'hypothèse de tenir pour notre point de départ. Partant de là, nous essaierons d'articuler les relations du sujet à son trajet et à son projet à partir de deux contextes relativement différents pour expliciter cette relation : une mise en perspective théorique dans un cadre disciplinaire qui est les sciences de l'éducation d'une part ; de l'autre, dans un cadre institutionnel dédié à l'accompagnement pour élaborer un projet professionnel. Celui-ci sera abordé à la lumière d'un référentiel théorique et pédagogique propre mais qui rentre en résonance avec la première séquence que l'on peut qualifier comme une recherche-action existentielle[7] qui, en articulant la théorie à la pratique, interpelle la dimension existentielle de l'apprenant et sollicite son implication pleine et entière dans ses apprentissages et dans sa formation.

---

[1] - J.-P. Boutinet, Anthropologie du projet, op. cit., p. 44.
[2] - Ibid., p. 44.
[3] - M. Merleau-Ponty, Phénoménologie de la perception, Paris, Gallimard, 1945, p. 49. Cité par J.-P. Boutinet, Anthropologie..., op. cit., p. 44
[4] - E. Delassus, Le sujet, op. cit., p. 121.
[5] - Ibid., p. 122.
[6] - . P. Ricœur, « Avant propos », Temps et récit. L'intrigue et le récit historique, Paris, Seuil, 1983, t. 1, p. 12.
[7] - Sur ce point, nous renvoyons à R. Barbier, La recherche action, Paris, éd. Economica, collection Anthropos, 1996, notamment le chapitre III : La recherche-action existentielle, intégrale, personnelle et communautaire, pp. 43-57.

En accordant une place centrale au sujet apprenant, la recherche-action existentielle met celui-ci au diapason d'un processus dans la durée où il est appelé à être une partie prenante dans l'appropriation de sa propre formation en tant qu'acteur d'une dynamique individuelle mais cette appropriation peut aussi se vivre et se réaliser au sein d'une dynamique de groupe. La notion de groupe renvoie ici à « des ensembles de personnes réunies ou qui peuvent et veulent se réunir ».[1] La dynamique de groupe est de plusieurs formes et prends appui sur différents leviers, y sur ce qu'Enriquez désigne par l'illusion groupale laquelle, en tant qu'elle cimente l'unité du groupe, est tout autant nécessaire dans «l'élaboration d'un projet commun »[2] qu'essentielle dans l'édification des liens sociaux.[3] L'illusion a le sens d'une « mise en place d'un dispositif symbolique » à qui revient le rôle de canaliser les désirs et d'éviter « toute interrogation sur la valeur de ceux-ci ».[4] Ce dispositif symbolique, qui est là pour combler tout doute et tout travail d'organisation sur soi, « se mue en système de croyance. »[5]

II- Le projet pédagogique :

« L'homme est un carrefour » affirmait Nietzsche. Il faut toute une maïeutique pour dénouer l'écheveau de sa complexité. Une situation éducative ou une formation peut-elle faire l'impasse sur ce « beau tumulte ! » ? Toujours est-il nécessaire de mettre en garde contre le risque de vertige devant quelques arcanes éclairés de notre propre existence en l'ouvrant-œuvrant aux chicanes de la parole. Maïeutique et distanciation, l'une avec l'autre, sont nécessaires. A cette problématique et aux multiples interrogations qu'elle implique, il faut partir d'une affirmation fondatrice : la centralité du sujet. Ce n'est certainement pas pour le glorifier mais pour mieux le décentrer. Pour cela, il faut l'engager dans un processus lui permettant de déconstruire au préalable les schémas acquis, et en premier lieu ses propres certitudes. Le processus dont il est question ici relèverait d'une temporalité subjective où la transformation visée fait appel à la singularité (être soi-même). Le verbe déconstruire prend dans ce contexte toute sa valeur heuristique dans la mesure où le but est de permettre in fine, eu égard à la singularité de la personne, une reconstruction adaptée à chacun. Il nous semble nécessaire à ce stade de porter une nuance entre l'acte d'enseigner et l'acte de former. Cette différence contribuera à expliciter le rapport au savoir et à prendre conscience des différentes attitudes par rapport à ce dernier si la situation pratique l'exige. En effet, enseigner met l'accent sur le groupal et répond à une orientation nationale dont l'objectif est de produire un résultat ; alors que former met l'accent sur l'individu parce que pensé comme relevant d'un choix individuel : par le choix de l'objectif à atteindre et par le choix du chemin pour y parvenir. Cette optique favorise l'implication du sujet dans le sens où celui-ci devient l'acteur de sa propre formation. La question du sujet engagé dans une séquence de formation peut se

[1] - D. Anzieu et J.-Y. Martin, La dynamique des groupes restreints, Presses Universitaires de France, 1986 (1ère éd. 1968), p. 29. Sur l'historique du mot et du concept ainsi qu'une typologie des différentes catégories de groupes, ibid., p. 17-19 et 29-45.
[2] - E. Enriquez, L'organisation en analyse, Presses Universitaires de France, 1992, p. 101.
[3] - Ibid., p. 22-23
[4]- Ibid., p. 102.
[5]- Ibid., p. 102.

faire illustrer par le choix d'accorder au récit autobiographique la valeur d'une histoire formative.[1] « Visiter » son passé et le reconfigurer, c'est somme toute engager un processus de déconstruction-reconstruction de soi.

Au regard de ces aspects, l'être humain est primordial pour toute pratique de formation. Par conséquent, il faut mettre au cœur de toute réflexion sur celle-ci la question de la complexité qui elle-même porte l'exigence de décloisonner les savoirs et de renouer avec la multidisciplinarité car elle est seule à être en mesure de prendre en charge cette complexité. Le lien entre le sujet et son projet à la lumière de la singularité de son trajet, dans le double sens de cheminement, notamment temporel, et d'acquisition d'outils méthodologiques, voilà donc posés les jalons nous permettant de déplier ce triptyque : sujet, trajet et projet.

1- Le sujet et le trajet :

a. le sujet autobiographique :

Le genre autobiographique recouvre aujourd'hui une multitude d'écrits (journal intime, correspondance, essai...) dans lesquels la figure du sujet et de son identité s'inventent et se recomposent et où l'individu est pris dans un travail de création.[2] Il s'agit en effet d'une « découverte progressive de soi-même » dans laquelle le sujet n'est pas « un donné dont on pourrait dresser l'état à partir de ses composantes, mais une construction toujours en acte, autrement dit un ensemble dynamique d'opérations, un processus. »[3]

Tout acteur d'une situation d'apprentissage ou d'un projet éducatif est appelé à faire l'effort de connaître l'autre, jeune ou adulte, dont il a la charge d'accompagner la réalisation d'un projet de formation ou d'apprentissage des savoirs. Il est question de connaître l'autre plutôt que d'avoir des connaissances sur lui. Les histories de vie comme outil méthodologique et expérimental s'avère être un agir formateur.[4] Toujours est-il que la capacité de connaître l'autre passe par une connaissance de soi. En effet, « si nous voulons comprendre l'être humain dans toute sa complexité, nous devons nous rabattre sur la plus ancienne méthode pour comprendre l'homme ; se connaître soi-même afin de pouvoir connaître l'autre.»[5] En se prêtant au jeu de la pratique de l'introspection, laquelle marqua le commencement de la psychanalyse, Freud ne le faisait-il pas au motif d'un désir de se connaître ?[6]

---

[1] - Ch. Delory-Momberger, Les histoires de vie. De l'invention de soi au projet de formation, Paris, éd. Economica, 2004 (2ème édition), notamment le chapitre IV : Les histoires de vie en formation : l'expérience du sujet, pp. 241-271.

[2] - Ch. Delory-Momberger, Les histoires de vie..., op., cit., p. 1-11.

[3] - Ch. Delory-Momberger, « Le récit de vie ou la "fabrique" du sujet », J.-Y Robin, B. de Maumigny- Garbin et M. Soëtard (sous la dir.), Le récit biographique. Fondements anthropologiques et débats épistémologiques, Paris-Budapest-Torino, L'Harmattan, 2004, p. 69 et 75.

[4] - Sur ce point nous renvoyons à G. Pineau (éd.), Accompagnements et histoire de vie, Paris- Montréal, L'Harmattan, 1998.

[5] - Bruno Bettelheim, La forteresse vide, traduit de l'anglais par Roland Humery, Gallimard, 1969, p. 19.

[6] - Ibid., p. 19.

L'autobiographie, comme travail sur soi, passe par la mise en récit de l'identité, une « identité narrative » selon la terminologie de Paul Ricœur. C'est ce qui maintient le soi à travers le temps, en tant que facteur de changement, dans un tout cohérent qui garantirait la permanence de l'identité. C'est par la médiation du récit, ce « gardien du temps », que le « je » se donne une prise sur son existence. Son herméneutique de soi, c'est à la fois compréhension et interprétation. Depuis Freud, le cogito est brisé, alors le sujet n'est plus maître chez lui. La première topique de Freud, aussi bien que la seconde topique, mettent en lumière les forces invisibles et l'arrière scène du désir du sujet : le désir d'être (professionnel, de formation, de vie). En effet, « si le sujet ne sait pas la portée de l'acte de dire, le dire, lui, paraît savoir ».[1] Le passé dans un récit de vie peut être considéré « comme pas tout, comme ouvert sur le futur, rempli d'écarts et d'incohérences attendant d'être résolus ».[2] Tel un nœud de Möbius, le chemin emprunté est celui des tournants volontaires, des bifurcations inaperçues ou prises dans le mouvement, mais aussi celui des plis où se logent les questions irrésolues, les regrets inavoués et les erreurs non reconnues. Un nœud de Möbius justement en tant qu'il est structure de l'inconscient.[3] Mais cet inconscient d'où vient t-il ? : « C'est « le discours de l'Autre » dira Lacan, il est structuré comme un langage, il vient du fait même que nous parlons, de la division introduite par la parole dans notre psychisme. Il nous est transmis par le désir de nos géniteurs qui détiennent eux- mêmes ce fonds de discours qui nous préexiste, que Lacan appelle le grand Autre, le lieu de la parole, le trésor des signifiants, ce lieu qui était à l'extérieur de nous, qui nous précède, dans lequel nous devons prendre place. [4]

En prenant appui sur le point de vue psychanalytique, la mise en récit de l'autobiographie est une démarche formatrice pour le sujet dans le sens où l'autobiographie est une recherche qui fait le lien avec la question de l'implication. Celle-ci ne peut se déclencher qu'à partir de soi : quel sens peut avoir pour moi telle ou telle recherche autour et pour soi ? La réponse à cette question participe à la construction du sujet. Par conséquent, ce qui est vrai pour soi, il l'est pour autrui. Autrement dit, la démarche qui fait sens pour soi fait sens pour autrui. C'est cet enjeu du sens qui permet d'être sujet, être un sujet digne d'intérêt. C'est une aspiration éthique à une vie digne d'être vécue et qui fasse sens pou soi et, si possible » pour autrui.[5] Au regard de cet enjeu du sens, nous pouvons même parler pour certaines situations d'une « névrose existentielle » qui n'est pas reliée aux traumatismes, mais au fait que la vie ne comporte plus de sens pour soi parce que confronté à un mode inauthentique de l'existence. Autrement dit, s'abandonner aux conditions imposées et à l'impossibilité d'être à la hauteur de ce qu'on voulait être. Ceci nous rapproche de ce que M. Heidegger désigne par le souci : « le souci cherche à rendre l'Etre-là (le Da-sein) authentique, c'est-

[1]- J.-D. Nasio, Les yeux de Laure. Le concept d'objet a dans la théorie de J. Lacan, Paris, Aubier, 1987, p. 29.

[2] - S. Žižek, Moins que rien. Hegel et l'ombre du matérialisme dialectique, Fayard, 2015, p. 526.

[3] - P. Jamet, Le nœud de l'inconscient. Nouer la clinique, Erès, 2006, p. 95.

[4] - Ibid., p. 90. Cependant, ce renvoi à Lacan doit être amendé par la citation de la note n° 3 (voir supra).

[5] - M. Fabre, « Faire de sa vie une œuvre », OSP (l'Orientation Scolaire et Professionnelle), éd. INETOP, 33(4), 2005 (travail biographique, construction de soi et formation-1).

à-dire à s'approprier soi- même sur la base de sa possibilité la plus propre ; en ce sens, le souci est toujours celui d'une existence, elle-même promesse de possibilité. »[1]

Dans certaine mesure, ce travail sur le récit de vie peut prendre la forme d'une «Autobiographie raisonnée » (H. Desroche).[2] Raisonnée est à prendre au double sens. Premièrement dans le sens de résonner : ça résonne en moi, laisser résonner en moi des événements de ma vie et oser les énoncer. Cette résonance me confronte au réel, à mon réel. Deuxièmement dans le sens de raisonnée : on passe à la raison et à la transmission. Ecrire, c'est toujours écrire à un autre, y compris à soi- même. Ceci dit, il faut bien souligner que le vécu relaté n'est pas un objectif en soi si ce n'est pour amener à l'agir et au projet. D'où la question suivante : en quoi ce parcours peut-il éclairer mon apprentissage et mon travail en tant qu'acteur d'une conduite à projet ? C'est dans ce sens que cette démarche relèverait d'une maïeutique à même de révéler le potentiel culturel et praxéologique prégnant dans les parcours des individus et de ce dont ils sont aussi imprégnés. L'autobiographie raisonnée est un questionnement et un travail sur soi dans lequel on choisit de nous mettre en déséquilibre en cultivant l'art de nous questionner sans cesse. L'apprentissage est une marche dont il faut intégrer le déséquilibre, synonyme de déconstruction. Replacé dans le contexte des sciences de l'éducation, le travail autobiographique, à travers les histoires de vie, est un moyen de formation pour la recherche-action dans la mesure où il donne la possibilité de repérer des savoirs, aussi bien formels qu'informels. Il y a là un effort de distanciation qui permette de donner sens à un parcours et de pouvoir le regarder autrement.[3]

En outre, l'autobiographie raisonnée revêt une dimension politique. N'est-il pas important de retrouver la capacité de donner du sens à sa vie et de se donner, de surcroît, la possibilité de construire des repères dans un monde devenu de plus en plus sans repère ? Un formateur ou un éducateur, en accompagnant des acteurs faibles, il le fait dans l'idée de leur donner le pouvoir de se former tout en changeant la représentation que ces acteurs se font d'eux-mêmes ou à travers le regard des autres. C'est ce positionnement critique qui permet de repenser le système éducatif et d'interroger l'institution. La question de la représentation mérite attention et une mise au point. L'on sait bien que la distinction entre représentations individuelles et représentations collectives remonte au sociologue E. Durkheim lequel donne au collectif un rôle primordial par rapport à celui de l'individu. On considère alors dans les représentations, celles qui « sont partagées par un groupe social essentiellement en termes de contenu qui définissent des modes de pensée communs, des

[1] - J.-P. Boutinet, Anthropologie, op. cit. p. 35. Le terme de souci a été chargé d'un pathétique excessif. Selon M. Heidegger, exister, c'est y penser. « Y penser », telle est « la structure du Dasein à laquelle Heidegger donne le sens de souci pour en faire un existentiel de premier rang ». Car « ce qui est premier pour le Dasein, ce n'est pas le cogito, c'est qu'il-y-pense. Il pense à la mort certes, mais il pense aussi à faire sa déclaration d'impôts, à arroser les plantes, à se marier ou à ranger se chambre. » Cf. Le Dictionnaire Martin Heidegger, sous la dir. De Ph. Arjakovsky, F. Fédier et H. France-Lanord, éd. Du Cerf, 2013, p. 1241-1242.

[2] - H. Desroche, Théorie et pratique de l'autobiographie raisonnée, Document UCI (Université Coopérative Internationale), vol. 1, Québec, Université d'Ottawa, 1984.

[3] - Ch. Mias, « L'autobiographie raisonnée, outils des analyses de pratiques en formation », OSP (l'Orientation Scolaire et Professionnelle), éd. INETOP, 34(1), 2005 (travail biographique, construction de soi et formation-2).

mythes réglant et légitimant les comportements des groupes sociaux ».[1] Cela dit, « la représentation [est aussi bien] une construction et une expression du sujet »,[2] lui permettant d'ordonner ses pensées et de donner du sens à ce tout ce qui l'entoure. En effet, la représentation « comme produit et comme processus d'une élaboration psychologique et sociale du réel » joue la fonction concrète de « construction du réel ».[3] Les individus ou les groupes, en parlant des situations des événements qu'ils ont vécu qui les touchent « ils donnent à voir leurs représentations »[4] qui, tout en permettant d'interpréter le monde, « renvoient simultanément à différentes sources de significations ».[5] Ce qui conduit à « considérer la représentation non seulement comme un contenu mais aussi comme un ensemble de processus, destinée à concilier l'intériorité et l'extériorité, l'individuel et le collectif »[6]

b- Etre sujet-acteur :

Etre un sujet-acteur, c'est se poser en tant personne impliquée. Dans l'optique d'une élaboration d'un projet éducatif et pédagogique, il est question d'une « implication épistémologique »,[7] considérée comme étant « un engagement personnel et collectif du chercheur, dans et par sa prix scientifique, en fonction de son histoire familiale et libidinale, de ses positions passée et actuelle dans les rapports de production et de classes, de son projet socio-politique en acte, de telle sorte que l'investissement qui en est nécessairement la résultante est partie intégrante et dynamique de toute activité de connaissance » [8] Dans l'optique d'une pédagogie du projet, considérée comme une préoccupation éducative, l'implication signifie ceci : comprendre comment en prendre conscience et ensuite savoir comment l'être en situation. Deux questions peuvent orienter et aider à en donner le bien fondé : pourquoi un individu conçoit et vit t-il son implication durant son apprentissage ? Comment peut-il traduire cette implication sur le plan de son action en tant qu'apprenti ?

La recherche-action existentielle peut contribuer à répondre à la problématique de l'implication. Sa démarche insiste sur la relation bicéphale entre la recherche et l'action, et où le concept, comme dirait le poète Y. Bonnefoy, n'est plus «l'artisan d'une fuite ».[9] La recherche ne se limite pas aux critères académiques de la notion mais elle s'établit dans un rapport indissociable à l'action. Cela veut dire prendre des éléments ou des ingrédients des deux univers, dont la situation détermine lequel, afin de « fabriquer » quelque chose qui fait sens. Faire sens pour soi, c'est prendre conscience dans quelle mesure le récit que je fais de ma vie est un cheminement où le savoir, l'action et les valeurs prennent sens dans le contexte personnel, notamment par rapport à ce qu'on en dit, comme par exemple comprendre le pourquoi d'un savoir ou comment se l'approprier pour la réalisation d'un projet. Ce processus de compréhension permet la « conscientisation » et par conséquent situe la

[1] - . F. Giust-Desprairies, L'imaginaire collectif, éd. Érès, 2003, p. 45.
[2] - D. Jodelet & alii, Les représentations sociales, Presses Universitaires de France, 1989, p. 61.
[3]- F. Giust-Desprairies, L'imaginaire, op. cit. p. 15.
[4] - Ibid., p. 15.
[5] - Ibid., p. 15.
[6] - Ibid., p. 15-16.
[7] - R. Barbier, La recherche action, op. cit., , p. 72.
[8] - Ibid., p. 71.
[9] - Cité par R. Barbier, La recherche action, op. cit., p. 18.

démarche de la recherche-action dans une optique existentielle où il est question d'élucider le rapport à soi, notamment un parler de soi où il est question de faire place aussi bien à la raison qu'à l'affect (émotion, douleur…). Le but de cette démarche est de donner la possibilité à l'acteur impliqué dans ce processus d'être sujet-maïeuticien, c'est-à-dire être un « accoucheur de la créativité latente », celle qui donne sens au projet créateur du récit de vie. En somme, il s'agit d'un sujet en création impliqué. C'est une création impliquée par la place aussi bien singulière que paradoxale qu'occupe le sujet par rapport au parler de soi que par la mise en forme (en récit) de sa vie comme une œuvre. L'écriture, en l'occurrence, a une valeur émancipatrice.

Comme nous venons de le voir, l'implication, aux yeux de la démarche de la recherche-action existentielle, est essentielle dans et pour tout apprentissage. Et pour tout projet pédagogique. Elle est d'autant plus formative qu'elle permette de donner des indicateurs sur la manière de traduire l'implication comme une forme de rapport entre le formateur-intervenant et le groupe. Plusieurs cas de figures ou situations peuvent illustrer ce rapport. Donnons cet exemple, devant un groupe d'adultes, il faut considérer que chaque personne ramène avec lui, à travers son parcours de vie, des savoirs et des pratiques qu'il faut valoriser. Le but est de mettre cette personne au centre de la démarche pour qu'il puisse devenir l'acteur de sa formation, de son projet et de sa recherche. Ajoutons tout de suite que la dynamique du groupe permet elle aussi de dégager le rôle de catalyseur. Pour cela, il est important de donner la parole à tout le monde et amener ainsi chaque individu à pouvoir s'exprimer tout en veillant à ce que la discussion aille vers un objectif commun (un objectif groupal), de pouvoir aborder les questions du leadership, des résistances, des non-dits et du conformisme. Le groupe est partie prenante dans la résolution de ces problèmes et de ces situations de crise. L'objectif principal est de faire participer tout le groupe et d'impliquer les individus, autrement dit, « conscientiser » les personnes pour qu'elles puissent être en mesure de s'approprier la démarche.

En résumé, la recherche-action crée de l'implication de la part des personnes engagées dans cette démarche. C'est un travail qui a pour but d'initier un processus de changement, de transformation, d'évolution ou d'amélioration. Ce qui implique nécessairement des conflits, des tensions et des résistances. Alors comment faire face à une telle situation ? Pour cela la recherche-action fait appel aux sciences humaines et sociales dont il est nécessaire d'avoir un certain niveau de maîtrise. Pourquoi et comment acquérir cette compétence théorique ?

c- Savoir, c'est pouvoir :

Bien que les rôles du formateur, de l'éducateur ou de l'enseignant soient différents par certains aspects, il y a un point commun qui les réunit. Tous, ils ont des contenus de savoirs à transmettre, une compétence à faire acquérir et une performance à réaliser dans le sens d'une pratique et d'une « actionalisation » du savoir acquis. Que chacun d'eux puisse travailler son savoir, son savoir dire et son savoir faire, c'est cela qui les ferait gagner en compréhension des situations, toujours complexes, auxquelles ils seront appelé à faire face, chacun dans son domaine d'intervention et la nature de son public. Afin d'aiguiser cette intelligibilité, il est indispensable d'ancrer leurs connaissances dans le champ des sciences

humaines et sociales. Les outils que l'on acquiert grâce à ces sciences permettent de prendre en considération la complexité de la personne humaine et des situations. D'où l'utilité de s'initier à la sociologie, à la psychologie et la psychanalyse, à l'anthropologie et aux sciences de l'éducation. En effet, cette culture théorique générale est susceptible de procurer une certaine assurance et d'asseoir la posture de chacun sur une compétence nourrie de ces sciences et d'être dans la capacité, si la situation l'exige, de comprendre quelques aspects invisibles de la personne (psychologie et psychanalyse), les incorporations par les individus des comportements sociaux (la sociologie) ou des représentations collectives (l'anthropologie) et d'être enfin en mesure d'avoir une réflexion éclairée sur les différentes situations pédagogique (sciences de l'éducation). C'est par « ces «détours» que l'on peut «voir autrement» ce que l'on voit tous les jours, et c'est parce que l'on voit autrement que peuvent surgir des questionnements qui ouvrent à de nouvelles réponses »[1]

Ce parcours initiatique permet également d'être pleinement un sujet de recherche. Le savoir étant considéré ici dans une démarche heuristique, il est primordial de ne pas perdre de vue la question suivante : comment construire un savoir raisonné ? Bien entendu, ce travail de recherche met en exergue la singularité de chacun dans le sens où le « fil rouge » qui se dégage à partir des questionnements autour du récit autobiographique fait l'unité de la démarche. Des questions vont émerger à partir de ce récit, c'est alors qu'il faut les organiser d'une manière thématique mais sous l'impératif d'une démarche distanciée. Cela veut dire pouvoir les théoriser, choisir une méthode pour les analyser et un métalangage pour les décrire. Cette élaboration se déterminera par des choix bibliographiques. D'où la nécessité de mettre en lumière les étapes élémentaires d'un travail de recherche et donner des repères pour une lecture méthodique, ainsi par exemple : la biographie de l'auteur, la place de l'ouvrage ou de l'article dans la discipline, la question centrale de l'ouvrage, les thèses défendues par l'auteur, les termes essentiels de l'ouvrage, résumé de l'ouvrage, l'histoire de la thématique et de la production intellectuelle du champ disciplinaire, le type de construction intellectuelle et le langage utilisé.

Il est vrai que jusqu'ici, l'accent a été mis sur le contexte d'un apprentissage fondé sur la transmission du savoir. Est-ce bien le seul mode d'accès au savoir ? Il est intéressant de prendre pleinement conscience du rôle de l'autoformation et de considérer comme importants tous les actes auto formants dans le parcours d'une vie. Mettre au jour ces actes auto-formants et les valoriser aux yeux des personnes en situation d'apprentissage ou d'insertion socio-économique, cela doit être considéré avec intérêt dans toute démarche d'accompagnement. L'autoformation, c'est l'apprentissage par soi-même. [2] Autrement dit, le

[1] - J. Biarnès, Universalité, diversité, sujet dans l'espace pédagogique, Paris-Montréal, L'Harmattan, 1999, p. 277.

[2] - L'autoformation prend plusieurs formes. C'est une « galaxie ». Et au cœur de celle-ci il y a soi- même. Voici les différentes formes de l'autoformation : l'autodidaxie (l'appropriation hors système éducatifs du savoir et du savoir faire. La personne assume par elle-même l'ensemble des fonctions d'enseignement habituellement dévolues à un tiers.), l'autoformation existentielle (un processus de « Formation de soi par soi » qui se situe sur le registre de « l'apprendre à être » et du savoir devenir.), l'autoformation sociale (apprendre dans et par le groupe social. Elle renvoie aux formes d'apprentissage que les sujets réalisent par eux-mêmes à l'extérieur des systèmes éducatifs mais en

sujet en est l'acteur principal. Dans ce sens, elle est l'opposé de l'hétéroformation qui, elle, s'inscrit dans la logique de la transmission du savoir par autrui. La première démarche relève de l'autonomie du sujet, la seconde, de son hétéronomie. L'hétéroformation et l'autoformation peuvent néanmoins s'épauler. Cette dernière est un « acte intentionnel et volontaire »[1] en vertu duquel « l'autodirection est [considérée comme étant] un élément central dans la dynamique du sujet apprenant ».[2] Cependant : « Si l'autodidacte est certes bien un apprenant solitaire [….] il n'en demeure pas moins solidaire du monde dans lequel il évolue. L'égocentrisme de l'auto engendre la solitude, mais la solidarité inhérente à toute existence fait s'inscrire l'autodidacte en synergie interactive avec d'autres existences […] L'isolement total de l'autodidacte n'existe pas, pourtant il apprend bien dans la solitude. »[3]

d- La question du devenir :

L'autobiographie raisonnée donne l'occasion de mettre en lumière tous les avatars de l'histoire transformationnelle auxquelles donne lieu un récit de vie. Toute transformation suppose un processus inscrit dans une temporalité. C'est un mouvement orienté. D'où la question du devenir. Cette fenêtre temporelle exprime un aller vers… une potentialité à faire advenir. Comment penser sa propre historicité et considérer digne d'intérêt celle de l'autre ?

La question de la formation est liée à la situation de transformation des individus, elle engage des dynamiques transitive et réflexive. Une dynamique réflexive représentée par ces deux verbes : se former et se transformer. Une dynamique transitive représentée par ces deux verbes : former et transformer. Un rapport à soi dans la première ; un rapport à l'autre dans la seconde. Savoir et altérité dans celle-ci, savoir et identité dans celle-là. Comment organiser cette rencontre avec soi et avec l'autre ? C'est dans cet espace dynamique que s'opère la rencontre entre formateur et formé, entre apprenant et apprenti, entre professeur et élève. Cette rencontre implique que l'on puisse considérer vraisemblable l'idée suivante : devenir sujet ne relève pas de l'évidence. Sa construction prend du temps, par cela même qui l'inscrirait dans un changement perpétuel. L'inachèvement du sujet est plausible car le conflit (paradoxe, être pris entre deux désirs…) est constitutif de tout sujet.

Ceci est de conséquence : le sujet n'existe pas, il le devient. Il y a des différentes conceptions du sujet qui rendent compte de cette situation, celle de la transformation, d'un être en devenir. Chaque discipline (psychanalyse, sociologie...) va construire une représentation du sujet. Notre choix dépendra par conséquent de la représentation que l'on veut se faire de ce sujet. Néanmoins, il est utile, si nous ne voulons pas rentrer dans les méandres théoriques des disciplines parlant du sujet, de retenir qu'il y a deux tendances ou conceptions majeures : l'une qui considère le sujet comme inachèvement. Puisque le conflit

participant à des groupes sociaux.), l'autoformation éducative (apprendre dans des dispositifs ouverts. Elle prend en compte les diverses pratiques pédagogiques facilitatrices des démarches autonomes d'apprentissage) et enfin l'autoformation cognitive : c'est une psychologie de l'apprentissage individuel. C'est un champ de recherche s'intéressant aux processus internes aux sujets lors d'un apprentissage autonome. Sur ces questions, nous revoyons à Christian Verrier, Autodidaxie et autodidactes. L'infini des possibles, Anthropos, 1999.

[1] - Ibid., p. 20.

[2] - Ibid., p. 24.

[3] - Ibid., p. 219

est constitutif aussi bien de l'intériorité de l'individu (paradoxe, désir…) que de la réalité sociale (conflit de classes, hiérarchie sociale …), alors, il y a toujours du mouvement perpétuel. Quant à l'autre conception, le sujet, bien que défini comme une incomplétude, il est pour autant perfectible.

Partant de là, toute séquence de formation, ou toute situation éducative, est à considérer comme un espace-temps de transition et une enveloppe, dans le sens d'un potentiel à faire évoluer. Cette idée de malléabilité, qui correspond en somme à l'ordre de l'existence, fait en sorte que le temps cesse d'être un temps uniforme dans la mesure où il y a autant de temporalités que de situations éducatives. Ces temporalités éducatives se constituent en partie à travers la pluralité des actions du sujet dans le sens où celui-ci devient le co-auteur des temps qui le portent. C'est un apprentissage de la conquête de son temps. Le temps est l'habitat de l'être, pour paraphraser un célèbre énoncé de Heidegger. Toute quête existentielle nous convoque à vouloir l'habiter harmonieusement. Et autour de la question de la temporalité, se profile celle de l'identité : qu'est ce que je fais de ce qu'on a fait de moi ? Par conséquent, la question du devenir engage celle du projet.

2- Le sujet et le projet :

La conduite d'un projet éducatif nécessite la mise en place d'un dispositif (institutionnel, matériel, pédagogique et humain) à même de mener à réalisation le projet en question. En supposant que tous ces éléments sont réunis, il faut se poser la question suivante : comment amener la personne prise en charge par ce dispositif à trouver sa place dans ce dernier. Nous prenons comme exemple la posture du formateur dont la démarche mérite attention et réflexion. Car il s'agit de prendre conscience de l'importance de savoir comment devoir se situer dans un travail d'accompagnement et de conduite d'un projet ?

a- Savoir se situer :

Que veut dire accompagner pour un formateur ? C'est savoir adopter la posture adéquate telle que l'intelligence de la situation l'exige. Savoir se situer, c'est développer l'art de « la bonne distance » (C. Lévi-Strauss). Trois fonctions de l'accompagnement serviront de repères pratiques pour se situer dans la relation à la personne accompagnée et inciter à réfléchir d'une manière générale sur la posture à adopter :

-Conduire : c'est initier, inciter et transmettre à un public en situation d'apprentissage et d'acquisition des compétences et des savoir-faire. La position de l'accompagnateur est ascendante. C'est un rapport de force qu'il faut questionner.

-Guider : c'est guider l'accompagné à cheminer dans ses parcours de formations et l'aider à se réaliser dans son projet en adoptant un retour bienveillant sur son expérience individuelle. Le rôle de l'empathie est fondamental dans cette relation.

-Escorter : c'est une relation d'aide dans une perspective de réparation. Pour un public en situation de handicap par exemple, escorter a le sens de réaliser des actions formatives avec sensibilité. D'une part, cela éviterait que des événements liés à la vie de la personne accompagnée, en l'occurrence le handicap, surgissent et risquent de le freiner. De l'autre, cette sensibilité aide à la modification de ses représentations.

Ces postures sont mobiles. Elles doivent changer en fonction de la situation. Au besoin, l'accompagnateur peut enrichir son intervention par différentes approches : psychologique, sociologique, anthropologique…Ces approches vont déterminer la nature de l'intervention ainsi que les éléments pris en charge par cette dernière.1

b- Besoin d'une « parole qui fait destin » :

Accompagner une personne dans un processus de changement dont l'identité est en devenir, invite à poser également la question suivante : pourquoi et comment interroger le parcours de cette personne ? Il faut pour cela un accompagnement formateur permettant la reconnaissance, la validation et la valorisation des acquis que l'on peut identifier à partir de son expérience.2 Faire le bilan par rapport à un parcours relève d'une dimension biographique. L'identité qui s'y rattache se pose en terme de reconnaissance, c'est-à-dire ce qu'on croît être et ce que l'autre nous renvoie. Alors, tout travail d'évaluation d'un bilan doit poser comme centrale la question du sens. Si la personne accompagnée dans cette démarche de reconnaissance des acquis se situe lui-même dans une quête du sens générale par rapport à sa propre vie, alors celui qui évalue doit veiller à ce que la construction du bilan ne perd pas de vue la nécessité de donner du sens à ce parcours.

La validation des acquis de l'expérience, ce n'est pas qu'une temporalité personnelle. Elle revêt aussi une temporalité institutionnelle. C'est un analyseur de la société et un reflet de celle-ci car dans la nouvelle manière d'être adulte, il y a une dynamique identitaire à l'œuvre dans laquelle l'adulte est le maître de son parcours aussi bien dans l'espace privé que public. L'enjeu ? C'est celui de pouvoir vivre son émancipation.3 « La problématiques des acquis est en fait au centre de l'articulation entre l'exercice d'un métier, la formation et les différentes activités sociales et personnelles qui constituent le parcours des individus. Elle s'inscrit dans la logique d'une demande sociale émergente traduisant les réalités nouvelles de la société tant au niveau de la formation, de l'entreprise que de l'individu ».4

Dans cette perspective, ces évolutions inscrivent l'individu dans une nouvelle définition de « sa singularité et de ses rôles pluriels d'acteur sur la scène sociale. Les changements les plus importants pour l'individu se situent en fait dans la construction sociale de sa trajectoire caractérisée par la multiplication d'événements formels et informels tels que sa profession, sa formation, ses expériences sociales, familiales, culturelles. Dans ce contexte, l'individu est censé se transformer en une «personne projet» en se responsabilisant vis-à-vis de son

[1] - M. Sumputh, Vivre la construction identitaire en formation. Savoir exister, se situer, devenir, Lyon, Chronique sociale, 2015, p. 78-91.

[2] - Sur le rôle de l'autobiographie raisonnée dans la reconnaissance et la validation des acquis, nous renvoyons à M. Farzad & S. Paivandi, Reconnaissance et Validation des acquis en formation, Paris, Anthropos, 2000, p. 155-159.

[3]- D'autres enjeux sont à prendre en considération, ainsi par exemple la question de la reconnaissance et la validation des acquis comme une des modalités d'accès à l'enseignement supérieur. Cf. M. Farzad, « Université :

[4]- M. Farzad & S. Paivandi, « Introduction », Reconnaissance..., op. cit., p. VI.

parcours»1. Ainsi défini, l'individu est à même de se connaître, de se faire connaître et de se faire reconnaître.

Un bilan, comment l'établir et l'évaluer ? Et tout d'abord pourquoi faire ? Il est destiné à qui ? C'est ces objectifs qui orientent la manière de faire un bilan et explicitent son contenu. Bien entendu, un bilan vise au préalable à travailler la représentation que l'individu a de lui-même, notamment la représentation négative. En effet, la représentation de soi oscille entre les images sociales et les images propres que le sujet intègre progressivement comme faisant partie de son Moi. Il en résulte une image de soi construite par cet individu en fonction des modes de valorisation et d'amour dont il est l'objet et en réponse à l'image reflétée dans le regard de l'Autre dans ce couple Moi-Autrui.2 En effet, la représentation que se font les acteurs de l'apprentissage d'eux-mêmes, de la réalité sociale, du contenu du savoir et de la langue qui en assure la communication, ce sont ces éléments qui influencent en partie le rapport à l'apprentissage, si bien qu'il soit nécessaire d'établir des liens entre les moments de ce dernier.

Cependant, une question se pose : est-il suffisant d'apprendre par l'expérience ? Certainement pas. Car il faut un travail d'analyse qui permet de repérer et de valoriser l'expérience pour que celle-ci soit changée en connaissances. C'est un travail d'objectivation par l'intermédiaire du langage. Rendre communicable l'information que l'on possède sur soi par rapport une expérience est nécessaire. Ce réexamen de l'expérience pour le transformer en apprentissage est rendu possible grâce à la relation d'interaction entre théorie et pratique. Car tout apprentissage par l'expérience demande de la réflexivité, un retour sur la pratique. En somme, un « praticien réflexif » (The reflexive practitioner) selon l'expression du penseur et pédagogue D. Schön.3 Ce tournant réflexif (The reflexive turn), qui articule pratique et théorie, action et réflexion, ambitionne d'élaborer une épistémologie de l'agir professionnel où il est question d'attirer l'attention des praticiens, par un retour réflexif, sur leur pratique du savoir.4

lll- Ne pédagogie du projet :

1- Conduite du projet professionnel : Activation du Développement Vocationnel et Personnel.

Le projet pédagogique esquissé plus haut participe à une réflexion théorique nourrie de l'expérience sur ce que pourrait être une conduite à projets. Cependant, ce projet pédagogique doit être en mesure de se muer en une ingénierie dont reviendrait le rôle de s'occuper aussi bien du contenu des apprentissages, du support pédagogie et de l'évaluation, que de l'environnement juridique, économique et financier des formations en tant que projet éducatif. Ces éléments sont nécessaires pour concevoir et mettre en place la conduite de projets. Toute une série d'actions

[1]- Ibid., p. VII.

[2] - Y. Compas, « Représentations de soi et réussite scolaire », Les représentations de soi, Roger Perron (sous la direction de.), éd. Privat, 1991, p. 94.

[3] - Nous renvoyons ici à certains de ses travaux : D. Schön (ed.), The reflexive turn. Case Studies In and On Educational Practice, New-Work, Teachers College (Columbia), 1991; id., Educating the reflexive Practitioner, San Francisco, Jossey-Bass, 1987; id., The reflexive practitioner: How professionals think in action, New-Work, Basic Books, 1983.

[4] - Sur ce point G. Pineau : Les réflexions sur les pratiques au cœur du tournant réflexif. Communication à la Faculdad de Ciencias humanas y Eduacion Universidad Diego Portalis, Chili, janvier, 2007.

(comme par exemple l'orientation professionnelle, la remise à niveau pour les savoirs fondamentaux, la qualification technique et les apprentissages linguistiques) ont pour finalité l'insertion sociale et professionnelle de la personne : insertion par la qualification et par les savoirs, insertion par l'éducation et insertion par la langue.

Mais, en raison des difficultés que rencontre un certain public en bute à des difficultés de tout ordre, il est important d'inscrire les actions à mener dans une démarche de sécurisation des parcours, nécessitant pour cela un accompagnement global. La formation, considérée alors comme un temps de la vie, n'est efficace que si les autres aspects du quotidien de la personne sont en cohérence avec son projet global d'une part, de l'autre, si les freins qui pèsent sur son action sont levés. Dès lors, solliciter l'aide de quelques partenaires du champ social permet la résolution des problèmes qui entravent à court et à moyen terme le projet de qualification, de reconversion professionnelle ou d'insertion socio-économique des individus. Quant au travail relatif à l'émergence d'un projet professionnel, il faut insister le fait que la démarche à adopter doit être centrée sur l'individu, sur son histoire, sur ses appétences, sur ses choix et sur sa capacité de transformation. Il s'agit par là de baliser le terrain à l'émergence du projet et d'ordonner au travers quatre moments clés, les questionnements auxquels ce dernier fait appel, à savoir :

- Quels sont mes attentes, mes représentations, mes potentialités ?
- Dans ce que me propose l'environnement, quelles sont les décisions que je vais devoir prendre ?
- Parmi les possibles qui s'ouvrent à moi, lequel me convient-il le mieux, lequel est le plus accessible ?
- Quel plan d'action dois-je mettre en œuvre pour réaliser mon projet ?

A ces questionnements, nous proposons comme réponse possible à la conduite des projets la démarche éducative suivante : Activation du Développement Vocationnel et Personnel.

L'Activation du Développement Vocationnel et Personnel (ADVP) est une démarche éducative en orientation originaire du Québec permettant d'aider à analyser et résoudre un problème social ou humain en favorisant l'autonomie des bénéficiaires en orientation et insertion professionnelle. Elle a été développée et formalisée par Denis Pelletier, Gérard Noiseux et Charles Bujold.[1] Ce modèle peut être rattaché à trois bases conceptuelles : la psychologie développementale, la psychologie existentielle et l'humanisme. L'ADVP a été pratiquée avec des publics extrêmement variés, que ce soit au niveau de l'âge, au niveau d'étude ou de la situation sociale. Elle accorde de l'importance à la personne dans son sens global. L'individu devient central dans cette démarche. La réinsertion ou l'orientation ne passent pas sans un travail approfondi prenant en compte tous les paramètres personnels et périphériques de l'individu. La "Liberté" de l'individu et la "responsabilisation de ses choix professionnel" sont donc les maîtres

[1]- Cf. Pelletier, Noiseux et Bujold : Développement vocationnel et croissance personnelle, éd. Mc Graw-Hill, Montréal, 1974. Egalement : Pelletier, Bujold et collaborateurs, Pour une approche éducative en orientation, éd. Gaëtan et Morin, 1983.

mots de cette démarche. Nous proposons dans ce qui suit quelques repères pour expliciter le référentiel théorique et la démarche pratique de l'ADVP.

2- Le référentiel théorique :

a- La psychologie développementale :

Dans le but de mettre en place une théorie opératoire du développement vocationnel, E. Ginzberg et ses collaborateurs observaient et décrivaient un processus d'orientation mettant en lumière trois étapes. Une étape de l'enfance où les choix sont fantaisistes au gré des influences, une étape de l'adolescence où le jeune commence à prendre en considération ses propres intérêts. Ses choix sont en fonction de son propre désir et non pas sous l'influence de ses proches mais sans pour autant tenir en compte des réalités et enfin une troisième étape qui culmine avec le moment où le jeune prend conscience des facteurs de réalité dans la réalisation de ses aspirations.

Des chercheurs québécois rapprochent les travaux de Ginzberg avec ceux de D. Super (La psychologie des intérêts, PUF, 1964) qui faisait connaître sa conception du développement vocationnel. Chaque période importante de la vie personnelle ou professionnelle d'un individu implique chaque fois le déroulement d'une séquence qui comprend quatre tâches : l'exploration, la cristallisation, la spécification et la réalisation. Il est question ici de s'interroger sur les habiletés, les opérations et les attitudes auxquelles ce processus fait appel.[1] Les fondateurs de l'ADVP recourent pour répondre à ces questions au modèle de l'intellect de Guilford et à sa théorie de l'intelligence. « En 1971, Guilford et son collaborateur Hoepfner analysent précisément les habiletés impliquées dans le raisonnement et la résolution de problèmes. Ce sont ces habiletés qu'il conviendra de développer ou de faire acquérir si l'on veut réellement parler de processus éducatif. »[2]

Dans cette psychologie comportementale, il y a également une considération accordée au principe expérientiel. En effet, l'approche éducative prônée par l'ADVP donne une place importante à l'expérience. En se référant aux travaux de G. Piaget pour qui l'individu se construit par l'action en relation avec son environnement, D. Pelletier « définit le développement comme une démarche dans laquelle l'individu explicite son expérience dans le but de se connaître, de comprendre, d'intégrer et de réaliser ses désirs, ses aspirations, ses valeurs de telle sorte que sa vie ait du sens et qu'elle exprime sa véritable identité. »[3] Le développement n'a qu'une seule finalité : permettre au sujet d'être ce qu'il est. Et il n'y a pas de développement sans expérience. C'est la raison pour laquelle dans tout travail d'orientation il faut proposer des situations à vivre. Car ces situations favorisent l'implication personnelle.

La théorie du développement humain approfondit la connaissance de l'être humain et en se basant sur l'analyse dynamique des processus psychiques mobilisés par la confrontation du sujet à la réalité du travail, elle fournit une approche positive et dynamique aux professionnels

[1]- M.-Cl. Mouillet & Cl. Colin, Collection Chemin faisant 2, éd. EAP, Paris, 2002, p. 68. Le premier tome de cette collection est édité en 1997.

[2] - Ibid., p. 69.

[3] - Ibid., p. 69.

de l'accompagnement plutôt qu'une approche de contrôle du comportement humain. Dans cette perspective, le modèle de l'homme est celui de la théorie du sujet : sujet d'une histoire singulière, porteur d'espoirs, de désirs et tout ce que les hommes et les femmes s'ingénient à inventer pour trouver les meilleurs compromis entre ce qu'ils doivent faire, ce qui leur est possible de faire, et ce qu'ils souhaiteraient faire.

b- La psychologie existentielle :

Le projet professionnel ou vocationnel ne peu être introduit de l'extérieur et sans l'intervention du sujet lui-même dans la mesure où ce projet est l'élaboration et la concrétisation d'un besoin personnel. Il s'agit bien de concevoir une approche éducative qui place l'individu au centre du processus d'orientation. Avec l'ADVP,

« l'orientation est présentée comme étant une démarche de recherche qu'entreprend l'individu dans le but d'approfondir ses motivations personnelles, les influences et les impacts de sa culture pour en arriver à la formation d'un projet d'ordre professionnel ou existentiel. Il s'agit donc d'engager l'individu dans son devenir personnel de telle sorte qu'il intègre ses expériences, ses buts, ses motivations et arrive à une définition de lui-même qui le conduit à un choix, le plus adéquat possible, en regard de lui-même et du contexte social dans lequel s'exercera ce choix.»[1]

Toute la problématique est de savoir comment dans une situation d'accompagnement pour l'élaboration d'un projet, se mettre en retrait et faire l'impasse sur son propre avis et d'admettre que seul lui-même peut déterminer ce qui est bon pour lui ? Tout cela s'inspire de la psychologie existentielle, notamment la théorie de la personnalité de Carl Rogers. Ce Psychologue américain a étendu à la pédagogie ses conceptions issues de ses expériences et ses travaux de psychothérapie et de rééducation. Il définit la relation d'aide comme « une relation dans laquelle l'un au moins des deux protagonistes cherche à favoriser chez l'autre la croissance, le développement, la maturité, un meilleur fonctionnement et une plus grande capacité à affronter la vie ».[2] Pour Carl Rogers, les attitudes et la qualité de la relation sont fondamentales dans les processus de changement. Il a développé trois concepts essentiels mais qui sont liés : l'empathie, la considération positive inconditionnelle et la congruence. L'empathie : c'est écouter avec compréhension. Autrement dit, la relation d'aide est fondée sur cette écoute dans le sens où elle permet de percevoir l'idée et l'attitude exprimées du point de vue de l'autre personne. Elle permet d'assimiler son cadre de référence à l'égard de la chose dont il parle comme si on était l'autre personne. Cela demande de se mettre à sa place pour le comprendre sans pour autant s'identifier à lui. Il est essentiel de rester soi-même. Le conseiller d'orientation cherche à saisir le caractère personnel de la communication, à comprendre correctement le problème, tel qu'il est vécu par l'autre et tel qu'il se le représente avec les sentiments qu'il éprouve.

La considération positive inconditionnelle est une attitude qui accorde une valeur positive à toutes les manifestations de la personnalité de la personne accompagnée. Cette attitude se manifeste par l'attention que l'on porte à lui et l'intérêt qu'on accorde à ce qu'elle exprime. Cette attitude doit s'abstenir de porter un jugement ou la volonté d'évaluer cette personne. L'empathie

[1] - Ibid., p. 71.
[2] - Ibid., p. 31.

reste la manifestation concrète de cette mise en valeur de la personne. La congruence, quant à elle, fait référence à l'authenticité du conseiller ou du formateur dans la concordance entre les paroles et les sentiments, la cohérence entre les propos et les actes entre le ressenti et le comportement manifeste. Etre congruent, c'est être soi-même.

Cette approche reconnaît en profondeur la valeur de la personne humaine : l'être humain est digne de confiance. Le mot « personne » est employé avec respect. Elle se fonde sur la positivité de la nature humaine et sur la confiance en la sagesse intérieure de chacun. Le climat relationnel, avec comme support la parole, cr éé entre l'aidant et l'aidé est un outil nécessaire. Il suffit de fournir les ingrédients : le terreau, eau et soleil pour la plante, sécurité et liberté relationnelle pour un être humain, pour que la vie émerge, se développe et s'épanouisse pleinement. La méthode d'accompagnement de la relation d'aide se base sur la non-directivité, laquelle respecte entièrement la liberté de l'individu. En effet, apprendre à quelqu'un qui en fait la demande et la démarche est différent d'apprendre à un quelqu'un qui est obligé de le faire. Par conséquent, les méthodes vont différer en fonction des deux attitudes.

a- La pensée humaniste et la philosophie existentielle :

L'ADVP assume ses présupposés philosophiques en affichant ses valeurs humanistes. Ceux-ci s'articulent autour du courant existentialiste pour lequel la situation de l'homme ne relève pas de son choix au départ mais qu'il peut néanmoins la dépasser grâce à la liberté dont il dispose bien malgré les déterminismes qui pèsent sur lui. L'existentialisme est un humanisme car elle s'intéresse principalement à l'homme et à sa raison d'être dans le monde. Son existence est prise dans sa réalité concrète, au niveau de son individualité, dans le souci de lui-même, dans l'orientation de sa destinée et selon les exigences de son affect (sentiments et émotions). L'existentialisme n'enseigne ni la fuite ni le repli sur soi. Il encourage l'agir et l'ouverture. L'être humain est un être doué de liberté. Mais pour la vivre le plus pleinement possible, il doit s'engager dans son milieu en réalisant des projets à l'intérieur d'une communauté humaine. Selon Jean-Pierre Cartier, « l'Homme, par les choix qu'il fait, s'engage, c'est-à-dire décroche du réel pour aller vers le possible, et ainsi peut se dégager de sa condition initiale [….] Etre en situation, c'est aussi se choisir en situation. »[1] C'est le sens que l'homme donne à sa situation qui est source de liberté.

En somme, l'ADVP a une conception du monde des activités humaines comme étant un espace dynamique et interactif dans lequel l'individu a une réelle marge d'action. Etre une personne autonome consiste à reconnaître ses dépendances et en prendre conscience à fin de pouvoir leur donner un sens avant d'être en mesure de les dépasser, ou du moins les limiter.

[1] - Ibid., p. 28.

3- La démarche pratique [1]

La démarche de l'ADVP s'adresse à des personnes qui s'interrogent sur leur choix professionnel. Le projet tel que le conçoit l'ADVP est constitué de quatre étapes bien identifiées: l'exploration, la cristallisation, la spécification et la réalisation.

- L'exploration, où il s'agit de découvrir : cette étape consiste à identifier les centres d'intérêts et les valeurs des personnes accompagnées. Elle sert à comprendre l'importance et le rôle déterminant des représentations dans les décisions et le parcours d'un individu. Ainsi, identifier le rôle et la place du travail dans le développement de son identité et dans son équilibre psychique, analyser ses expériences et les traduire en termes de compétences, développer des habiletés à explorer son environnement... Tout cela aboutit à l'établissement d'une synthèse, sorte de photographie de la personne. Choisir, c'est d'abord inventorier et envisager tout ce qui est possible. C'est un temps d'investigation qui appelle l'ouverture la plus large possible et la curiosité. L'individu s'engage dans une exploration de lui-même, de son environnement afin d'élargir son horizon professionnel, d'échapper à des influences qui restreignent parfois son champ de recherche et le contraignent à des choix de métiers traditionnels, propres à son milieu d'origine. L'individu en phase d'exploration n'a pas à prendre de décision finale. Il doit être en mesure de voir tous les aspects possibles d'une situation et tous les éléments d'un problème.

La cristallisation, où il s'agit de comprendre : dans cette phase, il est question de dégager des pistes possibles d'orientation à partir des éléments explorés avec la personne suivie. Ensuite, il faut se centrer sur ses intérêts professionnels, en lien avec le travail précédent, en proposant une liste assez conséquente des métiers différents qui sont susceptibles de rencontrer ses intérêts. Exemple : pour quelqu'un qui est passionné par les voitures, il existe une multitude de métiers possibles, tels que mécanicien, vendeur, concepteur, concessionnaire, etc. Sur la base de cette liste, on demande à la personne de sélectionner quatre ou cinq métiers qui l'intéressent a priori et dont elle voudrait en savoir plus. Cette étape permet donc de clarifier la phase exploratoire afin de mettre de l'ordre dans les informations recueillies, organiser ses perceptions. Un travail de conceptualisation commence alors pour discerner les caractéristiques communes à certains métiers et pour repérer si elles correspondent à ses intérêts, à ses valeurs et à ses aptitudes

- La spécification, où il s'agit de hiérarchiser et de choisir : il s'agit de savoir où et comment rechercher des informations permettant de valider un projet ? C'est l'étape où il va falloir faire un choix parmi toutes les possibilités dégagées lors des deux phases précédentes. Faire un choix qui tienne compte des désirs de la personne et des possibilités de réalisation. Trois facteurs essentiels interviennent pour faire ce choix : la désirabilité (repérer les envies, les valeurs...), la faisabilité (prendre consciences des contraintes internes et externes) et l'intégration (travail de synthèse et de compromis). La spécification peut être considérée comme le point d'intersection

[1] - Pour plus de détails concernant toute la démarche, qui inclut un livret pédagogique comportant des exercices et des mises en situation pratiques, aux deux volumes de la collection *Chemin faisant* (1997 et 2002). Nous renvoyons également au troisième volume de cette collection. Cf. M.-C. Mouillet et D. Barberet, *Le projet sans la plume*, éd. Qui plus Est, Paris, 2005.

des valeurs de l'individu avec les possibilités du milieu, c'est-à-dire un point lui permettant d'expliciter les diverses possibilités et de les confronter avec la réalité du terrain à fin d'être en mesure d'identifier ce qu'il désire le plus.

- La réalisation, où il faut agir : comment établir un plan d'action pour atteindre les objectifs ? Ici, il s'agit de passer des intentions à l'action. Le sujet décide, s'engage, se lance, fait des démarches, suit des procédures, planifie des actions, conçoit éventuellement des stratégies de rechange. Le sujet doit veiller à protéger sa décision qui sera éprouvée par des oppositions, des obstacles, des contrariétés. La phase de réalisation s'articule autour de 4 thèmes : l'opérationnalisation de la décision, la planification, la prévision des obstacles possibles et enfin, la stratégie. L'ADVP part des premières questions que la personne se pose sur elle-même pour aller jusqu'au plan d'action de son choix personnel et professionnel.

Pour favoriser le développement de chacune des étapes du projet, l'ADVP propose des actions d'orientation constituées de mises en situation collectives basées sur l'expérience et adaptées à chacune des étapes. La personne y travaille sur le soi (sa personnalité, son histoire personnelle, etc.), sur le monde des activités humaines (liens entre personne et travail, formations, organisation des entreprises, métiers, etc.), et sur l'entourage (famille, pairs,... etc.). Soulignons enfin, qu'au-delà des choix professionnels à court terme, cette méthode reste valable pour aider les personnes à se situer dans le monde social et in fine à donner plus de sens à leur vie.

Conclusion :

Nous avons essayé, autant que faire se peut, d'articuler le sujet, le projet et le trajet à l'aune d'une situation éducative de formation et d'apprentissage, où ce triptyque est « jeté » comme l'ancre dans une existence : marquer un point d'arrêt réflexif sur soi, c'est par cela-même qu'un sujet-acteur arrive à modaliser son expérience vécue en se donnant la possibilité de « mieux esquisser, voire de comprendre ou mieux se réapproprier son propre trajet personnel qui est un trajet sans cesse orienté ».[1] Le sujet est projet. C'est ce qui donne sens à son aspiration à la liberté. Le sujet est trajet. Trajet dans le double sens de parcours personnel et de méthodologie à mettre en place pour la conduite d'un projet. La recherche-action existentielle à laquelle nous nous sommes référée, qui en mettant l'accent sur une approche endogène, donne la possibilité de prendre conscience de l'importance pour un acteur de s'assumer comme il est, d'assumer ses projets inaboutis, d'être un sujet impliqué dans sa propre histoire où la connaissance de soi est l'expression d'une singularité assumée. C'est cette « conscientisation » qui éclaire d'un nouveau jour le parcours de ce sujet-acteur en lui donnant sens : signification et direction. L'appréhension de l'homme est ici non seulement « comme personne vivant mais aussi éprouvant et s'épanouissant dans la continuité de son expérience vécue se constituant en histoire. ».[2] Aussi bien, le triptyque sujet-projet-trajet agit sous une condition de possibilité politique. C'est son fonctionnement dans un dispositif de politique publique institutionnalisée qu'il devrait prendre

[1] - J.-P. Boutinet , Anthropologie..., op. cit., p. 388.
[2]- L. Binswanger, *Introduction à l'analyse existentielle*, Minuit, 1971, p. 39.

place et sens. Le référentiel théorique et la démarche pédagogique auxquels nous nous sommes référées font une place de choix à la question du sujet qui tout en étant le produit d'un parcours, est porteur d'un projet personnel. C'est à la lumière de ces éléments qu'il convient pour tout projet pédagogique de mettre en place une démarche d'accompagnement éducatif approprié.

Bibliographie :

- Bruno Bettelheim, La forteresse vide, traduit de l'anglais par Roland Humery, Gallimard, 1969
- Cf. J.-P. Boutinet, Grammaires des conduites à projet, Presses Universitaires de France, 2010,
- Cf. Pelletier, Noiseux et Bujold : Développement vocationnel et croissance personnelle, éd. Mc Graw-Hill, Montréal, 1974. Egalement : Pelletier, Bujold et collaborateurs, Pour une approche éducative en orientation, éd. Gaëtan et Morin, 1983.
- Ch. Delory-Momberger, « Le récit de vie ou la «fabrique» du sujet », J.-Y Robin, B. de Maumigny-Garbin et M. Soëtard (sous la dir.), Le récit biographique. Fondements anthropologiques et débats épistémologiques, Paris-Budapest-Torino, L'Harmattan, 2004, p. 69 et 75.
- Ch. Delory-Momberger, Les histoires de vie. De l'invention de soi au projet de formation, Paris, éd. Economica, 2004 (2ème édition),
- Ch. Mias, « L'autobiographie raisonnée, outils des analyses de pratiques en formation », OSP (l'Orientation Scolaire et Professionnelle), éd. INETOP, 34(1), 2005
- Christian Verrier, Autodidaxie et autodidactes. L'infini des possibles, Anthropos, 1999.
- D. Anzieu et J.-Y. Martin, La dynamique des groupes restreints, Presses Universitaires de France, 1986 (1ère éd. 1968),
- D. Jodelet & alii, Les représentations sociales, Presses Universitaires de France, 1989, p. 61.
- D. Schön (ed.), The reflexive turn. Case Studies In and On Educational Practice, New-Work, Teachers College (Columbia), 1991; id., Educating the reflexive Practitioner, San Francisco, Jossey-Bass, 1987; id., The reflexive practitioner: How professionals think in action, New-Work, Basic Books, 1983.
- Darrault-Harris & J.-P. Klein, Pour une psychiatrie de l'ellipse : Les aventures du sujet en création, Presses Universitaires de Limoges, 2007 (PUF 1993).
- E. Enriquez, L'organisation en analyse, Presses Universitaires de France, 1992.
- E. Plaisance et G. Vergnaud, Les sciences de l'éducation, Paris, éd. La découverte, 1993.
- G. Pineau (éd.), Accompagnements et histoire de vie, Paris- Montréal, L'Harmattan, 1998.
- G. Pineau : Les réflexions sur les pratiques au cœur du tournant réflexif. Communication à la Faculdad de Ciencias humanas y Eduacion Universidad Diego Portalis, Chili, janvier, 2007.
- H. Desroche, Théorie et pratique de l'autobiographie raisonnée, Document UCI (Université Coopérative Internationale), vol. 1, Québec, Université d'Ottawa, 1984.
- J. Biarnès, Universalité, diversité, sujet dans l'espace pédagogique, Paris-Montréal, L'Harmattan, 1999,
- J.-Cl. Coquet, Le discours et son sujet, I, Paris, Klincksieck, 1984.
- J.-D. Nasio, Les yeux de Laure. Le concept d'objet a dans la théorie de J. Lacan, Paris, Aubier, 1987
- J.-P. Boutinet Anthropologie du projet, Paris, Presses Universitaires de France, 2015 (1990).
- L. Binswanger, Introduction à l'analyse existentielle, Minuit, 1971,
- Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Paris, Presses Universitaire de France, 1999.

- M. Fabre, « Faire de sa vie une œuvre », OSP (l'Orientation Scolaire et Professionnelle), éd. INETOP, 33(4), 2005
- M. Fabre, Penser la formation, Paris, éd. Fabert, 2015.
- M. Farzad & S. Paivandi, Reconnaissance et Validation des acquis en formation, Paris, Anthropos, 2000,
- M. Merleau-Ponty, Phénoménologie de la perception, Paris, Gallimard, 1945, p. 49. Cité par J.-
- M. Sumputh, Vivre la construction identitaire en formation. Savoir exister, se situer, devenir, Lyon, Chronique sociale, 2015
- M.-Cl. Mouillet & Cl. Colin, Collection Chemin faisant 2, éd. EAP, Paris, 2002
- P. Jamet, Le nœud de l'inconscient. Nouer la clinique, Erès, 2006, p. 95.
- P. Ricœur, « Avant propos », Temps et récit. L'intrigue et le récit historique, Paris, Seuil, 1983, t. 1,
- R. Barbier, La recherche action, Paris, éd. Economica, collection Anthropos, 1996
- S. Žižek, Moins que rien. Hegel et l'ombre du matérialisme dialectique, Fayard, 2015,
- Y. Compas, « Représentations de soi et réussite scolaire », Les représentations de soi, Roger Perron (sous la direction de.), éd. Privat, 1991

قواعد النشر بالمجلة

- أن يكون البحث أصيلا معدّا خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية** الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: **ISSN 2626-093X**

- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
- تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.
- في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

ترسل المساهمات منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد،
إلى البريد الإلكتروني: strategy@democraticac.de

كيفية اعداد البحث للنشر:

- يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.
- الملخص التنفيدي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.
- كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يتراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Sakkal Majalla
- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص و 10 عادي للهوامش.
- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية أو الفرنسية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكليةوالموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

ضبط وتدقيق: د. محمد الحسني

د. يوسف بليط

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. جمال ابراهيم

الطبعة الأولى

ديسمبر/ كانون الأول 2021 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والعسكرية
JSMS